

المنطق الصورى

منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة

تأليف
الدكتور على سامى النشار
Ph D. Cantab.
أستاذ الفلسفة الاسلامية
بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية

الطبعة الرابعة

١٩٦٦



دار المعارف بمصر

الاهداء

الى الاخ العزيز

الدكتور محمد علي أبو ريان

تقديرا لجهوده في ميدان الفكر والفلسفة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

وبعد : فإنى أقدم للقارىء العربى الطبعة الرابعة من كتابى المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة . وقد أضفت إلى فصول الكتاب كثيراً من الفقرات ، وتغيرت بعض الفصل . وقد جعلت هذه الطبعة قاصرة على مباحث المنطق الصورى .

وإنى لأشكر تلميذى السيد/ عبد الرزاق مكى لاشرافه على طبع الكتاب ومراجعة أصوله .

كما أشكر السيد/ سلامه حنا مدير دار المعارف بالاسكندرية لمعاونته فى إخراج هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق ؟

دكتور على سامى النشار
أستاذ كرسى الفلسفة الاسلامية بكلية الآداب

الاسكندرية فى ٢٢ جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ
سبتمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الأولى

لم يحظ المنطق الصورى بعناية الباحثين المحدثين فى مصر . وغيرها من البلاد العربية . ولم تظفر المكتبة العربية بكتاب يعرض لأعظم جانب من جوانب الفكر الأرسطاطاليسى ، الجانب الذى بقى خلال العصور بناء متكاملا شامخاً . يتناوله المفكرون من فلاسفة ومناطقة ، إما كما هو ، فيعتبرونه الصورة الكاملة للفكر من حيث هو فكر ، وإما يهاجمونه أعنف هجوم ، ويرونه غثاء فكريا لاقيمة له ، وفى كلتا الحالتين ، كان هو نقطة البدء . وقد انتهى كثير من التراث الفكرى ، والعلمى القديم أرسطاطاليسيا كان أو غير أرسطاطاليسى ، ولم يعد يشغل الباحثين ، الطبيعة القديمة أو العلوم الرياضية والكيميائية والفلكية القديمة وغيرها ـ ولكن بقى « منطق أرسطو » صورة سامية ، بل أسمى صورة للفكر الانسانى ، وظهرت أنواع جديدة من المنطق وطرز جديدة من المناهج النظرية والعلمية ، ولكن بقى للمنطق الأرسطاطاليسى طرافته ، بل وأحيانا جدته ، ومازال يشغل الجامع الفكرية المختلفة والجامعات المتعددة ، أضفت عليه الجدة أبحاث جديدة ، ولكن كانت كلها فى نطاقه .

بالرغم من كل هـــذا لم نر فى بلادنا من يقدم على الكتابة والتأليف فيه ، ويقدم لنا عرضا لنشأة الأفكار المنطقية عند أرسطو ، ثم لتطور هذه الأفكار خلال العصور ، وما أضاف اليه المفكرون المختلفون من عناصر وما أسقطوه من مباحث وكيف أخذت مفهومات أرسطو ، معنى آخر ، وكيف أخصبت أفكار وضعها هو فى صورة عامة ، بواسطة مفكرين لاحقين .

وإذا حاولنا أن نتكلم عن دراسة المنطق الأسطاليسى فى بلادنا لوجدنا أن المفكرين الاسلاميين الأقدمين تناولوه بالبحث المفصل ، وتعمقوا فى أبحاثه وعرضوه فى صور مختلفة ، عرفوه خالصا أحيانا ، ومزجوه بعناصر رواقية أحيانا أخرى ، والكتب العربية القديمة بين أيدينا فيها عرض تام للتراث المنطقى اليونانى جميعه فى صور مختلطة متشابكة ، والكتاب الوحيد الذى نظفر به وهو يحدثنا فى أسلوب علمى ممتاز عن منطق أرسطو فى العالم العربى ، هو كتاب حديث لعالم مصرى ـ الأستاذ الدكتور ابراهيم بيومى مدكور كتبه باللغة الفرنسية

L'Oagadon d'Aristote dans le monde arabe.

والكتاب علاوة على تفرده بالبحث فى هذه الناحية الهامة من نواحى الفكر الانسانى يعرض للموضوع الذى نحن بصدده عرضا متقنا ، ويرد مسائل المنطق عند الاسلاميين إلى أصولها فى المنطق اليونانى أرسطاليسيا كان أو رواقيا . ويبين أثر المنطق الأرسطاليسى فى الدوائر الفكرية العربية غير أن هذا العالم الممتاز سرعان ما تلقفه عالم السياسة وعالم « الاقتصاد » ولم يعد يشغل بالبحث العلمى المنطقى أو الفلسفى ، فلم ينقل كتابه إلى العربية ولم يضف إلى أبحاثه الأولى شيئاً يذكر اللهم إلا رآسته لهيئة تقوم بنشر « مخطوطة منطق الشفاء » لابن سينا وهو عمل تكفلت به وزارة التربية والتعليم المصرية ، وعهدت به إلى مجموعة من أساتذة الفلسفة ، يقومون به خير قيام فى أناة وصبر .

وفى السنوات الأخيرة ، قام باحث مصرى شاب هو الدكتور عبد الرحمن بدوى أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس بنشر بعض أجزاء منطق أرسطو ، والتعليق

عليها وقد عانى جهداً كبيراً فى إعـــدادها للنشر ، والتعليق ، وعاونه على عمله معرفته الواسعة بالتراثين اليونانى والحديث .

من هذا كله نرى أن الأبحاث فى المنطق الصورى فى العالم العربى الآن ، كانت قاصرة ، لم تعرض له إلا من نواحى جزئية ، ولم تتناول تاريخه الشامل خلال العصور ، وتطور أفكاره العديدة ، ولم يظهر أى كتاب على الاطلاق لبحث الموضوع بحثا وافيا. فرأيت ـ وقد كان لى حظ التخصص العلمى فى المنطق، وبعد أن كتبت كتابى «مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسططاليسى» أن أعد كتابا فى «المنطق الصورى» يبحث عن نشأته وتطوره منذ أرسطو حتى الآن ودفعنى إلى هـذا حاجة المكتبة العربية إلى كتاب مفصل يتناول الموضوع من نواحيه المختلفة . كما أحسست بحاجة طلبة الجامعـــات العربية إلى تصنيف فى لغتهم الأصلية يشرح لهم هـــذا الموضوع الموعر شرحا مبسطا ، وأن ينقل اليهم آراء الباحثين فى منطق أرسطو منذ أن ظهر هذا المنطق حتى اليوم . وذلك هى المحاولة التى أقدمها للقارىء الآن فى هذا الكتاب وكان منهجى فى وضعه ، تاريخيـــا ، وموضوعيا فى الآن عينه ، أعرض للفكره عند أرسطو ، ثم أتناولها عند من تلاه من مفكرين ، وأحيانا أتكلم بأسلوبهم ، حتى يعيش القارىء فى فكر صاحب الفكرة وقد قدمت للقـــارىء آراء المفكرين المحدثين حتى السنوات الاخيرة ، ثم أعرض للافكار عرضـــا موضوعيا ، فأوضحها فى ذاتها .

ولم أضمن الكتاب من أرائى الخاصة سوى القليل، ولم أتعرض لغيرمباحث المنطق الصورى .

ولست أدعى أنى ألممت بالموضوع كاملا ولكننى حاولت أن أقدم للقارىء

الجوهر وحسبي اليوم أنى أقدمت على الأرض الوعرة لكى أمهدها وعلى هذا الجيل الكبير من جبابرة أساتذة المنطق ومناهج البحث فى الجامعات المصرية الثلاث أن يدلى بدلوه ويقدم لنا خلاصة أبحاثه فى هذه الموضوعات الخطيرة من منطق وفلسفة علوم ومناهج بحث ، وكلها تنتمى إلى أصل واحد .

وأرجو أن أتلافى كثيراً مما ينقص الكتاب فى طبعة تالية .

والله أسأل التوفيق ؟

الإسكندرية فى　　　　　　　　علي سامى النشار

العاشر من محرم ١٣٧٥ ، ٢٨ أغسطس ١٩٥٥

الباب الأول

مشاكل المنطق الصورى

الفصل الأول

تعريفات المنطق

أصل كلمة منطق :

للمنطق تعريفات مختلفة أدت إلى تعارض شديد حول موضوعاته ، فأدخلت فيه مسائل ، وأخرجت منه أخرى ، طبقا لهذا التعريف أو لذاك وسنتخير نماذج موجهة من هذه التعريفات تحدد لنا المواضيع التى ينبغى أن تبحث فى علم المنطق ، والمواضيع التى ينبغى أن لا تبحث ، وسنعرض لها لنوضح السياق التاريخى لتطور هذا العلم . بيد أنه من الضرورى أن نقوم بتحليل لفظ « منطق » تحليلا فيلولوجيا ، قبل أن نعرض لتعريفاته وتحليل الكلمة دائما سيؤدى إلى معرفة الموضوع ، أو على الأقل إلى تحديد جوهره على وجه الإجمال .

اشتقاق الكلمة الأوربية Logic :

اشتقت كلمة (Logic) الانجليزية أو (Logique) الفرنسية من الكلمة اليونانية (Logos) ومعنى (لوجوس) - الكلمة - ثم اخذت معنى اصطلاحيا وهو

ما وراء الكلمة من عملية عقلية ، ثم أرتباط الكلمة بكلمة أخرى ثم الاستدلال على الأحكام والبرهنة عليها وارتباطها إرتباطا عقليا بعضها ببعض وبالجملة أخذت كلمة (Logiké) اليونانية التي لا نجدها عند المعلم الأول أرسطوطاليس، معنى خاصا ، بحيث شملت الدراسات المنهجية العقلية التي وضعها ، وأطلق عليها هذا اللفظ . وأول من أشار إلى أن الكلمة وضعها الشراح المشاؤون من أتباع أرسطو هو (Poice) فنجد اللفظ عند أندرونيكوس الروديسي ، ثم عند شيشرون ، ثم عند الاسكندر الأفروديسي وجالينوس ، وكتاب اليونان المتأخرين على العموم ، فانتشرت فى كتاباتهم كلمة المنطق ، والعلم المنطقى ، وفن المنطق ، والفن المنطقى . نستنتج من هذا أن أرسطاليس واضع علم المنطق فى صورته الكاملة ، لم يعرف الكلمة ولم ترد فى كتاباته ، وإنما أطلق عليه اسم العلم التحليلى (١) .

ثم أخذت كلمة Logiké تدخل فى لفظ كل علم من العلوم، باعتبار أن المنطق علم كل العلوم ، وباعتبار أن عناصره أو مبادئه تنطبق على كل العلوم ، ولذلك لم يحاول أصحاب العلوم ومكونوها التخلص من سلطانه ، لا فى وضع علومهم ، ولا فى مناهجهم ، فوسمت أسماء المادة التى يبحث فيها كل علم باسم المنطق ، فاعتبرت كل مادة منطقا ينطبق على دائرة من دوائر الفكر فمثلا بيولوجى (Biology) هو المنطق الذى يبحث فى ظاهرة الحياة ، وسسيولوجى (Sociology) هو المنطق الذى يبحث فى الظواهر الاجتماعية وفسيولوجى (Physiolgy) هو المنطق الذى يبحث فى وظائف أعضاء الإنسان ... ألخ .

---

(١) Hamelin : le systeme d'Aristote p. 91 et Tricot : Traitê de Logique, P.P., 28—29,

اشتقاق الكلمة العربية . منطق :

أما الكلمة العربية (منطق) فقد عرفت حين ترجم المنطق اليونانى الى اللغة العربية . ولم تكن الكلمة تتضمن أول الأمر معنى التفكير أو الإستدلال ، بل كانت تدل على معنى الكلام ، وبقى هذا المعنى حتى بعد أن اصطلح على تسمية علم الفكر بالمنطق ، فنجد إبن السكيت يكتب كتابه إصلاح المنطق ، بمعنى إصلاح اللفظ أو إصلاح اللغة أو بمعنى أدق يخوض الكتاب فى أبحاث لغوية ولفظية ، وعلى أية حال ترجم الإسلاميون كلمة (Logiké) اليونانية بالمنطق واتخذوا كلمة (منطق) للدلالة على التفكير ، والاستدلال . لكن الكلمة لم تستقر تماما والسبب فى هذا هو حملات اللغويين والنحاة على الكلمة واستخدامها لهذا العلم العقلى ، بينما هى تدل فى نظرهم على الناحية اللغوية . كما أن الفقهاء والمتكلمين هاجموا العلم نفسه باعتباره علما من علوم الأوائل . وليتفادى المناطقة هجمات اللغويين والنحاة ، أضافوا إلى المنطق كلمة العلم الآلى أو القانون . وليتفادوا هجوم الفقهاء ، دعوا المنطق بمعيار العلم وبالمحك وبالميزان وبالمفعل (١) . غير أن الاصطلاح ثبت نهائيا من ناحيتين : ناحية خارجية ، وناحية داخلية .

١ ـ الناحية الخارجية : هى أن كلمة المنطق والنطق بدأت تبتعد فى جوهر معناها عن كلمة الكلام ، وبخاصة حين أخذ الكلام يتخذ معنى اصطلاحيا آخر هو البحث فى العقائد .

٢ ـ الناحية الداخلية : إنتشر تمييز المناطقة السيكولوجى بين قوتين :

---

(١) على سامى النشار : مناهج البحث عند مفكرى الاسلام ص ١٣ ـ ١٨٣ ، ١٤١ وأنظر أيضا ابن طملوس : المدخل الى المنطق ص ٨ ـ ١٤ .

إحداهما القوة الناطقة الظاهرة التى تنتج إشارات وحركات ، تبدو فى أصوات ، ولا تدل على قوة فكرية منظمة ، وبين القوة الباطنية الناطقة التى تدل على الفكر وتضع قواعد الاستدلال . وهذه القوة الثانية هى المنطق بمعناه الدقيق . وقد يتشارك الانسان والحيوان وغيره فى بعض مظاهر القوة الأولى . أما الثانية فهى خاصة بالإنسان ، ولذا كان الإنسان معروفا من بين الحيوانات ، بأنه المفكر أو الناطق . وقد انتشر التعريف ـ الإنسان حيوان ناطق ـ فى الكتب العربية حتى فى كتب الفقهاء . ولكن بالرغم من استقرار اسم المنطق فى الكتب العربية عامة ، إلا أنه هوجم حتى عصر متأخر ، بحيث نجد جلال الدين السيوطى يهاجم الاسم فى كتابه الذى يعبر مجرد عنوانه على هذا الهجوم وهو « كتاب صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام » (١) .

لكن يمكننا أن نقول : إن مجموعة الابحاث المنهجيه العقلية التى وضعها أرسطو ، قد تعورف على تسميتها فى العالم العربى باسم المنطق حتى عصورنا الحديثة .

تعريفات المنطق

١ تعريف أرسطو :

يعرف أرسطو المنطق بأنه : آلة العلم ، وموضوعه الحقيقى هو العلم

(١) السيوطى: صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام (نشرة على سامى النشار) ص ١ ـ ٥ .

نفسه ، أو هو صورة العلم . وهذا هو التصور القديم للمنطق (١) وقد أثر تعريف أرسطو للمنطق فى العصور الوسطى إسلامية ومسيحية. فردد الإسلاميون التعريف كما هو، وكذلك فعل المسيحيون.

٢ ـ تعريف ابن سينا :

فنرى شارح أرسطو العظيم ابن سينا يقول « المنطق هو الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً ، والقياس الصحيح الذى يسمى برهانا (٢)». وهذا التعريف أرسطاليسى بحت ، يتضمن تفسيرات المعلم الأول للمنطق كما يتضمن تقسيماته له . وتفسير تعريفه أننا إذا وصلنا إلى التعريف التام بواسطة الحد ، وصلنا إلى أول درجات العلم ، وإذا وصلنا إلى القياس البرهانى ، وصلنا إلى غاية العلم نفسه .

٣ ـ تعريف الغـــزالى :

أما الغزالى فيحدد المنطق « بانه القانون الذى يميز صحيح الحد والقياس عن غيره ، فيتميز العلم اليقينى عما ليس يقينيا وكأنه الميزان أو المعيار للعلوم كلها (٣)» ويلاحظ على هذا التعريف أنه يستخدم كلمة قانون والمقصود بالقانون الآلة الصناعية النظرية ثم بدأ يصف المنطق بصفتـه المعيارية ، أى أنه يضع معانى الصواب والخطأ ، فيميز صحيح الحد والقياس عن فاسدهما ثم إن هذا التعريف .

---

(١) Aristote, Métaph. Edition de Tricot. E. I. 1025 X B. 25
وأيضاً Les Derniers analytiques, p. 2

(٢) ابن سينا : ص ٣ .

(٣) الغزالى : مقاصد الفلاسفة . ص ٣

بعد لا يختلف كثيراً عن تعريف ابن سينا فى أن المنطق يبحث فى صورة الفكر ، والتعريف فى جملته أرسطاليسي . وقد سيطر تعريف الغزالى هذا للمنطق على تعريفه له فى كتبه الأخرى ، بحيث نراه واضحا فى معيار العلم ومقدمة المستصفى ومحك النظر ، إذا أنه عالج المنطق فى هذه الكتب فى ضوء هذا التعريف على أنه قانون وآلة يتميز بها صواب الفكر عن خطأه .

٤ ـ تعريف الساوى :

أتى الساوى صاحب البصائر النصيرية ، فحدد المنطق بأنه « قانون صناعى عاصم للذهن عن الزلل ، مميز لصواب الرأى عن الخطأ فى العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته ، إنما احتيج إلى تمييز الصواب عن الخطأ فى العقائد للتوصل بها إلى السعادة الأبدية ، لأن سعادة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل فى أن يعلم الخير والحق ، أما الحق فلذاته ، وأما الخير فللعمل به (١)» .

تحديد الساوى للمنطق بأنه قانون صناعى يدل دلالة واضحة على الاتجاه العملى للمنطق عنده . ولكن هل معنى هذا أن المنطق عنده فن لا علم ؟ . لن نبحث الآن فى هذه المسألة ، بل سنبحثها فيما بعد . إنما نلاحظ على ما ذكره الساوى مسألة توافق العقول السليمة . هل حقا تتوافق العقول السليمة أم لا تتوافق ؟ إن هذه المشكلة أخذت صوراً متعددة من الخلاف ، بعضها منطقى ، وبعضها ميتافيزيقى .

أما من الناحية المنطقية فلم تعد لكثير من القوانين المنطقية التى سلم بها العقل منذ القدم صحتها ويقينها ، بل إن قوانين الفكر الأساسية ، وهى مبادىء

(١) الساوى . البصائر النصيرية : ص ١

بديهية ، وضعت موضع النقد ، وتناولها المناطقة الرياضيون المحدثون من وجهة نظر مخالفة للمنطق القديم ، وشك فيها المسلمون من قبل وخرجوا فى كثير من أبحاثهم عليها ، والقياس وصورته اليقينية : البرهان ـ هوجم فى العصور الوسطى من المسلمين ، كما هاجمه المحدثون من المناطقة الأوربيين .

أما من الناحيـــة الميتافيزيقية ، فقد إختلف العلماء المعاصرون فى فرنسا فى مسالة إتفاق العقول وتطورها . هل تتفق حقا أو لا تتفق ؟ وهل تتجه فى تطورها نحو التماثل أو نحو المتباين ؟ نحو الوحدة أو نحو التعدد ؟

والملاحظة الثانية على ما يذكـره الساوى : هو أنه يعتبر المنطق عاصما للذهن من الخطأ فى العقائد ، والعقائد هنا ، ما يعتقده الإنسان من أفكار على العموم ، ولا يقصد بها المعنى الأصطلاحى لـكلمة العقـــائد . والتعريف فى جوهره أرسطوطاليسى ، وإن شابته شائبة رواقية .

● ـ تعريف سلم بحر العلوم :

يتابع صاحب « سلم بحر العلوم » الساوى فى تعريفه فيقول « لابد من قانون عاصم الفـكر من الخطـأ وهو المنطق ، وهذا القانون قانون كلى لأن الخطـأ فى الأفكار الجزئية لا يحوج إلى عاصم ، إنما ما يحتاج إلى عاصم هى المسائل الكلية ، فحينئذ ثبت الاحتيـــاج إلى الأعم من المنطق (١) » . وهذا تعريف أرسطاليسى أيضا ، إذ أن العـلم التحليلى عند أرسطو ـ أى المنطق ـ هو عـلم كلى .

---

(١) محب الدين عبد الشكور . سلم بحر العلوم . المقدمة .

٦ - تعريف القديس توما الاكوينى :

أما تعريفات المسيحيين فى العصور الوسطى . فأوضح تعريف لها إنما نجده عند القديس توما الاكوينى ، وهو يعرف المنطق « بأنه الفن الذى يقودنا بنظام وبسهولة بدون خطأ فى عمليــات العقل الإستدلالية (١) » والتعريف أرسططاليسى بحت . وقد ساد هذا التعريف كتب المناطقة المسيحيين عامة فى العصور الوسطى ، بحيث لانجد اختلافا بينا بينهم فى تعريف المنطق .

٧ - تعريف مناطقة بورت رويال للمنطق :

فإذا وصلنا إلى المحدثين ، نجد أول تعريف للمنطق لدى مناطقة بورت رويال (Port Royal) فيعرفه مناطقة بورت رويال « بأنه هو الفـــن الذى يقود الفكــر أحسن قيادة فى معرفة الأشياء ، سواء أن يتعلمها هو بنفسه ، أو أن يعلمها للآخرين» . فالمنطق عندهم فن اكتشاف ، وفن برهنة فى الوقت نفسه.

٨ - تعريف وولف .

فإذا انتقلنا إلى المحدثين من المناطقة الأوربيين وجدنا صورا متعددة لهذه التعريفات ، فيعرف وولف المنطق بانه « دراسة القواعد العامة للاستدلال الصحيح (٢) » والإستدلال هنا يعنى استنتاج حكم من حكم أو من أحكام أخرى على افتراض صحة هذا الحكم أو هذه الأحكام وكل معارفنا واعتقاداتنا تتكون من أحكام . غير أنه ينبغى أن نميز بين نوعين منهما :

---

(١) Comm : in Anal. post. I, Lest I.

(٢) Wolf : Studies in Logic, p. 1-3

أحكام تستنتج من أحكام أخرى ، وأحكام لا تستنتج . أما الأحكام التى تستنتج فنتوصل اليها بترتيب معلوم على هيئة خاصة ، فتكون قياسا أو استقراء أو تمثيلا. والأحكام التى تستنتج من أحكام أخرى تسمى أحكاما مباشرة او ذوقية . وليس من السهولة التميز بين هذين النوعين من الأحكام البديهة والإستدلالية . وقد أعتبرت بعض الأحكام بديهية مدة طويلة من الزمن . ولكن تبين بعد تقدم العلوم والتمييز النقدى الدقيق ، انها احكام إستدلالية وليست بديهية ، ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن المنطق لا يشبه نظرية المعرفة فى شمولها لكل أنواع القضايا ، إنما يبحث فقط فى الأنواع الإستدلالية ، ولا يبحث فى مسائل الذوق ولا الحدس ولا مسائل الاعتقادات .

يقول وولف أيضا فى تعريفه (للاستدلال الصحيح) : صحيح هنا تقابل فى الانجليزية كلمة (Valid) وينبغى التميز بينها وبين كلمة (True) أى صدق أو حق . فن الممكن أن يكون الإستدلال صحيحا ، ولا يكون فى الوقت نفسه صادقا . فالإستدلال يكون صحيحا ، إذا ما حققناه بواسطة المقدمات التى توصلنا بها اليه . أى أنه يكون صحيحا ، على افتراض صحة المادة التى تقدمها اليه المقدمات ويكون صادقا إذا ما اتفق الإستدلال مع الحقائق الخارجية ، او إذا لم يكن ثمت تعارض بين الإستدلال وبين ما تتضمنه حقائقه فى الخارج ، وعلى هذا هناك أشكال من الحجج والإستدلالات تكون صحيحة أحيانا ، ولكنها غير صادقة . وتكون صادقة أحيانا ، ولكنها غير صحيحة . فمن النوع الأول قياس الخلف ، وهو محاولة إثبات الشىء باثبات بطلان نقيضة ، فنحن نستنتج من قياس الخلف ، نتائج تبدو شروطها الإستدلالية صحيحة ولكنها غير صادقة ، ومن النوع الثانى الأقيسة التى تكون مادتها صحيحة ، ولكن لم يراع فيها شروط القياس

والمنطق يقتصر فقط على دراسة قواعد الإستدلال الصحيحة ، ولكن ليس معنى هذا أن المنطق لا ينظر إلى مسألة الصدق والكذب .

إن المنطق يختص بتصوير الشروط الصادقة للاستدلالات الصحيحة ، أى أن المنطق لا ينظر إلا إلى ناحية صدق قواعده هو ، أى انه يحدد نفسه فى عدد معين من المسائل . ودراسة شروط الإستدلالات الصحيحة تتضمن دراسة العلاقات بين الإستدلالات والمقدمات التى تستنتج منها هذه الإستدلالات ؛ أما دراسة صدق مادة المقدمات فى كل أنواع الإستدلالات فمن الواضح أنه عمل مستحيل ومخالف لفكرة تقسيم العمل التى يدين العلم كما تدين الصناعة بتقدمها اليها .

على كل باحث أن يتحقق فى نطاق عمله من صدق المقدمات التى سيطبق عليها قواعد الإستدلال ، ولكن من اللازم فى دراسة الإستدلال فى ذاته ، ان تفصل مشكلة الصدق لتدرس الصور المعينة للإستدلال ، والعلاقات الشكلية التى توجد بين الإستدلالات والمقدمات ، واذا امكن القول بأن نتائج الإستدلالات تتحقق بواسطة المقدمات ، وهذا يتضمن التجريد من صدق المقدمات ، فكل علم اذن يقوم بتجريد موضوعه من الأشياء التى تحوم حوله ، ويركز جهوده فى الموضوع ذاته لكى يسهل مسائله تسهيلا كافيا ، يمكن علاجها علاجا معقولا .

ومع ذلك فتجريد الموضوع مما يعلق به من موضوعات ليست منه ، ليس معناه رفض هذه الأشياء الأخرى التى قام العلم بتجريد موضوعه منها . ولكن معناه انه لا يستطيع ان يعالج فى آن واحد علوما مختلفة وأجزاء من المعرفة يمكن ان تعالج علاجا أدق عند غيره . هذا هو ملخص تفسيرى لتعريف وولف .

أما التعريف فى ذاته فهو أيضا أرسطاليسى بحت ،

٩ - تعريف جفونز:

وصورة أخرى للتعريف عند جفونز (Jevons) فهو يعرف المنطق بأنه علم قوانين الفكر [١] . Laws of Thought ويقصد بقوانين الفكر نوعا من الاطراد الذى يوجد والذى ينبغى أن يوجد فى تفكير الإنسان واستدلالاته بحيث تعصمه من الخطأ ومن التناقض والأغاليط . وقوانين الفكر هذه قوانين طبيعية ، بل هى قوانين عامة ليس فى قدرتنا تغييرها أو تحويلها ، وهذا بعكس القوانين الصناعية التى يكتشفها الناس ، والتى فى قدرتهم تغييرها . ولكن القول بأن المنطق يبحث فى قوانين كقوانين الفكر عامة ، تخضع لها كل الكائنات ، يجعله جزءا من الميتافيزيقا ، أى يجعله علم الفكر الضرورى من حيث هو متطابق مع الوجود ، أو كما يدعوه الهجليون علم الفكرة المجردة ، وعلى هذا يختلط بأبحاث الميتافيزيقا أو بمعنى أدق سيكون المنطق أيضا علم الوجود الصحيح .

ومما لا شك فيه أن المنطق يستند على الميتافيزيقا من ناحية ، ويتصل بمبحث المعرفة من ناحية أخرى ، ولكن إعتبار المنطق علم الوجود الصحيح سيجعل للمنطق مفهوما أعم ، إنه سيكون علم الفكر المدرك ادراكا صحيحا وعلم الفكر الوجودى بمعنى تطابق الفكر مع الوجود واعتبارهما شيئا واحدا . والمنطق بالمعنى الأول يشمل مباحث عقلية للتوصل إلى الإستدلال الصحيح ، بدون أن يخوض فى مباحث ميتافيزيقية مع إستناده أحيانا عليها ، والمنطق بالمعنى الثانى منطق وجودى يبحث فى الوجود من حيث هو وجود ، وتتضمن مباحثه أجزاء

---

(١) الفصل الأول Jevons : Lessons of Logic

من مباحث ميتافيزيقية كبحث قوانين الفكر الضرورية . إن المنطق بالمعنيين السالفين الذكر هو ما قصده أرسطو . فالمنطق عند أرسطو عقلي ووجودي في الآن عينه ، ومحاولات التخلص من جانبه الميتافيزيقي ، إنما نشأت أول الأمر في العصور الوسطى : المسيحيون من ناحية ، لم يقبلوا الجانب الميتافيزيقي من منطق أرسطو ، ولذلك وقفت أبحاث الكثيرين منهم في المنطق عند آخر التحليلات الأولى ، أما ما بعد ذلك فاعتبروه بحثا في الحق المطلق ، لا يتصل بالمنطق من حيث هو علم استدلال وبرهنة . والمسلمون لم يقبلوا هذا الجانب الميتافيزيقي . بل إنهم إعتبروا المنطق الأرسططاليسي كله بحثا وجوديا للتوصل إلى حقيقة الجوهر ، ولذلك لم يقبلوه إن في تفصيلاته ، وإن في جزئياته ، ثم نجد مهاجمة ميتافيزيقية المنطق كما سنرى بعد ، تسود كثيرا من المدارس الحديثة ، بيد أن التعريف السالف الذكر ساد كتب المنطق الصوري الانجليزية ، ولذلك نراهم يبحثون في قوانين الفكر الضرورية ، وهي التي اعتبرت بحثا في العنصر المجرد للفكر .

١٠ ـ تعريف كينز :

ونجد طراز آخر لتعريف المنطق عند كينز Keynes الذي يحدد المنطق (بأنه العلم الذي يبحث في النواحي العامة للفكر الصحيح ، وموضوعه هو بحث مميزات الحكم لا كظواهر نفسية ولكن كتعبير عن معارفنا ، ويبحث على الخصوص في تحقيق الشروط التي نستطيع بواسطتها الإنتقال من أحكام معينة إلى أحكام أخرى تنتج عن تلك الأحكام الأولى [١]) والمنطق ـ على هذا ـ له عمل مثالي يختص اختصاصا أساسيا بما ينبغي أن نفكر

---

(١) Keynes : Formal Logic p. 1

فيه ، ولا يبحث فيما يكون عليه تفكيرنا إلا عن طريق غير مباشر وكوسيلة فحسب ، ومن ثمة ينبغي أن يوصف بأنه علم معياري أو منظم ، وهو يشترك مع علم الأخلاق وعلم الجمال في هذه الناحية . ويرى كينز أن هذه الفروع الثلاثة من المعرفة ينبغي تمييزها عن العلوم الوضعية من ناحية والفنون العملية من ناحية أخرى ، فالمنطق يبحث في تحقيق القواعد العامة للفكر الصحيح ، والأخلاق يبحث في القواعد العامة للسلوك الصحيح . والجمال يبحث في القواعد العامة للذوق الصحيح . وتعريف كينز أيضاً أرسطاليسي بحت .

١١ - تعريف رابييه :

وثمة تعريف لمنطق فرنسي هو الأستاذ رابييه Rabier . يحدد رابييه المنطق بأنه علم العمليات التي بواسطتها يتكون العلم . وله تعريف آخر يميز فيه بين المنطق الصوري وعلم مناهج البحث « المنطق هو اتفاق شروط العقل مع ذاته واتفاق العقل مع الأشياء ، والعمليتان مرتبطتان تكونان الشروط الضرورية والكافية للتوصل الى الحقيقة » .

الشطر الأول من التعريف : هو المنطق بالمعنى المتعارف لكلمة المنطق انعكاس العقل على ذاته لإستخراج حقائق يسير بمقتضاها في إستدلالاته [١] . أما اتفاق العقل مع الأشياء ، فهو تعبير حديث لعلم مناهج البحث .

• • •

ومن هنا نرى أن التعريف الأرسطاليسي للمنطق ساد حتى الآن .

---

(١) Rabier : Logique p 2

وأن جملة ما حدث من تغيرات فى هذا العلم فى ضوء تحديدنا لأنواع التعاريف التى ذكرناها هو فى نطاق المنطق الارسطاليسى ، اخرجت منه مباحث واضيفت آراء . ولكنها آراء جزئية لم تغير من حقيقيه كما تركه واضعه الأول . ان التغيير الوحيد الذى حدث ، والذى له قيمته فى تاريخ المنطق الصورى : هـــو اكتشاف المنطق الرياضى . هذه هى الإضافة الجديدة ، أو بمعنى أدق الاتجاه الجديد الذى ظهر بجانب المنطق الصورى والذى حاول تعميقه ، ولم ينجح هذا الاتجاه ، لقد ظل المنطق الصورى أرسططاليسيا .

الفصل الثانى

المنطق وأقسامه

١ - المشكلة :

من أهم المسائل التى تثار حول المنطق هى مسألة طبيعية المنطق ، هل هو علم صورى ؟ أو علم مادى ، يختص بصورة الأفكار من حيث هى أو بالأشياء فى ذاتها ومضمونها المادى ؟ يقول الأستاذ جونسون : إن عمل المنطق فى أوسع معانيه هو أن يحلل وينقد الفكر . وهذا التحليل إما أن يشمل الفكر نفسه وإما أن يشمل صوره ومبادئه ، إما أن يتجه نحو مضمون الفكر نفسه ، وإما إلى القواعد التى يسير عليها المنطق فى بحث هذا المضمون فى الإستدلال .

وعلى هذا الأساس ميز بين نوعين من المنطق : المنطق الصورى الذى يبحث فى صور الفكر فقط بدون إهتمام بالموضوعات التى نفكر فيها ، وبين المنطق المادى الذى يكون جزءا من مبحث المعرفة ، ويعتبر الناحية الموضوعية للفكر كشىء أساسى . فموضوع المنطق الصورى اذن هو أن يضع القواعد التى تجعل الفكر متفقا مع ذاته ، أى القواعد التى تجعل الفكر لا يتناقض مع القواعد التى وضعها بذاته ، إنما يبحث فقط فى أى الشروط أو القواعد التى تحتاج اليها لكى نستطيع أن نصل من مقدمات إلى نتائج صحيحة بواسطة المقدمات نفسها ، أو بمعنى أدق أن نصل إلى ما يمكن استنتاجه من المقدمات بواسطة قواعد منطقية معينة ، وبواسطتها فقط . أما أن نعرف كيف تحدث العملية العقلية فى شعور الإنسان ، فهذا عمل خاص بعلم النفس ، ولا يختص بالمنطق اطلاقا ، ومن ناحية أخرى إن

عمل المنطق الصورى هوأن يقدم لنا القواعد التى نحتاج إليها لـكى يكون الاستدلال صحيحا من الناحية المنطقية . أما موضوع المنطق المادى ، فهو أن يضع القواعد التى تجعل الفـكر متطابقا مع الأشياء ، أى أن تعبر فى الذهن على ما هى عليه فى فى الخارج . فذا قلنا مثلا : إذا كانت الشمس غير طالعة ، أمطرت السماء ، ونظرنا إلى القضية من الناحية الصورية لم نبحث فيها إلا من ناحية ترتب التالى على المقدم وصحة الارتباط . أما إذا كان المقصود بحث القضية من الناحية الموضوعية ، فهذا شىء آخر ، يستلزم منا البحث فى مادة القضية نفسها . هل تنطبق على الواقع وتصدق ، أم لا تنطبق ولا تصدق ، هل هى تعبير عن شىء خارجى أم هى مجرد افتراض صورى ؟

إختلف المناطقة إختلافا بينا فى هذه المسألة ، فالبعض منهم يرى أن المنطق صورى بحت ، وأنه لا يبحث إلا فى قوانين عامة ، تنطبق على التفكير المجرد فى كل زمان ومـكان . أما المنطق المادى عند هؤلاء ، فلا يصح أن يـكون منطقا ، إنما من الأولى أن يربط بما يسمى فلسفة العلوم ، إذ أن عمل المنطق هو البحث فى فى صور الإستدلال الفـكرية من حيث هى.

لم يوافق المناطقة التجريبيون على هذا ، بل اعتبروا النظر إلى المادة والفـكر شيئا واحداً يـكون المنطق ، ولا يمكن قط أن نفصل الفـكر عن المادة بل لابد أن يـكون الفـكر فـكرا عينيا ماديا . والمنطق على أساس النظرية الأولى يحصر فى نظرية الإستدلال القياسية وبعض لواحقها ، وعلى أساس الثانية يشمل الفـكر الإستدلالى الإستقرائى وغيره من صور الإستدلال الحديثة .

٢ رأى أرسطو فى صورية المنطق وماديته :

ولتوضيح المسألة توضيحا أدق : ينبغى أن نلتمس حلها أولا عند واضع

المنطق . من المؤكد أن المنطق عند أرسطو لم يكن شكليا بحتا ، فنحن نستطيع أن نجد عنده نوعين من أنواع المنطق : المنطق الصغير Logica Minor أو Logica docens وهو دراسة قوانين الفكر مجردة من كل مضمون . وهذا ما نتعارف عليه الآن بالمنطق الصورى الضيق . ويبحثه أرسطو حين يتكلم عن القياس فى التحليلات الأولى والمنطق الكبير Logica Majorأو Logica Utens وهو ينطبق على مناهج البحث ، وهو دراسة عمليات العقل منطبقة على هذا العلم أو ذاك ، وقد بحثه أيضا أرسطو فى كتابه (التحليلات الثانية) : وهو يتكلم عن القياس مطبقا على البرهان[1] من هنا نرى أن المنطق عند أرسطو لم يكن صوريا بحتا ، حقا إن الجزء الأكبر منه تغلب فيه الناحية الشكلية ، غير أنه لم يهمل بتاتا الناحية المادية ، بل إن التحليلات الأولى التى تعتبر بحثا شكليا بحتا ، فيها جانب مادى . وهناك رأى شائع بين مؤرخى الفلسفة يؤكد أن أرسطو وصل إلى كثير من قواعد القياس وإلى المقولات نفسها بواسطة تحليل مادى . وقد انتقلت هذه الفكرة إلى المدرسة الإسلامية ، فابن سينا يرى أنه إذا كان المنطق يمدنا بقواعد تعصمنا من الخطأ ، فهو صورى ومادى فى الوقت عينه . فإذا كان هذا العلم عنده يتجه نحو صورة الفكر . فإنه يتجه فى الوقت عينه نحو مادته . وأنه إذا كان ارسطو شكليا فى التحليلات الأولى ، فإنه مادى فى بحثه عن البرهان . بل ويحاول أن يطبق هذه القوانين الشكلية فى كثير من كتبه الأخرى التى اعتبرها الإسلاميون جزءاً من المنطق كالجدل والأغاليط والخطابة والشعر ، فهو لا يبحث فى هذه الكتب فى صورة الفكر فقط ، بل يبحث أيضا فى مادته .

اما السبب الذى جعل أرسطو يعتبر المنطق صوريا وماديا فى الآن عينه

---

(1) Tricot : P., 17.

انما يتضح بمعرفة مصادر هـذا المنطق عند أرسطو أو بمعرفـة تطور الدراسات المنطقية العقلية قبـله [١] . ومن الثابت أن المنطق تطور عنده عن صور من ا ـ الرياضة اليونانية ـ نشأتها عند الفيثاغوريين ، وتطورها عنـد أفلاطون ـ ثم أثرها بعد ذلك فى أرسطو ـ ب الجدل الإيلى ـ نشأته عند بار منيدس ـ وتفريعه عند زينون فى حججه المشهورة جـ ـ الجـدل عند السوفسطائيين د ـ الجـدل السوفسطائى وأثره فى قيام فلسفة التصور عنـد سقراط هـ ـ الفلسفة التصورية عند سقراط و ـ الجدل الأفلاطونى.

وهنا يأتى أرسطو ـ فيرى أن التصور عند أستاذيه هو التوصل إلى (الحقيقة الكاملة) إلى (الماهية) فقبل الفكرة قبولا تاما . وقد راعـه ما فيها من نظـام وصلات. والعلم عنده هو العلم الكلى . والتصور يصل إلى ماهية الكلى بما هو كلى. والنظرة هنا صورية بحتة ولـكن الجزئى هو الموجود فعلا. ونحن نصل إلى الكليات بما هو موجود فعلا . ولذلك يرفض أرسطو التفسير المثا صدق لأفلاطون وترتيبه الأجناس ترتيبا تصاعديا . الفكرة أو التصور، ينبغى أن تفسر من ناحية المفهوم. وهذا ما ينبغى على العلم أن يبحثه ـ الماهية ـ ولـكن ليست هى الماهية الأفلاطونية ـ المثال ـ بل مجموعة الصفات الضرورية لكائن من الـكائنـات أو لموجود من الموجودات . فكلية فـكرة من الأفكار، ليست إلا نتيجة أو برهانا على ضرورتها. فالتقسيم الأفلاطونى ـ وهو أوج الجدل الأفلاطونى ليس إلا مرحلة فى التعريف نفسه للشىء عند أرسطو، وليس نهاية . لقد أحتفظت المثالية المنطقية الأفلاطونية بمكانها فى منطق أرسطو، ولـكن لم ينعدم فيه إطلاقا الجانب المادى ـ والتحليلات الثانية ـ كما قلت من قبل ـ دليل قاطع على ما نقول .

---

(١) Ibid : p. p. 20—26

أما شراح أرسطو أو المشاؤون المباشرون من تلامذته ـ فقد قبلوا فكرته عن صورية المنطق وماديته ـ ثم أخـــذ المتأخرون منهم يغلون غلوا شديدا فى الناحية الشكلية البحتة لمنطق الأستاذ .

٣ ـ آراء المدرسيين

إنتقل المنطق الأرسططاليسى إلى المدرسيين بواسطة Boice وقد قام بترجمته إلى اللاتينية . وعلق جون اسكوت أوريجن فى القرن التاسع على المقولات والعبارة . أما الأجزاء الأخرى من الأورجانون فقد أهملت حتى القرن الثالث عشر ، وفى هذا القرن ، ترجمت كتب أرسطو المنطقية إلى اللاتينية عن النص اليونانى بواسطة Cullaume de Moerbeke وبمعاونة البرت الكبير والقديس توما الأكوينى . عرف المدرسيون إذن المنطق الارسططاليسى معرفة كاملة [١] . ولكن فكرة أرسطو عن المنطق لم تؤخذ عندهم أخذا كاملا فقد اعتبروا المنطق صوريا بحتا ، علما متمايزاً منبثقا عن ذاته ، منفصلا تمام الانفصال، عن الواقع ومجردا منه، وغارقا فى ميكانيكية بحتة، ومنتهيا إلى استدلال وبرهنة جوفاء . أما (التصور) فقد تميز عن مضمونه الحقيقى ، وتمثلت فيه أكثر النظرة الأفلاطونية للتصور مستندة على الماصدق . وأكبر ممثل للمنطقية المدرسية هو رامون ليل (Raymond Lull) .

ويذهب تريكو (Tricot) إلى أن العصور الوسطى كانت العهد الذهبى للمنطق الأرسططاليسى الشكلى بكل معانى الشكلية [٢] . وقد عمقت من ناحية هذا

---

(١) Ibid : 34

(٢) Ibid 34

المنطق بما وضعته من صور تذهب إلى النهاية فى الصورية . واعتنى بالشكل الرابع للقياس أكبر اعتناء. على أن فكرة اقامة التصور على ـ الماصدق ـ كما قلنا ـ قدسادت أكبر سيادة . والمنطق الأرسططاليسى يأخذ ـ فى نهاية الأمر ـ بالمفهوم . ولكن من ناحية أخرى إن منطق المدرسيين الشكلى انحصر فى دراسة التصنيفات ، وفى محاولة ترتيب الكائنات ، فلم يدرس المدرسيون بإفاضة سوى شجرة فورفوريوس والاستنباط المباشر أى عكوس القضايا ونقوضها والقياس الأرسططالسى الذى ينتقل مما عام الى ماهو أقل عمومية أو الى خاص . وأهمل أسلوب التفكير الآخر وهو الإنتقال من الخاص إلى العام، كما أن حصر تفكير المدرسيين فى رابطة التضمن قد حال بينهم وبين التوصل الى منطق العلاقات .

غير أننا لا ينبغى أن نتهم رجال القرن الثالث عشر من المناطقة المدرسيين بعدم فهم للفكر الأرسطاليسى المنطقى وشمول المنطق للصورة والمادة معا . إنه مما لا شك فيه أنهم عرفوا (المنطق الصغير) ـ و (المنطق الكبير) ومهدوا السبيل (لكانت) و (ليبنتز) و (هاملتون) .

٤ ـ آراء المدرسة الإسلامية

أما المدرسة الإسلامية فقد تعاقب عليها فكرة أن المنطق صورى فحسب ـ وأن المنطق صورى ومادى معا :

ترجم المنطق ـ أول الأمر ـ بواسطة السوريان بشكل معيز ، أى ترجم حتى نهاية الفصل السابع من التحليلات الأولى . أى نقل منه الجانب الصورى فحسب(١). ولكن الإسلاميون مالبثوا أن ترجموا الأورجانون جميعه ، وعرف الإسلاميون أن المنطق الأرسطاليسى صورى ومادى معا .

---

(١) على سامى النشار : مناهج ص ٦

ونحن نرى ابن سينا يفهم طبيعة المنطق الأرسطاليسى أحسن فهم ، فيرى أنه إذا كان المنطق يمدنا بقواعد تعصمنا عن الخطأ،فهو ليس صوريا على الاطلاق. إنه يتجه فى الوقت عينه نحو مادة الفكر ، وأدرك ابن سينا أيضا أن أرسطو كان ماديافى التحليلات الثانية يطبق، المنطق الصورى على مادة الفكر، وأنه يبحث فى البرهان والجدل والأغاليط والخطابة والشعر فى المادة .

غير أن المتأخرين من المناطقة الإسلاميين اعتبروا المنطق صوريا فحسب ، يقول ابن خلدون فى مقدمته «إن المتأخرين غيروا إصطلاح المنطق وإن من هذا التغيير تكلمهم فى القياس من حيث انتاجه للمطالب على العموم لا بحسب مادته وحذفوا النظر فيه بحسب المادة » (١) أى أنهم حذفوا البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة .

ونرى هذا الاتجاه فى شرح إيساغوجى ، وفى حاشية العطار على الخبيصى بل إن الساوى صاحب كتاب البصائر التصيرية ، يذكر مع تأثره الشديد بابن سينا فى كتابه ، إنه سيبحث فقط فى بابى التصور والتصديق الحقيقيين، ويعنى بها البحث فى الطرق الموصلة اليها بواسطة الحد والبرهان ، وأنه لن يبحث فى الجدل والخطابة والشعر لأنها لا يفيدان اليقين المحض (٢) .

● ـ العالم الأوربى والمنطق الصورى

أما فى العالم الأوربى فقد كان المنطق الصورى هو الأداة الكبرى التى تسيطر به جامعة باريس على الدراسات الفكرية فى أوربا . بل إن هذا المنطق جعل من

---

(١) إبن خلدون : مقدمة ... ص ٣٣٤

(٢) على النشار ، مناهج ... ، ص ٦

باريس فى أواخر القرون الوسطى العاصمة الفلسفية الحقيقية . ولم يقتصر فائدة المنطق على جعل باريس عاصمة أوربا الفلسفية ، بل إنه عاون أيضا على منح اللغة الفرنسية كثيرا مما تمتاز به من وضوح ودقة فى التعبير [١] .

ولكن كان لهذا المنطق فى صورته الشكلية البحتة أضرار جمة على تكوين العلم الطبيعى . إن الأرسططاليسية فى جوهرها هى فلسفة الصورة أو التصور منظوراً إليه من ناحية الكيفية ، أما اعتبار العلاقات الكمية فى العلم فقد كانت مجهولة أو لا مكان لها فى العلم الأرسططاليسى . والعلم الحديث فى جوهره كمى ورياضى وهذا هو السبب العميق لنجاحه . وهذا ما أدركه رجال عصر النهضة ، وكان لابد للعلم الحديث منذ أن نادى هؤلاء الإنسانيون (أصحاب النزعة الانسانية) بفكرة الكمية ، أن يأخذ بها ، وأن يتابع تطوره مستندا على هذه الفكرة . ولكن من الخطأ البالغ القول بأن فكرة « الكيفية » قد انتهت تماما واختفت فى نطاق العلم . فما زال لها مكانها . وبهذا القدر ، بقى المنطق الأرسططاليسى قائما برغم ما وجه إليه من انتقادات ، وما زالت العناية به فى الدراسات العقلية الإنسانية قائمة .

٦ ـ الثورة على المنطق الأرسططاليسى : العلم التجريبى

إن الثورة على المنطق الأرسططاليسى أتت من دائرتين متعارضتين ، دائرة من الفلاسفة إعتبرته منطقا شكليا وماديا فى الآن عينه ، ودائرة اعتبرته منطقا صوريا فحسب .

وقد بدأ الهجوم على منطق أرسطو هجوما عنيفا فى القرن السادس عشر

---

(١) Tricot .. ..

وذلك حين انبثق فى هـذا القرن ثورة عارمة على كل المعتقدات القديمـة . فظهر كوثر وقامت الحركات الديموقراطية . وازدهرت حركة إحياء الآداب والعلوم . وكانت كل هذه الحركات ترمى إلى التحرر من التقليد القديم . أما فى النطاق الفلسفى ، فقد تميزت بالعودة إلى القديم . فدرست اللغة اليونانية ، وكانت هذه اللغة مهملة فى العصور الوسطى ، بل إن هنـاك بعض الشك فى أن القديس تومـا الأكوينى كان يعرفها (١) .

فنقلت كتب أرسطو فى صورة جـديدة عن اليونانية ، وسرعان ما فسره الشراح الجدد ، إما فى صورة لاهوتية بعيدة كل البعد عن معناها الأصلى ، وإما قاموا بنقدها أشد النقد ، وهنا تتضح وجهة المدرسة المنطقية الأولى التى هاجمت المنطق باعتباره صوريا بحتا ، فيهاجم راموس « Ramus » الاورجانون بالذات هجوما عنيفا فى كتابه

Anim Adversiones Aristotelica

وينتقد انتقادا مرا نظرية القياس يحاول تغييرها .

كما يظهر أيضا فرنسيس بيـكون ، ويضع قواعد المنهج التجريبى ، ويرسم الخطوط الأولى لمنطق إستقرائى ، يختلف فى جوهـره عن المنطق الأرسطاليسى ومن الخطأ القول ، إن فرنسيس بيكون أو سابقه ـ روجر بيكون ـ كانا أول من هاجما المنطق الإرسطاليسى باعتباره منطقا صوريا ، ومنطقا عقليـا يقوم على فكرة الطبائع والتصورات . إن العقلية الإسلامية فى عصورها الخالصة ، هاجمت أيضا المنطق الأرسطاليسى ، ولم توافق عليه ولا على إعتبـاره « قانونا كليا مسلما » ، تتفق عليه العقول السليمة ، هاجمته ورأت فيه غثاء فكريا ، وصورية

(١) Ibid .... p. 35

بحتة لا تؤدى إلى علم ، ووضعت منقطا استقرائيا ، تناولت به الناحية التجريبية واعتبرته القانون الذى يسير به العقل فى بحثه عن الأشياء وفى التوصل إلى العلم (١)

يقرر الأستاذ Briffault فى كتابه «Making of Humanity» أن روجر بيكون أخذ العلم العربى وأنه لا ينسب لروجر بيكون ولا لسميه الآخر (أى فرنسيس بيكون) أى فضل فى إدخال المنهج التجريبى فى أوربا ، ولم يكن روجر بيكون فى الحقيقة إلا واحدا من رسل العلم والمنهج العربى إلى أوربا . ولم يكف روجر بيكون عن القول بأن معرفة العرب وعلمهم هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقة لمعاصريه (٢) .

نستطيع إذن أن نؤكد ، أن الثورة على المنطق الأرسطاطاليسى الشكلى ، بدأت على يد المفكرين المسلمين ، لا الإسلاميين الذين قبلوا المنطق الأرسطاطاليسى قبولا كاملا ، ثم تلقاها روجر بيكون وأثر فى خلفه فرنسيس بيكون .

ويشارك بيكون فى الهجوم على شكلية المنطق الأرسطاطاليسى جاليليو ـ وقد راعه أيضا ما فى فكرة التجربة من عمق وطرافة وخصب ـ فاعتبر المنطق الأرسطاطاليسى القديم منطقا أجوف لا يصل بالإنسان إلى علم . ورأى أن استناده على فكرة الطبائع يحول بين الإنسان والعلم ، فهاجمه هو الآخر ، ونادى باستخدام المنهج التجريبى .

وكان لابد لأصحاب النظرة الجديدة أن يهاجموا المنطق الأرسطاطاليسى فى أساسه وكان الأساس الذى يقوم عليه ، هو تصور أرسطو للعلية ، باعتبار أن العلل الثلاث (الفاعلية والغائية والصورية) مختصرة فى (الصورة) أو بمعنى أدق ،

(١) النشار : مناهج . . ص ٢٢٩ — ٢٤٥

(٢) Briffault : Making of Humanity, P. 202

فى الطبيعة التى بها يكون الشىء ما هو ، ويتحرك ويسكن . فاذا عرفنا الطبيعة أو الماهية ، عرفنا كل ما يصدر عنها من حركة وسكون . أى عرفنا كل ما يصدر عنها من ظواهر . وهذا أساس المنطق الأرسطاليسى .

هاجم أصحاب النزعة الجديدة هذه النظرة كما قلنا فقام « هيوم » وقد مهد له الطريق من قبل مالبرانش وبركلى ، فنقد هيوم تصور العلة عند أرسطو أشد النقد . وأنكر وجود أية علاقة علية بين تتابع فكرتين على الدوام وباستمرار . وقرر أن ما بين الاثنين هو مجرد تتابع عادى أو عادة ذهنية، فتصور العلة ليس فى الحقيقة إلا نتاج العادة ومنشأة المخيلة التى لا تستطيع أن تعمل فى هذا الميدان بحرية ، كما تستطيع هذا العمل فى ميدان الخرافات . فاذا ما رأينا دائما فكرة تتابع أخرى ، فاننا نصطلح على إعتبار الأولى علة ، وننتظر أن نرى الاخرى تتبعها . وفى هذه الحالة نسميها معلولا . وهذا الإعتقاد لا يقوم على حقيقة ، ولكن يقوم على عادة فردية يسميها إعتقادا ، ويسميها أحيانا يقينا معنويا ، فكل معارفنا عن الحقائق أو عن العلاقة بينها على الخصوص ، ليست معرفة حقيقية ـ ولكن هى مجرد إعتقاد (١) . ويبدو من هذا بوضوح أن العلاقة العلية ، فى رأى أصحاب هذه النزعة ـ هى إطراد العادة ليس إلا ، ونحن لا نصل إلى معرفة حقيقية الصلة بين حادثتين متعاقبتين ، وإنما نلحظ الترابط فقط ، بدون أن نستطيع الجزم بوجود رابطة ضرورية عقلية بينة بذاتها، إن الرابطة ممكنة فقط .

نشأ العلم المنطقى الجديد « العلم التجريبى » أو « المنهج التجريبى » أو « المنهج الاستقرائى » معارضا للمنهج القديم « العلم النظرى » أو « المنهج النظرى » أو

(١) Erdmann : History of Philosophy, T. 2, P. 129.

« المنهج القياسى » ينادى بالملاحظة والتجربة والتحقيق والتحليل والتركيب. وأتى جون استيوارت مل ، فوضع منطقه الإستقرائى مخالفا للمنطق القياسى القديم فى جوهره ، ولجون استيوارت مل فى تاريخ المنطق مكان لا يدانى.

إن منطق جون استيوارت مل لم يكن إلا جزءاً من فلسفته ، وقد تأثرت هذه الفلسفة تأثراً بالغاً بفرنسيس بيكون وهيوم فكانت فلسفة حسية ، وتدين بفكرة الظواهر ، فالجوهر هو مجموعة الظواهر منظور اليها فى مجموعها ، والأنا هى مجموعة تمثلاتنا سواء كانت حادثة أو ممكنة ، والعالم الخارجى يتكون بدوام إمكانية الإحساسات . وتتابع الظواهر فى العقل تتابعا غير فعال ، أى ليس ثمت إرتباط عقلى ضرورى بينها ، ولكن تحدث طبقاً لقوانين آلية مستمدة من فكرة تداعى الخواطر ، وهذه القوانين هى القوانين الوحيدة الثابتة ، أما العقل فى ذاته فلا يمتلك أية فاعلية ذاتية . وعلى هذا الأساس ينهدم المنطق القديم ، إذ أن التصور ، وقد كان فى المنطق القديم ، اساس الحكم والإستدلال ، لم تعد له قيمة هنا . او بمعنى ادق لم يعد للفكرة الكلية أى إعتبار كأساس للعلم . وإنما الذى يوجد وجوداً حقيقياً ، ويدخل فى العلاقات المتبادلة المنطقية ، ويكون الإستدلال ليس هو « التصور الكلى » ولكن صور جزئية ، هى تعبيرات مباشرة للحقيقة الفردية . إن المنطق حينئذ سيكون منطقا إسميا Nominaliste (١) اشبه بالمنطق الرواقى القديم ، الذى كان أيضاً ثورة ضد المنطق الأرسططاليسى .

وإذا كان المنطق إسمياً ، فإن كل قضية وكل برهنة ، سترد إلى صور من الإستدلالات من الجزئى إلى الجزئى ، وتستند كلها على تداعى الإمتثالات ، وستؤدى النظرة الإسمية إلى المنطق أيضا ، إلى إعتباره منطقا واقعيا بمعنى أن موضوعه

(١) المقدمة : Mill : A Sylsem of Logic

سيكون الأشياء ، والظواهر الفردية ،والأشياءوالظواهر الفردية هي وحدها التي توجد في الواقع وجوديا ذاتيا . وقد أدرك جون إستيوارت مل البعد الشاسع الذي يوجد بين منطقه وبين منطق أرسطو ، فأسمى منطقه منطق الحقيقة ، ومنطق أرسطو منطق النتيجة .

وينتهي جون إستيوارت مل في تحليل بارع إلى إعتبار المنطق الأرسطاليسي وخاصة في صورته القياسية . منطقا لا موضوع له،وأن في قياسه المشهور مصادرة على المطلوب ، تجعله قياسيا غير مشروع ، أو عملية عقلية عقيمة . وكان لا بد له أن يفعل هذا ، ما دام هو يرد كل استدلال إلى عملية عقلية تحمل على الجزئي ، وترى في الإستقراء فقط الطريق الوحيد المنتج في المنطق ، الطريق الذي يجمع الوقائع بواسطة إستدلالات جزئية ، لكي يصل إلى قوانين عموميتها ، حسية تجريبية وتستند على قانون العلية العام تكونه نفس التجربة أيضاً ، ولا ينبع عن رابطة عقلية بينه بذاتها [وحقا لقد اعترف جون إستيوارت مل بقانون العلية ولكنه قرر أنه ليس مبدأ فطريا في النفس ، ولا قانونا عقليا بديهيا ، بل لا يمكننا أن نتحقق من صدقه إلا بالطرق الإستقرائية . إن هذا القانون عند مل هو طراز من التعميم لا نصل اليه إلا في وقت متأخر . وهو في الوقت عينه يقيم الإستقراء على قانون العلية . وقد وقع مل في تناقض حين قرر أن هذا القانون اساس الإستقراء وأنه في الوقت عينه مثال له . لأنه في الوقت نفسه نتيجة لضروب عديدة من الإستقراء](١) .

نحن إذا أمام منطق جديد مادي كل المادية ، منطق يستند على الماصدق ويهمل المفهوم . ولكن هذا المنطق يثير إعتراضات عدة ـ كما يثير منطق أرسطو ـ كل من ناحيته . غير أن منطق جون إستيوارت مل كان حافزا على تقدم العلم

---

(١) الدكتور محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ــ ص ٦٤

التجريبي متطوراً في صور متعددة على أيدى التجريبيين من علماء أوربا .

والمنطق الجديد ينقد المنطق القديم في كل أقسامه ومباحثه الرئيسية ويتجه النقد كله حول فكرة الصورية والمادية ، أو التمثل المادى والتمثل المجرد ، فبينما يحتل التجريد مكانه في التصور القديم ، فإنه يفقد إعتباره في التصور الحديث . إن التصور في المنطق القديم هو كلى مجرد في نهاية الأمر إن مفهومه كلما « تكثف » كلما « رق » ما صدقه ، ويقل إنطباق المفهوم على الأفراد ، كلما كنا مرتفعين في درجات التجريد ، على اساس الصلة العكسية بين الإثنين في المنطق القديم . وينتهى الأمر إلى أن يكون المفهوم الكامل هو أعلى في درجة التجريد ، والأقل إنطباقا على الأفراد أو الأشخاص . وأبعد ما يكون عن الإمتثالات العينيه المحسوسة ، فيفقد الوجود كل صفاته الحقيقية ، ليكون مجرداً ، فكرة لاحظ لها من الوجود الحقيقي .

أما المنطق الجديد ، فيقرر أن التصور هو مجرد إسم محسوس مشخص ، وترابط المفهومات ترابطاً ضرورياً في إطار كل واحد ، فليس التصور إذن إستحضاراً مجرداً لمفهوم واحد خاص نسميه « النوع الكلى » . ولكن هو تمثل إرتباط ضرورى بين المفهوم الواحد الخاص وبين الكل .

فإذا إنتقلنا إلى القضية أو الحكم ، نرى المنطق القديم ينظر اليها على أنها إدراك صلة التضمن بين ما صدق التصورات التى يشملها الحكم . وصلة التضمن هذه أساس جوهرى في نظرية الحكم في المنطق الصورى القديم . ولكن التجريبيون متوافقين مع مذاهبهم في التصور الإسمى ، رفضوا صلة التضمن بين ما صدقات التصورات ، واعتبروا الحكم هو مجرد ترابط غير ضرورى بين التصورات .

فاذا انتقلنا إلى « نظرية القياس » الصورة الكاملة العلمية للمنطق القديم ، نرى أصحاب المنطق الجديد يرفضونها سواء فى ذاتها أو فى غايتها أما فى ذاتها فلأن القياس يتكون من أحكام والأحكام تتكون من تصورات ، وقد رفض التجريبيون العناصر الأولى للقياس ، فكان عليهم أن يرفضوا القياس ذاته . فبنيـة القياس إذن غير صحيحة . أما غاية القياس ، فلا شىء فى نظر التجريبيين ، إنه لا يؤدى إلى حقيقة ، بل هو مصادرة على المطلوب ، وهذه هى نفس الحجة القديمة التى نقد بها التجريبيون القدامى من الشكاك ، كسكستوس أمبريكوس Sextus Empiricus ، القياس الأرسطاليسى . وكانت أيضا فى أيدى مفكرى الإسلام ، يستخدمونها فى هجومهم على هذا المنطق [١].

أما الطريق الوحيد الموصل للعلم عند أصحاب المنطق الجديد ، فهو طريق الاستقراء . ونلاحظ أن كلمة الإستقراء قد وجدت عند أرسطاليس ، أنه تكلم عن الإستقراء الكامل والإستقراء الناقص ، ولكنه لم يفهمه كما فهمه المحدثون . إن الإستقراء الكامل عنده كان إحصاءا كليا للجزئيات ، وهو المؤدى وحده إلى اليقين ، بينما الإستقراء الناقص لا يؤدى عنده إلى يقين ما . وعلى هذا لم يعتبره من الوسائل المؤدية إلى العلم الصحيح ، وقد أسمى جوبلو الإستقراء الأرسطاطاليسى بالإستقراء الصورى L'Induction Formelle (٢) وعلى العموم لم يكن للإستقراء — كطريق للعلم — أية قيمة لدى المعلم الأول .

أما الإستقراء الحديث أو الإستقراء المادى مقابلا للاستقراء الصورى عند أرسطو ، فهو يفيد العلم ، وذلك بأن ينتقل من الجزئى إلى الكلى مستندا على

---

(١) النشار : مناهج .. ص ١٢ — ١٣

(٢) Goblot : Traité de Logiquo. p. 283

التجربة . أو بمعنى أوضح ، يحاول أن يضع الحكم على أساس أن يصل إلى الروابط الضرورية بين الجزئيات ، هذه الروابط تنتهى إلى أن تكون قوانين كلية أو أحكاما كلية « تصدق فى كل الأحوال » فلا يثبت الإستقراء إذن مفهوما كليا يحمل فى كل الأحكام ، والأحكام الكلية التى يصل اليها الإستقراء ، بعد تجارب محسوسة ، تحقق أيضا بطرق عقلية ، تنطبق على النطاق المحسوس الذى تجرى فيه التجارب وليس من الضرورى لكى نصل إلى أحكام كلية، أن نقوم باستقراء كامل للجزئيات ، بل نتخير نماذج من هذه الجزئيات ، نقيم عليها تجاربنا . لكى نستخلص القانون العام ، وهذه الجزئيات هى الجزئيات الممتازة أو الحقائق أو الوقائع الممتازة . هذا هو المنهج الجديد الذى ظهر مقابلا للمنهج القديم ، وأخذ العلماء التجريبيون يطبقونه على جميع مناحى العلوم الطبيعية .

٧ ـ الثورة على المنطق الصورى : منهج العلوم التاريخية :

وفى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، ظهر منطق جديد ، أو بمعنى أدق منهج جديد وصل إليه علماء العلوم الاجتماعية ، من تاريخية وإجتماعية، وعلى الخصوص علماء التاريخ .

أدرك الفلاسفة الذين فكروا فى المنهج التجريبى أن هناك عقبات تحول بين تطبيق المنهج التجريبى تطبيقا تاما خلال أبحاثهم التاريخية أو فى الأبحاث الانسانية عامه . ذلك لانه يوجد فارق جوهرى بين « الظاهرة الطبيعية » و « الظاهرة التاريخية » . فالظاهرة الطبيعية تخضع للملاحظه المباشرة والتجربة ويسمح إمكان تكرارها ، إمكان حدوثها دائما وباستمرار باستنتاج حكم كلى منها ، أى أن هذا يعنى خضوع الظواهر الطبيعية للقانون العام .

أما الظاهرة التاريخية ، فلا تخضع للملاحظة المباشرة أو للتجريب . إنما هى حادثه فردية ، حدثت مرة واحدة ، ولا تحدث بعد ذلك أبدا ، . أى لن تتكرر إطلاقا ذلك أن التاريخ قائم على حالات فـــردية ، تتحقق فى أزمانها ، والأزمان تمضى ولا تعود . فبينما تكون الظواهر الطبيعية خاضعة لقانون ثابت عام ضرورى ، لا تخلف فيه ، تخضع الظواهر التاريخيـــة والاجتماعية لفكرة إعادة بناء الماضى فى وحدة متناسقة ، ويقوم هذا البناء على تتبع حوادث الماضى ، وجمع الوثائق والأخبار ، والعمل على ربطها ، ومحاولة وصلها الواحدة بالأخرى ، وهذا هو المنهج البنائي أو الاستردادي فى العلوم الإنسانية La Méthode Reconstructive

ولكن هل يستلزم ما بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة التاريخية من خلاف فى طبيعتها ، القول بأن مناهج الملاحظة والتحليل والتركيب التى تطبق فى العلوم الطبيعية ، لا يمكن أن تنقل كما هى إلى العلوم الانسانية إننا نلاحظ أن علماء المناهج التاريخية على الخصوص أمثال دلتاى Dilthey ولانجلو Langlois وسينيوبوس Siegnobos وفلنج Fling وغيرهم ، لم ينقلوا مناهج العلوم الطبيعية إلى مناهج العلوم التاريخية وغيرها من العلوم الاجتماعية كما هى ، بل كانت هناك تغييرات متعددة بين المنهجين ، بحيث يمكن القول ، إن المنهج البنائى أو الاستردادى متميز إلى أكبر حد عن المنهج التجريبى [1] .

وينبغى ان نلاحظ أن علماء المسلمين أيضا كان لهم فضل الكشف عن هذا المنهج الاستردادى قبل أوربا بقرون طوال ، فقد وصل المسلمون فى علم

---

(١) الدكتور حسن عثمان : المنهج التاريخى : أنظر المقدمة .

« مصطلح الحديث ، ونقد الحديث دراية وروايه »، إلى معرفة أكيدة بالنقد الداخلى والنقد الخارجى للنصوص ، وكما كان لهم الفضل فى اكتشاف المنهج الاستردادى .

هذا هو مجمل عام موجز لتاريخ هذا الاتجاه الذى اعتبر المنطق الأرسطاليسى منطقاً شكليا لا قيمة له ، وأعتبر أداته الكبرى ، وهى القياس، تحصيل حاصل . وأنه لا بد من وجود منطق مادى : يصل إلى الحقيقة العلمية سواء فى العلوم الطبيعية أو فى العلوم الانسانية .

٨ ـ الهجوم على المنطق الأرسطاليسى : المنطق الرياضى

ولكن كانت هناك دائرة أخرى من المفكرين ترى أن المنطق الأرسطاليسى او المنطق القديم عامة منطق قاصر من حيث شكليته ، بل وان فيه بعض المادية التى تحول بينه وبين الانطباق على جميع صور الفكر، وهذا الاتجاه هو ما يسمى بالاتجاه الرياضى .

ويتضح مهاجمة المنطق ـ ومن وجهة رياضية ـ عند ديكارت . لم يقبل ديكارت منطق أرسطو وهو بصدد وضع تصوره للعلم الحديث ، ورأى أن العلم ينبغى أن يستند على فكرة الكم لا الكيف ، وأبرز مثال وأوضحه للعلم الكمى هو الرياضيات ، وقرر أنها هى المنطق الحقيقى للعقل ، وأنه لم يعد ثمة مكان للمنطق الأرسطاليسى التصورى القائم على الكيف ، وكان ديكارت يحتقر هذا المنطق ، ويعتبره لا فائدة له (١)

غير أن الفيلسوف ليبنتز كان أول من خطا خطوة فعلية فى إقامة

---

(١) Tricot Traité : p.p. 35—36

المنطق الرياضى الجديد فقد تابع المدرسيين المتأخرين فى إقامتهم التصور على أساس الماصدق ، وأثر فيه بالذات رامون ليـــل ، كما أثر فيه Athanase Kircher وقد إنتهى ليبنتز إلى تكوين منطق عام إعتبره « العلم نفسه » : كان ليبنتز يرى أن المنطق لا ينبغى أن يسيطر على العلم ويراقبه ويعد له مناهجه ، إن المنطق عنده هو الذى « يولد » العلم وهو الذى « ينشىء » كل الإرتباطات العقلية بين التصورات ، إرتباطات عددا بالتالى غير نهائى ، ونحصل عليها بسرعة وبدون خطأ بطرق ميكانيكية ، ومجموع هذه الطرق هو الفن الرابط أو الفن المكون ، وبهـذا يصبح العلم كما سيقول كونديلاك Condillac فيما بعد « لغة مكتملة » . أو على حد تعبير ليبنـتز « ترقيما عاما » أو « حروفا عامة » مرتبطة بمنطق صورى آلى ، ما صدقى وشكلى (١) .

إعتنق ليبنتز إذن فكرة منطق تقوم تصوراته على الماصدق. ورأى ـ كما ذكرنا أننا نستطيع أن نصل إلى الماهية بواسطة عمليات أوتوماتيكية لارتباطات قياسية ، وقد كان هذا نتيجـــة لمنطق يقوم على فكرة الماصدق ، يهمل فكرة المفهوم . كان ليبنتز هو المبشر الممتاز للوجستيك أو المنطق الرياضى سواء صحت فكرته أم لم تصح .

وقد شغل اللوجستيك أو المنطق الرياضى العلماء الاوربيين ، وقد بشر به من قبل ـ كما رأينا ـ رامون ليل ، وليبنتز ، وهاملتون وجورج بوول George Boole ، وأما أشهر المحدثين من علماء المنطق الرياضى فى أواخر القـرن التاسع عشر وأوائل هـذا القرن فهم كوتيرا « Couturat » ورسل « B. Russell » وهوايتهد وبادوا « Padoa » وبيـــانو « Peano » وبيرس « Pierce »

---

(١) Ibid : p. p. 36-37

وشرودر « Schroder » وبوانكاريه « Poincare » .

والفكرة العامة لهذا المنطق هي أن الرابطة الوحيدة فى المنطق القديم هى رابطة التضمن ، كل تصور متضمن فى تصور أعم منه ، ويتضمن تصورا أخص منه ، وهذه هى الصلة الوحيدة التى وضعها هذا المنطق القديم بين الموضوع والمحمول مع أن الروابط والعلاقات العقلية لا تحد ولا تحصر، ولكل حالة رابطتها الخاصة، فنشأ عن هذا أن اعتبر القياس فى المنطق القديم الصورة الوحيدة للإستدلال . وهذا خطأ . فهناك صور أخرى متعددة استدلالية ،وليس القياس الأرسطاليسى إلا واحدا منها . وهنا لجأ هذا المنطق الرياضى الجديد إلى وضع رموز عامة مجردة ترد اليها صور الاستدلال جميعاً [١] . يقول « Nagel » و « Cohen » إن السبب الذى يدعو إلى تغيير الاعتقاد بأن المنطق ' كما وضعه ارسطاليس، لم يعد صالحاً لأنواع التفكير المختلفة جميعاً ،هو أنه أهمل وضع رموز عامة ، تنطبق على جميع صور التفكير. وعلى هذا من الخطأ أن نقول - مع كانت - إن المنطق منذ أرسطاليس لم يتقدم خطوة واحدة ، وإنما ينبغى اعتباره كاملا وتاما . إن المنطق القديم يخلو من كثير من العلاقات التى أدخلها المنطق الرياضى ، وأن كثيرا من صور التفكير لا يمكن ردها إليه ، ومن الأمثلة على ذلك أننا إذا قلنا إذا كان محمد أطول من حسن ، وحسن أطول من على ، إذن محمد أطول من على، لا يمكن ردها إلى أى شكل من أشكال المنطق التقليدى القديم . إن المنطق القديم لا يقدم لنا دراسة كاملة عن الاستدلالات التى تستخدم فى العلوم الرياضية والطبيعية. وأهم عمل للمنطق الرياضى الجديد أن يبين لنا العمليات التى تحدث فى الذهن أثناء الإستدلال، وأن يضع رموزاً تعبر عن هذه العمليات ، بعيدة كل البعد عن ماهو

---

(١) Ibid : p. p. 305-314

محسوس ولذلك يبدأ بنوع من التصورات الأولية البسيطة ، وهى عنده البديهيات والمسلمات والتعريفات ويقيم استدلالاته عليها ، فإذا مامضينا فى الإستدلال ، ازداد تركيبا وحصلنا على عمليـــات أخرى ، فنى الاستدلال الرياضى جدة وخصب ، بينما نرى القياس عند أرسطو « محصوراً » فى دائرة واحدة لا يحيد عنها ، «ثابتاً» فى مكانه لا ينتقل إلا فى نطاق رابطة واحدة من روابط الفكر .

ولن نخوض الآن فى قيمة هـذا المنطق ، أو أن نقرر إن كان قـد حل حقيقة مكان المنطق القـديم . ولـكن نلاحظ أن الإعتراضات التى يثيرها هـذا المنطق ، والاختلافات الجمة فيه ، تجعله أبعد ما يكون عن أن يكون « لغة كلية » تحل محل المنطق القديم ، بل وتحل محل « الميتا فيزيقا » كما يريد أصحاب هذا المنطق أن يكون . ولعل أصدق تعبير عن هذا المنطق ما يقرره (Luquet) من أن كل الزيادات التى أضافها أصحاب المنطق الجـديد لـكى تكون صوراً كاملة لمنطق صورى ، ليست إلا إمتدادا للمنطق الأرسططاليسى القديم . ولقد بقى المنطق الصورى القديم كما وضعه أرسطو ، وكما تناوله تلامذته من بعـده وكل الاضافات الجديدة إنما هى فى نطاقه وتبدأ منه ، وتدور حوله (٢) .

ومن الغريب أننا نجد محاولة شبيهة بمحاولة المناطقة الرياضيين لدى مفـكر إسلامى ، هو « السهروردى» ، وإن كان هناك خلاف بينه وبينهم فهو أن المناطقة الرياضيين رأوا أن المنطق القديم قاصر على صورة واحدة من صور الإستدلال ، فأضافوا صوراً أخرى ، أما السهروردى فقد رأى ما فى المنطق الارسططاليسى

---

(١) فى مواضع متعددة Luquuet. Logique Formelle

وأنظر أيضا كتابه :

Essai d'une logique systematique et appliquée.

من تطويل ، فحاول أن يرده إلى صورة واحدة مختصرة.

* * *

يمكننا أن نستنتج اذاً من كل ماذكرناه ، أن المنطق بمعناه الأرسطاليسى بقى ولم يستنفد عمله نهائياً فى الأبحاث العقلية ، وبقى صورياً ومادياً معاً. وأما المحاولة الجديدة ، محاولة المناطقة الرياضيين فلم تنل منه شيئاً . أما الإتجاه أو المنطق الذى يعتبر منطقاً معارضاً أشد المعارضة لهذا المنطق ، فهو الإستقراء . والإستقراء منطق أو منهج مادى بحت ، وخال من الصورية خلواً تاما . وعاش المنطقان خلال العصور ، يتناول كل منهما كنهج للبحث الحضارات الإنسانية المختلفة ، والثقافات الإنسانية المتنوعة. ولكن لا يضير واحد منهما أن ترفضه حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات . أهملت العقلية اليونانية واحتقرت منطق الإستقراء من حيث هو موصل للعلم اليقينى ، وعاش منطق الإستقراء فى العالم الإسلامى ولم تقبل العقلية الإسلامية المنطق القياسى ، واحتضنت العصور الوسطى المسيحية منطق القياس ، ثم هاجمه رجال عصر النهضة والمحدثون من الفلاسفة ، وظهر المنطق التجريبى ، ولكن مالبثت الدورة أن أخذت مكانها ، فاتجه العقل الحديث المعاصر إلى منطق يغلو فى الصورية ، فالفكرة الفلسفية ، متى ظهرت مرة فى التاريخ لا تموت أبداً ، بل تحيا دائماً .

الفصل الثالث

طبيعة المنطق

١ علم أو فن :

العلم هو مجموعة القواعد العامة النظرية التى فى الذهن ، عن قسم من أقسام المعرفة الإنسانية ، والفن هو تطبيق تلك القواعد فى العالم الخارجى أى احداث أثر لما هو فى الذهن فى الخارج . فاذا نظرنا إلى المنطق تبين لنا أنه يشمل الناحيتين معاً. إنه علم بمعنى أنه القواعد العامة الفكرية التي تميز بين الصواب والخطأ فى الأحكام من حيث هى وأنه يضع القواعد النظرية البحتة للتفكير الصحيح ، وأنه فن بمعنى أنه تطبيق تلك القواعد على مادة الفكر ، أيا كانت تلك المادة . أى أنه وسيلة عملية لاجادة التفكير فى أى نطاق كان. على أن المناطقة اختلفوا فى هذا اختلافاً كبيراً. فالبعض منهم يرى أنه إذا كان المنطق صورياً، فهو علم قائم فى ذاته وبذاته وإذا اعتبرناه مادياً ، فهو فن ، على أننا يجب أن نلتمس حل المشكلة أولا عند واضع المنطق ، ثم نتابعها ثانياً فى العصور المختلفة .

٢ ـ أرسطو :

لم يعط أرسطو فكرة واضحة محددة عن طبيعة المنطق ، هل هو علم أو فن ؟ حقاً إنه يطلق على هذا العلم أحياناً إسم الآلة. وأحياناً أخرى يدعوه بالعلم التحليلى ، ولكن لاحظ المشاؤون من بعده أنه ليس ثمة مكان للمنطق فى تقسيمه للعلوم ، ومن هنا استنتجوا أن المنطق عنده ، ليس جزءاً من الفلسفة . ولكن مقدمة فقط لها ، ويزيد هذا توضيحاً إعتباره للمنطق فى بعض الفقرات كأنه آلة

فقد سماه بالعلم الآلى ومع أن كلمة « أورجانون » لم تكن من وضع أرسطو ، ولكن أطلقها الشراح من بعده على كتبه ، غير أنها تشير إلى فهمهم لطبيعة المنطق عنده ، وأنه ليس إلا آلة ومنهجا للعلم . ولن نخوض نحن فى هذا الكتاب فى تقسيم أرسطو للعلوم ، أو ما فهمه الشراح من هذه التقاسيم ، فهذا خارج عن نطاق موضوعنا ، ولكننا نقرر أن المنطق عند أرسطو ليس جزءا على الاطلاق من الفلسفة ، أو بمعنى أدق لم يكن علماً من علومها .

٣ ـ الرواقية :

جاءت الرواقية بتصور مخالف للأرسطاطاليسية فى جميع مناحيها ، واختلفت نظرتها فى طبيعة المنطق مع النظرة الأرسطاطاليسية ، فاعتبرت المنطق جزءا من الفلسفة أو الحكمة ، والحكمة تنقسم عند الرواقيين إلى العلم الطبيعى والجدل والأخلاق ، والجدل هو المنطق ، وإذا كان المنطق هو جزءاً من الفاسفة فإن له موضوعا حقيقياً أو حقيقة خارجية مشخصة ، هذه الحقيقة هى الإمتثالات الجزئية ، التى تقدمها لنا الحواس لكى نصل إلى صورة عن الوجود الحقيقى ، وهو وجود الأفراد . وبهذا انهار التصور الأرسطاطاليسى ، كما تغيرت النظرة إلى المقولات وإلى القضايا والاقيسة . إن النظرة الإسمية الرواقية غيرت نظرتهم للمنطق ، فكان منطق الرواقيين مختلفا أشد الاختلاف عن منطق ارسطو كما أثبت بروشار هذا فى كتاباته الممتازة عن الرواقية . إن مايعنينا الآن هو أن المنطق اعتبر فى هذا المذهب علما له وجود حقيقى (١) .

---

(١) Brochard : Etudes de philosophie ancienne et moderne p. 37.

٣ ـ الشراح الاسكندريون

لم يقف الشراح الإسكندريون أمام هذين الإتجاهين المختلفين موقف الحيرة أو الشك ، بل سرعان ما قاموا بالتوفيق بينهما ، متطابقين فى ذلك مع منهجهم التنسيقى الذى طبقوه فى جميع فروع العلوم الفلسفية ، فاعتبروا المنطق مقدمة للفلسفة وجزءا منها فى الوقت عينه .

٤ ـ الإسلاميون :

إنتقلت المشكلة إلى العالم الإسلامى ، حين وصل التراث اليونانى اليه . فنرى مؤرخى العلم المسلمين يصورون النزاع حول طبيعة المنطق تصويرا بارعا . فيرى الخوارزمى ـ أحد مؤرخى العلم فى العالم الإسلامى أن معنى الفلسفة ، هو العلم بحقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح ، ويذكر أنها تنقسم قسمين ، جزءا نظريا وجزءا عمليا ،أما المنطق فيرى أن بعض الفلاسفة جعله جزءا ثالثا غير هذين ، ومنهم من جعله جزءا من أجزاء العلم النظرى ، ومنهم من جعله آلة للفلسفة ، ومنهم من جعله جزءا منها وآلة لها .(١)

ويفصل التهانوى ، فى كتابه الممتاز (كشاف اصطلاحات الفنون) ما ذكره الخوارزمى ، تفصيلا يقترب فى جوهره مما ذكره سلفه،فيقول « إعلم أنهم إختلفوا فى أن المنطق من العلم أم لا . فمن قال أنه ليس بعلم ، فليس بحكمة عنده ، إذ الحكمة علم ، ومن قال بأنه علم إختلفوا فى أنه من الحكمة أم لا . والقائلون بأنه من الحكمة يمكن الإختلاف بينهم بأنه من الحكمة النظرية جميعاً أم لا بل بعضه منها وبعضه من العملية ، إذ الموجود الذهنى قد يكون بقدرتنا واختيارنا ، وقد

---

(١) الخوارزمى : مفاتيح العلوم ص ٧٩

لا يكون كذلك ، والقائلون بأنه من الحكمة النظرية يكن الاختلاف بينهم ، بأنه من أقسامها الثلاثة أم قسم آخر ، فمن أخذ فى تعريفها قيد الأعيان كما فى التعريفات المذكورة ، لم يعده من الحكمة لأن موضوعه المعقولات الثانية التى هى من الموجودات الذهنية ».(١)

ويورد صاحب كتاب (جامع العلم أو دستور العلماء) كلام التهانوى بنصه (٢) . ثم يردده صاحب (كشف الظنون) (٣) ، ولكن فى أسلوب مختلف ويعرض أسعد بن على بن عثمان البانيوى الآراء الثلاثة عرضا مفصلا(٤)

ومن هذا نرى أن مؤرخى العلم فى العالم الاسلامى صوروا المشكلة تصويرا دقيقا ، وعرضوا الآراء الثلاثة ، ويتحتم علينا أن نذكر مصادرهم عن هذا التقسيم ، ثم نذكر أثر تلك الآراء فى مدرسة الشراح الإسلاميين .

أما مصادر هذه الآراء ، فهو بلا شك الشراح المتأخرون ، أمونيوس . وسمبليقيوس وفيلوبونوس ، والاسكندر الأفروديسى ، ثم شخصية هامة هى شخصية إلياس (أو داوود الأرمنى) وأيضاً أوديموس وقد تكلم هاملان عن تقسيمات هؤلاء للكتب الأرسطاليسية (٥) . وقد انتقلت هذه التقسيمات إلى العالم الإسلامى ، وشغلت مدرسة الشراح الإسلاميين بحيث كانوا يبدأون كتاباتهم عن المنطق ببحث مشهور ، هو : هل المنطق جزء من الفلسفة أو جزء سابق عليها ؟

---

(١) التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون ... ص٣٨

(٢) القاضى عبد النبى عبد الرسول الأحمد نكرى : دستور العلماء ج ٣ ص ٢٢٥

(٣) حاجى خليفة : كشف الظنون .. مادة منطق

(٤) البانيوى : رسالة فى المنطق - لوحة ٧ — ٩ .

(٥) Hamelin : Systéme d' Ar'istote, p. 5,

ومن الصعوبة تحديد فكرة ثابتة لهم عن طبيعة المنطق . بل تضطرب الفكرة اضطرابا شديداً ، كعادة هؤلاء الشراح في تناول فلسفة اليونان عامة .

فاذا أخذنا أول مثال لهؤلاء الشراح « الفارابي » مثلا ، نراه يتخبط في بحث الموضوع ، بحيث لا يعطي رأيا ثابتا . فبينما يعتبر المنطق جزءاً من الفلسفة في كتاب الجمع بين رأيي الحكيمين فيقول « إن موضوعات العلوم ومواردها، لا تخلو من أن تكون إما إلهية أو طبيعية وإما رياضية وإما سياسية » وكذلك يردد نفس القول في كتابه « تحصيل السعادة » (١) . يعود في كتاب آخر إلى القول بأن المنطق آلة الفلسفة . يقول في كتابه (التنبيه على سبيل السعادة) « لما كانت الفلسفة إنما تحصل بجودة التمييز ، وكانت جودة التمييز إنما تحصل بقوة الذهن إنما تحصل متى كانت لنا قوة بها نقف على الحق أنه حق يقين ، فنعتقده وبها نقف على الباطل أنه باطل يقين ، فنجتنبه ، ونقف على الباطل الشبيه بالحق فلا نغلط فيه ، ونقف على ما هو حق في ذاته وقد أشبه بالباطل ، فلا نغلط فيه ولا ننخدع . والصناعة التي بها نستفيد هذه القوة تسمى صناعة المنطق (٢) .

هل كان الفارابي يشعر أنه يناقض نفسه ويخالف اتجاها معينا ذكره في كتاب آخر له ؟ أو بمعنى أدق هل كان يشعر أنه اعتبر المنطق في هذا الكتاب الأخير آلة للفلسفة أي فنا من الفنون ، بينما اعتبره في الكتاب الأول قسما من الفلسفة أي علما ؟ أم كان ناقلا فقط لما وصل إليه من آراء ؟ .

ينعكس اضطراب الفارابي فيما نقل عن طبيعة المنطق في كتب من جاءوا بعده

---

(١) الفارابي : تحصيل السعادة ص ٢٠ — ٢١ .

(٢) الفارابي : التنبيه على سبيل السعادة ص ٢١

فاخوان الصفا يقسمون العلوم الفلسفية إلى أربعة أنواع أولها : الرياضيات والثانى : المنطقيات والثالث : العلوم الطبيعيات والرابع : العلوم الإلهيات (١) وهذا الرأى يدل على اعتبار المنطق فى نظرهم علما ، وفيه أثر رواقى ، ولكن فى موضع آخر يعتبرون المنطق أداة الفيلسوف ، وذلك أنه كما كانت الفلسفة أشرف الصنائع البشرية بعد النبوة ، صار من الواجب أن يكون ميزان الفلسفة أصح الموازين ، وأداة الفيلسوف أشرف الأدوات (١) » .

ونرى الاضطراب نفسه فى عرض هذه المشكلة عند ابن سينا . فبينما يذكر فى إحدى رسائله « العلم الذى هو آلة للانسان ، موصلة إلى كسب الحكمة النظرية والعملية ، واقية عن السهو والغلط فى البحث والروية (٢) » يذكر بعد ذلك أن المنطق من الحكمة أى أنه جزء من أجزاء الفلسفة ويذكر ، أن أقسام العلوم النظرية أربعة : العلم الطبيعى والعلم الرياضى والعلم الإلهى والعلم الكلى . والعلم الكلى هو المنطق ثم يجمع ابن سينا بين الرأيين فى الشفاء ، فيعتبر المنطق مقدمة للفلسفة وجزءاً منها فى الوقت عينه . أى أن المنطق ـ فى الشفاء علم وفن .

إذا فنحن لانجد اتجاها معينا عند الشراح الإسلاميين حتى ابن سينا حول حقيقة المنطق . ولكن هذا الاتجاه إنما نجده لدى المتأخرين من المناطقة . واستند فى هذا إلى فقرة لابن خلدون يؤرخ فيها للمنطق لدى المتأخرين يقول إن المتأخرين لم ينظروا فى المنطق على أنه آلة للعلوم ، بل اعتبروه من حيث أنه فن بذاته . وأن أول من تكلم فيه على هذا النمط ، هو فخر الدين الرازى ، ومن بعده

---

(١) أخوان الصفا : رسائل ج ١ ص ٢٣ ـ ٤٢ .

(٢) ابن سينا : رسالة فى أقسام العلوم العقلية . الرسالة التاسعة

أفضل الدين الخونجى (١) ، والمقصود بعبارة « أنه فن بذاته » أنه ليس آلة أو فنا عمليا ، بل المقصود أنه علم نظرى ، جزء من أجزاء الفلسفة . وهذا اتجاه رواقى لا شك فيه .

فاذا انتقلنا إلى العصور الوسطى المسيحيـة ، نرى بعض المفـكرين أيضا يعتبره فنـاً ، كالقديس توما الأكوينى ، والبعض الآخر يعتبره فنـاً وعلماً (١) . ولـكن الرأى الرواقى قد تنوسى تمـاما .

٥ ـ العصور الحديثة :

أما فى العصور الحديثة ، فنرى ديكارت يعتبر المنطق منهجا أو بمعنى أدق ، فنا عقليا ، يصل بنا إلى الحقيقة . وقد كتب ديكارت كتابين فيما اعتبره منطقا يحل مكان منطق أرسطو ، هما « مقال فى المنهج » و « قواعد لهداية العقل » . وهـذان الـكتابان يعتبران المنطق أو المنهج فنـاً من الفنون . غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن هذين الـكتابين يتجهان نحو وضع منهج بحث للتطبيق فى العلوم ، ولا يبحثان فى المنطق الصورى باعتباره فناً أو علماً .

وفى ضوء هذين الـكتابين لديكارت كتب مناطقة بورت رويال أرنو ونيكول Arnauld و Nicole منطقهم وهو فن التفـكير . والمنطق عندهم لا يـكتشف حقائق جديدة ، وانما يستنتج فقط ما قد تتضمنه الحجج المعقدة من أغاليط وقد كتب ارنو ونيكول تصديرا لـكتابهما ، ذكرا فيه أنه « ليس ثمة شىء أجدر بالتقدير من الحكم الفطرى الصـادق ومن صواب نظرة العقل فى إدراكه للحقيقة

---

(١) ابن خلدون . المقدمة . . . ص٣٤٤

(٢) Triçot, Traité, p. 15

والبطلان . فالمنطق إذن يستخدم فى إكتساب هـذه الصفـات[1] وكذلك كتب إسبينوزا كتابه « إصلاح العقل » .

غير أن هذه الكتب فى الحقيقة نظرية أكثر منها عمليـــة ، فإنها تبحث فى الإستدلال ونظرية المعرفة بوجـه عام ، وتتضمن مذاهب ميتافيزيقية . وكثير من هذه الكتب يتضمن فلسفات جديدة حقا ، ولكنها تدعى أنها أقامت بواسطة مبادىء جديدة وطرق مبتدعة ، العلم الإنسانى كله . وأنها لهـذا السبب ، تعتبر عملية . وأنها تضع القـواعد التى ينبغى متابعتها لكى نصل إلى هذا العلم الجديد . وينبغى أن يلاحظ أن كتاب مناطقة بورت رويال واسمه « فن التفكير» هو من بين هذه الكتب التى ذكرناها ، أقلها أدعاء بأنه يوجـه خطوات الفكر . وقد حدث بعد ذلك فعلا أن العلم الانسانى قد وصل إلى درجة من التقدم ، جعلته لا يهتم كثيرا بالقواعد والأنظمة المنطقية التى يضعها علمـاء المنطق ، وقد قامت المناقشة المشهورة : هل يستطيع علماء المنطق ، وضع مناهج العلوم ؟ أم أن هذه المناهج يضعها علماء العلوم المختلفة كل فى نطاقه الخاص ؟ وقد أدى هذا إلى أن كثيرين من المناطقـــة ابتعدوا عن فكرة وضع مناهج العلوم المختلفة أو أن يفرضوا على العلماء هذه المناهج . وإنما بدأوا يدرسون فقط المناهج التى يسير عليها العلماء خلال أبحاثهم . أى أصبح المنـاطقة تابعين للعلمـاء لا أسيادا لهم ، وأن يكتفوا بوضع نظرية الاستدلال ، لأنها أهم وظائف الفكر الإنسانى ودراسة طبيعة الخطأ والصواب ، والعمليات التى يميز فيها العقل بين الواحدة من هذه والأخرى ، وفى طبيعـة اليقين وأنواعه ودرجاته ، بدون أن يفرض أى نوع من أنواع التفكير أو الإستدلال على شخص من الأشخاص ، وقد تنبه مناطقة بورت رويال إلى هذا من قبل فقالوا إن عقلا سليما ومتنبها على

---

(١) بول موى : المنطق وفلسفة العلوم (ترجمة الدكـتور فـؤاد زكريا) ص ٢٧

الخصوص ، يستطيع أن يستدل على الوجه الأكمل بدون أن يفكر فى القواعد المنطقيـــة التى ينبغى مراعاتها . بل يستطيع هذا وهو يجهلها [١] . ففائدة المنطق الحقيقية إذاً ، هى اكتشاف الخطـــأ فى الحجج المعقدة وأن يعينها لمن يقع فيها ، لم تعد للمنطق إذا غير فائدة جدلية ، ولن تكون له بعد ، فائدة فى البحث فاذا كان عمل المنطق هو أن يعين الحدود التى يمتد عليها سلطان العقل . وأن يبحث بحثا كاملا ومفصلا فى مصادره ، فإنه يكمل هذا العمل ، بأن يرفض كل ما يطلب من العقل فى أثناء توصله إلى الحقائق فى جميع العلوم .

لكن إذا كان عمل المنطق هو اكتشاف الأغاليط فى الحجج ، فهذا لا يكفى لأن يجعل منه علما أو فنا .

يقول جوبلو « Goblot » كل العلوم . حتى أكثرها نظرية ، يمكن أن يكون لها تطبيقات وقد حاول فنت « Wundt » الألمانى أن يميز بين علوم نظرية وعلوم معيارية والعلوم المعيارية هى المنطق والأخلاق والجمال . ولكن جوبلو يرى أن هذا التفسير خطأ ، لأن كل العلوم نظرية ، بمعنى أن غايتها إقامة ووضع حقائق معينة ، وأن نستخرج من هذه الحقائق عللا وأسبابا ، ومعيارية بمعنى أن من الممكن إستخدام هذه الحقائق لتوجيه العقل . فالقواعد العمليـة ليست إلا صورا مختلفة تعبر عن حقائق نظرية . فلا يوجد إذن نوعان من العلوم ، نظرية ومعيارية . كل علم نظرى هو فى الوقت عينه عملى ، والفنون من حيث إنها تطبيقات العلوم ، ليست شيئا آخر إلا حقائق هذه العلوم نفسها منظمة بشكل خاص . والمنطق إذن فن بالمعنى الذى نطلق به إسم الفن على الرياضيات وعلم

---

(١) Goblot - Traité p. 1

الطبيعة والعلوم الأخرى . وهذه الفكرة التى ينتهى جوبلو إليها بعد مناقشة طويلة من أقيم الأفكار فى هذا الموضوع (١) .

والمنطق من ناحية ثانية يستند على أحكام القيمة ، والقيمة تطلق ـ بصفة عامة على الصفة التى تجعل اشياء معينة تستحق التقدير . وحكم القيمة هو الحكم الذى يعترف للأشياء بهذه الصفة ، ومن أمثلة أحكام القيمة ـ الأحكام الجمالية والأحكام الأخلاقية والأحكام المنطقية . والأحكام الأولى تقرر جمال أثر فنى ، والثانية تقرر خيرية ، فعل إنسانى ، والثالثة تقرر صحة وحقيقة فعل عقلى . وهذه الأحكام قد تكون موجبة كما قد تكون سالبه ، موجبة : أى تثبت للشىء القيمة التى ينبغى أن تكون له ، ونتوقع أن توجد فيه وسالبة ، إذا نفينا عن الشىء هذه القيمة . والقيم تنتهى إلى ثلاثة انواع رئيسية : قيم الأخلاق والجمال والحق ، وهذه الأنواع لموضوعات العلوم المعيارية الثلاثة المشهورة ، وقد أطلق عليها معيارية ، لأنها تعبر عن طابعها الخاص من حيث علاقتها بالقيمة وأحكامها . وعلم الأخلاق يتخذ الخير معياراً له ، ويتخذ علم الجمال الجمال نفسه ، وعلم المنطق « الحقيقة » . (٢) ويقول موى « ويتميز العلم المعيارى عن العلم المألوف بأنه يتكون من أحكام قيم ، وبأنه يضع أسس هذه الأحكام بأن يستخلص ما يسمى بمعيارها ـ الخير والحق والجميل ـ ومثل هذا العلم لا يكتفى بوصف موضوعه ، وبيان القوانين التى تحدد طبيعته ، بل يميز فى موضوعه بين الأشكال الصالحة والاشكال غير الصالحة ، ويقرر نوعا من التدرج بين هذه الأشكال ،

---

(١) Idid p. 2

(٢) أنظر عن موضوع العلوم المعيارية الثلاثة ـ كتاب فلسفة الجمال للدكتور محمد على أبو ريان وهو أهم ماظهر فى العربية فى توضيح قيم الجمال ـ ومعيارية هذا العلم ـ وتطبيقاته العملية

ويلاحظ موى أن العلم المعيارى يصل إلى هدفه دون أن يستمد أسباب ترجيحاته أو أحكامه من شيء سوى الموضوع ذاته . إنه يختلف عن العلوم الأخرى غير المعيارية التى تعنى بترتيب الموضوعات التى تقوم ببحثها ترتيبا تدريجياً . إن هذه العلوم الأخيرة تفعل هذا بناء على غاية خارجية . ويعطى مـــوى مثلا لهذا علم الطبيعة . إن علم الطبيعة حين يبحث فى الطاقة . إنه يميز بين أشكالهـــا العليا واشكالها الدنيا طالما كان من ابحاثه « تدهور الطاقة » ولكن لا يحدث هذا إلا بالنسبة إلى « محصل » هذه الطاقة فى « عمليات التحول » ولكن هذا المحصل لا قيمة له « فيزيقية » إن كل قيمة لهذا المحصل انما هى « بالنسبة » فقط لغايات خارجية هى « غايات » الصناعة، غايات عملية ، لا تتصل بالقيمة الطبيعةوهىجوهر البحث الفيزيقى . إن كل هذا خارج عن مجال علم الطبيعة بمعنـــاه الصحيح . أما العلوم المعيارية فتختلف إختلافا بينا عن كل هذا . فنى علم الأخلاق يكون الحكم على الظواهر الأخلاقية مستمدا من أصول جوهرية فى الأخلاق ذاتها ، بدون أى إعتبار آخر . إن الأخلاق « تنطوى فى ذاتها على غايتها » ونرى نفس الأمر فى علم الجمال ، لا يحقق جمال شيء غاية صناعية خارجة عن مجالهذا العلم . وكذلك الأمر فى علم المنطق . يكون الحق هو غاية فى ذاته ولذاته . وينتهى موى إلى القول بأنه « فى العلوم المعيارية تبنى أحكام القيمة على أسس داخليـة هى جزء لا يتجزأ من مجال العلم ذاته ، فالمعيار شيء أصيل فى العلم المعيارى وهو الذى يكون موضوعه الخاص .[1]

وقد لاحظ لالاند التوازى الشكلى بين العلوم المعيارية الثلاثة : توازيا يعين على فهم طبيعتهـا . يرى لالاند أنه كان لكل علم من هذه العلوم المعيـارية

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم . ‍ـ (١) ص ٢٤ ترجمة الدكتور فؤاد حسن زكريا .

طابع Normatives ، اجتماعى تلقائى ، قبل أن يصبح علماحقيقيا تتناوله الدراسة والتفكير والتنظيم ، وكان يتسم بسمة السنة الآمرة الجازمة بين الناس ، وتقاليدهم السائدة المسيطرة . لم يكن الأخلاق فى أول أمره انبعاثا داخلياً ، وانبثاقا من طبيعة الاخلاق ذاتها . بل كان تراث الآباء ، واخلاقهم وسنتهم التى درجوا عليها . وكان العرف والتقاليد بما لها من طابع يكاد يكون شبه دين . وكان علم الجمال ينحصر فى قواعد تقليدية ، توقيعية وموسيقية ، ترتبط أشد الارتباط بالطقوس الدينية . وكذلك كان المنطق يرتبط بالنحو فى بدء الأمر ولا يخرج عنه ، ويسير على قواعده ، وكان يفرض نفسه على الناس بوصفه مجموعة من قواعد الطقوس ومن الاجراءات اللفظية التنظيمية .

ويرى لالاند أن هذه الأوامر الجماعية فى الشعور الفردى قد اتخذت صورة الحدس وصورة الذوق الشخصى . فالحاسة الخلقية والضمير الأخلاقى التلقائى الذى يظن نفسه معصوما من الخطأ يناظره الذوق فى الفن ، والبداهة فى المنطق ، إذ أن البداهة نوع من تذوق الحقيقة ، ولكن من الناس من يفقد كل هذه الأوامر الجمعية فى الشعور . يفقدون الحاسة الأخلاقية كما يفقدون التذوق الجمالى كما يتنكبون فكرة الحقيقة . والحقيقة اسمى مضمون فى العلوم المعيارية . والمنطق اعلاها . فلا بد إذن ان ينتقل المنطق من الطابع التلقائى القائم على الاجراءات اللفظية التنظيمية إلى الطابع التأملى الإدراكى القائم على التفكير ولكن لا ينبغى ان يكون هذا الانتقال من الطابع التلقائى إلى الطابع الادراكى التأملى غاية فى ذاته . بل لا بد أن يقوم العقل بتحسين العمليات العقلية التى يقوم بها — لكل علم حتى يبلغ هذا العلم الحقيقة ، أى لا ينبغى أن يكون المنطق علماً منطوياً على ذاته ، بل هو علم وفن فى الآن عينه ، فلا ينبغى أن

يكون معرفة نظرية بحتة للتفكير الصحيح دون أى تطبيق عملى فحسب أو أنه وسيلة عملية لإجادة التفكير فحسب ، بل عليه أن يقوم بالأمرين . فالمنطق إذن هام فى الناحية العملية ، وفائدته موجبة وسالبة ، ولكن فائدته السلبية أكثر. إنه يكشف عن الإستدلالات الباطلة ، كما أنه يبين لنا عدم كفاية الاستدلالات التى تبدو فى ظاهرها يقينية . إن عمله الهام الحاسم لا يتضح فى كشف الحقيقة ، بقدر ما يتضح فى تجنب الخطأ . إنه خالق روح النقد .[1]

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم ج ١ ص ٢٥ ـ ٢٨ وأندريه لالاند : التوازى الشكلى بين العلوم المعيارية بالمجلة الميتافيزيقية ١٩١١.

الفصل الرابع

المنطق والعلوم الإنسانية

رأينا الاختلافات المتعددة حول طبيعة المنطق ، هل هو علم أم فن ؟ ورأينا كيف اعتبر فنا من ناحية ، وعلما من ناحية أخرى ، وكيف أطلق عليه لقب الآلة ونظر اليه على أنه آلة للميتافيزيقا بالذات . وقد أدى هذا الاتصال بين المنطق والميتافيزيقا واعتباره آلة لها ، أن حاول بعض العلماء إعتبار المنطق علما غير قائم بذاته . بل هو جزء من مباحث أوسع مجالا منه يندرج تحتها ويكون جزءا منها ، وتعددت النظرة اليه من هذه الناحية - كل عالم من وجهة نظره - على أنه يمكن تلخيص الاتجاهات فى فهم المنطق على أساس أنه جزء من مباحث علوم إنسانية فيما يلى :

١ - الإتجاه الميتافيزيقى ، ٢ - الإتجاه السيكلوجى

٣ - الإتجاه اللغوى ، ٤ - الإتجاه الإجتماعى

١ - الاتجاه الميتافزيقى

نقصد بالإتجاه الميتافزيقى هنا ، المحاولة العقلية التى ترمى بها الميتافيزيقا ضم المنطق وابتلاعه فى أبحاثه واعتباره جزءا لا ينفصل من مذهبها العام فى الوجود .

ونحن نجد فكرة المنطق الميتافيزيقى هذه لدى أرسطوطاليس نفسه - كما قلنا - والسبب فى هذا ، أن المنطق لم يوضع فقط ليكون منهجا للعلم الأول عند أرسطوطاليس ، بل اتصلت حقائق المنطق بحقائق الميتافيزيقا اتصالا كليا .

بل لم يكن هذا كل الاتصال فى رأى بعض مؤرخى الفلسفة كبرانتل "Prantl" بين المنطق والميتافيزيقا عند أرسطو إنهم يرون أن المنطق عند أرسطو هو علم الفكر الضرورى من حيث هو متطابق مع الوجود ، أو كما عبر عنه الهجليون فيما بعد ـ علم الفكرة المجردة، فالأفكار إذا أخذت فى ذاتها وتجردت من احتمالات العالم الحسى ، فإنها تتكون وتترابط بشكل ضرورى وهذا التكون وهذا الترابط لأفكار مجردة ، هو موضوع المعرفة أو هو المعرفة ذاتها ، والمعرفة كل واحد . والمنطق نفسه هو « فكرة المعرفة » [1]

وإذا بحثنا المنطق ، مبادئه وأقسامه من وجهة نظر ميتافيزيقية ، وجدنا أنها من صميم الميتافيزيقيا . يقوم المنطق على مجموعة من القوانين البديهية ، وهذه القوانين هى : قانون الذاتية وهو أن الشىء هو هو ، وقانون عدم التناقض وهو أن الشىء لا يمكن أن يكون هو ولا هو فى الآن عينه ، وقانون الثالث المرفوع وهو أن الشىء إما أن يكون لا هو أو ـ لا لا هو فى الآن عينه ، وقانون العلية ، وهو أن لكل معلولا علة .

هذه القوانين هى قوانين ميتافيزيقية فى جوهرها ، هى مبادىء مجردة موجودة وجودا سابقا على كل تفكير ، وتستند عليها حقيقة المعرفة . ونقصد بمجردة أنها صورية ، وبأنها موجودة وجوداً سابقا ، أنها ملزمة للفكر من حيث هو فكر ، فهى قوانين وجودية تخضع لها سائر الموجودات .

أما التعريف فقد أقيم أيضا على أصل ميتافيزيقى ، إن الغاية من التعريف التوصل إلى « الكنه » إلى « الماهية » أو بمعنى أدق إلى الحقيقة الكاملة العقلية

---

١ — Hamelin - Systéme - p 93. Tricot - Traité pp. 3342

ثم أن هذا المنطق أيضا يستند على فكرة المفهوم ، وهى تنتهى فى آخر الأمر إلى تجريد كامل ، وقد أقيمت فكرة البرهان أيضا على أساس ميتافيزيقى ، فالبرهان، وهو قياس مقدماته يقينية . هو بحث فى الحق المطلق .

فالمنطق الأرسطاليسى إذاً هو ميتافيزيقا بحتـــة . ومع أن هـاملان « Hamelin » ينكر هذا ، ويرى أن أرسطو لم يذهب إلى المدى الذى ذهب اليه هيجل . وأهم إعتراض عنده ، هو أن الوجود الذى يبحثه المنطق هو غير الوجود الذى تبحثه الميتافيزيقا . إن الوجود الميتافيزيقى هو الجوهر الأول أو المعقولات الأولى ، بينما الوجود المنطقى هو المعقولات الثانية . فلا معنى إذن أن نعتبر المنطق علم الوجود المجرد أو « أنه علم الفكرة (١) »

ولكن مهما قيل فى المنطق الأرسطاليسى واستقلاله ، فهو متصل أوثق اتصال بالمباحث الميتافيزيقية والوجودية للفلسفة الأرسطاليسية . وهذه النزعة الميتافيزيقية هى التى سادت المنطق الأرسطاليسى بعد أرسطو عند تلامذته من المشائين . وقد أدركوا تماما الصلة بين منطق أرسطو وميتافيزيقاه .

ثم أتى الرواقيون ، وهم يختلفون أشد الاختلاف مع أرسطو كما ذكرنا ، فى جميع أجزاء فلسفته ؛ وقد وضعوا منطقاً يختلف أشد الاختلاف عن المنطق الأرسطاليسى. لم يعد الحد عندهم ، كما عند أرسطوطاليس، التوصل إلى ما هية الأشياء ، بل الحد عندهم إسمى ، ولم يوافقوا إلا على صورة واحدة من صور الأقيسة وهى صورة يكاد يكون الفضل فى وضعها عائدا اليهم .وهذه الصورة هى صورة الأقيسة الشرطية ، إتصالية وانفصالية ، وهى تقوم على فكرة الارتباط

(١) Ibid : P. 93

العلى بين المقدم والتالى . ولكن أليست النظرة الرواقية أيضا نظرة ميتافزيقية ، والمنطق الرواقى أيضا جزء من الميتافيزيقا .

ثم فقدت النزعة الميتافيزيقية قيمتها فى العصور الوسطى ، هاجمت المسيحية فكرة تغلغل الميتافيزيقا فى الأبحاث المنطقية ، ومحاولة اعتبار المنطق صورة أو جزءا من أجزاء الميتافيزيقا . ولذلك حذفوا البحث فى البرهان من المنطق ، واعتبروا المنطق الحقيقى يقف عند آخر التحليلات الأولى (١). ولكن ما لبث المسيحيون أيضا أن استخدموا كثيرا من أجزاء المنطق فى ابحاثهم اللاهوتية .

أما فى الإسلام فقد هاجم المسلمون أو بمعنى أدق الفقهاء والمتكلمون ، الذين يمثلون العقلية الإسلامية أصدق تمثيل . هاجم هؤلاء المنطق لاستناد أبحاثه على أبحاث الميتافيزيقا ، أو لكونه ميتافيزيقا فى ذاته . أى أن المسلمين توصلوا إلى فكرة الصلة بين أبحاث المنطق وأبحاث الميتافيزيقا . وانكروا أن تكون غاية أى منطق عقلى هو التوصل إلى الماهية الكاملة . إن هذا يؤدى إلى أن البحث المنطق يصل إلى محاولة تحديد الذات الالهية ، وغيرها من الموجودات والكائنات التى لا يمكن التوصل إلى حقيقتها ، لأن العلم بها توقيفى لا توفيقى كما أنكروا مادة القضايا ، والقياس البرهانى ، وهاجموا العلية الأرسططاليسية . ولهذا نجد التعارض الكامل بين الفكرتين ، فكرة النزعة التجريبية عند المسلمين فى منطقهم العقلى ، والنزعة الميتافيزيقية فى منطق أرسطو (٢) .

أما فى العصور الحديثة ، فقد هوجمت فكرة ميتافيزيقية المنطق هجوما شديدا وبخاصة من أصحاب النزعة العملية ، التى حاولت أن تقيم المنطق على

(١) النشار : مناهج : المقدمة

(٢) المصدر السابق : أنظر فصل النتائج العامة للبحث

أساس سيكلوجى ، فنقده بيكون وهيوم وجون إستيوارت مل ، وغيرهما من فلاسفة تجريبين .

ولكن سيادة الميتافيزيقا على الأبحاث المنطقية ، ما لبثت أن وجدت مكانها الممتاز عند كثيرين من الفلاسفة. ظهر كانت kant واعتبر المنطق الارسططاليسى أو المدرسى صوريا بحتا ومجردا من كل مضمون ورأى أنه منطق مكتمل ، كمنطق صورى ، لم يتقدم خطوة واحدة منذ أن وضعه أرسطو . ولكنه وضع بجانب هذا المنطق الصورى الأرسططاليسى الذى يبحث فى القوانين الضرورية للعقل ، فكرة منطق متسامى فى كتابه - نقد العقل المجرد - ويبحث كانت فى هذا الكتاب كيف توجد التصورات العقلية أو مقولات العقل ، وكيف ترتبط مع بعضها إرتباطا أوليا ، وكيف تتعلق تعلقا أوليا بالأشياء . والمنطق المتسامى صورى ، من حيث أنه يدرس هذه المقولات الأولية ، كصورة المعرفة ، وهى تقابل مادة المعرفة التى يصل اليها بوسائل تجريبية ، وهذا المنطق تحليلى ، إذا أخذناه بالمعنى الأرسططاليسى وهو الجزء الجوهرى من النقد « La Critique » وهو يقوم على أسس منطقية بحتة .

ويقابل التحليل ، الجدل « La Dialectique » منطق الظواهر . والجدل المتسامى - أو بمعنى أدق - نقد الجدل المتسامى ، إنما يبحث فى المعرفة المكتسبة ، حين نطبق هذا الجدل فى عالم الجواهر (١) .

ولن نخوض فى هذا المنطق ، فهو خارج عن نطاق بحثنا ، ولكنا نرى أننا أمام منطق وجودى يختلف تماما عن المنطق الصورى العقلى .

---

(١) Tricot : Traité. p.p. — 37

وإذا ما وصلنا إلى هجل « Hegel » نرى فكرة ميتافيزيقية المنطق تصل إلى أوج قوتها . وقد تأثر هجل بكانت . وقد حاول هجل أن يجدد من منطق أرسطو القديم ، وأن يدفع العقل الإنسانى إلى تطور أو تقدم تركيبى بواسطة منهج جدلى جديد ولكن فى نطاق الكيفية ، والمنطق عند هجل ، هو ميتافيزيقا بحتة . وما نهتم به نحن الآن إنما هو رأيه فى المنطق .

المنطق عند هجل علم مثالى ، ويعرفه بأنه « علم الفكر من حيث هو فى تطور وتوافق مع الوجود » وفى موضع آخر يقول إنه قانون المبادىء المجردة فى الصورة ، والصورة عنده هى الوجود ، والمبادىء المجردة هى المبادىء العامة التى يتفق كل موجود معها فى وجوده وفى تطوره .

وقد ترك هجل أثره العظيم ، فيمن بعده من مفكرين ألمان وغير ألمان ، بل وأيضا فى كثيرين من المفكرين الفرنسيين كهاملان ومايرسون ، وأثره العام لا يضارع فى كثير من المدارس الفلسفية الحديثة التى اعتنقت آراءه وصورتها بأشكال مختلفة متعددة (١).

ولكن هل استطاعت الميتافيزيقا أن تبتلع المنطق ؟ إن المنطق ما زال قائما كمنطق ، بل وأخرجت منه مباحث كانت تعد من صميم الميتافيزيقا . إن قوانين الفكر الأساسية لم تعد من أجزاء المنطق عند الكثيرين ، إن الفكرة التى تقرر أن الوجود المنطقى أو الاستحالة المنطقية لوجود شىء فى الفكر أو فى غيره ، كاجتماع النقيضين مثلا أو عدم إجتماعها ، تقوم على الامكان الوجودى أو الاستحالة الوجودية لوجود الشىء فى الخارج . ليست مبدأ بديهيا أو مسلماً الآن

---

(١) Ibid : p.p. 38—42

إنه ليس من المحتم أن تكون العملية العقلية المنطقية عملية ميتافيزيقية أو وجودية ، كما أن مبدأ العلية لا يبحث فى المنطق الآن كمبدأ ميتافيزيقى بل من وجهة نظر تجريبية استقرائية . ففقدت النزعة الميتافيزيقية قيمتها فى الأبحاث المنطقية .

ثم إن المشكلة الهامة هى : هل من الممكن أن يوجد منطقان ؟ منطق عقلى ومنطق وجودى . ولعل كانت كان أعمق المفكرين حين قرر هذا .

ولا ننسى أيضا أن هناك إتجاهات أخرى أضعفت من فكرة ميتافيزيقية المنطق ، وحاولت أن تتجه به إتجاها عمليا وضعيا . وهذا يعود إلى تقدم العلوم الوضعية فى عصرنا الحاضر .

٢ ـ الاتجاه السيكلوجى :

يحدد كوتيرا (Couturat) الاتجاه السيكلوجى فى المنطق ، بأنه محاولة علم النفس ابتلاع الفلسفة وضمها إلى أبحاثه واعتبارها جزءا منه ، ويشرح كوتيرا هذا الاتجاه أو هذه النظرة بأسباب وعلل تاريخية (١).

كان علم النفس علما وصفيا ، عمله هو تحليل العمليات العقلية. وكانت ملاحظة الشعور هى الحقيقة الوحيدة المؤكدة فى علم النفس ، ولكن علم النفس اتجه إتجاها آخر ، فتحول إلى علم تجريبى وضعى يمارس ويطبق فى المعامل ويخضع لمقاييس ، ويستخدم أدوات ومناهج خاصة . غير أنه احتفظ بالرغم من هذا بمحاولة معالجة المسائل الفلسفية ، وإمدادها بالعناصر والمواد اللازمة لها .

---

(١) يعتبر كوتيرا خير من كتب عن الاتجاهات المنطقية فى مقاله الهام،
Les Tendances Logiques contemporaines
وقد استندنا على هذا المقال المنشور فى مجلة الميتافيزيقا والأخلاق عام ١٩٣٢.

بل يدعى علم النفس أن الأعمال العقلية والأعمال الارادية إنما تحدث فى الشعور ، فهى إذاً تخضع الملاحظة السيكلوجية . وبهذا أمكن رد المنطق الى سيكلوجية العقل ، والأخلاق إلى سيكلوجية الإرادة . والمنهج فى هذا واضح وهو فى الحالتين واحد . وهو اعتبار العمليات العقلية حالات بسيطة من حالات الشعور والشعور هو مادة علم النفس . وكما حاولت الميتافيزيقا من قبل أن تعتبر المبادىء الأساسية التى يقوم عليها المنطق ، مبادىء ميتافيزيقية ، حاول علم النفس أن يعتبرها نفسية . فقانون الذاتية وقانون عدم التناقض قانونان نفسيان. وكذلك قانون العلية قانون نفسى .

كذلك يعتبر هذا الاتجاه الحكم وحدة التفكير الأولى عنصرا نفسيا . إذا أن الحكم هو عملية إدراك ؛ ثم أن الغاية من المنطق هو التوصل الى اليقين ، واليقين حالة نفسية . يسيطر عليها قانون العلية ، كما يسيطر على أية حالة نفسية أخرى أى أنه ناتج عن حالات سابقة ، ويتصل بحالات إما سابقة فى الوجود وإما لاحقة .

كان بروتاجوراس أول من حاول هدم المنطق ، بل العقل من حيث هو عقل واعتباره مظهرا نفسيا ذاتيا ، وقد قرر هذا فى عبارته المشهورة «الانسان مقياس الأشياء جميعها . » ثم نرى المذهب النفسى الفلسفى الذى ينكر المنطق لدى مونتنى وهيوم ثم لدى شيلر ممثل النزعة الانسانية الانجليزية ثم ساد المدرسة البراجماتزمية عند بيرس ووليم جيمس غير أن أهم فيلسوف نجد عنده محاولة لرد المنطق الى علم النفس هو ديكارت . يرد ديكارت الحكم الى العقل والى الارادة ، كان الحكم يعتبر قبل ديكارت منطقيا بحتا ، أى عقليا يعود الى قوة واحدة من القوى الفكرية ، ولكن ديكارت رده الى قوتين قوة عقلية وقوة سيكلوجية ، وجعل

هذه القوة الثانية هي العنصر الأساسي فى الحكم. اذ أن الحكم الحقيقى لا يتكون إلا اذا أيدته الإرادة ، وهى عنده التى لا تخطىء ، لأنها تمتد إلى ما وراء الضوء الطبيعى الذى يرى الأشياء فيه بوضوح · وبهذا نجد عند ديكارت محاولة لمزج المنطق بعلم النفس ، ثم نجد هذه المحاولة بعد ذلك عند جون استيوارت مل ، اذ أنه أقام منطقه على أسس سيكلوجية . أقامه على فكرة « تداعى الخواطر » فكل فكرة متصلة بما قبلها ، والظواهر الإنسانية كلها تسير طبقاً لقانون عام هو القانون الطبيعى . والقانون الطبيعى يعود إلى تجربتنا النفسية · إن التجربة النفسية هى التى تحكم بأن ظاهرتين من الظواهر يتصلان ببعضها إتصالا عليا ، أى يدوران مع بعضها وجودا وعدما ، فإذا وجدت العلة وجد المعلول ، واذا انعدمت انعدم ويحدث هذا طبقاً لقانون الإطراد فى وقوع الحوادث ، وهو قانون نفسى بحت (١).

ولكن هناك اختلاف كبير بين القوانين السيكلوجية والقوانين المنطقية فالقوانين الأولى قوانين طبيعية ، أى هى التتابع المطرد بين الظواهر ، والثانية هى قوانين مثالية ، أى قوانين ينبغى للفكر مراعاتها لكى يكون متوافقاً وصحيحاً ولا يستطيع الفكر أن يخرج عليها ، إن أراد أن يصل الى الصحة فى إستدلالاته . ويرى الأستاذ كينز أن الفرق بين الاثنين هو : أن علم النفس ينظر إلى قوانين الاستدلال من حيث إنها قوانين مطردة ، قوانين تسيطر على اطراد الأفكار التى تقدمها لنا الخبرة ، وبشكل عادى . فهى قوانين طبيعية تجريبية أما المنطق فهو يبحث قوانين الاستدلال ، قوانين منظمة وآمرة ، لها صفة الأمر لما تقدمه من

(١) Mill : A. System p. 215 and Cohen and Ntgal : An Introduction to Logic and Scientific Method, p. 267.

« محك » نستطيع بواسطته أن نميز صحيح الاستدلال من فاسده ، وتعين طبيعة العلاقات الصورية بين العمليات الفكرية » .

ويلاحظ كينز أيضاً فرقاً آخر بين العلمين . فبينما علم النفس علم واقعي فإن علم المنطق علم مثالي ، إن المنطق يختلف عن علم النفس اختلافا هاما . إن علم النفس يبحث فى كل الطرق التى نصل بها الى نتائج ، أو فى كل الضروب التى تتولد فيها فكرة عن فكرة ، لأن مبدأ تداعى الخواطر أو أى مبدأ نفسى آخر يقرر هذا التولد بينما المنطق يبحث فى الاستدلالات من حيث صحتها أو عدم صحتها ، وترتب حكم على حكم ، للتوصل إلى نتيجة صحيحة . ان علم النفس يبحث فى عمليات الفكر . بينما يبحث المنطق فى « نتاجه » ان علم النفس يبحث فى مصدر أفكارنا ، بينما علم المنطق يبحث فى صحتها (١) .

أما جوبلو فيرى أن علم النفس وصفى يبحث فى الظواهر النفسية كما هى ، بدون أن يضع مقاييس أو معايير للحق أو الصواب ، بينما المنطق معيارى يضع هذه القوانين : فالأول علم « الواقعة » والثانى علم الحق ، الأول : علم طبيعى والثانى : علم عقلى (٢) .

وبما أن علم النفس علم « طبيعى » فإن قوانينه مرتبطة بالزمان . أى أن القوانين السيكلوجية تشرح الارتباط العلى بين حادثة وأخرى فى زمان من الأزمنة ، فهناك اذا ضرورة علية Necessite Causale فى الزمان بين حادثتين ، لا بد من وجود الأثر والمؤثر فى وقت محدد لكى تتم الظاهرة النفسية ، ويتحقق

---

(١) Keynes : Formal Logic, p.p. 5 -

(٢) Goblot - Traité, p. 13

القانون السيكلوجى . أما الضرورة المنطقية « Necesité Logique » التى تتحقق طبقا للقانون المنطق ، فهى غير مرتبطة بالزمان ، وإنما يكفى لتحققها ، مجرد ارتباط لازم لزوما عقليا بين تصورين يكونان قياسا . أى أن الصلة بينها لا ينبغى أن تكون على أساس ضرورى لوجود التتابع فى الزمان ، بل تكفى الصلة العلية البحتة بين الاثنين . فالنتيجة فى « المنطق » تنتج مبدأ (principe) بحيث تكون صحيحة اذا كان « المبدأ » أو « المقدمة » صحيحة ، غير أن هذه النتيجة ليست « فعل » المبدأ . انها لا تأخذ مكانها بالضرورة فى تسيج الفكر بعد المبدأ ، كواقعة أدت اليها واقعة أخرى .

أما الضرورة العلية فلا بد لكى تتحقق أن تتعين الواقعة العقلية أو الحدث العقلى أو الظواهر العقلية بسوابق تجريبية ، أى بمقدمات تجريبية ، هى عللها . وعلم النفس لا يهتم بالصواب أو الخطأ لفكرة ما . انما للحكم الخـــاطىء عنده نفس القيمة التى للحكم الصادق ، لأن منهجه وصفى ، بينما ما يعمله المنطق هو التمييز بين الخطأ والصـــواب . أى أن علم النفس يبحث فى أى الشروط توجد اى فكرة عقلية أو اعتقاد ما ، بينما يبحث المنطق فى أى الشروط ينبغى أن تكون (١) .

ولعلم النفس نطاق آخر غير المنطق . ذلك أن المنطق يبحث فى العمليات الفكرية بحثا موضوعيا بينما يبحث علم النفس العمليات العقلية من ناحية ذاتية . فعلم النفس « علم ذاتى » وعلم « المنطق » « علم موضوعى » والمنطق علم واجب « علم الضرورة الثابتة » وعلم النفس علم ممكن « علم المتغيرات

---

(١) Goblet : Traité p. p. 13—21

ويرى موى أن علم النفس هو العلم الوصفى للظواهر النفسية ، وهو يفحصها من جهة تضامنها وتنوعها . أما المنطق فهو علم انتقاء وتقدير ، إنه يتعلق بدراسة العقل وحده . أى أنه يدرس النفس التى تعرف وتتصـــور . وهو يحكم على اتجاهات العقل وعملياته بناء على فكرتى الصواب والخطأ ، ويعبر موى عن المنطق -علم العقل- بأنه دراسة النشاط الذهنى -وهو الشعور بهذا الشعور- أى هو شعور من الدرجة الثانية . إن دوره يأتى بعد علم النفس وهو امتداد له ولكنهما مختلفان أشد الاختلاف(١) . هناك إذن اختلاف كبير بين العلمين ، وهما يختلفان طبيعة وغاية .

٣ - الاتجـاه الاجتماعى :

علم الاجتماع والمنطق

يحدد كوتيرا الاتجاه الاجتماعى فى المنطق ، بأنه محـــاولة علم الاجتماع ابتلاع الفلسفة عامة والمنطق خاصة ، واحلال نفسه مكانها . وذلك أن الجماعة الإنسانية هى اتحاد عقول ، تتشارك ويتجه بعضها باستمرار نحو البعض بل أن الجماعة الإنسانية لا تتحقق إطلاقا إلا على هذا الأساس . ويدعو الى هذا قوتان كبيرتان ، ترغم الانسان على الاجتماع هما : الفكر والكلام . أما الحقيقـــة الفكرية فهى حقيقة إجتماعية ، أى انها ليست اعتقادا ذاتيا ، بل هى حقيقة موضوعية ، تتفق عليها الجماعة ، وتكون نتاج شعور خاص يبسطها أو يحولها أو يلغيها ، فالإنسان لا يمكن أن يعيش منفرداً . وهو لا يستمد من الجماعة

(١) أنظر العرض الرائـــع الذي كتبه موى عن هـــذا الموضـــوع فى كتـابه المنطق وفلسفة العلوم حـ ١ ص ٣ — ٢٦

عاداته العملية فحسب ، بل يستمد أيضاً عاداته العقلية ، ومحك المعرفة عنده هى الجماعة ، وفكرة الحق والصواب ، كلها تعبيرات إجتماعية .

أما عن اللغة ، فهى نتاج المجتمع ، ولا تصدر إلا عنه ، والمنطق يستند على اللغة ويتصل بها أوثق اتصال . يقول جوبلو « إن الحيـــاة الاجتماعية ، هى التى توجه الإنسان إلى البحث عن الحكم الكلى (١) » .

ويرى علماء الاجتماع أن المنطق هو المناهج الفكرية التى تضعها الجماعات الإنسانية خلال تطورها التاريخى ، فهى إذاً تعبير دقيق عن الوظائف الفكرية للعقل الجمعى أثناء تطوره ، وليس للعقل الفردى من حظ سوى المشاركة فيه من حيث هو عضو فى جماعة .

والنتيجة التى ينتهى اليها الإجتماعيون ، هى أن قواعد المنطق قواعد مصنوعة مجعولة بجعل المجتمع ، وليست بديهية بينة بذاتها ، غريزية فيه ، فإذا قابلنـــا هذا المبحث الأســـاسى فى المنطق « مبحث قوانين الفكر » نرى أن المجتمع هو الذى صنعه فى زمن إجتماعى متأخر . إن الانتروبولوجيين قد وصلوا وهم يبحثون العقليات البدائية المختلفة فى استراليا ووسط أفريقيا ، إلى أن أطفال الإنسانية الأولى هؤلاء ، لا يستطيعون تصور الإستحالة المنطقية لوجـــود المتناقضات . بل إنهم يمكنهم تصور وجود شخص بعينه فى مكانين مختلفين ومن هنا لم تعد قوانين المنطق الأولية بديهيات تتفق عليها العقول . إن المجتمع هو الذى أوجدها وصنعها .

وساد قانون التطور الحياة البشرية ، وأخذ المجتمع يكون شيئاً فشيئاً لغة

(١) Goblot : Traité, p. 30

عقلية ، تفرضها على عقول أفرادها . فأوجدت تصور « الحقيقة » و « الصدق» و « الحق » وكلها معايير اجتماعية .

ولم يتوقف الأمر عند هذا ، بل صدر عن الجماعة ، أدق التعبيرات المنطقية وعلى غرار أنظمة اجتماعية ، وهذا ما نراه فى فكرتى « الجنس والنوع » .

أما كيف حدث هذا ، فإن أبسط وحدة إجتماعية وأكثرها بدائيـــة هى العشيرة ، ثم الاتحاد ، ثم القبيلة . والقبيلة فى نظر البدائى هى العالم كله ، وضع فى إطارها اتحادين وكل اتحاد يشمل عشائر ، وعشائر كل اتحاد تختلف اختلافا بينا عن عشائر الاتحاد الآخر . وإذا كان العالم هو القبيلة والقبيلة تشمل إتحادين، فقد اعتقد البدائى أن الإتحادين يشملان كافةالموجودات الإنسانية وغيرالإنسانية المتعارضة تعارضاً مطلقا عنزلى، إذا وضعت الأشياء البيضاء فى قائمة اتحاد وضعت أضدادهاالأشياءالسوداء أو نقائضها الأشياء غير البيضاءفى قائمة الاتحاد الآخر . إذا كانت الشمس فى قائمة إتحاد ، كان القمر والنجوم الليليةفى قائمة مضادة .وقد تحققت فكرة تقسيم الأشياء على هذه الصورة فى استراليا وخارجها . وقد رأى البدائيون الأستراليون أنه لا بد أن يكون بين الاتحادين إختلاف ما فى جوهر المسائل أحيانا وأحيانا أخرى فىأعراضها.

من هذا التقسيم انبعثت تلك الفكرتانالمنطقيتان الممتازتاناللتان نجدهما فى تاريخ المنطق فكرتا النوع والجنس ، فتلك الفكرتان صيغتا طبقا للتكوين الاجتماعى وتشكلت على أساسه ـ فأخذت فكرة الجنس من نظام الاتحاد ، وفكرة النوع من نظام العشيرة . ومن المفهوم أن الناس استطاعوا وضع الأشياء فى تقسيمات وأصناف لأنهم هم قسموا وصنفوا أنفسهم من قبل ، وبمعنى أدق ، إنهم حققوا فى تقسيماتهم للأشياء ما حققوه فى تقسيماتهم من قبل ، وإذا كان هنـاك تقسيم

للمسائل يسلسلها فى وحدة كاملة وينظمها طبقاً لخطة موحدة ، فإن هذا إنما يعود إلى أن التقسيمات الاجتماعية متماسكة ومتضامنة وتكون وحدة تنتهى اليها - هى القبيلة فوحدة التقسيمات المنطقية العقلية ليست إلا ترديدا لوحدة الجماعة .

وينبغى أن نلاحظ أن الحيوان لا يستطيع أن يفكر بأجناس وأنواع فنكرة الجنس - إذن فكرة إنسانية ، ولكن كيف كونها الإنسان ؟ لا بد أن يكون قد كونها طبقا لمثال موجود ، وهذا المثال غير موجود فى النفس وإذا كانت المدرسة الاجتماعية الفرنسية تذهب إلى أن العقلية البدائية هىعقلية ما قبل المنطق prélogique ، ولا يمكن أن تحيط بما نسميه قوانين الفكر الأولية ، وأن هذه القوانين مصنوعة ، فمن الأولى أن تكون فكرة الجنس ، وهى فكرة غير بديهية فى المنطق مصنوعة أيضاً ، وإذا لم يكن لها صورة فى النفس ، فقد كونها الإنسان على صورة الحياة الاجتماعية وعلى مثالها فالجنس مجموعة عقلية ولكنها محددة تحديداً واضحاً لأشياء تتصل أشد إتصال بروابط باطنية تشبه روابط القرابة . أو بمعنى أدق ، الجنس هو مجموعة من الأشياء تتصل مع بعضها بتشابه جوهرى لا عرضى ، تشابها ينظمها فى مجموعة معينة من الأشياء فى سلم الكائنات وهى فى تشابهها هذا ، تشبه الجماعة الإنسانية . وقدقادتنا التجربة إلى هذا. وأرتنا أن المجموعة الوحيدة التى يتحقق فيها فكرة الجنس ، هى الجماعة الإنسانية . إن من الممكن أن تنتظم الأشياء المادية بنفسها فى مجموعات آلية بدون وحدة داخلية باطنية . ولكن لا يمكن أن تنتظم فى مجموعات نستطيع أن نطلق عليها بثقة كلمة « جنس » ولا نستطيع أن نجمع الأشياء فى وحدات متجانسة ما لم يكن أمامنا مثال الجماعات الإنسانية ، وما لم نجعل من الاشياء نفسها اعضاء فى الجماعات الإنسانية ، بحيث يمكننا ان نقول : إن المجموعات والمجاميع

المنطقية وتقسيمات هذه وتقسيمات تلك . اختلطت وامتزجت فى أوائل الحياة ، إختلاطا وامتزاجا عجيبين .

ونلاحظ من ناحية أخرى أن تصنيفا من التصانيف ، إنما هو تنظيم للأشياء طبقا لنظام تدريجى ، فهناك صفات عليا وصفات سفلى ، وهناك أقسام عليا وأقسام سفلى . ونحن نلاحظ هذا فى الأنواع ، فالأنواع تتصل بالأجناس وبالصفات التى تحدد هذه الأجناس ؛ ثم إن الأجناس والأنواع تتباين ، فهناك جنس عال ، وهناك جنس سافل ونوع أعلى ونوع سافل .. وهكذا فى تدرجها المنطق المعروف. ولا يمكن للطبيعة أو للتقاسيم العقلية البحتة الآلية أن تمدنا بهذه الفكرة . إن المجتمع وحده هو الذى يمدنا بها ، وفى المجتمع وحده يوجد التمايز . فهناك الطبقات العالية والطبقات المتوسطة والطبقات السافلة وهناك الطبقات المتشابهة المتساوية ، وهناك المقدس وهناك غير المقدس . فالمجتمع نفسه هو الذى وهبنا مدلولات تلك الألفاظ . وإن تحليلا دقيقا لتلك الأفكار ليثبت لنا الأمر بوضوح تام .

ونرى أيضا أن فكرتى التضاد والتناقض المنطقيتين إستمدتا حقيقتها من كل من الاتحادين، تضادهما وتناقضهما .

وإن النتيجة التى ينتهى إليها دوركايم من تحليله الرائع هى « أن الجماعة هى التى أعطت الخطوط الأولى التى عمل عليها الفكر المنطقى فيما بعد ، وتلك الجماعة جماعة توتمية تقدس التوتم وتعبده [1] .

نقدت النزعة الإجتماعية نقداً شديداً من نواح :

---

(١) على سامى النشار : نشأة الدين ص ١٢٨

أولا : نحن نلاحظ أن الناس لا يتصلون بعضهم ببعض ، لأنهم يستطيعون أن يتكلموا ويخاطب بعضهم بعضا ، إنهم يتصلون لأنهم يستطيعون أن يكونوا نفس الأفكار تقريبا ، وأن يعيشوا بنفس العقل الواحد تقريبا . أى أن الفكرة هى التى تدفعهم إلى الحياة الإجتماعية وإلى التخاطب . فالفكرة أو العقل أسبق من اللغة . واللغة ليست إلا تعبيراً عن تصور أو حكم عقلى ، ثم إن العلم ، وهو نتاج مباشر للعقل ، ليس على الإطلاق جمعيا ، بل هو على العكس شخصى وفردى . وليس الإنسان عاقلا لأنه حيوان إجتماعى ، بل إنه حيوان إجتماعى لأنه عاقل . ولو لم يكن « العقل » لما كان الإنسان بما هو إنسان أبداً . فوجد العقل إذن مع الإنسان.

ثانيا : العقلية البدائية وأبحاث الأنثروبولوجيين .

ذاع الشك فى صحة تلك الأبحاث ، وأنكر كثير من العلماء وجود ما يسمى « عقلية ما قبل المنطق » أما القول بأن بعض علماء « علم الإنسان » استطاعوا معرفة خفايا اللغات البدائية ، ومفهوماتها ومدلولاتها ، ففيه من المبالغة الشيء الكثير . ويفسر لنا هذا إختلاف علماء الإجتماع(١) والانثروبولوجيا فى تفسير مفردات هذه اللغات ، مراميها وغاياتها ، وما نتج من نظريات متعارضة عن العقلية البدائية . كما أنه لم يتحقق لكثير من هؤلاء الباحثين فى العقلية البدائية صفة الحيدة العلمية أو الموضوعية العلمية . كانت لديهم آراء سابقة وغايات معينة ذاتية ، توحى إليهم بما وصلوا إليه من تفسير . وآخرون أقاموا نظرياتهم عن العقلية البدائية بدون القيام بدراسة وضعية فى المكان ، بل استندوا فى أبحاثهم إلى مواد جمعها باحثون آخرون.

ثم نجد الفرض الهام الذى يثير أضواء من الشك حول هذه القبائل أو العشائر

البدائية نفسها : هل هى حقا تمثل طفولة الإنسان ؟ أم هى طور آخر منحط لنوع إنسانى سام . ويدل على هذا رواسب معتقدات لا يمكن أن تتوافق أو أن تجد مكانها فى عقلية ما قبل المنطق.

فإذا ما رجعنا إلى تحقيق صحة النزعة الإجتماعية التى تحاول إبتلاع المنطق نجد أنها خالية من كل أساس سليم تستند عليه . إن علم الإجتماع علم وضعى يبحث المجتمعات من حيث تطورها ولا يضع مقياسا للتفكير من حيث صوابه وخطأه . وهو فى بحثه يعنى أولا بالعقليات البدائية المنحطة . وإذا كان هذا العلم يعتبر هذه العقلية عقلية غير منطقية ، فكيف يبحث إذاً فى عقلية منطقية ، ويعتبرها متممة للعقلية الأولى . وعلم الإجتماع علم وصفى يبحث ما هو كائن بينما علم المنطق . علم معيارى يبحث ما ينبغى أن يكون ، فاذا أردنا أن نصف المنطق بأنه يضع صوراً فكرية توافقت عقول الناس السليمة على صحتها ، فإن علم الإجتماع يبحث جميع الصور الإنسانية ، سليمة وغير سليمة ، ومتحضرة وغير متحضرة ، طالما كانت تحيا فى جماعة . وهذا هو الفارق الأكبر بين العلمين .

٤ ـ الاتجاه اللغـــوى :

المنطق واللغـــة

إن الاتصال بين اللغة والمنطق إتصال وثيق . فاللغة هى التعبير الظاهر على التفكير الباطن . فهى لفظ التفكير الباطن إذاً ، أى أن الإنسان لا يستطيع أن يعبر عنه أو أن ينقله إلى غيره إلا فى ألفاظ . أو بمعنى فلسفى : اللغة هى التمثل الحسى للمدرك الذهنى فى الخارج تمثلا ماديا مسموعا . وقد دعا هذا إلى

إعتبار المنطق تابعا للغة وإلى محاولة الأبحاث اللغوية السيطرة على أبحاث المنطق ، واعتباره جزءاً منها .

واذا بحثنا المسألة من وجهة نظر تاريخية ، لوجدنا أن السوفسطائيين نظروا إلى اللغة وإلى الفكر كأنهما شيء واحد . فالصور العقلية لا تعود إلا إلى الألفاظ ، وكان الجدل السوفسطائى يستند على التلاعب اللغوى بمعنى الألفاظ .

أتى سقراط بعد ذلك . فحاول أن يخضع اللغة للفكر ، ويحدد المفهومات العقلية ، ولكن كان هذا أيضا على أساس الصلة الوثيقة بين اللفظ والمعنى. أما عند أرسطوطاليس واضع المنطق ، فبدت الصلة بين الألفاظ والمعانى ودلالة اللفظ على المعنى ، صلة وثيقة ، وأبحاث التصورات عند أرسطوطاليس متصلة تمام الاتصال بالأبحاث اللغوية . فتقسيم الكلمة إلى مفرد ومركب ، والألفاظ المشتركة والمترادفة والمتزايلة والمتباينة والمتواطئة ، ثم أبحاث القضايا أيضاً أو العبارة تتصل إتصالا وثيقاً باللغة . بل إن مبحث المقولات نفسه يعتبر من وجهة نظر معينة مبحثاً لغويا . فالمنطق الأرسطاطاليسى إذن يقوم إلى حد كبير على خصائص اللغة اليونانية ، ويتصل بها فى نواحى متعددة اتصالا وثيقا.

أما فى العالم الإسلامى ، فقد انتقل اليه المنطق الأرسطاطاليسى ، وهاجمه المسلمون أشد هجوم . وكان أهم ما استند عليه المسلمون فى هذا الهجوم ، هو أنه منطق يونانى يتصل باللغة اليونانية ، ويقوم على عبقريتها وخصائصها ، وخصائص اللغة اليونانية مخالفة لخصائص اللغة العربية ، وعلى هذا لا ينبغى تطبيق منطق الأولى على منطق الثانية ، إنما يجب أن يلتمس للعربية منطق خاص بها

يتفق مع أصولها اللغوية . نجد هذا النقد أولا عند الإمام الشافعى ، ثم نجده ثانيا عند أبى سعيد السيرافى فى مناقشته لأبى بشر متى بن يونس المنطق ، ثم ثالثا عند ابن تيمية .

وسنحاول أن نتكلم الآن كلاما موجزاً عن الصلة بين المنطق والنحو فى العالم الإسلامى . ما أتى القرن الرابع الهجرى ، حتى بدأ المنطق يتدخل فى العلوم الإسلامية ويتحكم فى مناهجها . تدخل فى أصول الفقه ، وكتب الغـزالى فى « مقدمة المستصفى » أنه لا يوثق بعلم من لا يعرف المنطق ، وتدخل المنطق فى علم الكلام ، وحل محل أدلة النظر عند المتكلمين ، وأثر فى النحو أيضاً أشد تأثير ، وقد انقسم النحويون حيال هذا إلى قسمين : قسم قبل التقسيمات المنطقية ، وحاول أن يدخلها فى أساس النحو . وقسم لم يقبل هذا التدخل ، وظل أمينا للنحو القديم كما تركه الخليل وسيبويه . وقد انتهى الأمر بسيادة النحو المنطقى أو المشوب بالمنطق ، كما انتهى الأمر بسيادة العلوم الممتزجة بالمنطق فى جميع النطاقات الأخرى . وقد نظر إلى المنطق من ناحية على اعتبار أنه نحو عقلى ، ويعطينا السجستانى صورة لهذا الاتجاه الجديد فيقول : إن النحو منطق عربى ، والمنطق نحو عقلى ، وجل نظر المنطق فى المعانى ، وإن كان لا يجوز له الاخلال بالألفاظ التى هى له كالحلل والمعارض ، وجل نظر النحو فى الألفاظ ، وإن كان لا يسوغ له الاخلال بالمعانى التى هى لها كالحقائق والجواهر . ويقارن السجستانى بين هذا المنطق وهذا النحو فيرى أن النحو نظر فى كلام العرب « يعود بتحصيل ما تألفه وتعتاده أو تفرقه وتخليه ، أو تأباه وتذهب عنه وتستغنى عنه بغيره » فالسجستانى يحدد النحو بأنه بحث خاص فى الألفـاظ العربية ، بينما المنطق هو آلة ، بهـا يقع الفصل والتمييز بين ما يقال هو حق أو باطل فيما يعتقد ، وبين ما يقال هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال هو صدق أو

كذب فيما يطلق باللسان ، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالفعل ، ثم يبين أن هناك صلة بين الاثنين . إذ أن كلا منهما يعين الاخر ، فأحدهما منطق حسى ، والآخر منطق عقلى ، وإذا اجتمع الإثنان كانت الغاية والكمال . ولكن فائدة النحو كما تصورها السجستانى « مقصورة على عادة العرب . قاصرة عن عادة غيرهم ، بينما المنطق قانون عام مقصور على عادة جميع أهل العقل « من أى جيل كانوا أو بأى لغة أبانوا » وفى فقرة أخرى يوضح المسألة توضيحا أكثر فيقول « النحو يرتب اللفظ ترتيبا يؤدى إلى الحق المعروف ، أو إلى السعادة الجارية ، والمنطق يرتب المعنى ترتيبا يؤدى إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة ، والدليل فى المنطق مأخوذ من العقل ، والشهادة فى النحو مأخوذة من العرب ، ودليل النحو طباعى ، ودليل المنطق عقلى ، والنحو مقصور والمنطق مبسوط . والنحو يتبع ما فى طباع العرب ، وقد يعتريه إختلاف والمنطق يتبع ما فى غرائز النفوس ، وهو مستقر على الإئتلاف ، والنحو أول مباحث الإنسان والمنطق آخر مطالبه » ويرى السجستانى أن النحو أشكال سمعية بينما المنطق أشكال عقلية، وشهادة النحو طباعية أى مستمدة من طبائع الأمم المختلفة ، وشهادة المنطق عقلية ، ولكن هل هناك صلة بين الإثنين ؟ أو هل فهم السجستانى صلة بين الاثنين باعتبار أنهما شيء واحد ؟ يرى السجستانى أن النحو يستعير من المنطق ، ولكن ما يستعيره النحو من المنطق حتى يتقوم ، أكثر مما يستعيره المنطق من النحو حتى يصح ويستحكم (١).

يبدو من هذه النصوص السابقة أن السجستانى قد أدرك ما بين النحو والمنطق

---

(١) أبو حيان التوحيدى : المقابسات ص ٥٥٥

من صلة ، ولكنه لم يتوصل إلى الفكرة القائلة « أن هناك نحوا عاما» يستطيع أن يحل محل المنطق . أما الشعور بفكرة وجود نحو عقلى عام يحل مكان المنطق والنحو العادى ، فإننا نجده لدى علماء أصول الفقه . فإن المباحث الأصولية اللغوية « وهى لم تتأثر فى العصر العقلى الإسلامى الخالص بالمنطق وعلوم الأوائل » ليست من نوع علوم اللغة أو النحو العادية . فقد دقق الأصوليون نظرهم فى فهم أشياء من كلام العرب لم يتوصل إليها اللغويون أو النحاة . إن كلام العرب متسع ، وطرق البحث فيه متشعبة ، فكتب اللغة تربط الألفاظ والمعانى الظاهرة دون المعانى الدقيقة ، التى يتوصل إليها الأصولى باستقراء يزيد على استقراء اللغوى ، فهناك إذاً دقائق لا يعرض لها اللغوى ولا تقتضيها صناعة النحو ، ولكن يتوصل إليها الأصوليون باستقراء خاص ، وأدلة خاصة [1] هذا فيما أرى ، أول فكرة فى تاريخ الدراسات العقلية عن وجود نحو عام قائم بذاته ، منفصل عن النحو العادى للغة من اللغات ، وغير متصل بمنطق أرسطو .

أما العصور الوسطى المسيحية ، فقد مزجت المنطق الأرسطاليسى بأبحاث لغوية بحيث تحول إلى منطق لفظى . ولكن لم يتضح فى العصور الوسطى المسيحية بجزم فكرة نحو عام ، حتى ظهرت على يد مناطقة بورت رويال . ثم تطور هذا الاتجاه نحو النحو العام ، بحيث حاول أصحابه أن يفسروا به كل مظاهر الحياة العقلية ، بل ذهبوا أيضا إلى أن الدين فى نشأته وتطوره إنما ينبثق من تصورات لغوية . ولن نتكلم عن هذا الاتجاه بالتفصيل (٢) ولكننا نشير إلى أن

---

(١) الزركشى : البحر المحيط (مخطوط) جـ ٢ ص ١٥

(٢) تكلم موى عن المنطق العام واعتباره فلسفة النحو وذكر أن كلمة لوجوس اليونانية التى اشتق منها اسم المنطق فى اليونانية تعبر أصلا عن اللغة ، وعن الجزء الإيجابى منها بوجه خاص ، أى عن تقنين التركيب اللغوى على هيئة قواعد جـ ١ ص ٣٦ ، ٥٥ ، ٥٦

مباحث التصورات مثلا ، وهى مباحث تتردد بين المنطق واللغة ، لم تعد عند بعض المناطقة مباحث منطقية ، فيبدأون المنطق بمبحث الأحكام . ونرى القضية أيضا ، وهى اللباس الخارجى للحكم ، تهمل عند المناطقة ، باعتبار أنهـــا مبحث لغوى ويضاف إلى هذا أن اللغات من حيث هى لغات مختلفة الخصائص ، وإذا كان هناك تشابه عام بينها ، فهناك أيضا إختلافات عميقة ، وجوهرية ، وإن كان المنطق يشك فيه كقانون عام ، وهو صور عقلية مجردة من كل مادة ، فأولى أن يشك فى قيام نحو عام . وفى إيجاز ، لم تنجح محاولة النحو العام ، وظل المنطق الأرسطاليسى بما هو منطق قائما .

الفصل الخامس

قوانين الفكر الأساسية

نستطيع أن نستخلص من كل ما ذكرنا : أن الاتجاهات المختلفة للعلوم الإنسانية التى حاولت أن تبتلع المنطق فى أبحاثها ، لم تنجح فى محاولاتها . وبقى المنطق يؤدى تلك العملية العقلية الخطيرة « اتفاق العقل مع ذاته » ويستمد من طبيعة العقل عامة ، وينتهى إلى نتيجة فى الصورة مستقلة عن الموضوع والمادة ، أيا كانت هذه المادة . لهذا هو يدرس القوانين الضرورية للفكر أى القوانين التى لا يستطيع العقل أن يكون تصورات وأحكاما واستدلالات خالية من التناقض بدونها . وهذا يفسر القول بأن المنطق علم معيارى .

ولكن إذا كان المنطق يعلن أن هذه القوانين هى الأساس الذى يمد الفكر بصحته ، وأنها قوانين ضرورية للفكر ، فإن الميتافيزيقا تتقدم لتدعيها وتعلن هى أيضا : أنها قوانين ضرورية بمعنى أنها وجودية تقوم عليها حقيقة المعرفة ، وهذا بحث فى صميم الميتافيزيقا وكذلك يعلن علم النفس أنها قوانين ضرورية بمعنى أنها قوانين مجبرة ، وأنها هى نفسها الشرط الأساسى لوجود الفكر ، وأنه بدونها لا يوجد الفكر ، أو بالتالى النفس . وسنرى خلال عرضنا لهذه القوانين ، مدى الصحة والخطأ فى كل وجهة من وجهات النظر هذه .

١ - معنى قوانين الفكر الأساسية أو البديهية . قلنا : إن من تعاريف المنطق الصورى أنه علم قوانين الفكر . وهذا يعنى أن الفكر الإنسانى يسير طبقا

لقوانين مطردة أو لقواعد عامة ، لا تخلف فيها ، على ما فيه من تعارض وتشابك ، فأصبح الفكر الإنسانى كالظاهرة الطبيعية فى خضوعه لقواعد عامة ، تصدق بشكل عام . وهذه القواعد العامة يعبر عنها فى المنطق أحيانا بقوانين الفكر الأساسية وأحيانا أخرى ببديهيات البرهان الأساسية ، وقد كان فيلسوف التغير الكبير هرقليطس أول من نبه إلى قيمة هذه القوانين حين هاجمهما . لقد أعلن « إنك لا تنزل الواحد مرتين » إن كل شىء عنده فى تغير مستمر ، فلا ذاتية ، ولا ثبات . إنه يعارض ثبات الذاتية بمنطقه الحركى الديالكتيكى ، ويؤكد التناقض حين أعلن أن الشىء يحوى ضده أو نقيضه فى الآن نفسه ، ويحتملها معا . ولقد أثار هرقليطس حركة الشك فى العالم اليونانى وكان أبا حقيقيا للسوفسطائيين وعارضه بارمنيدس أكبر معارضة حين أكد الذاتية والثبات . وقد دعا هذا إلى أن أقام أرسطو منطقه الصورى ، منطق الثبات الصورى ، وذهب هو وأتباعه إلى أن المنطق يستند فى جوهره على هذه القوانين ، لأن التفكير لا بد له من مبادىء عامة يسير على هديها وأن العقل يحس بأن هناك قوة غيره تلزمه على الاعتقاد بصحة هذه القوانين ، فهى قوانين أولية سابقة على كل تفكير ، أو بمعنى آخر إن العقل وجد وهى فيه . كان للمنطق الصورى إذن دعامة أقيم عليها وهى هذه القوانين .

وقد حصر أرسطو هذه القوانين فى ثلاث :

١ ـ قانون الذاتية Law of Identity

٢ ـ قانون التناقض أو عدم التناقض Law of Contradiction

٣ ـ قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع

Law of Excluded Middle Term

١ - القانون الأول : يعبر عنه : بأن كل ماهو، هو ، أو كل ما هو هو ذات ما هو. حقيقة الشيء لا تتغير ولا تتبدل - أى أن الشيء لا يكون غير ذاته ،فلا مغايرة بين الشيء وذاته ، بل هما أمر واحد .

٢ - القانون الثانى : يعبر عنه : بأن الشيء لا يمكن أن يكون هو نفسه ونقيضه فى الوقت عينه . أى لا يمكن أن يوجد الشيء وأن لا يوجد فى آن واحد .

٣ - القانون الثالث : يعبر عنه : بأن يمتنع أن يوجد الشيء وأن لا يوجد أى يمتنع سلب الوجود عن الشيء وسلب لا وجوده .

ويمكن وضع هذه القوانين فى صورة جبرية . فيكون قانون الذاتية: ا هو ا . أى إذا كان الشيء ا فهو ا . وقانون عدم التناقض: لا يمكن أن يكون الشى ا و لا ا . وقانون الوسط الممتنع : يمتنع أن يكون ا لا ا و لا لا ا . أى أن مبدأ الذاتية يقول: إذا كانت القضية صادقة فهى صادقة أبدا [١] ومبدأ عدم التناقض يقول : القضية لا تكون صادقة وغير صادقة معا ومبدأ الثالث المرفوع يقول : القضية أما أن تكون صادقة ، وإما أن تكون غير صادقة .

٢ - ملاحظات حول هذه القوانين :

هناك ملاحظات عامة على هذه القوانين قبل أن نبحثها بالتفصيل ، وأهم هذه الملاحظات :

أولا الصلة الوثيقة بينها : القانون الأول يقول الحقيقة هى هى . والقانون الثانى يثبت الحقيقة من ناحية سلبية فيقول : إن الحقيقة لا يمكن ان تكون

---

(١) أنظر التحليل البارع لمبدأ الذاتية أو الهوية ، وكيف فهمه الإيليون . ... موى ج ١ ص ٥٢ .

هى ونقيضها فى الآن عينه . والقانون الثالث هو الصورة الشرطية للثانى فيقول : إن الحقيقة إما أن تكون كذا ، وإما ألا تكون كذا . فالقوانين الثلاثة إذا تتجه نحو اثبات الحقيقة أو بمعنى دق ـ إنها قانون واحد .

ثانيا ـ الأساس النفسى: إن هذه القوانين نفسية ، أى تستند على أساس نفسى ، إذ أن النفس لا تستطيع أن تثبت قضيتين متناقضتين . والحكم المتناقض ، هو عدم النفس . بل إن مجرد القول « قوانين الفكر » يشير الى الإطراد النفسى للتفكير والإطراد هو حدوث الأشياء تحت نسب ثابتة ، أو توالى الأشياء فى سياق واحد بنسب ثابتة .

ثالثا ـ قوانين الفكر بديهيات أم مسلمات . يذهب أرسطو الى أن هذه القوانين بديهية ، ويبدو من بداهة هذه القوانين أننا لم نعد نلاحظها ، أى أننا لم نعد نلاحظ أبدا أن الشىء هو هو ، أو أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان . ومن هنا أصبحت أساسا لكل تفكير ، أى أننا لا نستطيع أن نتقدم نحو أى نوع من أنواع التفكير ، دون أن نفترض صحة هذه القوانين (١) . بل إن العمليات الأكثر تعقيدا مثل البرهان ، تستمد من هذه القوانين امكانياتها . إن هذه القوانين هى المقدمات التى تستوعب كل علم من العلوم . غير أن بوزانكيت Bosanquet ينكر على هذه القوانين بداهتها وافتراض وجودها وجودا سابقا ، وأن تستند حقيقة المعرفة عليها . بل يرى أنها مسلمات « Postulates » أو صفات عامة للواقع المعلوم ، وأننا إذا بحثنا موضوع المعرفة بحثا منظما ، كان علينا أن نضعها فى صورة مجردة لأنها تساعد على بحث موضوع المعرفة ، بما أصبح لها من سيطرة فى ضبط الفكر

---

(١) Aristote — Metaphysique (Tricot.) V. 2 L. xI p. 1311

ولكن إذا كانت هذه القوانين قوانين عامة للواقع المعلوم ، فلا يكون لها وجود قبل العقل ، بل استمدها العقل من التجربة . وهى تتمثل فى الفكر على صورة تصورات تأملية . ولكنها تقود المعرفة إلى أن توضع وتبحث بحثا جيدا . وهذه التصورات التأملية ، مسلمات أو مبادىء نلجـأ إليها فى حاجتنا إليها . حقاً لقد استوعبت هذه المبادىء كل التفكير ، ولكن لم تصل إلى أن يكون لها هذه القوة ، إلا لأن التجربة نفسها هى التى أثبتت لنا أنها عوامل مؤثرة فعالة فى كل تفكير . ولكن لا يستطيع العقل الإنسانى أن يستدل بدون أن يسلم بها . وقد أثبتت لنا التجربة أولا ، أن هناك حقيقة ، ثم صورت لنا التجربة فى قوانين الفكر المميزات العامة لهذه الحقيقة ، فهذه الحقيقة هى هى ، وهذه الحقيقة لا يمكن أن تكون هى ونقيضها فى الآن عينه ، وهذه الحقيقة إما أن تكون لا هى أو لا لا تكون هى . وتنتهى فكرة بوزانكيت إلى أن التجربة هى التى قدمت لنا فكرة هذه القوانين وأن العقل استمدها وصاغها من التجربة كتجربة فحسب . ويثبت التجريبيون هذه القوانين ووضعيتها العامة بأن الأمم الخالية من التجربة أو التجريب العلمى ، لم تصل إليها قط (١) .

وقد أثبت الإجتماعيون أن هناك من يجمع بين المتناقضين ، وأن هناك من يتخيل الشكل الواحد فى الآن عينه فى مكانين مختلفين ، فالتجربة وحدها من حيث هى ، هى التى تمدنا بما يسمى مسلمات الفكر ، أو قوانين الفكر . وسنبحث الآن كل قانون من هذه القوانين على حدة .

٣ ـ قانون الذاتية :

كان أرسطو ـ كما قلنا ـ أول من وضع هذا القانون ـ كقانون ـ ثم عرفه الإسلاميون

(1) Bosanquet — Essentials of Logic, p. 352.

عن أرسطو باسم قانون أو مبدأ الهوية أو مبدأ الهوهو . ثم عبر ليبنتز (Leibniz) عنه بالصيغة الجبرية ا هى ا . وليس معنى هذا القانون عدم وجود اختلاف بين الحدين ، أو بين عنصرى الحكم . ولكن معناه أن لكل شىء خصائص ومميزات ثابتة تبقى خلال التغير . والذاتية فى الحقيقة ، تفترض التباين والتمايز . إذ بدون التباين والتمايز لايكون للذاتية معنى . فالذاتية إنما تعنى الذاتية فى التنوع ، أى أننا نكتشف فى الأشياء صفات ثابتة ، تبقى الكائن هو هو بالرغم من تغيره وانتقاله من حال إلى حال ، سقراط مثلا طرأت عليه أعراض متعددة ، ولكن بقى هو هو سقراط فى جوهره. فالذاتية إذن تفترض ثبات الجوهر ، وتغير الأعراض ، فلاتثبت إلا الصفة الثابتة غير المتغيرة فى الأشياء خلال حدوث أعراض غير جوهرية لجوهر الشىء أو لكنهه . فهى لاتجحد التغاير اطلاقا ، بل تقر بوجود الاستمرار فى التغير ، ولكنها تثبت ذاتها خلال ذلك ، وتؤكد هذه الذاتية . فلا بد من وجود اختلاف بين عنصرى الحكم ـ ا هى ا ـ ولابد أن ننظر إلى هذا الحكم من ناحية وجود اختلافات خاصة فيه . أما أن نقول بأن الشىء هو هو ، أو أن الشىء ذات ذاته ، أو عين عينه ، فلن يكون له معنى ، ولن تكون له صفة الحكم . فالحكم هو الذى يتضمن حملا جديداً ، ولن يتحقق الحكم إلا إذا كان هناك تغاير بين طرفى الحكم فإذا قلت مثلا الألمانى هو الألمانى . فلا أقصد بهذا تكرارا لامعنى له ، إنما أريد أن أحمل على الموضوع صفة لم تكن ملحوظة فى أول وهلة فيه ، أو أثار الشك فى الموضوع اعتبارات متعددة ، فحين أقول إن الألمانى هو الألمانى فإنى أريد أن أحمل على الألمانى الأول صفات متعددة من قسوة وعدم وفاء . . الخ

وينبغى أن نميز كذلك بين الأقوال والمعايير المقدارية والأحكام التحليلية عند كانت « Kant » فالأولى لاتعنى شيئا على الإطلاق ، بينما تحمل الثانية صفات

المحمول على صفات داخلة فى الموضوع . فإذا قلنا الأجسام هى الإمتداد ، والأجسام الممتدة ، فإننا نحمل الإمتداد على صورة داخلية ، وهذه صفات تتضمن شيئا واحداً .

وفى إجمال يعبر قانون الذاتية عن ثبات الحقيقة ، فيقرر أن الحقيقة لاتتغير ولاتتبدل ، بل تبقى هى هى بالرغم من الإختلاف الشديد الظاهر بين الأشياء . فالحق مرة حق دائم والباطل كذلك . والحق والباطل فى ذاتهما مستقلان عن كل شىء ، وهما ثابتان على الدوام . والحق حق دائما، فإذا حدث أى تغيرا ماغير الحق عن حقيقته ، فلن يكون حقا على الإطلاق ، وهذا هو قانون الذاتية .

٤ ـ قانون عدم التناقض : عبر عنه أرسطو طاليس بما يأتى : من المحال حمل صفة بالذات وعدم حملها على موضوع بعينه فى الزمان نفسه وبالمعنى عينه ، ثم حدد المدرسيون التناقض بأنه « إثبات أو نفى لصفة من الصفات لشىء فى الآن عينه » . أما الإسلاميون فقد عرفوا العبارة التى تصوغ هذا القانون فقالوا : « النقيضان لايجتمعان » وقد قلنا إن صورته الجبرية هى لايمكن أن تكون ا هى ا و لا ا فى الآن عينه . وهذا القانون يكمل القانون الأول ، أى أنه يعبر فى صورة سلبية عن الخصائص الفكرية لثبات الحقيقة ، كما يعبر عنها فى صورة موجبة قانون الذاتية . فلا نستطيع إطلاقا أن نفترض أن سقراط عاقل وغير عاقل فى الوقت عينه .

والحقيقة ليست نسبية ، ولكنها متناسقة مع نفسها . فإذا أثبتنا أن الحديد معدن فإننا فى الوقت عينه نبعد الافتراض المتناقض بأن الحديد غير معدن . فيوجد إذاً ثبات فى الأحكام ، يمنعها من أن تتغير إلى شىء آخر . أى أن الحكم صحيح مهما تغيرت الأحوال ولايمكن أن يتغير إلى نقيضه ، أى أن ذاتيتا باقية ،

وهذا البقاء والاستمرار هو ما يسمى بكلية الحكم . وهو ما يعبر عنه قانون عدم التناقض فى صورة سالبة .

وقانون عدم التناقض يكمل قانون الذاتية ، كما قلنا ، بل إنه يتجاوزه ، إذ يمضى بنا خطوة أوسع من قانون الذاتية ، حقا إنه يعبر عن أن الحقيقة واحدة كما يعبر قانون الذاتية . ولكنه يقول ـ أو إنه يتجاوزها ـ فيقول : إن الحقيقة لاتتناقض . أى أنه يعبر عن انسجام الوحدة فى التصور ، أو فى الحكم ، وتطابق تلك الوحدة فى الفكر وعدم تحولها إلى النقيض .(١)

٥ ـ قانون الوسط الممتنع :

عبر عنه أرسطوطاليس فى كتاب « الميتافيزيقا » بأنه لاوسط بين النقيضين. وقد عرف الإسلاميون صيغته العامة: النقيضان لايجتمعان ولا يرتفعان. ويسمى هذا المبدأ أيضا بمبدأ التردد بين طرفين ـ والتردد بين طرفين هو ما يصدر عنه حكم انفصالى فإذا ما كون الإنسان قضيتين ترددان بين طرفين ، فلا يمكن أن تكذبا معا، بل لابد أن تصدق إحداهما . فإذا أثبتنا بطلان واحـــدة ، كانت الأخرى صادقة بالضرورة . (٢)

وقد قلنا إن هذا القانون فى صورته الجبرية هو ا إما أن تكون لا ا أو ـ لا لا ا . وهذا القانون هو الصيغة الشرطية للقانون الثانى فهو إذن يتضمنه . ومعنى هذا أن القوانين الثلاثة تكون وحدة كاملة ، أى تكون مذهبا فلسفيا متناسقا .

وقانون الوسط الممتنع هو الصورة النهائية لهذه القوانين ، فهو ينفى نفيا باتا ،

---

(١) موى : المنطق وفلسفة العلوم ﺣ ١ ص ٥٤

(٢) نفس المصدر ﺣ ١ ص ٥٥ . ويقول موى ان هـــذا المبدأ يستخدم فى ذلك النوع من الاستدلال الذى يسميه علماء الرياضة باسم استدلال التفنيد .

وجود وسط بين الاثبات والنفى، فالحكم إما صادق وإما كاذب ، ولا يمكن أن يكون شيئا وراء ذلك .

والشيء إما أن يكون هو أو لا هو ، ويمتنع أن يكون غير ذلك ، أى أننا إذا حكمنا بأن ا هى ا فإننا ننكر أن تكون لا ا أى أن اثبات الواحدة يتضمن نفى الأخرى. فإذا ما كان عندنا نقيضان حقيقيان ، أى إذا ما كانت لا ا غير مختلفة عن ا بل شيئا نستبعده اطلاقا ، أى لا ا شيء نستبعده إطلاقا ، فإن كل حكم يكون ذا حدين ، يثبت وينفى فى الآن نفسه :

ونلاحظ أن المنطق لا يستطيع أن يجزم بوجود علاقة الإمتناع المتبادل بين الشيئين . ونستنتج من هذا أن قانون الوسط الممتنع لا يفعل شيئا سوى أن يقول إنه إذا وجدت هذه العلاقة : أى إذا انتفى كل احتمال بأن لا ا تتضمن ا ، فإن قانون الوسط الممتنع تنطبق أحكامه ، وإلا أصبح لكل حكم قيمة مزدوجة ، ثم إننا فى حاجة إلى معرفة خاصة بالحقائق الجزئية فى كل حالة ، لكى نصل إلى معرفة أى الأشياء تكون متناقضة . وهذا يؤدى بنا إلى البحث فى مادة الأحكام ، وهذا مالا يستطيعه المنطق الصورى .

ومن المهم أن نلاحظ أخيرا أن كل الأحكام التى نستخدمها فى حياتنا اليومية مزدوجة، أى أنها تتضمن الإثبات والنفى. إذا كانت تثبت عن طريق مباشر، فهى تنفى عن طريق آخر غير مباشر ، إذا قلنا : إن الشيء أكبر ، فهو يتضمن نفى أن الشيء أصغر . أو نقول : محمد لم ينظر الى الكتاب ، فإنه يتضمن معه بعض الأفكار التى تبدو كأنها سلسلة من الفروض . هل كان مشغولا ؟ هل كان مريضا ؟ هل كان يلعب ؟ ا إما أن تكون ا ـ أو ـ لا ا : ولكن اذا أثبتنا أن ا هى ا فإننا نفينا أنها ب أو حـ أو د . وإذا أنكرنا أن ا هى د مثلا ، كان هناك احتمال إما أن تكون

هى ب ـ أو حـ أو د . ويتصل قانون الوسط الممتنع الى حد كبير بمنهج الحذف .

فقوانين الفكر الثلاثة : هى : أساس الفكر المنطقى عند طائفة من المناطقة ، ولا يستطيع العقل الإنسانى عند هـــؤلاء المناطقة أن يتقدم خطوة فى البرهنة والإستدلال ، بدون أن يستند عليها . فهى تعبير عن ... الكلية للعقل الإنسانى. والقياس الأرسططاليسى القديم ، يقوم على هذه القوانين . والحد الأوسط فى القياس كما سنرى حين نبحث القياس ، إذا تغيرت ذاتيته أو حقيقته لما أقيم القياس على أساس صحيح ، ولما كان الإنتاج ممكنا . واذا اجتمع النقيضان ، لما استطاع العقل الإنسانى أن يصل الى النتيجة فى الاستدلالات التى تكون إحدى مقدماتها سالبة. غير أن النظرة إلى هـــذه القوانين مختلفة : فهى من ناحية ميتافيزيقية ومن ناحية سيكلوجية ومن ناحية منطقية .

الفصل السادس

اقسام المنطق الصورى

أما وقد اتضح لنا أن للنطق كيانا مستقلا . فإننا سنقوم بدراسة أجزائه التفصيلية وأجزائه التى اعتبر بعض منها غير منطق . وسنحاول أن نعرض الآراء المختلفة المنطقية التى نشأت منذ أرسطو حتى يومنا هذا ، مبينين مقدار قربها أو بعدها من الأساس الأول الذى أقيم عليه المنطق . وأول مشكلة تقابلنـــا هى مشكلة أقسام المنطق .

١ ـ أقسام المنطق عند أرسطو

ينقسم المنطق عادة إلى أقسام ثلاثة . (نظرية التصور . نظرية الحكم ونظرية الإستدلال) . وضع هذا التقسيم أرسطو نفسه ، وقد خصص لكل مبحث من هذه المباحث كتابا مستقلا . ثم حدده أمونيوس تحديداً كاملا حين قال «اننا نريد أن نصل إلى معرفة البرهان، والبرهان نوع من القياس، فيجب إذا أن نبحث ـ قبل أن نشغل أنفسنا بالبرهان ـ فى القياس المجرد البسيط . والقياس المجرد البسيط هو ، كما يعين هذا إسمه ، مكون من عناصر ،فينبغى أن نبدأ بمعرفة: من أى العناصر يتكون ؟ وهذه العناصر هى القضايا ، والقضايا تتكون من موضوعات ومحمولات » وساد هذا التقسيم المنطق المدرسى ، فانقسم المنطق عند المدرسيين إلى هذه الأقسام الثلاثة : منطق التصورات ويشمل مبحث الألفاظ . ومنطق التصديق : ويبحث القضايا . ومنطق القياس : ويشمل أنواع الأقيسة المختلفة . ويقوم هذا التقسيم على تقسيم عملياتنا العقلية إلى ثلاثة أقسام : ١ ـ إدراك

الأشياء المفردة التي نستخرج منها تصوراتنا ٢ ـ إدراك العلاقات بين حدين أو تصورين أو إرتباط فكرة بأخرى ٣ ـ ومن القسمين الأول والثاني ، نكون استدلالاتنا أي المبحث الثالث .

المبحث الأول يقودنا إلى التعريف ، والمبحث الثاني يقودنا إلى الأحكام والمبحث الثالث يقودنا إلى البرهان :

٢ ـ أقسام المنطق عند الإسلاميين

بحثت هذه التقاسيم عند الإسلاميين بحثا تفصيليا ، بل وشغلت عقول الكثيرين منهم ، وسنرى نماذج من آرائهم . ولكن يبدو أن كلها في نطاق المنطق الأرسطاليسي .

نرى شارح ارسطو إبن سينا يقول « إن كل معرفة أو علم فهو تصور أو تصديق والتصور هو العلم الأول ، ويكتسب بالحد ، وما يجرى مجراه ، مثل تصورنا ماهية الانسان » هنا فهم كامل لطبيعة مبحث التصورات عند أرسطو . فالتصور هو الوحدة الفكرية الأولى للعقل ، نصل اليه بالتعريف أى نصل به الى الماهية واما مايقصده ابن سينا (بما يجرى مجراه) فهو أنواع أخرى من التعريف غير الكامل ، نصل بها إلى جزء الماهية أو الى بعض عوارضها . والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو مايجرى مجراه ، مثل تصديقنا أن لكل شيء مبدأ . وهذا أيضا تعبير عن نظرية التصديق عند أرسطاليس . وبالقياس نتوصل الى مبادىء الوجود أى أصوله ، أو بمعنى أدق : نصل الى الحق المطلق ، و(ما يجرى مجراه) فإنها تعنى أنواعا أخرى من الإستدلالات ، كالاستقراء الكامل ونصل به أيضا إلى يقين ، والاستقراء الناقص ونصل به إلى بعض اليقين أو إلى ظن

« فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التى تكون مجهولة فتصبح معلومة بالروية ، وكل واحد منهما منه ما هو حقيقى ، ومنه مادون الحقيقى ، ولكنه نافع منفعة ما بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقى . »[1]

نلاحظ أن ابن سينا قصر عمليات المنطق هنا على الحد والقياس ، ولم يذكر القضية ، ولكن ليس معنى هذا أنه لم يبحث القضايا أو أهملها ، بل بحثها بحثا وافيا ، على أنه من المحتمل أن يكون السبب فى إهماله لها فى هذا التقسيم أنه يعتبرها عنصرا أساسيا فى القياس من ناحية ، ومن ناحية اخرى أنها هى الغاية التى يصل إليها المنطق فى عملية الإستدلال ، إذ أن المنطق يصل الى حكم ، أى إلى قضية، أو بمعنى أدق: إن الاستدلال نفسه كما يرى بعض المناطقة — حكم مركب او قضية مركبة ، والمنطق عند أرسططاليس ـ كما قلنا ـ ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة . وهو مصدر فكرة ابن سينا .

وقد تابع الإسلاميون ابن سينا فى تقسيمه هذا ، فانقسمت اقسام المنطق عندهم الى تصور وتصديق فالساوى فى مقدمة كتاب البصائر يقسم ايضاً عمل المنطق إلى محاولة تصور المجهولات ، والتصديق بها ، فالتصور هو حصول صورة شىء ما فى الذهن فقط . فإذا ما سمعنا بإسم من الأسماء تمثلنا معنى الإسم فى الذهن دون أن يقترن هذا التمثيل بحكم . أماالتصديق فهو حكم العقل بين تصورين أو حكمين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر ، ثم بصدق ذلك الحكم ، اى مطابقة هذا الذى فى الذهن للوجود الخارجى : فإذا قلنا مثلا الإثنان نصف الأربعة ؛ وكان هذا الحكم صادقا ؛ كان معنى هذا أنه قد تحقق فى الخارج أن

---

(١) ابن سينا : النجاة . . ص ٣.

الإثنين نصف الأربعة . وكل تصديق يتقدمه تصوران لا محالة ، وقد يتقدمه أكثر من تصورين ، والتصديق على العموم هو صلة أو ارتباط بين التصورات . فالتصور إذن يتقدم على التصديق، ولذلك يقال له العلم الأول . أما الأدلة التى نتوصل بها إلى كل من التصور والتصديق . فيقول الساوى متابعا ابن سينا « يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولا شارحا ، فمنه حد ومنه رسم . والمؤلف من معلومات خاصة ليؤدى إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (١)» .

وعلى العموم نجد تقسيم علم المنطق إلى تصور وتصديق عند المناطقة الإسلاميين بدون استثناء . وقد كثر الكلام فى مصدر تقسيم المنطق الى تصور وتصديق فقد انتقل إلى اللاتين عن الإسلاميين ، وكان له أثر كبير فى دراساتهم للمنطق ، واختلف الباحثون اختلافا شديداً حول مأخذه عند الإسلاميين . ولكن لم يصل واحد منهم إلى نتيجة حاسمة ، غير أن الرأى السائد هو أن فكرة التقسيم رواقية المصدر ، وأن الإسلاميين استمدوا هذا التقسيم من الرواقيين (٢).

وهذه الفكرة منقوضة من أساسها لسببين:أولها أن المنطق الرواقى منطق حسى لا يعترف إلا بوجود الأشخاص ، وهذا هو الاتجاه الإسمى عند الرواقيين . وهو ينكر استناد الماهيات إلى الجنس والفصل . والحد عند الرواقيين هو تحديد الصفات الخاصة بكل موجود فقط ، وهذا الاتجاه

---

(١) الساوى : البصائر النصيرية ص ٣

(٢) Chenu — Revue des sciences philosophiques et théologiques " 1938 " P.P. 61 — 68

يخالف جوهر نظرية التصور كما يفهمها المشاؤون الإسلاميون ، هـذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ـوهذا ما يحسم البحث فى المسألة نهائياـ إننا نجد فكرة تقسيم العلم إلى تصور وتصديق لدى أرسطو ، فهو يبدأ الفصل الثالث من المقـالة الثالثة من كتاب النفس بقوله « إن العلم ينقسم إلى تصور وتصديق » وهـذ ما يجعلنا نجزم بأن التقسيم المذكور أرسططاليسى بحت(١).

وهذا التقسيم يستند أيضا على أساس تحليل العمليات العقليـــة ، فعمل العقل أولا فى هذا التقسيم ، هو التصور البسيط ، أى أن يدرك إدراكا مفردا شيئا من الأشيـاء ، ثم الخطوة الثانية أن يوجد صلة بين هذين المفردين ، ثم يحاول ثالثا إيجاد رباط بين قضيتين تنتهيان فى آخر تحليل إلى الخطوتين الأوليين للتوصـل إلى حكم ثالث .

نعود إلى مشكلة أخـيرة فى تقسيم المنطق إلى تصور وتصـديق ، وهى تقسيم كل مبحث من هذين المبحثين إلى بديهى ونظرى .

أولا ـ التصـور البديهى : البديهى من التصـورات ، هو الذى يدركه الإنسان إدراكا مباشرا دون أن يلجأ فى إدراكه إلى علة توضحه ، أى إلى وسط ، أى أن نقول بوجود معان بديهية ، لم نحتج للتوصل إليها الى عناء النظر والفكر أو إلى اعمال دليل . والسبب فى إدراكنا لها إدراكا مباشرا أنها معان واضحة فى ذاتها من ناحية ، وأنه لا يمكن تعريفها من ناحية أخرى، لأن التعريف لا ينطبق إلا على المركب ، فى حين أن البديهيات من التصورات البسيطة .

1— Aristote: De L'ame "Traduction par Tricot." L. I p. 124

ثانيا ـ التصور النظرى : هو مالا نجده فى أنفسنا ، وإنما نتصوره باعمال وكد ونصب ذهنى ، ونحن نلجأ فى التوصل إلى قوانين الحد بالحصول على الذاتيات أى بالجنس والفصل ، والجنس يحمل على الماهية فى جواب ما هو؟ والفصل يحمل عليها فى جواب أى شىء هو ؟

ثالثا ـ التصديق البديهى : هو القضايا والأحكام التى يصدق بها العقل بذاته وغريزته ، لا بسبب من الأسباب الخارجه عنه من تعلم أو تخلق. ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ، ولا يتوقف العقل فى التصديق بها إلا على حصول التصور لأجزائها المفردة . فإذا تصور معانى أجزائها ، سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتا ما عن ذلك التصديق ، ومن الأمثلة على هذا قولنا : الكل أكبر من الجزء، والأشياء المساوية لشىء واحد متساوية . فتصور معنى الكل والجزء ، وأن الكل أكبر من الجزء ، وجد نفسه مصدقا به غير منفك عن التصديق . ومعرفتنا بأن الكل أكبر من الجزء أو أن الأشياء المساوية لشىء واحد متساوية ليس من شهادة الحس ، فإن الحس لا يدرك الكلى بل إدراكه مقصور على جزء واحد أو إثنين فحسب (١)

رابعا ـ التصديق النظرى : يحتاج فيه العقل إلى الإستدلال ، أى إلى إعمال الفكر وترتيبه على شكل خاص ، والمعلومات الإنسانية كلها من هذا الصنف ، وعليه تقوم قضايا العلوم المختلفة .

٣ ـ أقسام المنطق الصورى عند المحدثين والاتجاه السيكلوجى :

تعارف المناطقة منذ عهد بويثس Boece (المتوفى عام ٥٢٥) على تقسيم

(١) ابن سينا : النجاة ص ٣ وما بعدها .

المنطق إلى ثلاثة أقسام ـ التصور والحكم والإستدلال ـ أو كما وضعها بويثس ـ الإدراك والحكم والاستدلال ، ثم أتى مناطقة پورت رويال فى العصور الحديثة وأضافوا إلى هذه الأقسام عنصراً ديكارتيا رابعا هو النظام ، فأصبحت العمليات العقلية المنطقية عندهم تتكون من الإدراك والحكم والإستدلال والنظام (١).

ومن هذا نرى أن التصور فى المنطق الصورى التقليدى هو أول عملية منطقية ، ومن ثمة ينبغى دراسته دراســـة مستقلة . ولكن بوزانكيت قسم كتابه Essentials of Logic إلى قسمين : قسم يبحث فى نظرية الأحكام ، وقسم يبحث فى نظرية الاستدلال ، وملخص فكرته ، أنه لاحقيقة للاسم أو التصور فى لغة حية أو تفكير حى إلا عندما يشير إلى مكانه فى قضية أو حكم ، (٢). ومعنى هذا أنه إذا كان التصور هو إدراك الماهية الثابتة ـ أى الحصول على هذه الماهية ، أو الحكم عليها بأنها موجودة ، فهو فى كلتا الحالتين يقيم حكما يعبر عنه فى قضية ، والقضية أو الحكم لا تتكون من جملة ألفاظ منفصلة ومستقلة تمام الإستقلال أحدها عن الآخر ، بل تتكون من ارتباط ضرورى بين التصورات .

وليس معنى هذا أننا لا نستطيع أن نميز بين تلك الألفاظ ومدلولاتها وبين الألفاظ الأخرى ومدلولاتها ، إنما لا نستطيع أن نفهم معنى كل واحد منها مستقلا تمام الاستقلال ، فى سياق يقوم من ذاته وفى ذاته ، بحيث أن مفهوم الواحد منهـا لا يتحقق تحققا منطقيا إلا إذا كان فى قضيـة موضوعا فيهـا أو محمولا ،

(١) Arnauld et Nicole - La Logique de Port Royal, 470

(٢) Bosanquet - Essentials of Logic, p. 87

وأيضاً Keynes : Formal Logic, p. p. 6 — 8

فالتصور إذن لا يمكن أن يكون وحدة منطقية كاملة إذا أخذ بمعناها التقليدى بل هو حالة ناقصة من حالات العقل لا يمكن أن تقوم بذاتها ، ويكملها وجودها فى حكم .

ولكن مالبثت فكرة إنكار منطق التصور أن أخذت صورة أخرى على يد الأستاذ جوبلو ، ذهب الأستاذ جوبلو إلى أن منطق التصور لا يوجد إطلاقا ، وهو حين يفعل هذا إنما يطبق نظرية فى علم النفس ، دعا إليها فيكتور كوزان من قبل ملخصها : إن الحكم الذى بالقوة مردودا إلى محمول ، هو ما نسميه تصورا ، وكلية فكرة هى إمكانية عدد غير محدود من الأحكام الممكنة محمولها هذه الفكرة ، وليس هناك محل على الإطلاق لأن نقول : إن التصورات أو الأفكار توجد لذاتها ؛ إنها لا توجد اطلاقا . والتصور ليس الا إمكانية غير محدودة لأحكام (١) . ويحلل جوبلو العملية النفسية لهذه الأحكام الممكنة تحليلا رائعا : إن كلمة انسان ، قد تكونت نتيجة لأحكام ممكنة متعددة - كائن حيوانى ، كائن ناطق ، كائن ماش الخ ... وهذه الأحكام الممكنة هى وحدها التى تكون التصور « إنسان » فالأحكام الممكنة هى التى تخطر أولا ، والتصور ليس إلا هذه الأحكام الممكنة، معبر عنه فى لفظ، والحكم هو الوحدة الأولى للعقل . وكما يقول جوبلو «نحن نصل إلى اليقين ، بقدر مايكون عندنا من الأحكام الممكنة التى تدخل فيما أسميناه تصورا »(٢).

وقد قسم جوبلو هذه الأحكام الممكنة إلى قسمين : أحكام تقوم على

(١) Tricot - Traité de Logique p. 51

(٢) Goblot - Traité de Logique p. 87

التجربة وأخرى تقوم على البرهان . وسنعرض لهذه الأحكام فى إيجاز .

١ ـ أحكام التجربة

إن عرض الأستاذ جوبلو لأحكام التجربة أو للأحكام التجريبية إنما هو عرض سيكلوجى أكثر منه عرضا منطقيا . إنه يرى أن أحكام التجربة هى معطيات الحواس مشوبة بالادراك ـ فالإحساس من حيث هو ، غير موجود على الإطلاق ، وإنما يختلط به الإدراك أى يختلط به نوع من التفكير العقلى ، فلا تتمثل الشيء فى ذاته ، وانما تتمثله كهو هو مع شيء ثان ، أو نتمثله مختلفا عن هذا الشيء الثانى ، أو نتمثله مساويا لشيء ثان أو غير مساويا له . ونحن فى كل هذا نضع علاقات . فأحكام التجربة هى ما يتمثله العقل من علاقات بين الأشياء عن طريق الحس أو الادراك الحسى والتجربة . ويبدو أن أرسطو نفسه توصل إلى كثير مما دعاه كليات أو مقولات عن طريق حسى تجريبى .

ويقول جوبلو « لا بد من شرطين لكى يكون الحكم التجريبى مؤكداً : الشرط الأول : ينبغى أن يفرض الحكم نفسه بالضرورة على عقل الإنسان الذى يحكم . والشرط الثانى : ينبغى أن يفرض الحكم نفسه تماما وبنفس الحالة على عقل كل من يكون فى نفس الأحوال ».

وتفسير هذا عند جوبلو : أولا . إن الحكم التجريبى لا ينبغى أن تعينه أحكام أخرى هو نتيجتها . لأن هذا يعنى وضعه فى صورة تخرجه عن أن يكون تجريبيا ليكون حكما برهانيا . فليس لهذا الحكم « براهين أو أدلة » ، بل إن له عللا ، إن المحال ـ فى الواقع ـ أن أحكم بخلاف ما أحكم به . إن

قُلت هذا فينبغى أن أدرك شيئا آخـــر ـ ومعنى هذا أن أكون قد تأثرت بشكل آخر . ويبدو أن الضرورة المنطقية تختلط بالضرورة العلية هنا . أى لا ينبغى أن نتأثر ـ ونحن بصدد وضع حكم تجريبى ـ بأى شيء ، بل نستخدم فقط « الملاحظة النزيهة للوقائع » فيكون الحكم التجريبى صحيحـــا حينما يعينه تعيينا كاملا تمثل المادة ، التى يكون حكمه عليها ، تمثلا خاليا من أى تأثير . ثانيـــا : ينبغى أن يكون الحكم صحيحا بذاته ، فيكون الحكم التجريبى الذى وصل اليه فرد هو نفس الحكم الذى يصل اليه فرد آخر فى نفس الأحوال ، فما لا يكون صحيحا لدى ، لا يكون صحيحا اطلاقا ، فصحته لا تستند إذن على أنا فقط ، بل صحته يسلم بها أى فرد آخر يحكم فى نفس الشروط والأحوال . فالحكم التجريبى حكم موضوعى ، يستمد صحته من موضوعيته لا من ذات الشخص الذى يحكم . فلا نقبل حكما تجريبيا مستمداً من شهادة الآخرين ، بل لا نقبله إلا أن نعانيه بأنفسنا ، فنصل إلى نفس الحكم الذى وصل اليه الآخرون ، فإذا كان هو هو نفس الحكم ، كان حكما صحيحا . ويخرج الأستاذ جوبلو من دائرة الأحكام التجريبية ، الأحكام الصوفية التى تنتج عن تجربة خاصة ذاتية ، يتذوق الصوفيةفيها أحاسيس خاصة بهم ويصلون إلى أحكام عن تجربة شخصية لا نستطيع أن نعانيها ، بل نقف منها موقف الأعمى من الضوء .

وقد رد جوبلو أحكام التجربة إلى أنواع ثلاثة : أحكام الذاتية وأحكام الإختلاف وأحكام المقارنة (١).

(١) Ibid - p.p. 41 — 49

١ ـ احكام الذاتية وأحكام الاختلاف :

الإدراك هو التميز . أى لكى تدرك شيئا ، ينبغى أن تميزه عن غيره ، اى أن تدرك أنه مختلف عن غيره . وأبسط أنواع الأحكام التجريبية هى احكام الإختلاف ـ هذا ليس ذاك ـ إذا وضعناه فى صيغته الجبرية يكون ا ليست ب. ومن الأمثلة على هذا : إننى اختبر إحساسا بلون احمر وإحساسا آخر بلون غير أحمر . وأحكم أنهما مختلفان .

الحكم هنا يبدو سالبا فى الظاهر ، ولكنه ليس فى الواقع كذلك . وتفسير هذا أن أحكام الإختلاف ليست هى الأحكام السالبة بالذات . وإنما هى احكام تمييز ، أى أميز بين هذا وذاك، ولذلك قد تكون أحكاما موجبة ، وقد تكون أحكاما سالبة .

وقد يحدث ان يستند التميز على قوة عضوية شخصية متميزة لدى ـ كقوة الإبصار مثلا أو كقوة الانتباه ، ولكى يكون حكمى صحيحا ، ينبغى ان يفرض نفسه على كل إنسان يرى بوضوح كما أرى ، فيحكم بأن هذين اللونين مختلفان ، وألا يكونان مختلفين بالنسبة لى فقط . إن اليقين الذى أصل اليه إذن ليست له قيمة إلا عندى فقط . إن افتراضاً صادراً عن الذات لا يمكن أن يعد حكم إختلاف تجريبى . وقد أتصور أنه حكم اختلاف ، وأدرك فى الآن عينه أن صفة خاصة فى حواسى هى التى اوصلتنى إلى هذا الحكم . فإذا ما حاولت ان أؤكد لنفسى أن ما وصلت إليه هو حكم صحيح ، واقوم بتجربة لتحقيق هذه الصحة ، على أن أسيطر على نفسى ، وأخرج من نطاق تجربتى كل عنصر ذاتى إرادى ونفسى ، فإن حكم الإختلاف يخرج عن أن يكون حكما

تجريبيا ويصبح حكما وبرهانيا . أو بمعنى أدق إن أحكام الإختلاف ينبغى أن تكون أحكاما مباشرة .

أما أحكام الذاتية ، فينبغى الا تختلط بأحكام التماثل واحكام التشابه .

الأحكام الذاتية هى الأحكام التى تقرر أن هذا هو ذاك . وينبغى أيضا أن يميز حكم الذاتية عن مبدأ الذاتية : ا هى ا . ويرى جوبلو ان هذا المبدأ الأخير ليس مبدءاً على الاطلاق حيث إنه لا مجال لتطبيقه . وليس هو حكما لأننا لا نعرف من (ا) إلا أنها (ا) أى أن الحكم لا يعطى شيئا جديداً ، فليس فى مبدأ الذاتية شىء جديد على الاطلاق ، بل الموضوع هو المحمول والمحمول هو الموضوع . أما حكم الذاتية ، فيقرر أن ا ، ب هما تعبيران مختلفان لشىء واحد بذاته . فإذا قلت مثلا : هذا الرجل هو سقراط . فإن معناه : أن الرجل الذى عينته بإشارتى هذه ، والرجل المعروف باسم سقراط ، هما تعبيران مختلفان عن شخص واحـــد ، أو إذا قلت إننى هو الذى تبحث عنه ، يعنى أن الرجل الذى لا تعرفه ، ولكن له من الصفات والمميزات كذا وكذا ، هو الرجل الماثل أمامك .

وينبغى أن نلاحظ أن أحكام الذاتية قد تثبت بصور مختلفة من الاستدلالات والبراهين ، ولكن هذا يخرجها عن أن تكون أحكاما تجريبية ـ وتتحول الى أحكام استدلالية .

ونلاحظ أيضاً أن الأحكام الذاتية تقرر ذاتية جزئية ، فلا توجد ذاتية بدون اختلاف . فما دام هناك حكم ، فهناك اختلاف ، وذلك تبعاً للظروف المختلفة التى يوجد فيها الشىء .

ونلاحظ ثالثا أن الأحكام الذاتية أحكام موجبة فى ظاهرها ، سالبة فى حقيقتها . حين أقوم بالتجربة ولا أستطيع أن أميز ، أى لا أستطيع أن أصل إلى اختلاف باطنى بأن هذا غير ذاك ، فإن هذا يكون حكما سالبا ، أو هو نفسه سلب حكم أو غياب تجربة أو عدمها . فالحكم الذاتى حكم سالب اذاً .

وكل حكم يعبر عن علاقة بين حدين . فاذا كان الحدان متماثلين ، فإنهما يكونان اذاً حداً واحداً . ويلاحظ أن الحدين يكونان متماثلين من ناحية ومختلفان من ناحية اخرى ، متماثلان باطنيا ، ومختلفان خارجيا . فالذاتية اذاً تمييز ايضا .

وثمت أنواع اخرى من الأحكام يشتبه بأحكام الذاتية ، وليس منها ، وهى أحكام المشابهة juguements de ressemblance . فمن المقرر أن الأحكام التجريبية تفترض قانون عدم التناقض أو الثالث المرفوع ، بمعنى أن التقابل بين الشىء وغيره مطلق ، فهذا إما ذاك . وإما مختلف عنه ، وليس هناك وسط . ومن التناقض أن نقرر أن حدين منظوراً إليهما من وجهة واحدة ، هما فى الوقت عينه متماثلان ومختلفان ، ولكن هل تمدنا التجربة دائماً بحالات متماثلة ؟ إن الذاتية الكاملة لا توجد إلا فى موضوعات عقلية بحتة كالأعداد المتساوية والعلاقات المتساوية والمقادير المتساوية . وأما فى خارج هذا النطاق فإن المعطيات الحسية لا تمدنا بذاتية مطلقة . ولكن قد نجد تشابها بين الشىء وغيره ، فنحكم بأنه يشابهه ، وهذه ما تسمى بأحكام المشابهة . وتوضع هذه الأحكام فى صور متعددة: هذا هو كذلك ، أو أن هذا هو تقريبا كذلك ، أو أن هذا هو كذلك من بعض الأوجه .

نلاحظ من هذا أولا : أن أحكام المشابهة هى غير أحكام الذاتية .

ثانياً : أنها تحطم قانون عدم التناقض ، فإننا نرى أشياء تتشابه مع بعضها ولكنها متماثلة وغير متماثلة . إن الإشكال يرتفع إذا كان لدينا حدان مركبان وينحلان إلى عناصر متمايزة وأخرى مختلفة . ولكن إذا كانت هناك صفتان بسيطتان غير متماثلتين ، فإنها ينبغي أن تكونا مختلفتين متباينتين ومع ذلك فإننا نجد صورة من العلاقة الأسرية بين الأشياء ، فندرك متماثلات بينها وندرجها تحت جنس واحد . فأحكام التشابه تقودنا إلى الجنس ، والجنس يفترض صفات نوعية متشابهة وصفات نوعية مختلفة ، أى أن أحكام التشابه أيضا تقودنا إلى الفصل وتقودنا أيضا إلى النوع . والعلم كله يقوم على وضع المتشابهات ، ثم المختلفات ، وما يفصل بين المتشابه والمختلف . كما أن عملية التمثيل المنطقية تقوم على أحكام مشابهة وكذلك القياس والاستقراء إلى حد كبير ، والتقسيم أيضا، وهو عملية هامة فى العلم الحديث، تقوم على نفس الأحكام (١) .

٢ — أحكام المقارنة

هى الأحكام التى تقارن بين شيئين يدخلان تحت نوع معين . وينبغى ألا نخلط بينها وبين أحكام المقدار ، لأننا لسنا هنا بصدد العدد ولا القياس ، أى أن المقارنة هنا ليست مقارنة كمية ، وإنما هى مقارنة بين شىء هو صغير وكبير عامة . وهى تنطبق على المكان كما تنطبق على الزمان . فنقول مثلا إن مدة حادثة من الحوادث أكبر من مدة حادثة أخرى مع كونها بدءا الحركة معا .

وهناك نوع آخر من الأحكام هى أحكام المساواة ، هى أحكام مقارنة ولكنها تنتهى الى أحكام الذاتية ، حيث أن الذاتية تتحقق فيها كبرا

---

(١) Idid - p.p. 99-59

وصغراً . وبجانب أحكام المساواة توجد أحكام اللامساواة وهذه تندرج فى أحكام الإختلاف ، ولكنها تتحقق أيضا كبراً وصغراً .

ثم هناك أحكام أيضا تختلط بأحكام المقارنة وهى أحكام الكثافة ، وهى أحكام عن شيئين متماثلين ، ولكن أحدها إزداد كثافة -أى إزداد مفهوما - عن الآخر . ثم هناك أحكام المقدار، وهذه الأحكام هى أحكام الكم وهى تستند على العدد والمقياس (١) .

٢ - أحكام البرهان

إذا توصلنا إلى حكم بحكم أو بأحكام أخرى ، بحيث يكون هو نتيجة لهذه الأحكام ، فإننا ندعو هذا الحكم حكماً برهانياً أو برهاناً . فوجه الإختلاف إذاً بين الأحكام التجريبية والأحكام البرهانية ، أن الأولى تمدنا بها التجربة والاحساس المباشر ، بينما الثانية تستند على نصب دليل أو قياس أو استقراء أو تمثيل

وهذه الأحكام البرهانية هى النتاج الهام لجميع الصور المركبة العقلية منذ أن وضع المنطق ، أو هى تاريخ تطور المنطق - القسمة الأفلاطونية ، القياس الحملى البسيط الأرسطاليسى ، القياس الشرطى المركب الرواقى ، الشكل القياسى الرابع الجالينى ، القياس الفقهى عند فقهاء الإسلام ، الإستقراء عند بيكون

---

(١) Goblot: Traité, p.p. 95—97

واستيوارت مل — كل هـذه الطرق توصل إلى أحـكام برهانية ، مادتها عند القياسيين عقلية ، ومادتها عند الإستقرائيين تجريبية ، ولـكن الحكم الذى تصل إليه جميع تلك الطرق هو حكم برهانى ، هو حكم غير مباشر (١) .

وعلى العموم تلك هى الأحكام التى تسبق تـكوين التصورات عند أصحاب النزعة السيكلوجية ، وهى الأساس الذى يقوم عليه تـكوين التصورات . وإذا كان أصحاب النزعة الميتافيزيقية يرون أن قوانين الفـكر هى المبحث الذى يقوم عليه المنطق ، فإن أصحاب النزعة السيكلوجية يرون أن أحكام التجربة والبرهان هى هذا الأساس .

رأينا ممـا تقدم أن هناك مجموعة من الأحكام هى عند جوبلو — الأساس الذى يـكون التصور . وهذا يدعونا الى أن نبحث طبيعة الحـكم عنده . إن الحـكم عنده هو تأكيد ، ويوجد فى العقل المستدل من الأحكام بقدر ما يوجد فيها من تأكيدات متمايزة . ونحن نستطيع بنوع من التجريد أن نحكم أو بمعنى أدق أن نتخيل بأنفسنا أننا نحكم ، مع أننا لانحكم . أو بمعنى آخر هناك أحكام بجانب الأحكام التى نعملها . هناك أحكام نفـكر فيهـا وقد لا نفعلها . هـذه الأحكام التى لانفعلها ، ومع ذلك نفـكر فيها ، متضمنة فى أحكام أخرى تـكون الأولى مادة لهـا . أنا أحكم لأنى يمـكننى أن أحكم . تذهب جوبلو الى أن البحث فى عملية الحـكم سيدخله فى بحث سيكولوجى عن ميكانيكية ازدواج الحـكم أو مايسمى فى علم النفس بالتأمل . ولـكن مايهمنا الآن أن هناك نوعين من الأحكام عند

---

(١) Ibid p. 81

جوبلو حكماً بالقوة وحكماً بالفعل ، والفرق بين الحكمين هو أن الحكم بالفعل يعبر عنه في لغة ، وينقل للاخرين ويتفق عليه الآخرون لكي يكون حكماً. واختلاف آخر بينهما ، هو أن الحكم الذى بالقوة تنقصه العقيدة ، بينما الحكم الذى بالفعل هو تأكيد ، وتؤيده العقيدة ، وليس المقصود هنا العقيدة الدينية ، بل عقيدة الحكم . وقد وجد المنطق لهذه الأحكام التى بالقوة، أى أن يكون لدينا القدرة على أن نحكم على أحكامنا ، فيدعو هذا إلى النقد ، وإلى تمحيص الحقائق وإلى الشك . وبالتالى لا منطق عند موجودات لا تفكر فى الأحكام التى بالقوة . وينبغى أن نلاحظ أن الأحكام التى بالقوة هى أحكام كاملة ، لها موضوعها ولها محمولها ، ولها رابطتها، لها كل مميزات الإحكام الصورية، ولا ينقصها الا العقيدة . وقد يحدث نقصان العقيدة هذه فى واحد من الحدود التى تكون الحكم الذى بالقوة أو فى الحدين معا ، ، وهنا يحتاج الحد أو الحدان إلى تحقيقه بأحكام . فالحد إذاً من حيث هو حد غير موجود ، وإنما يكون ويحقق بواسطة جملة من الأحكام تحقق صحته . فالتصور إذاً ليس إلا حكما ، على أن يكون هذا الحكم مردوداً إلى محمول معبر عنه ، وكلية تصور: معناها إمكانية حمل عدد غير محدود من الأحكام عليه ، فالإنسان تصور كلى لأنه يوجد عدد غير محدود من الأحكام عليه ، فالإنسان تصور كلى لأنه يوجد عدد غير محدود من الأشخاص كلمة « إنسان » محمولة عليهم . فالتصور ليس حقيقة ، يقول جوبلو « لا محل للتساؤل ما إذا كانت التصورات أو الأفكار توجد فى ذاتها أو فى عقل الله ، أو أنها توجد فى العقل الإنسانى . أو أنها لا توجد إطلاقا » .

فالتصور إذاً هو عدد غير محدود من الأحكام الممكنة ـ أحكام بالقوة ـ . الكلمة موضوعها أو محمولها ، فإذا كانت الكلمة محمولا لهذه الأحكام فهى

تعبر عن الماصدق ، وإذا كانت موضوعا فهى تعبر عن المفهوم [1] .

تلك هى النظرية النفسية التى تقرر أن الحكم هو الوحدة الأولى للتفكير ، وأن التصور لا يوجد إلا فى سياق ، أو فى حكم . غير أن إعتراضات قوية وجهت إليها ، فالأستاذ ماريتان « Maritain » يرى أن من الممكن القول بأن التصور يوجد بذاته فى الذهن لكى يكون محمولا لأحكام ممكنة وأن هذه الأحكام الممكنة توجد بسببه ، ولكن من العبث أن نقرر أن التصور لا يوجد إلا كمحمول لأحكام لا توجد ـ أى الأحكام بالقوة ـ . فإذا كان التصور غير موجود ، والأحكام بالقوة لا توجد فانه ينتج أنه لا يوجد فى العقل شىء . فالتصورات إذن توجد من حيث هى فى العقل الإنسانى ، وهى أسبق فى الوجود من الأحكام ، ولا يوجد حكم بدون تصور (٢) .

لكن الأستاذ كينز يرى حلا وسطا . إنه يقرر أن المنطق يختص بالصحة والخطأ فى العمليات العقلية ، والصحة والخطأ لا يتضحان إلا فى أحكام أو فى قضايا باعتبار أن القضايا هى المعبرة عن الحكم . فالحكم إذاً هو الوحدة المنطقية الأساسية . بل إن التصور لا يمكن أن يكون بنفسه « حالة عقلية كاملة» مالم يوضع فى سياق أو حكم . فإذا ماتلفظنا « باسم » أى اسم كان ، فإن السامع لا يفهم منه شيئاً ، أى لا يعبر عن شىء ، اللهم إلا إذا كان تعبيرا مختصراً عن قضية، كأن يكون « الإسم » رداً على سؤال ، أو أن ظروف التلفظ به توحى بربطه

---

(١) Tricot, Traité, p. 49

(٢) Ibid : p. 50

بسياق تتضح فيه قوته الجلية . ولكن الأسماء أو الألفاظ أو الحدود تكون دائما عنصراً متمايزاً بعضها عن بعض فى القضايا أو الأحكام ، فلكى توضح الأحكام ، ينبغى أن توضح أولا عناصرها ، فبحث هذا هذه العناصر ضرورى .

ويرى كينز أن المسألة تتعقد بدون داع ، إذا ماأخذنا نبحث فى أيهما له السبق النفسى ، التصور أو الحكم ، أو إذا كان تكوين الأحكام يستلزم بالضرورة أن تكون التصورات لدينا من قبل ، أو إذا كان تكوين التصورات نفسها يتضمن أن تكون الأحكام لدينا من قبل ، أو أن العمليتين تسيران سوياً . إنه يكفى أن نقول إن للحكم أو للقضية فى المنطق عناصر ، منها يتكون الحكم أو القضية ، وهذه العناصر هى التصورات . وهذا يدعو إلى أن نبحث التصورات منفصلة عن الأحكام ، وأن نعتبر هذا البحث خطوة هامة وأساسية فى تكوين المنطق كله (١).

هذا هو رأى كينز . يقرر أن الحكم هو الوحـــدة الأولى للفكر ، وأن التصور لايدرك إلا فى سياق الحكم . ولكنه يرى أن تبحث التصورات - أولا - باعتبار أنها عنصر الحكم ولا يقوم الحكم بدونها . وبلا شك إن رأى كينز فيه من الحقيقة الشيء الكثير . إن التصور بذاته لايكون وحـــدة عقلية كاملة ، اللهم إلا إذا قلنا إن هناك تصورات بديهية موجودة وجودا سابقا لدى الإنسان . وهذا ينقلنا إلى مبحث فى المعرفة ، إنهدم انهداما كاملا أمام النظرية العلمية التجريبية .

---

(١) Keynes : Formal Logic, p. 9

ولا يعنى هذا أن « بحث التصورات » لاقيمة له فى المنطق ، أو أن نعتبره من أبحاث اللغة فنهمله إهمالا تاما . نحن نصل إلى التصور بأحكام ، لكى نكونه ثم نضعه فى سياق حكم ، لنستدل من هذا الحكم على حكم آخر ، أو ننظم التصورات فى حكمين ، لنستنتج حكما ثالثا . ومن هذا يتبين أن التصور ، وان لم يكن الوحدة العقلية الأولى ، إلا أنه اللبنة التى يقوم عليها البناء المنطقى كله . ولهذا وجب بحثها بحثا كاملا ، وإجلاء نواحيها المختلفة .

الباب الثاني

التصورات

الفصل الأول

طبيعة التصور

ميز المنطق الكلاسيكى بين التصورات والحدود ، فالتصور أو الفكرة هو الفعل الذى يرى العقل بواسطته الشىء أو الموضوع فى ماهيته دون أن يثبت أو ينفى ، فهو يفترض إذن إدراكا أو معرفة بسيطة للموضوع منظوراً اليه كشىء معقول . أما الحد أو الاسم فهو إشارة أو تعبير أو علامة على التصور كما أن التصور علامة على الشىء . ولقد قرر أرسطو أن الإسم ليس إلا رباطا خارجيا لاصلة له داخلية بالشىء .

وذهب المدرسيون متأثرين بأرسطو إلى أن اللفظ هو رباط اتفاقى يضعه الإنسان . ويميز مناطقة العصور الوسطى بين الإدراك البسيط أو التصور : وهو عمل العقل وبناؤه - وبين التصور العقلى أو الصورى ، وهو عمل النفس الذى يصل إلى الماهية أو الكنه . ويبدو أن هذا التقسيم هو تقسيم سيكلوجى ، على أننا نصل من هذا إلى أن الاسم رداء التصور .

أما أرسطو فيذهب إلى أن التصور هو التعبير بكلمة واحدة عن تعريف

الشيء فى الفكر بدون أن نصل إلى الشيء الحقيق ، لأن الشيء الحقيق أو الشيء الموجود على الحقيقة هو الفرد . فالتصور عند أرسطاطاليس هو فقط إعادة لبناء هذا الشيء الحقيق ، وفى هذا البناء يرد العقل إلى وحدة الفكرة الكلية تعدد الامتثالات الحسية ،أوبمعنى أدق يرد العقل إلى الفكرة الكلية ، الأفرادالمحسوسة المتعددة ، وإذا نظرنا إلى التصور من وجهة نظر ذاتية فهو حدس مطلق معصوم ، هو فى أفق أعلى من الخطأ والصواب .

ويلاحظ تريكو ـ أن المنطق الصورى لايهتم بالتكوين السيكلوجى للتصو ولا بقيمته الموضوعية ، إن موضوعه هو الصحة الداخلية للتصور فقط ، أى أن يكون التصور صحيحا من ناحية بنائه .

ولقد حاول المنطق الانجليزى دى مورجان أن يحدد من وجهة نظر منطقية من آراء أفلاطون فى طبيعة الذات والغير ، فحدد التصور بأنه تركيب لما هو ولما ليس هو . فالتصور إنسان ـ مثلا ـ يشمل « بيير » و « حصان » صادق على بيير من ناحية موجبة وعلى حصان من ناحية سالبة . وينتج عن هذا أن كل حد فهو مزدوج ـ إنسان ولا إنسان ـ وكل حد إذن يشمل الموجودات كلها . وقد وضع دى مورجان رموزا تشير الى المثبتات والمنفيات فى كل حد من الحدود، ولكن تريكو يرى أن فكرة دى مورجان هذه ستؤدى الى نتائج خطيرة فى باب القضايا،إنها ستلغى كل تمييز بين القضايا الموجبة والقضايا السالبة ـ وسيؤدى هذا إلى خلط كبيرفى نظرية الاستدلالات نفسها . ومع هذا فقد أثر دى مورجان تأثيراً كبيرا فى هاملان وفى كثير من آرائه (١) .

(١) Tricot: Traité. p. 56

وإذا بحثنا التصور من وجهة نظر منطقية، لتبين لنا أن التصور يستلزم خاصيتين هامتين : الإمكانية والعمومية .

يرى المناطقة الأفلاطونيون – تحت تأثير نزعة ميتافيزيقية أن إمكانية التصور إنما تعنى تحققه ميتافيزيقيا فى الوجود ، بغض النظر عن كونه فى الواقع أم لا . أو بمعنى آخر لا يهم أن يكون التصور « موجودا بالفعل » . بل يكفى لتحققه « قوة لانهائية » . ولكن من الخير ونحن نريد أن نبتعد عن هذا الاتجاه الميتافيزيقى أن نقول إن إمكانية التصور إنما تنتج من خلوه خلواً كاملا من التناقض الداخلى ، أى التناقض فى ماهيته الداخلية ، يقول بوانكاريه « إن كلمة الوجود تعنى فقط شيئا واحدا هو خلوها من التناقض ، ومن الممكن أن تشبه التصورات المنطقية التصورات الرياضية فى هذه الناحية : فالموجودات المنطقية إنما ينظر اليها فقط من ناحية كونها ممكنة ولا يهم إطلاقا أن توجد أو أن لا توجد . إنها قد تكون موجودات عقلية – كالمثلث مثلا – أو قد تكون نفيا بسيطا – كالعدم أما التصور المتناقض فهو تصور يحطم نفسه بنفسه ، انه غير مدرك ويستند على غموض الفكر واضطرابه ويبين لنا تحليل أجزائه التناقض الداخلى فيه (١).
وينتج من هذا أن الفكرة أو التصور ينبغى – كما يقرر ديكارت أن تكون واضحة ومتمايزة ، يقول « أسمى واضحة : المعرفة الموجودة أمامنا مبينة لعقل منتبه ، ومتمايزة : الفكرة المحددة والتى تختلف عن بقية الأفكار كلها ، لدرجة أنها لا تتضمن فى ذاتها إلا ما يتبين واضحا لمن ينظر فيها كما ينبغى » ثم أتى ليبنتز بعد ديكارت، وفرق تفريقا كاملا بين الفكرة الواضحة والفكرة المتمايزة – كما سنرى بعد ؛

---

(١) Ibid : p, 55

أما كلية التصور : فأول ما يقابلنا هو المفهوم الكلاسيكى له ـ ونحن نعلم أن فلسفة كل من أفلاطون وأرسطو فلسفة تصورية . إن التصور هو الفكرة الكلية وهو هو موضوع التعريف ، بل والعلم ، لأنه لا يوجد إلا علم كلى ، والعقل لا يدرك سوى الكلى . وقد رأى أفلاطون هذا ، ولكن الكلى عنده كلى سام ـ كلى فوق الشيء . أما أرسطو فعلى عكس أفلاطون ، يقرر أن الكلى موجود فى الذهن وفى الأفراد ، والأفراد هى الموجودة فى الخارج ، ولكن هذه الكلية المعبر عنها فى القياس بالحد الأوسط ، إنما نعرفها بحدس يتوصل إلى الماهية . وعلى عكس أفلاطون ، إن الكلية عند أرسطوطاليس تستند وتتعلق بضرورة الفكرة ، فالكلية إذن نتيجة لهذه الضرورة . يقول روديبه « إن موضوع العلم الحقيقى ليس هو العام أو الكل . بل هو الضرورى . فإذا كان الموضوع كليا ، فهذا لأن الضرورة تتضمن الكلية ، والكل يستند على الماهية . فإذا لم يكن هناك علم للجزئى ، فليس هذا لأنه جزئى أو فردى ، ولكن لأنه يتضمن الإحتمال . وبالجملة إن الشيء الموجود حقيقة هو الجزئى ، وهو المتحقق فى الخارج ، ولكن موضوع العلم هو الكلى . وهذا ماكان يقوله المدرسيون « الجزئى هو الموجود ، والعلم هو الكلى » ولكن ليس معنى هذا أن العلم لا يهتم ولا يتصل بالواقع . إنه يهتم « بالفكرة الأخيرة » بالفكرة الأقل عمومية ، والتى تظهر الضرورة فيها بوضوح ، وهى التى تحتوى الأفراد ـ احتواء مباشراً وهى فكرة النوع .

ولقد وجدت فلسفة التصور منذ البدء ـ عداوة شديدة فى النظريات الإسمية اليونانية ، فنقد أنتستانس والمدرسة الكلبية كل عمومية وكل ضرورة ولم يقبلوا سوى « الماهيات الفردية » . يقول انتستانس « إنى أرى فرسا ولا أرى فرسية » . كما أنكرت الرواقية وجود الكليات ، ولم تعترف بغير

الأفراد . ولكن المذهب الإسمى الرواقى كان أقل قطعا من إسمية الأبيقوريين ، فبينما رأت الأبيقورية أن التصورات ليست إلا أصوات بين الشيء الموجود ورنين الصوت ، ترى الرواقية أن معنى الإسم فى ذاته شيء حقيقى .

وكان للمذهب الإسمى المنطقى فى العصور الوسطى أنصار كثيرون ، وعلى الخصوص روسلان وجيوم الأوكامى ، وكان جيوم الأوكامى يرى أن الجزئى وحده هو الحقيقى ، وأن الكلى — النوع مثلا — هو تصوير غير واضح للحقيقة وأن التصورات الحقيقية هى صور الأشياء .

وأخيرا — يأتى جون ستيوارت مل ، فيرى أنه لا يوجد قط سوى الوقائع وأنها فقط حالات شعورية بسيطة . يقول مل « لقد سممت نظرية المعانى العامة المنطق القديم كله . إن موضوعات الفكر الحقيقية هى الصور الجزئية ، كرجل معين وليس — الرجل — والصور النوعية إنما هى مجسدة فى اسم وقد جاءت من تجميع ميكانيكى للصور الفردية » وليست هناك أية أهمية عند مل لمعرفة إذا كان من المحتم أن نفسر المنطق تفسيراً مفهوميا — كما هو عند أرسطو ، أو تفسيرا ما صدقيا — كما هو عند أفلاطون ، إنما المهم أن نرد كل برهنة إلى الاستدلال من الجزئى إلى الجزئى .

وكذلك هاجم سبنسر ودى‌مورجان المنطق التصورى ، ولكن لدواع مختلفة تماما .

غير أن المذهب الإسمى لم ينجح كثيرا فى القضاء على منطق التصور . يرى تريكو أن أرسطو على حق فى قوله إن موضوعات الفكر هى المعانى ، وليست الأشياء وأنه لا يوجد إلا العلم الكلى . فالتصور موجود إذن .

إن التصور ليس تجميعاميكانيكيا للصور ـ إن له طابعا صوريا ويتكون من إدراك الذاتية للصور المتعددةالتى تستحضر أمامنا . وللتصور أيضا طابع إيجابى واضح ، وكما يقول جوبلو بحق « إن العمومية لا تنتج من غياب فكرة ولكن من عدم تعينها » (١)

ومع هذا ـ ينبغى أن نسلم للإسميين ولجون ستيوارت مل على الخصوص أننا لانفكر بدون صورة واقعية ، وأن التصور ينبغى أن يستند على الواقع ، وهو رمز لهذا الواقع . يقول شوبنهور « ينبغى أن تتخذ كل معرفة حقيقية وكل تفلسف حقيق تصورا ذوقيا كنواة داخلية أو كأساس لها » .

إن المناقشة كلها تدور فى النهاية حول نقطة هامة،وهى معرفة ما إذا كان التصور ليس شيئا آخر سوى صورة جماعية أو إذا كان هو وحدة صالحة لمجموعة لانهائية من الحقائق والواقع . إن من الواضح أن فلسفة أرسطو التصورية هى فلسفةعامةواقعية من ناحيةولكنها فى الوقت عينه فلسفةثابتةوساكنة ، وذلك لأن فكرةالكيفية لعبت أكبر دور فيها . وسنعود إلى بحث هذه النقطة بصورة أشمل فى بحثنا عن المفهوم والماصدق .

ولكننا الآن ونحن فى نطاق « التصور » نقول : إن التصور الأرسطاليسى مازال قائما يؤدى دوره فى كثير من العلوم رغم ما وجه إليه من إعتراضات .

وينبغى أن نلاحظ ـ ونحن بصدد التكلم عن أقسام التصور ، أننا قد ندخل فى أبحاث لغوية وميتافيزيقية ونفسية ، ولكن لابد للمنطق أن

Goblot - Traitè p. 113 et Tricot. P. 56. (1)

يمس تلك الموضوعات . ويشير كينز ـ بحق ـ إلى أن تقسيم التصورات مثلا إلى تصورات مجردة وعينية هو أدخل فى الميتافيزيقا منه فى المنطق . ولكن لكى يتكون موضوع التصور كوحدة كاملة ، فإننا سنبحث موضوع المجرد والعينى أيضا ، كما بحثه كينز من قبل (١) .

وينبغى أن نلاحظ العلاقات بين مختلف التقاسيم ، فبحث التصورات واحد ، منظور إليه من نواح متعددة .

(١) Keynes : Formal Logic, p.p.8 -11.

الفصل الثانى

المفرد والمركب والجزئى الكلى

التصورات بين اللغة والمنطق

أما أن هناك صلة بين اللغة والمنطق فى مبحث التصورات ، فهذا مما لاشك فيه . بل يبدو أن بعض أقسام التصورات إذا نظرنا إليها من وجهة ، فهى لغوية بحتة ، تقوم على عبقرية اللغة وعلى خصائصها ، ولكن من وجهة أخرى ، نرى فيها عملية عقلية منطقية . وتتفاوت الصبغة اللغوية والصبغة المنطقية فى أقسام التصورات ، يبدو البعض من هذه الاقسام وكأنه لغوى بحت ، ويبدو البعض الآخر ، وكأنه منطقى بحت .

وأول بحث يدعيه كل من المنطق واللغة ، هو تقسيم الألفاظ إلى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة . فاللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء من أجزائه بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى ، أو بمعنى أدق هو مايدل على معنى ولا يدل جزؤه على شىء أصلا حين هو جزؤه ويعطى ابن سينا مثالا لهذا: الإنسان فكلمة إنسان تدل على معنى لامحالة ، وجزآه وهما الإن والسان ، لا يدلان على معنى لامحالة ، أو لا يدلان على معنى جزأى الإنسان . وينقسم اللفظ المفرد إلى اسم : وهو لفظ مفرد يدل على معنى يستقل بالفهم من غير أن يدل إطلاقا على زمان ذلك المعنى ، وكلمة : وهى لفظ مفرد يدل على معنى فى زمن من الأزمنة منسوب لموضوع غير معين ، وأداة : وهى لا تدل على معنى

يستقل بالفهم ، ولكنه يدل على نسبة بين معنيين ، لا يمكن تعقلها إلا بذكر النسبة بينها (١) .

وقد خاض المدرسيون فى هذا البحث ، وتكلموا عن تقسيم الألفاظ إلى القسم الأول : Termes catégormatiques وهى الألفاظ ذات الدلالة ، وأنها تدل على شىء أو معنى قائم بذاته Alquid per se . وقسموا الأسماء الى قسمين القسم الأول أسماء مطلقة ـ كالإنسان مثلا ، واسماء وصفية ـ كأبيض ـ والقسم الثانى هو : الأدوات Termes syncateormatiques وهى الألفاظ التى تقوم بحركة معينة ، فهى تربط ، ولكنها لا تمتلك فى ذاتها وجوداً منطقيا (٢) .

هكذا يبحث المنطق هذا القسم من التصورات ، ولكن اللغة تضع مقابلا لهذا التقسيم ـ تقسيم اللفظ الى اسم وفعل وأداة .

أما اللفظ المركب ، فهو يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ، كما يقول ابن سينا ـ كالإنسان يمشى ـ أو رامى الحجارة . وينقسم المركب إلى قسمين :

(١) ما يفيد فائدة يتم بها الكلام ، ومن الأفضل السكوت عليها ، وهذا هو المركب التام (٢) مالا يتم الكلام به ـ وهذا هو المركب الناقص . ثم يقسم المناطقة المركب التام إلى المركب الخبرى والمركب الانشائى .

---

(١) ابن سينا : النجاة ، ص ٥

(٢) Tricot - Traité p. 61.

ولا يبحث المنطق فى المركب الانشائى، وإنما يبحث فى المركب الخبرى، لأنه يحتمل الصدق والكذب ـ وهو القضية أو الحكم بمعنى أدق.

ومن الواضح أن هذا التقسيم إلى مفرد ومركب وما يستتبع كل قسم من فروع إنما هى أبحاث تتردد بين اللغة والمنطق ، مما أدعى المناطقة أنهم فى تقسيمهم للفظ الى مفرد ومركب، إنما ينظرون الى المعانى ولا يلتفتون الى اللفظ، فما دل على معنى واحد فهو مفرد سواء تركب من حرف أو أكثر ، اشتمل على كلمة أو على أكثر من كلمة ، وإن النحاة انما يهتمون باللفظ ، وأن ماله إعراب واحد أو بناء واحد فهو مركب، ولو وضع ليدل على معنى واحد. إن البحث هذا حقا يتردد بين اللغة والمنطق(١) .

ويتصل بتقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب تقسيم آخر خاض فيه المدرسيون بكثرة ـ وهو تقسيم التصورات إلى بسيطة ومركبة . أما البسيطة فهى التى تحتوى عنصرا واحدا ـ وذات مفهوم هش ، صغير ، ضئيل وهى أكثر الألفاظ تعميا ، وذات ما صدق غير محدود ، ومن الأمثلة على هذه الألفاظ : الوجود والممكن.. الخ . ولبساطتها الكاملة لا تحتوى تناقضا ما.

وكان المدرسيون يميزون بين (أ) التصورات البسيطة Voce etre وهى تصورات بسيطة فى ذاتها وفى لفظها ومن الأمثلة على هذه التصورات: الوجود (ب) التصورات البسيطة فى لفظها فقط، وفيما تعبر عنه Voce non re ومن الأمثلة على هذه

(١) أحمد عبدة خير الدين . ـ المنطق ص ٢٦ .

التصورات : كلمة ــ فيلسوف . ولكن من الممكن أن نعد هذه التصورات الأخيرة كتصورات مركبة .

أما التصورات المركبة فهى التى تحتوى على عناصر متعددة ، ومن الأمثلة على هذه التصورات : الإنسان ، الفرس . ومفهوم هـذه التصورات ملىء خصب ولايمكن أن تعتبر مشروعة من الناحية المنطقية ، اللهم إلا إذا كانت عناصرها خلوا من التناقض ، وإلا تحطم التصور ، ولم تعد له أدنى فائدة منطقية . أما المدرسيون فقد وضعوا تقسيما للتصورات المركبة كالآتى : تصورات مركبة فى ذاتهاوفى لفظها أو تعبيرها Voce et re مثل (رجل خبير فى الفلسفة) وتصورات مركبة فى ذاتها وليست فى تعبيرها مثل (الذى يوجد أو الموجود) (١)

وهــذا التقسيم أيضا يبدو منطقيا ، ولكن نرى العنصر اللغوى واضحا فيه .

والتصورات ــ فى نظر المنطق الصورى التقليدى ــ هى ألفاظ مفردة : ولذلك أخذ المناطقة ينظرون إلى اللفظ المفرد ــ أو التصور المفرد فى أقسامه المختلفة . وأول تقسيم نلقاه لدى هؤلاء المناطقة التقليديين هو تقسيم اللفظ المفرد إلى كلى وجزئى .

أما الاسم الكلى فهو الاسم الذى يمكن إطلاقه بالمعنى نفسه على عدد غير محدود من الأشياء ــ إنسان ، حيوان ــ يقول الأستاذ بين Bain إن الإسم الكلى هو الذى ينطبق على عدد من الأشياء ، لكونها متشابهة ، أو

(١) Tricot - Traité p. 59.

لأن لها صفة مشتركة . ويعبر عنه ابن سينا بما يأتى « اللفظ المفرد الكلى هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق . إما كثيرين فى الوجود كالإنسان ، أو كثيرين فى جواز التوهم كالشمس (يعنى فى ما يجوز أن يتوهمه الإنسان) . وبالجملة الكلى هو اللفظ الذى لايمنع نفس مفهومه أن يشترك فى معناه كثيرون . فإن منع من ذلك شىء ، فهو غير نفس مفهومه »(١) فالكلى إذاً هو ما يندرج تحته من الأفراد عدد لايمكن حصره ، بدون نظر إلى تحقيق وجود هؤلاء الأفراد أو عدم وجودهم ، لأن كلية الشىء تكون بحسب صلاحيته لقبول الكثرة فيه ، وإن لم توجد الكثرة لافى الذهن ولا فى خارج الذهن ، لأن عدم الكثرة لايكون لعدم صلاحية المعنى للاشتراك ، وإنما لمانع خارجى .

أما الإسم الجزئى فهو الذى يطلق فى الأحوال التى يستخدم فيها على عدد معين فقط أو الذى يطلق بمعنى واحد على شىء واحد فقط . ويعبر عنه ابن سينا بما يأتى : « اللفظ المفرد الجزئى هو الذى لايمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد . بل يمنع نفس مفهومه من ذلك ، كقولنا زيد المشار إليه ، فإن معنى زيد ، إذا أخذ معنى واحدا هو ذات زيد الواحدة ، فهو لا فى الوجود ولا فى التوهم يمكن أن يكون لغير ذات الواحدة ، إذ الإشارة تمنع من ذلك (٢) » .

أما أهمية هذا التقسيم المنطقية ، وهى التى تبعده – إلى حد ما من أن يكون لغويا ، فتبدو فى إعتبار هذه الأسماء كموضوعات للقضايا . الإسم

(١) ، (٢) ابن سينا : النجاة ص ٦ .

الـكلى هو اسم يطلق على أفراد غير محدودة ، أو بتعبير منطقى على وحدات غير محدودة ، ويمـكن أن يحمل عليه كله أوعلى جزء منه ، أما الإسم الجزئى فهو تصور أو اسم لوحدة محدودة . فما يبين الاسم الـكلى أو الجزئى إذاً ، هو إمكان حمل الكلية أو البعضية عليه ، أو عدم امكانها . اذا أمـكن حمل كل أو بعض على الاسم ، كان كلياً،واذا لم يمـكن ، كان جزئياً .

ويعطى كينز أمثلة للأسماء الـكلية التى تطلق على عدد غير محدود من الأفراد مثلا : « رئيس وزارة انجلترا » إسم كلى ، لأنه يحمل على أكثر من واحد . وهناك من الصفات ما يحمل على كل أو بعض رئيس الوزارة . فمثلا بعضهم أمناء ، وبعضهم خائنون ، بعضهم عصبيون ... الخ ـ إله ، الـكون : أسماء كلية مادامت تعبر عن أنواع مختلفة جزئية ، وكذلك سائر الصفات المـادية كالمـاء والمعدن . ولـكن الاستاذ بين Bain يرى أن الأسماء المادية أو الأسماء الطبيعية من حديد وملح وزئبق وماء ... الخ جزئية ، لأنها تشير الى وحدة تامة غير منقسمة لنوع المادة التى تطلق عليها ، فالماء مثلا جزئى ، ولا يمـكن أن يطلق إلا على نوع واحد من المواد ، هو المـاء . يعترض على هذا بأن كل الأسماء التى ذكرها بين Bain فيها جانبان ، جانب جزئى وجانب كلى : ويمـكن أن يحمل عليهما الكل والبعض . الجانب الكلى من ناحية ماصدقها والجانب الجزئى من ناحية مفهومها(١) .

ومن الأمثلة على هذا : المـاء مكون من أوكسوجين وإيدروجين بنسبة معينة ، فهذا تصور جزئى ، لأن الحقيقة التى تضمنها لايمـكن أن يحمل عليها كل

---

(١) Keynes ; Formal Logic, pp 16 - 19.

أو بعض ، ثم إن هذه الصفات صفات واحدة لايمكن أن تتجزأ ، فالماء مكون من أوكسوجين وإيدروجين ، ولا يمكن أن نجد ماء غير مكون منها . ولكن إذا نظرنا الى الموضوع من ناحية الما صدق ، وجدنا أن الاسم كلى : الماء بعضه صالح للشرب وبعضه غير صالح ، ماء المحيطات ، ماء الأنهار ، ماء البحيرات ... الخ .

وقد أدى البحث فى حقيقة الأسماء من ناحية كليتها وجزئيتها أن انبثق عن هذا البحث سلسلة الموجودات كلها - وهو ما نسميه بنسبية الكلى والجزئى : فإذا ما فهمنا الجزئى على أنه واحد من المشتركات فى المعنى الكلى لنتج عن هذا : أن كلا من الكلى والجزئى على السواء نسبيان ، لأن الكلى يصبح جزئيا : إذا ما اندرج تحت كلى أعم منه ، والجزئى يصبح كليا ، إذا ما اندرجت تحته جزئيات أخص منه . هنا تتسلسل الموجودات فى نظام تصاعدى ، الإنسان جزئى الحيوان ، وكلى الأفراد ، وهذه الكليات تنتهى بكلى ، ليس فوقه كلى ، هو جنس الأجناس أو الجنس العالى ، وتنزل إلى جزئى ليس هناك أخص منه هو نوع الأنواع أو النوع السافل (١) .

وقد نتج عن هذا تقسيم التصورات إلى عليا وسفلى . التصور العالى هو الذى يحتوى فى ما صدقه التصورات السفلى . ويسمى التصور العالى تصورا بالقوة ، أى تكمن فيه التصورات جميعا . بينما تسمى التصورات السفلى التى يحتويها هذا التصور العالى بالأجزاء الذاتية . ومن هنا نستنتج العلاقة بين الجنس والنوع . وهذا هو معنى نسبية الكلى والجزئى ، وقد انبثقت

---

(١) Ibid : p. 31

شجرة فورفوريوس من هـــذا التقسيم . أو هى تطبيق لنسبية التصورات ، والانتقال من حد أسفل إلى حد أعلى يسمى لدى المدرسيين بالصعود ، والانتقال من حد أعلى إلى حد أسفل يسمى بالنزول . وقد كان لهذه الأفكار كلها أهمية كبرى فى المنطق وبخاصة فى نظرية الإستقراء [١].

وقد رأينا من قبل ، كيف حاول الإجتماعيون أن يستخرجو فكرتى الجنس والنوع من الجماعة ، ولكننا نرى هنا المناطقة يحاولون المسألة ببساطة ، إن فكرة كل من الجنس والنوع قد انبثقتا من تحليل النسبية بين الأفكار الكلية والجزئية المندرجة فيها تحليلا منطقيا عقليا .

ويأتى التفريق بين الكلى والجزئى والعام والمفرد : ويبدو أن هناك خلطا بين الكلى والجزئى والعام والمفرد فى الإستخدام المنطقى . ويؤدى هـــذا الخلط الى أخطاء منطقية متعددة . ولذلك حاول جوبلو أن يحدد استعمال كل من هذه التعابير . نحن نقول : تصور كلى ، وتصور جزئى ، وقضية كلية ، وقضية جزئية ، فهل من المحتم أن يكون موضوع القضية الكلية تصورا كليا ؟ فى الواقع لا . فقد يكون موضوع القضية الكلية جزئيا ومع ذلك تبقى قضية كلية . ويتبع هذا تعريف القضية الكلية ، ويعرفها جوبلو بأنها ما يحمل فيها المحمول إما إثباتا وإما نفيا على جميع ما صدق الموضوع كله ، والجزئية ما يكون المحمول فيها جزئيا غير محدد لما صدق الموضوع ، أى لاينطبق على جزء من ما صدق الموضوع ، أى أن كلية القضية أو جزئيتها لاتتبع كلية الموضوع أو جزئيته ، وإنما تتبع استغراق المحمول لموضوع القضية أو عدم

---

(١) Traite : Traité, p. 60

استغراقه له . أى يحمل المحمول على كل أفراد الموضوع ، أى أن كلية القضية تتبع الحكم ، وذلك فى حالة القضية الكلية . وعلى العكس تماما فى حالة القضية الجزئية . هذا الولد مصرى تعتبر كلية مع أن الموضوع حدده اسم الإشارة فأصبح جزئيا .

فمن الأفضل إذاً أن نطلق على التصورات فى ذاتها اسما غير الإسم الذى يطلق عليها فى قضايا . نطلق عليها الكلى والجزئى إذا كانت موضوعات فى قضايا ، ويشير الكلى والجزئى الى استغراق المحمول للموضوع أى إلى الكم كما قلنا من قبل . ونطلق العام والمفرد عليها إذا لم تكن فى قضية ويشير العام والمفرد حينئذ إلى أفرادها الخارجية ، أى إلى ما يعبر عنه بما صدقاتها .

١٠ - وينبغى أن نوضح حقيقة مجموعة من الأسماء تسمى بأسماء الأعلام Proper Names : فإنه يخلط أحيانا بين أسماء الأعلام وبين الجزئى والكلى . واسم العلم هو اشارة أو دلالة لتميز شخصا من الأشخاص عن الآخرين ، بدون أن تتضمن هذه الإشارة امتلاك الشخص المشار إليه أى صفات خاصة نوعية أو غير نوعية ، أى أن هذا الاسم يطلق على الشخص أو على الشىء ، منفصلا تمام الإنفصال عن الصفات الخاصة المميزة لهذا الشخص أو لذاك الشىء . وليست هذه الأسماء قاصرة على الإنسان ، بل وتطلق أحيانا على الحيوان وعلى غيره من الكائنات غير الحية . وينبغى أن نتساءل هل أسماء الأعلام أسماء جزئية ؟ يعتبرها بعض المناطقة أمثال كينز نوعا من الأسماء الجزئية ، لكن يجب أن تميز عن تلك الأسماء الجزئية ، بأنها لاتحمل على الشخص أية صفة أو معلومات تخص طبيعته الذاتية ، فهى إذن

إشارة أو مجرد علامة إصطلاحيـة ، دون أن تتضمن أى معنى خاص .
وتختلط أسماء الأعلام أحيانا بالأسماء الكلية ، وذلك أن اسم محمد أو على ،
قد يطلق على أفراد كثيرين ، ولكن مع هذا لانستطيع أن نقول إنه اسم كلى .
لأن الإسم لم يطلق على كل واحد منهم لتحقق صفة مشتركة فيهم ، بل أطلق
على كل واحـد من وجهة نظر خاصة ، أى طبقـا لمـا يراه من أطلق عليهم
هذ الاسم (١) .

وكذلك ينبغى أن نوضح حقيقـة أسماء الجموع : Collective Names فإنها تختلط أحيـانا بالأسماء الكلية ، وأحيـانا أخرى بالأسماء الجزئية . وسنحاول تبيين صلاتهـا واختلافاتهـا ، عن كل من هذين القسمين :

أما اسم الجمع فهو تصور ينطبق على مجموعة من الأشياء المفردة ككل ، مميزا لهذه المجموعة عن غيرها من المجموعات ، ولا ينطبق على كل واحد من أفراد هذه المجموعة على حدة ، مثل جيش ، قوم ، قطيع ... الخ . أما أسماء غـير الجموع فهى أسماء تنطبق على عدد متشابه من الأشياء ، ويمكن أن تنطبق على كل واحد منها على حدة .

وأسماء الجموع تتردد بين الجزئية وبين الكلية ، جزئية بمعنى أنهـا تطلق على وحدة معينة منفصلة عن غيرها من الوحدات ، مثلا الجيش الألمـانى . . الأمة الألمانية . . الخ . وكلية بمعنى أنها تنطبق بالمعنى نفسه على عدد كبير من

---

(١) Keynes: Formal Logic pp. 13 — 14.

هذه الوحدات . جيش . قوم . . . الخ . وقد اعتبر بعض المناطقة أسماء الجموع جزءا قابلا للكل والبعض ، إعتبرها جزءا من الأسماء الكلية . والبعض يقسم الأشياء من حيث عموم المعنى وخصوصه إلى أقسام ثلاثة ، كلى ، وجزئى ، وجمعى .

ولكن ليس ثمة قيمة لهذه التقاسيم . ويوجد التداخل بينها نوعا من الإلتباس والغموض . أما التمييز الحقيقى فيكون بين الاستعمال الجمعى والاستعمال الاستغراقى للإسم فالاستعمال الجمعي للأسماء كما يرى كينز ينطبق على الأحداث المندرجة تحت اسم الجمع بشكل عام كلى ، بحيث لايمكن انطباق لفظ الجمع على وحدة من هذه الوحدات . بينما يكون الحمل فى الاستعمال الاستغراقى تاما على جميع الأفراد والوحدات التى تندرج تحت الإسم الكلى ، أى يطلق على كل فرد من أفراده على حدة . ومن الأمثلة على هذا : كل زوايا المثلث تساوى قائمتين ، أو كل زوايا المثلث أقل من قائمتين . الحمل صحيح فى المثال الأول على اعتبار زوايا المثلث مجتمعة ، وفى المثال الثانى صحيح أيضا على اعتبار زوايا المثلث منفردة ، والحمل فى الاول جمعى وفى الثانى إستغراقى ، وينشأ عن عدم الإنتباه إلى كل من الاستعمالين نوع من الأغاليط يعرف فى المنطق بأغاليط القسمة ، ويكون ذا تأثير سيء فى القياس . إذا لم ينتبه فيه إلى كل من الإستعمالين (١)

بقى أن المثال السابق : إذا لم ننتبه فيه إلى كل من الإستعمالين ، لنشأ قياس على هذه الصورة :

---

(١) Ibid - p. 95.

كل زوايا المثلث ـ أقل من قائمتين

ا ب ج مجتمعة ـ كل زوايا المثلث

∴ ا ب ج مجتمعة أقل من ٢ ق

وأخيرا يمكننا أن نقول إن الذى يبين المعنى الجمعى والمعنى الاستغراقى ليس هو الصورة ؛ وإنما هو الاستعمال ، وأقصد بالاستعمال المادة . وإذا تنبه الإنسان إلى المادة التى أمامه ، إستطاع أن يميز بين الإستعمالين :

الفصل الثالث

اسم الذات واسم المعنى

هذا بحث يتردد بين الميتافيزيقا والمنطق ، وهو النظرة إلى التصورات أيضا باعتبار انقسامها إلى اسم الذات واسم المعنى، أو بين العينى والمجرد Conorete & Abstract ويميز عادة بين اسم الذات واسم المعنى ، بأن اسم الذات هو اسم الشيء ، واسم المعنى هو اسم الصفة . ولكن المشكلة تنشأ بعد ذلك بالبحث فيما تعنيه كلمة « شيء » متميزة عن كلمة « صفة » . يجيب الأستاذ كينز على هذا بأننا نعنى بكلمة شيء ، كل ما نستطيع أن نصفه بصفة ، وعلى هذا يكون اسم الذات اسما لشيء له صفات ، أى يعتبر موضوعا لمحمولات ، بينما اسم المعنى هو اسم أى شيء يمكن إعتباره صفة لشيء ما ، أى هو محمول لموضوعات . وهذا التمييز بين الأسماء سهل التطبيق فى أغلب الحالات ، فمثلا ـ المثلث ـ اسم شيء له صفات ، فهو اسم ذات ، والمثلثية هى الصفة التى يمتلكها هذا الشيء المسمى المثلث ، فهى اسم معنى ، الإنسان ـ حى جواد ، أسماء ذوات ، الإنسان ـ الحياة ـ الجود ، أسماء معنى[1] .

ونلاحظ أن اسم الذات واسم المعنى يسيران جنبا إلى جنب فلكل اسم ذات اسم معنى ، أى أن اسم الذات هو اسم لمجموعة من الأشياء تميزت عن غيرها

---

(١) Ibid 16 — 19

بصفات ، هذه الصفات هى اسم المعنى المطابق لها ؛ فاسم المعنى هو الذى يكون المفهوم ، واسم الذات هو الذى يكون الما صدق ، وهنا يختلط اسم المعنى واسم الذات بالمفهوم وبالماصدق . والتميز بين الإسمين على هذا الأساس له قيمة منطقية كبيرة ، إذ أنه يكون من السهولة التمييز بين اسماء الذات واسماء المعنى . على أن التمييز بين أسماء المعنى وأسماء الذات على هذا الأساس ، ليس مطلقاً للاسباب الآتية :

أولا ـ إنه يمكن التحقق ، إذا نظرنا إلى الاسماء فى علاقاتها مع الأسماء الأخرى . أما إذا نظرنا إليها فى ذاتها بغض النظر عن علاقاتها بالصفات الأخرى ، فلا نستطيع أن نضع هذا التمييز إطلاقا . ومن هنا لا يمكننا أن نقول : إن كل اسم هو اسم ذات واسم معنى . فإن اللغات تضيق عن أن تمدنا بهذا .

ثانيا ـ يلاحظ أن بعض الصفات يمكن أن تكون « موضوعات لمحمولات » ، أى يمكن أن تكون أشياء وتحمل فى الوقت عينه كصفات : فمثلا إذا قلنا « الجبن تردد » فنحن نحمل هنا على اسم معنى صفة من الصفات ويمكن فى الوقت عينه أن نحمل اسم المعنى هذا ـ الذى اعتبرناه هنا موضوعا ـ على ما حمل عليه فنقول « التردد جبن » فيكون الإسم اسم معنى واسم ذات فى الوقت عينه ، ولا يمكننا حينئذ التمييز بينهما .

ثالثا ـ إن بعض الصفات تتغير ، إذا ما حملت عليها صفات أخرى ، أو أضيفت إليها زيادات . فإذا ما أضفنا كلمة ـ مادية أو أدبية ـ إلى صفة الشجاعة ، أو ميزنا بين بياض الثلج وبياض البخار ، تغير المعنى وتفاوت .

نستخلص من هذا أن بعض الأسماء أسماء ذات ، ولا يمكن أن تكون غير أسماء ذات . وبعض الأسماء تكون أسماء معنى ، ولكن يمكن أن تستخدم كأسماء ذات ، أى أن تكون أسماء معنى باعتبار ، وأسماء ذات باعتبار .

ويرى كينز أن الوسيلة الحقيقية لتفادى الصعوبة فى مشكلة أسماء الذات وأسماء المعنى ، هو أن نبدل فكرة التمييز بين أسماء الذات وأسماء المعنى : بفكرة التمييز بين الإستعمال التجريدى والإستعمال العينى للأسماء فيستعمل الإسم كاسم مجرد أو كاسم معنى إذا كنا نتأمل الشيء من ناحية صفاته ، ويستعمل الإسم كاسم عينى أوكاسم ذات إذا كنا ننظر إلى الشيء الذى يطلق عليه الإسم فقط . فينتج عن هذا أن بعض الأسماء تستخدم كأسماء معنى فقط ، بينما الأخرى تستخدم إما كأسماء معنى وإما كأسماء ذات (١) . وهذا الحل صحيح من الوجهة المنطقية ، مادام المنطق لا يختص بالأسماء أو بالألفاظ كما هى ، ولكن باستعمال الإلفاظ فى قضايا ، مع العلم بأن المناطقة ـ كما يقول كينز ـ لا يهتمون كثيرا باسم الذات واسم المعنى . والأمر الوحيد الذى يهتمون به هو : إذا ما ظهر اسم فى قضية غير لفظية ، كمحمول أو كموضوع ، فإننا نتساءل : هل نعتبره اسم ذات أو اسم معنى ؟ أى أن أهمية التقسيم إلى أسماء ذات وأسماء معنى إنما تتضح ـ كما قلنا ـ من حيث وجودها فى سياق قضية أو حكم .

والتصورات كما قلنا ـ مبحث واحد ـ ينظر إليه من نواح متعددة . .

---

(١) Ibid : p. 19.

. . . وقد رأينا كيف اختلط اسم الذات واسم المعنى بالمفهوم وبالماصدق . كذلك يختلط اسم المعنى واسم الذات عند بعض المناطقة بالكلي والجزئي ، بل يذهب البعض منهم إلى أن التقسيمين متماثلان . فنجد لوك يعتبر اسم المعنى كليا . وذلك أننا نصل إلى اسم المعنى بواسطة التجريد والتعميم ، أما اسم الذات ، فهو تمثل عيني أو حسي لشيء معين ، فهو جزئي . وذهب الاستاذ جفونز إلى اعتبار التقسيمين تقسيما واحداً . غير أن المجرد عنده هو الجزئي ، والعيني هو الكلي : إن المجرد هو صفة ينظر إليها من حيث هي ، أو من حيث عدم ظهورها في محسوسات وعينيات ، كواحدة وغير منقسمة ، ولا يمكن أن تقبل أي تمايز عددي . بينما العيني كلي ينطبق على أفراد أو ما صدقات فمثلا ـ التربيع والتدوير ـ أسماء مجردة وهي جزئية أيضا ، بينما المربع والدائرة ، أسماء عينية لها ماصدقات متعددة ، فهي كلية .

ولكن هذا الرأي غير صحيح على إطلاقه . فإن بعض الأسماء المجردة تعتبر كلية ، كما يرى جون استيوارت مل ، وهي أسماء الصفات التي تحتوي على درجات وأقسام . فكلمة ـ اللون ـ مثلا كلمة مجردة ــ وهي كلية ، ويدرج تحتها البياض وغيره من الألوان . والبياض يحتوي درجات أيضا ، أشد بياضا وأكثر بياضا ... الخ .

لكي نتخلص من هذا الإشكال ، ينبغي أن نعود إلى رأي كينز ، وهو أن حقيقة كل من اسم الذات واسم المعنى لا تتضح إلى في قضايا ، وحينئذ نستطيع أن نميز بينهما ، وهذا ما يهم المنطق . ولهذا لن نخوض في آراء مختلف الفلاسفة في هذا الموضوع ، إذ أنه سيودي بنا إلى جدل

حول حقيقة المجرد عند الفلاسفة ، وخاصة هجل ومدرسته مما لا محل له في المنطق .

وهذا مما يبين بوضوح أن تقسيم التصورات الى مجرد ومحسوس هو تقسيم ميتافيزيقي ، وأن العملية المنطقية لا تبدو فيه واضحة وضوح الاتجاه الميتافيزيقي .

الفصل الرابع

الإسم الثابت والإسم المنفى

التصورات بين علم النفس والمنطق

تقسم التصورات من وجهة نظر منطقية إلى ثابت ومنفى . أما التصور الثابت أو الإسم الثابت : فهو الاسم الذى يتضمن وجود صفة أو صفات فى الشيء ، مثل كريم وعادل وسعيد والاسم المنفى هو الذى يشير إلى خلو شيء معين من صفات أو عدم هذه الصفات ، مثلا ـ غير سعيد ، غير عادل ، اللا مساواة ـ وإذا ماعبرنا عن الإسم الثابت فى صورة جبرية كان هو ـ ا ـ والمنفى هو ـ لا ا ـ ولكن سرعان ما قام علماء النفس بتحليل بارع لفكرة السلب محاولين النفاذ إلى حقيقته ، وأدى بهم هذا التحليل إلى إنكار التصور السالب أو إلى إنكار فائدته .

١ ـ انكار التصور السالب :

يرى المناطقة الذين حاولوا إقامة المنطق على أساس سيكلوجى ، أنه لايمكن فهم الإثبات أو النفى إلا فى سياق القضايا والأحكام . وأن التصور فى ذاته لايمكن أن يثبت أو أن ينفى . فإذا قمنا بالعملية ـ عملية الإثبات أو النفى ـ قمنا بها فى حكم . وقد بدأ الأستاذ زجفرد من هذه النقطة ، وانتهى به ـ الأمر إلى إنكار قيمة الإسم المنفى ، بحيث لاتتضمن ـ لا ا ـ أى معنى إطلاقا ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : إذا كان الخلو من فكرة يتضمن فكرة ، أو ليس هو فكرة

إطلاقا ، فإن ـ لا ا ـ ليست هى غياب ـ ا ـ فى الفكر ، بل على العكس تتضمن حضور ـ ا ـ فيه . فلا نستطيع إطلاقا أن نفكر فى ـ لا أبيض ـ بدون أن نفكر فى ـ أبيض .

ثانيا : لا نستطيع أن نفسر ـ لا ا ـ بأنها كل ما لا يصحب ـ ا ـ فى الذهن، فمثلا ـ ثلج ، لبن ، سماء ، زهرة ، حيوان ـ، تصحب ـ لا ا ـ فى الذهن، ولكن لا تكون نفيا لـ ا ، على اعتبار أن ـ ا ـ هى أبيض . فلا يوجد نوع من التقابل بين هـذه التصورات كلها وبين تصورنا ـ أبيض . إذن لا يوجد تصور سالب .

ثالثا : إذا كان لابد أن نفسر ـ لا ا ـ على أنها سلب حقيق ، فينبغى كما يقول زجفرد « Sigwart » أن ندخل ـ قضية أو سلسلة من القضايا المضمرة بلا ا ـ عن كل شىء غير ـ ا ـ ، أى عن كل ما نفى عنه ـ ا ـ ، فأستعرض فى فكرى كل الآراء الممكنة لأنفى ـ ا ـ ، وستكون هى الأشياء الموجبة التى تشير إليها ـ ا ـ ولكن حتى ولو كان لهذا العمل أية فائدة ، فإنه غير ممكن .

يتفق الأستاذ كينز مع كثير مما ذكره زجفرد عن العلاقة بين المثبت والمنفى ، إلا أنه لا يوافق على النتيجة التى انتهى إليها : يوافقه على أن ـ لا ا ـ أى تصور المنفى ، لا يستحضر تصوراً مستقلا ، أى أننا لا نستطيع أن نكون أية فكرة عن ـ لا ا ـ تنفى الصور ـ ا ـ . فإذا كان المقصود بالتصور ـ لا ا » نفياً للتصور ـ ا ـ ، فحينئذ لا تؤدى أى معنى . ولكن إذا نظرنا إلى ـ ا ـ كمساوية لكل شىء غير ـ ا ـ ، فإنه من الممكن أن يوجد هذا التصور المنفى ، إذا ما حددنا أنفسنا فى ما صدق الإسم . مثلا إذا ذكرنا اسما كانسان ، وقلنا إن نفيه ـ لا إنسان ، فإننا نقصد انطباق كل واحد من هذين التصورين المثبت

والمنفى فى نطاق معين ، هو المملكة الحيوانية التى تنقسم حينئذ إلى قسمين : قسم هو إنسان ـ حسن . زيد . محمد . وقسم آخر هـــو لا إنسان ـ كالحيوانات المتوحشة والدواب ، والزواحف ، والديدان ... الخ هنا يكون التصور المنفى مفهوما ومعقولا فى هذا الذهن . وينتهى كينز إلى القول بأن التفكير فى أى شىء يحمل عليه ـ ا ـ يتضمن وجودا متميزا عن كل ما يحمل عليه ـ لا ا ـ فكل اسم إذن يقسم مجال القول إلى قسمين ، على أن يكون تفكيرى فى كل قسم من هذين القسمين غير مختلف عن تفكيرى فى القسم الآخر، أى أن يتفق الإثنان فى المفهوم أى أنهما يتضمنان من ناحية المفهوم تصورا واحدا، بينما يختلفان من ناحية الماصدق أى أن ـ ا ، ـ لا ا ـ تتفقان فى ناحية المفهوم. والمفهوم هو الذى يدل على الصفات التى تحمل على الأفراد : تحمل على بعضهم فتثبت لهم الإنسانية عن طريق إيجابى مباشر ، وتحمل على بعض الكائنات الأخرى فتثبت لهم الإنسانية عن طريق إيجابى غير مباشر، وتنطبق فى كلتا الحالتين على عالم معين محدد من الأفراد، لا على عالم غير محدد . على هذا الأساس تكون الأسماء ذات المفهوم وحدها هى التى يمكن أن تكون موجبة أو منفية ، ويكون الإسم الموجب هو المتضمن لوجود بعض الصفات فى الأشياء ، بينما الإسم المنفى يتضمن الخلو من هذه الصفات ، أى أن حمل الإسم المثبت على ما صدقاته ، إنما يحدث بطريق مباشر ، بينما حمل المنفى على ما صدقاته ، يكون بطريق غير مباشر .

وبهذا نرى أن هـــذا التقسيم للتصور إلى ثابت ومنفى يحتفظ بكيانه المنطقى .

نعود بعد ذلك إلى مسألة لغوية نراها فى الكتب العربية ، وهى خلو هذه اللغة من الألفاظ المعدولة ، أى الألفاظ التى أدخلت عليها ـ لا ـ فعدلت بها

من طريق الاثبات إلى طريق النفى . وعلى هذا ، لانجد هذه الألفاظ ، إلا فيما نقل إلى العالم الإسلامى – من تعبيرات يونانية ، كاللانهائى ، واللامحدود ، واللامتساوى .

٢ – خاصية الإسم المنفى : هل للإسم المنفى خاصية محدودة أو غير محدودة ؟ أو بمعنى أدق : هل من اللازم تحديد مجـــال القول الذى ينطبق عليه الإسم المنفى ، بحيث إذا لم يحدد هذا المجال أصبح – لاأبيض – شاملا لكل الموجودات من إنسان وفضائل وأحلام وغيرها من الأشياء غير البيضاء ؟ رأى بعض المناطقة أنه ينبغى تحديد مجال القول لـكلمة – لا أبيض – فتنطبق على عالم الألوان فحسب ، أى على أسود وأخضر وأحمر ... الخ ، أى أن مجـــال القول بين لفظين متناقضين – ا ، لا ا – ينبغى أن يحدد باندراجه تحت الجنس القريب الذى يكون – ا – فيه نوعا (إنسان ولا إنسان) : إنسان – نوع فينبغى أن يكون الإسم داخلا تحت أفراد الجنس الذى يندرج – الإنسان – تحته ، وهو – الحيوان – فيصدق الإسم المنفى على أفراد الحيوان غير الإنسان . كذلك فى قولنا – أبيض ولا أبيض – يكون مجـــال القول هو عالم الألوان . فإذا تكلمنا عن – من له حق الإنتخاب – فنحن نشير إلى سكان بلد ، تقسمهم إلى من له أصوات ومن ليس له ... الخ . وبعض المناطقة لايرون تحديد مجال القول فيعتبرون أن – لا إنسان تشمل كل الكائنات ماعدا الإنسان . وهـــذا رأى خاطىء لأن الإسم المنفى من حيث هو ، لاقيمة له ، وإنما قيمته فى حكم . وحكم يحوى الاسم منفيا غير محدد ، لاقيمة له اطلاقا .

(١) Keynes : Formal Logic, p.p. 57—68

٣ ـ رأى جوبلو فى التصورات المثبتة والتصورات السالبة :

يرى الأستاذ جوبلو أن التصور المنفى أو السالب هو محمول موجب فى حكم سالب فكل قضية موجبة محمولها تصور منفى ، هى فى الحقيقة تعبر عن حكم سالب ، محموله موجب . ويعطى جوبلو المثال الآتى : L'ame est immortelle ـ النفس خالدة ـ وهو يعنى : النفس ليست فانية . فالتصور السالب ـ نظريا ـ يحمل على كل موضوع لاينتمى إلى هذا الصنف من الموضوعات . فكل تصورين أحـــدهما سلب للآخر يقسمان فى صنفين كل الموضوعات الممكنة . ولكن أحد هذين الصنفين لايتعين مفهوما إلا بنفى صفة ، ولا يتعين فى الماصدق إلا بإخراجه من الصنف الآخر . ويضع جوبلو مثالا لهذا ـ الإنسان ـ هذا صنف عنده ، وكل ماهو غير الإنسان من موجودات حية أو غير حية . وكذلك كل المجردات ، الفضيلة ، المساواة ، العدد ، كل هذا صنف آخر ، ولكن ما الذى يستفيده العقل من مثل هذا التصنيف ؟

لكى يحل جوبلو المسألة حلا معقولا يجعل للتصور السالب قيمة ، فإنه يقرر أن التصورات السالبة هى تصورات عدمية : بمعنى أن الأحكام التى تكونها لاتقبل إلا نوعا من موضوعات صنف ، على أن يكون هذا الصنف محددا تحديدا واضحا. فلا نقول إن هذا الحجر لا أخلاقى ، وذلك لأن الحجر غير أخلاقى . فكلمة ـ أخلاقى ـ تطلق فقط فى نطاق معين ، هو النطاق الإنسانى ، ولا نقول ـ خالداً ـ إلا فى صنف من يعيش ومن يستمر ومن يسأل عنه : هل يموت أو لايموت.. الخ. فالتصور السالب يتضمن إثبات صفة موجبة فى نفس الوقت الذى يتضمن نفى صفة أخرى (فبعض الشىء من موضوع الحكم بالقوة يتعين بالقوة) ولما كانت

الصفة أو المحمول لم يتعين إلا بالنفى ، فإن صنف الموضوعات يبقى تقريبا غير معين . ويلاحظ تريكو أن أرسطو من قبل رد الأسماء المنفية إلى أسماء عدمية .

ويرى جوبلو أن هناك أيضا تصورات منفية يعبر عنها فى كلمات لا تستحضر أى نفى ـ كفاسد ، خلاء ، عدم ، أعمى ـ وهذه هى الأسماء العدمية الحقيقية عند غير جوبلو من المناطقة . إن جوبلو يذهب إلى أكثر من ذلك فانه يرى أن كلمة ـ نثر ـ مثلا تصور سالب ، لأنها تنفى أن مانحن بصدده هو شعر ، ويستشهد بجوردان Jourdain حين يقول « إن كل ماليس شعراً فهو نثر » فالنثر غياب الوزن والقافية ، أو هو لغة لاتخضع للقواعد الشعرية . فكل تصور إذن موجب وسالب ، بالرغم من أن الصورة اللفظية لاتعين إطلاقا صفة التصور التى تعبر عنه . ويذهب المنطقى الانجليزى دى مورجان إلى رأى يشبه هذا ، فإنه يرى أن كل تصور يشمل ماهو وما ليس بهو : فكل تصور يستحضر معنى سالبا ومعنى موجباً . فالتصور ـ إنسان ـ مثلا ، ينطبق على الإنسان والفرس ، ينطبق على الأول بالإيجاب ، وعلى الثانى بالسلب ، فينتج أن كل حد فهو مزدوج ، وأنه يشمل كل الموجودات .

وينبغى وضع قاعدة لتمييز التصور الموجب والتصور السالب . يرى جوبلو : أنه إذا كانت الأحكام التى بالقوة والتى تكون معنى الكلمة تخضع للتحقيق الحسى فإن التصور يكون موجباً إذا وجدت تجربة ، وسالبا إذا انتفت التجربة . أما إذا كانت هذه الأحكام مما يدخل فى نطاق البرهنة المنطقية ، فان التصور يكون موجبا ، إذا كانت البرهنة عليه ضرورة ، وسالباً إذا كانت البرهنة

عليه ممتنعة ومستحيلة (١) .

٤ — تقابل الحدود .

يحدد الأستاذ جوبلو تقابل التصورات بأنه تقابل أحكامها الممكنة . ويرى أنه ليس ثمة تناقض ، إلا إذا كان ثمة حكم . ويرى أن الأمر كذلك فيما يخص التضاد ، بل إن الأمر كذلك فى نظرية التقابل عامة . وهى واضحة أعظم وضوحا فى ـ مبحث الأحكام ، وأقل وضوحا فى ـ مبحث التصورات وذلك لأن الأحكام المتقابلة فى الأخيرة هى أحكام بالقوة ، هى أحكام كامنة . ويرى الأستاذ كينز أن التقابل لايفهم إلا فى أحكام أو قضايا فقط ، ذلك لأن التناقض متصل بالحمل ، والحمل لايحدث إلا فى قضية أو حكم (٢) . فنحن نتكلم عن ـ ا ولا ا ـ كتصورين متناقضين ، لأنهما لايمكن حملها معا على نفس الموضوع بدون تناقض .

والنوع الأول من تقابل الحدود هو التناقض (١) : وقد تعارف المناطقة على اعتبار التناقض أول صورة من صور التقابل بين الحدود . وقد عرف الحدان المتناقضان : بأنها حدان يستوعبان كل المجال الذى يشيران إليه ، بحيث أنه لافرد فى هذا المجال يثبت عليه الحدان فى الوقت نفسه . أو أنهما حدان لايمكن حملها بالإيجاب على موضوع واحد فى الآن نفسه فى مجال قول معين .

ويميز Venn بين التناقض الصورى والتناقض المادى ـ وذلك طبقا للعلاقة التى تتكيف فيها صورة كل من الحدين المتناقضين ، فمثلا بين ا ،

(١) Goblot : Traite pp, 90 — 93.

(٢) Keynes : Formal Logic, p. 65

ولا ا توجد علاقة تناقض صورية ، وكذلك بين إنسان ولا إنسان ، ولكن هناك حدود ليست علاقة السلب واضحة فى تركيبها . ولكن بينها تناقض مادى واضح ، ولكنه متضمن ـ وذلك يبدو فى المثال الآتى الذى يذكره كينز: إنجليزى وأجنبى . لاشك أن كل أجنبى ليس إنجليزيا . فهنا تقابل بالتناقض بين الحدين فى مادتها ، وليس فى صورتها (١) .

ويتكلم جوبلو عن نوع من التناقض يحدث فيما يسمى التصور الكاذب . فيذكر أنه « يقال عن تصور أنه متناقض فى ذاته ، إذا تضمن تناقضا ، حينما نحلله نرى أنه ينقسم الى تصورين متناقضين . ويبدو أن هذا التصور يعنى شيئا ما ، ولا يعنى شيئا على الإطلاق . والسبب فى هذا ببساطة ، هو أن تصورين متناقضين لايمكن أن يجتمعا فى تصور واحد . إننا لايمكننا أن نكون فكرة بوضع حد بذاته واستبعاده فى نفس الوقت . فلا يوجد تصور ينطبق على الحدين معا ـ دائرة مربعة » . ويرى جوبلو أن كل تصور يتكون من أحكام بالقوة ، ولا تقودنا أحكام القوة ، وهى أحكام صحيحة ، إلى تصور يشمل الشيء ونقيضه (٢) .

(ب)

أما النوع الثانى من التقابل فهو التضاد : يعرف الحدان المتضادان بأنهما الحدان اللذان يشيران الى أشياء ، لايستنفدان بينهما مجال القول الذى ينتميان إليه ، على أن يكون كل منهما على طرف مضاد ، فبينهما بعد كامل وخلاف كامل . ومن الأمثلة على المتضادين : الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، الأبيض والأسود ، العاقل والأحمق ، اللاذ والمؤلم . . . الخ

---

(١) Ibid : p. 62.

(٢) Goblot ; Traite p. 96.

والفرق الجوهرى بين المتناقضين والمتضادين هو أن المتناقضين لايقبلان وسطا ، فلا يوجد وسط بين أبيض ولا أبيض . هنا إستنفد التصوران كل مجال القول اللونى ؛ بينما يوجد وسط بين أبيض وأسود فى مجال القول اللونى . وينتج من هذا أن المتضادين لايمكن أن يجتمعا فى تصور واحد، أو بمعنى أدق لايمكن أن يحملا على موضوع واحد ولكن يمكن أن يرتفعا : فلا يمكن أن يكون شىء مثلا ، أبيض وأسود فى الآن عينه ، ولكن يمكن أن يكون أزرق ، لكن لا بد أن يكون إما أبيض وإما لا أبيض ، ويلاحظ أيضا أنه ليس بالضرورة أن يكون لكل حد ضد بينما لكل حد نقيض - فمثلا - أزرق - فى عالم الألوان لا ضد لها ، بينما لها نقيض وهو - لا أزرق - .

غير أن كينز يرى أن بعض الكتاب يستخدم كلمة التضاد فى معنى أوسع ، فيمزجون كلمة التضاد بمجرد عدم التوافق . ويرون أن وسطا بين حدين غير متوافقين ممكن ، وعلى هذا فإن أزرق وأصفر متضادان عندهم للأبيض - وهما فى تضادهما للأبيض - كالأسود للأبيض : ويرى بعض الباحثين أن صلة عدم التوافق . . . إنما تعنى التنافر . فالأحمر والأزرق والأصفر تنافر إحداها الأخرى (١) .

وأرى أن هذا خطأ ، إذ ينبغى ألا تخلط بين التضاد وعدم التوافق أو التنافر ، بل نضيف قسما جديدا فى التقابل ، نسميه بتقابل عدم التوافق أو التنافر . إن مايخطر فى الشعور حين نصل بحكم بالقوة إلى التصور - أبيض . هو حكم آخر بالقوة يوصلنا إلى تصور مناقض هو - لا أبيض - ، أو حكم آخر بالقوة يوصلنا إلى تصور مضاده هو الأسود ، بل يكاد يكون التصور المضاد أسرع فى الذهن

---

(١) Keynes : Formal Lpgic, q, 63.

خلال الحكم بالقوة ، من التصور المناقض . فأسود - أسرع إلى الذهن من - لا أبيض . فيتحدد فى مجرى الشعور المتضاد والمتناقض ، هـذا يدل على أنهما قسمان مختلفان . ولا يخطر الأزرق أو الأصفر ، إلا إذا توالت الأحكام التى بالقوة على النفس ، فتحمل إلينا تصورا متنافرا أو غير متوافق مع التصور الذى توصلنا اليه أولا . فمن الخير إذن ألا نعتبر التقابل بعدم التوافق أو التقابل بالتنافر ، قسما من أقسام التقابل بالتضاد .

وقد لاحظ أرسطو أن المتضادين ينتميان إلى جنس واحد ، فلا تضاد بين المتباينين ، فالمتضادان إذن أنواع بعيدة . وينتج عن هذا أنهما يكونان دائما مركبين وينبغى أن نميز فيهما دائمـــا بين تصورين : الجنس : وهو مشترك بين الإثنين والفصل : وهو ما يفصل واحدا منهما عن الآخر . وينتج عن هذا أن المتضادين هما موضوع لعلم واحد بذاته .

والصورة الثالثة من تقابل التصورات هى تقابـل التضايف ، والتضايف هو علاقة وجود بين اسمين ، بحيث لا يوجد أحـــدهما بدون الآخر ، أو لا يمكن أن تعقل ماهية أحـــدهما بدون أن تخطر فى الذهن ماهية الآخر . وقد أسمى الأستاذ كينز هذه الأسماء النسبية ، وعرفها بأنها الأسماء التى تتضمن موضوعا آخر بجانب الموضوع الذى تشير إليه ، بحيث لا يمكن أن تستحضر مالم يستحضر الموضوع الآخر [١] .

ويعتبر جفونز كل الأسماء نسبية أو إضافية إلى حـــد ما . فكل شىء ينبغى أن تكون له علاقة بشىء ما ، الماء بالعناصر التى يتكون منها ، الشجرة بالأرض التى تزرع فيهـا . وما يثبت أن كل الأسماء نسبية ، أن الشعور نفسه

---

(١) Ibid : p. 6ε

لا يتحقق إلا إذا كان هناك تغير واختلاف ، وحيث لا تغير ، لا شعور . فلا يمكن أن يفكر الإنسان فى أى موضوع إلا إذا كان متمايزا عن شيء ما . فكل اسم إذن يتضمن نفيه ، كموضوع من موضوعات الفكر . فكلمة « رجل » لا تفهم ولا تدرك إلا إذا فكرنا فى حدود كثيرة . (إمرأة ، مدرس ، ضابط) وعدد من الأسماء . كما أنه لا يمكننا أن ندركها بدون أن نستحضر أيضا نقيضها « لا رجل » ولكن هل معنى هذا أنه لا يوجد اسم « مطلق » إسم يمكن أن يفهم بذاته ؟ يرد علماء النفس بأن العقل لا يمكن أن يكون مستودعا لمعان منعزلة قائمة بذاتها . ولكن هل يؤدى هذا الى إنكار وجود أسماء مطلقة بالكلية ؟ هنا تقابلنا مشاكل كل ميتافيزيقية ودينية : هل الوجود اسم مطلق أم اسم نسبي ؟ هل الله اسم مطلق أو نسبي ؟ هل الخالق إذا حملت على الله اسم مطلق أم نسبي ؟ هل يمكن وصف الله بالخالق قبل الخلق ؟

يرى الأستاذ جفونز أنه لكى نتخلص من إشكال التمييز بين الإسم النسبي أو المضاف والإسم المطلق ، ينبغى أن نعتبر - كاسم نسبي - كل ما يتضمن نوعا من الاضافة متميزا وظاهرا ، تنشأ عن وجوده فى زمان أو مكان ، أو عن علاقة علة بمعلول . فكل اسم يخضع للزمانية أو لعلاقة العلية فهو اسم مضاف أو نسبي (١) .

أما الأستاذ كينز فيرى أننا نستطيع أن نحلل المشكلة ، بأن نميز بوضوح ، فى كل اسم ، بين مفهوم الإسم وبين الجانب الذاتى والجانب الموضوعى فيه . فكل الأفكار من وجهة النظر الذاتية نسبية طبقا لقانون النسبية . وكل

---

(١) Jevons : Logic p. 62.

الأشيـاء فى عالم الظواهر من وجهة النظر الموضوعية نسبية أيضا ، بمعنى أنهـا لايمـكن أن توجد بدون وجود شيء آخر : الإنسان لايوجد بدون أكسوجين ، أو الشجرة بدون تربة . ولـكن حينما نقول أن اسما هو نسبي أو إضافى ، فلا يعنى هذا أنه لايوجد ، أو لانفـكر فيه بدون أن يوجد شيء آخر ، أو نفـكر فى شيء آخر ، وإنما يعنى أن معناه لايمـكن أن يشرح أو أن يفسر بدون إشارة إلى شيء قد أسميناه اسما متضايفا ـ كالزوج أو الأب ـ فكينز إذا يرى أن هناك أسماء نسبية وأسماء أخرى غير نسبية ، بل هى مطلقة [١] .

والعلاقة بين المتضايفين ، تسمى فى المنطق بعلاقة التضايف ، وهذه العلاقة هى الحقائق التى تـكون التضايف . الحقائق التى تـكون علاقة بين شريك وشريك ، هى الشركة ، وبين زوج وزوجة ، هى الرباط الزوجى ، وبـين حاكم ومحكوم ، هى حق السيادة للأول على الثانى وواجب الخضوع من الثانى للأول . . ألخ .

وعلاقة التضايف تـكون أحيانا واحدة ومتساوية ، فبين الشريك والشريك ، الشركة ، وهى متكافئة من الناحيتين ، وأحيانا تكون مختلفة كيفا ، بين الأب والابن ، علاقة الإبوة من ناحية ، وعلاقة البنوة من ناحية أخرى .

ويرى كينز أن الأسماء النسبية أو بمعنى أدق ، الإضـافة ، ليست بذات أهمية فى المنطق الصورى قدر أهميتها فى منطق الإضافة ، أى المنطق الرمزى الجديد أو فى بعض فروعه ، وهذا المنطق هو منطق عـلاقات أشمل من

---

(١) Keynes Forml Logic. pp. 6٤ - 65.

علاقة التضمن فى المنطق القديم . ولن نخوض فى بحث هذه العلاقات الآن ، وإنما نشير إلى أربع صور منها :

١ ـ علاقة التشابه أو التماثل : وهى علاقة تشابه كامل مطلق . ومن الأمثلة عليها : على سخى سخاء حسن . وهذه يمكن عكسها بدون أن يتغير المعنى إطلاقا فنقول حسن سخى سخاء على . فالصفة المحمولة على الموضوع تساوى الصفة المحمولة على المحمول .

٢ ـ علاقة اللاتشابه أو اللاتماثل : وهى علاقة لا تشابه إذا قلنا محمد ابن أمين فلا يوجد شبه أو تماثل بين الإثنين ، إنما توجد مجرد علاقة الأبوة والبنوة ، فلا يمكن عكسها ، اللهم إلا إذا غيرنا الإضافة فقلنا أمين والد محمد .

٣ ـ علاقة التعدى : وهى أن نصل إلى حكم من حكم ، بتوسط حكم ثالث . ويمكن إدراج هذه العلاقة تحت ضروب الشكل القياسى الأرسطاليسى ، فهنا علاقة تضمن وصورتها :

على أعظم من محمود

ومحمود أعظم من خالد

∴ على أعظم من خالد

ونلاحظ هنا أنه لايمكن عكس المقدمات ، اللهم إلا إذا غيرنا علاقة التعدى ، فنقول :

محمود أقـــل مـن عـلى
وخالد أقـــل من محمود

∴ خالد أقـــل من على

الوصفان هنا واحد ، ولـكن على أساس تغيير الرباط أو الإضافة بين المتقدمين.

٤ ـ علاقة عدم التعدى : ومن أمثلتها ـ كامل صديق حسن وحسن صديق عثمان ـ فلا نستطيع أن نعدى الحكم إلى إلى كامل صديق عثمان ـ . فالحكم هنا لايتعدى ، بل يقف .

• • •

على أن العـــلاقات لاتمس موضوع المنطق الصورى ، كما ندرسه فى هذا الكتاب ، وإنما هى ما قلت ، تتصل بالمنطق الرمزى ، ولها فيه صور متعددة لسنا فى حاجة إلى عرضها الآن .

الفصل الخامس

التصورات الواضحة والتصورات الغامضة

التصورات المتمايزة والتصورات المختلطة

نحن ننظر إلى التصورات من ناحية وضوحها وغموضها ، أو من ناحية تمايزها أو اختلاطها . ويكاد يكون هذا البحث أيضا سيكلوجيا ، ويقيمه جوبلو على أساس نظريته فى الأحكام الممكنة - فيرى أنه لا يمكن أن تكون الفكرة الواضحة واضحة ، ما لم نكن منتبهين تمام الإنتباه للأحكام الممكنة التى يتضمنها التصور [1] . ويذكر جوبلو أن الديكارتيين لم يصلوا إلى أنه ينبغى أن ننتبه أشد الانتباه لهذه الأحكام الممكنة ، حتى نصل إلى التصور الواضح ، اللهم إلا ليبنتز ، ولو أنه لم يعين صراحة قيمة الأحكام الممكنة فى التوصل إلى التصور الواضح ، غير أنه وضعها محل الاعتبار . وهو يعرف الفكرة الواضحة أو التصور الواضح بأنه : هو التصور الذى يجعلنا نعرف موضوعه حين نصل إليه ، فإذا كانت لدى فكرة واضحة عن لون من الألوان ، فلن آخذ لوناً آخر من الألوان مكان اللون الذى لدى فكرة عنه . وإذا كانت لدى فكرة واضحة عن نبات من النباتات ، فإننى أستطيع أن أميزه عن غيره من نبات ينتمى إلى أسرة هذا النبات . وهذا يعنى أننى عرفت موضوعه بجملة من الأحكام ، وبدون هذا

---

(١) Goblot - Traitè, P. 97

يكون التصور غامضاً . تلك هي فكرة ليبنتز عن التصور الواضح والتصور الغامض .

غير أن جوبلو يرى أن فكرة ليبنتز فى التصور الواضح ، عبرت عن الوضوح تعبيراً خارجيا وظاهريا . الوضوح عنده هو وضوح صورة Image أو وضوح فكرة فلم يصل ليبنتز إلى التحقيق ، تحقيق الوضوح ، سواء كان الوضوح تجريبيا أو عقليا . فالوضوح عند ليبنتز يستند على التشابه الظاهرى . ولا يكفى أن نعرف التشابه الظاهرى ، أى نعرف وضوح الصورة ، بل ينبغى أن نعرف الأحكام نفسها التى تكون التصور ، وأن نفحصها ، وأن نحللها ونجعلها واضحة متمايزة . يقول جوبلو « نحن نقول إن تصوراً ما واضحاً ، إذا عرفنا بأى التجارب والعمليات المنطقية ، نستطيع أن نحقق الأحكام الممكنة ، التى يكون هذا التصور الواضح محمولها ، أو بمعنى أدق ، أن نثبت ما إذا كان موضوع معين يقبل هذا التصور كمحمول له » ويعطى جوبلو التصور « إنسان » كمثال . ويرى أن هذا التصور واضح لكل منا تمام الوضوح ، لأننا نعلم المميزات والخواص التى بواسطتها يكون الموضوع إنسانا أو غير إنسان . ولكن هل التجربة بمعناها العلمى الدقيق لازمة لجعل التصور واضحا ، أو بمعنى أدق هل مراحل التجربة ـ الملاحظة والتجريب والتحقيق ـ تصل بنا إلى تصور واضح تمام الوضوح ؟ إننا نرى أن كل أدوات هذه المراحل لم تصل إلى الدقة المطلقة ، لتجعلنا على يقين من أن التصور الذى نصل اليه واضحا . فالوضوح إذن ذهنى ، ولا يثبت وضوحه إلا بطريقة عقلية منطقية . وأهم صورة للوضوح هى صورة علم الجبر . ولكن التصورات الجبرية المجردة ، تتكون من معرفة بالقوة مستمدة من تصورات أخرى ،

وهذه الأخيرة من تصورات أخرى أيضا حتى نصل إلى تصورات حسية ، أحكامها بالقوة أحكام تجريبية .

وإننا نصل إلى الحقائق الهندسية بالمسطرة والفرجار . والهندسة فى آخر تحليل هى فلسفة المسطرة والفرجار . ونحن نصل إلى علاقات فى الهندسة ، ونصل إلى تركيبات هندسية بواسطة هذه الآلات ، وهذا كله يدعو إلى القول بأن المعرفة ـ التى بالقوة ـ وهى التى تكون الفكر التصورى جميعا ـ ليست بالتأكيد ـ بالفعل ـ والتجربة تخطىء والحواس تخطىء والتحقيق يخطىء . فالتصور الواضح باطلاق مستحيل .

وقد لا تكون التصورات الواضحة متمايزة ، وقد تكون مختلطة ، بينما ينبغى أن تكون التصورات المتمايزة واضحة ، والفكرة المتمايزة هى الفكرة التى تدرك النفس فيها اختلافا يميزها عن فكرة أخرى غيرها . بينما الفكرة المختلطة ، هى الفكرة التى لا يمكن تمييزها عن فكرة أخرى ، مع أن الفكرة الأخرى تكون مختلطة . ويرى جوبلو أن الفكرة تكون متمايزة ، إذا عرفنا بأى تجربة أو عملية منطقية نستطيع أن نحقق الأحكام التى بالقوة ، التى تفصلها عن فكرة أخرى مشتركة معها ، ويكفى لهذا أن نعرف عدداً معينا من الصفات ، بحيث أن أى موضوع يحتوى أو يتحقق له هذا العدد من الصفات ، فإنه ينتسب إلى هذا التصور . وكل موضوع يرتفع عنه واحدة من هذا العدد من الصفات ، يمتنع أن ينتسب اليه . وهذه الصفات تعارفنا على تسميتها بالجنس والفصل ، ومنها يتكون التعريف الكامل ، والتصور يكون مختلطا إذا أهملنا هذه الصفات التى تؤدى إلى التعريف الكامل . فالتصور يكون متمايزاً إذا عرفنا بأى التجارب والعمليات المنطقية ، نحقق الأحكام التى بالقوة التى يكون هذا التصور موضوعا

لها ، أو بمعنى أدق ، أن يكون أو لا يكون موضوعا لمحمول معين . ولكن هل نستطيع خلال التجربة أن نصل إلى تصور متمايز ؟ إن التجربة قد تخطىء ، غير أن التصورات التى تكونها النفس متمايزة ، قد تكون صحيحة ، لأن النفس تصل إلى الصفات التى تميز شيئا عن شيء ، أى تصل إلى الماهية أو التعريف الجوهرى للتصور .

نستخلص من كل هذا الذى ذكرناه ، أن وضوح التصورات إنما يتعلق بما صدقها ، أو بالتعريف المميز ، وتمايزها إنما يرتبط بمفهومها أو بالتعريف الجوهرى (١) .

---

(1) Goblot - Traité, p. 97-101.

الفصل السادس

المفهوم والماصدق

رأينا كيف ظهرت تعبيرات المفهوم والماصدق فى الأقسام السابقة للتصور التى قمنا بعرضها . وهذا يعنى ، كما ذكرت من قبل، أن مبحث التصورات مبحث واحد ـ منظوراً اليه من نواح متعددة . وللمفهوم وللماصدق المكانة الكبرى فى المنطق ، لا فى أقسام التصورات فقط ، بل أيضا ، وبقوة ، فى مبحث القضايا ومبحث القياس،وما زال المناطقة فى نقاش حول حقيقة المنطق الصورى : هل هو مفهومى أو ما صدقى ، هل هو كيفى أو كمى ، أو هل هو الاثنان معا ؟ وكما ادعت بعض العلوم مباحث التصورات لها ، إدعت نفس العلوم مبحث المفهوم والماصدق .

أما الميتافيزيقا ـ فترى أن مبحث المفهوم والماصدق هو بحث ميتافيزيقى ، وأن مفهوم الشىء هو حقيقته الميتافيزيقية ، وأنه ليس إلا فكرة المجرد والعينى ، وقد عرضنا لهذه الفكرة من قبل . ولكن المناطقة ينكرون ميتافيزيقية هذا البحث ، ويرونه عقليا بحتا ، وأن فكرتى المفهوم والماصدق أو فكرتى الكم والكيف ليستا قاصرتين على الميتافيزيقا ، وإنما هما تتداخلان فى مختلف العلوم ، عقلية أو تجريبية . وهما أداتان للحد وللقضية وللقياس وللاستقراء ولكل عملية منطقية . وإن العلم ، أى علم كان ، وفى أى نطاق يكون ، إما كيفى وإما كمى . فالعمليتان متصلتان بعلم قائم بذاته ـ هو المنطق ، كأداة للفكر ، ومنهج للبحث .

أما علم النفس ، فسنرى المحاولة النفسية فى إقامة التصور على الأحكام الممكنة ، وسنرى مدى الحقيقة فى هذه المحاولة . وسنرى أنها لم تنجح النجاح الكافى فى تحليل هذه العملية العقلية تحليلا نفسيا .

أما علم اللغة فيقرر أننا لا نستطيع أن نتكلم عن مفهوم وماصدق للتصورات وإنما عنها فى الأسماء ، بل يكاد كثيرون من المناطقة التقليديين يرون أيضا أن يكون هذا البحث فى نطاق الأسماء ، لأن اللغة تلعب دورا كبيرا كأداة للفكر فى تكوين كل من المفهوم والماصدق . وينتج عن إهمال بحثها نتائج سيئة فى تصحيح الفكر الإنسانى فى هذا النطاق . ولكن لا يعنى هذا أن التصورات من حيث هى تصورات ، لا مفهوم ولا ما صدق لها . إن التصور عامة يعبر عنه فى إسم ، ثم إن التصور من حيث هو وحدة عقلية كاملة ، لا وجود له عند كثيرين من المناطقة ، فمن الأولى ألا يكون الإسم وحدة عقلية كاملة . ولهذا نرى أن من الخير أن نشير إلى ترادف الإثنين هنا . فسيان إذاً أن نستخدم هنا كلمة إسم أو كلمة تصور ، ولكن ما هو تعريف المفهوم والماصدق ؟

١ — تفسير كل من المفهوم والماصدق :

إن الرأى التقليدى هو أن كل إسم كلي من الأسماء ، طبقا لوجوده كموضوع أو كمحمول فى قضية ، هو اسم لشىء أو لعدة أشياء ، أو لفرد أو لعدة أفراد ينطبق عليها ، أو بمعنى منطقى ، يصدق عليها . ولكل شىء من هذه الأشياء ، ولكل فرد من هذه الأفراد التى يحمل عليها الأسماء ، صفة أو صفات ، وهذه الصفات ترتبط بهذا الشىء ، فلكل إسم إذاً ناحيتان : ناحية الماصدق — أى ناحية الإشارة إلى أفراد أو أشياء يتحقق فيهم ، أو يصدق عليهم اللفظ ،

وناحية المفهوم ـ أى مجموعة الصفات التى تحمل على هؤلاء الأفراد . ومن الأمثلة على هذا ـ إنسان ـ أما ما صدقه فهو : زيد وعمرو ومحمد ... الخ . وأما مفهومه فالحيوانية والناطقية ... الخ وإذا أردنا أن نحلل أية قضية ، لوجدنا فيها هاتين الناحيتين : فإذا قلنا : القطط مستأنسة : فللقطط ما صدق : وهو القطط السوداء ، والبيضاء ، والأفريقية ، والأوربية والأسيوية ... الخ ولها مفهوم : هو الصفات التى تتحقق وتجعل هذا النوع من الحيوان إسمه قطط ، ومستأنسة أيضا لها مفهوم ولها ما صدق . أما مفهومها فإنها: غير مفترسة ويمكن تربيتها ... وما صدقها . . . القطط على إختلاف أنواعها .

أما المدرسيون فقد عبروا عن المفهوم بالتعبيرات الآتية Compréhension و Connotation و Intension ـ وعرفوا المفهوم بأنه مجموعة الصفات أو المشاهدات Notae الجوهرية التى يحتويها التصور . وعبروا عن الماصدق بالتعبيرين الآتيين Extension و Dénotation . وأضاف مناطقة بورت رويال التعبير Etendue ـ أى الإمتداد ـ فعبر نيكول وارنوا عن الماصدق بهذا التعبير الجديد : الإمتداد . وتعريف الماصدق عند المدرسيين أنه مجموعة الموجودات التى ينطبق عليها التصور .

ويعبر عن المفهوم بالتعريف وعن الماصدق بالتصنيف . ولكن يكون منطوق القضية التى يدخل فيها التصور واحدا فى كلتا الحالتين . إن الذى يختلف هو التفسير الذاتى للقضية : أى أننا نحن الذين نفسر القضية من ناحية المفهوم أو الماصدق . فإذا قلنا الإنسان فان ـ فنحن نستطيع أن نفسر الموضوع من ناحية المفهوم ، فتعتبر صفة « فان » متعلقة بالموضوع ـ الإنسان ـ أى أننى هنا أعرف التصور « إنسان » . والتعريف يكون فى المنطق الصورى بالمفهوم .

ونحن أيضا نستطيع القيام بتفسير ما صدق : فننظر إلى الموضوع - إنسان - كجزء من صنف الفانين ، فنقول - الإنسان أحد الفانين - وهنا أصنف الموضوع فى مجموعة الفانين ، والتصنيف يكون دائما على أساس الماصدق .

والمشاهدات التى تكون التصور هى الصفات التى تؤكده وتثبته بالعمومية وبالضرورة ، لا من ناحية ذاتية فقط ، بل وأيضا من ناحية موضوعية . وهذه المشاهدات هى التعبير العقلى عن الصفات الحقيقية للماهيات التى يكتشفها العقل شيئا فشيئا . وإذا كنا نحن نغنى ونخصب التصور باستمرار ، فإن كل تعريف يكون بالضرورة مؤقتا ، ولكن التصور فى ذاته ، وموضوعيا ، يمتلك مفهوما ثابتا ، فإذا تكون مرة واحدة ، فانه يتكون للجميع ويقدم معينا خصبا لاستدلالاتنا (١) .

أما عن الماصدق : فان المنطق الكلاسيكى يعتبره صفة مشتقة من المفهوم . ويرى هذا المنطق أنه من الخلط أن نعرف التصور كمجموعة من الأفراد - ولا عبرة فى المجموعة بالعدد - وإنما العبرة بتحقق التصور فى الموجودات ، ومن باب أولى نستطيع أن نفترض تصوراً يتحقق فقط فى فرد واحد . فماصدق تصور هو إذن إمكانيته أن ينطبق على كثرة غير معينة (٢) .

تلك هى النظرة الكلاسيكية للمفهوم والماصدق ، ولكن المنطق الفرنسى الحديث الأستاذ جوبلو ، رأى أنه لا بد من وضع « مفهوم دقيق » لاصطلاح

(١) Maritain: Petite Logique, p: 34

(٢) Toblot : Traite, p. 74

المفهوم - لأن هذه الكلمة أو هذا الايضاح أثار كثيرا من النزاع خلال القرون بين مختلف العلماء . ويرى أن منطق التصورات والأحكام والاستدلال والبرهنة إنما يقوم على هذه الفكرة ، وأن النزاع بين الواقعيين والاسميين والصوريين، وكذلك النزاع بين اللاهوتيين والتجريبيين إنما مصدره التفسيرات المعارضة والمناقضة لهذه الفكرة . ثم يبدأ جوبلو في تحليله لهذه الفكرة .

يرى جوبلو « أن ماصدق اسم هو الأفراد المحتواة فى الجنس ، أى تحقق عدد من الأحكام الممكنة يكون الحد محمولا لها ، والمفهوم هو عدد الصفات المشتركة بين أفراد الجنس ، أى تحقق عدد من الأحكام الممكنة يكون الحد موضوعا لها . فإذا كان الحد كليا ، أى إذا كان تصورا ، فإن ماصدقه يكون لانهائيا، وإذا كان مفرادا ، فإن مفهومه يكون لانهائيا » (١) . ونحن نرى من هذا أن جوبلو ، يرفض منطق التصور ، ويقيم - كما قلنا - التصور على مجموعة من الأحكام الممكنة . وينتج من هذا أن كلا من المفهوم والماصدق يتحدد بعدد من الأحكام الممكنة . فالمفهوم إذن هو مجموعة من الأحكام الممكنة يكون التصور موضوعا لها ، والماصدق هو مجموعة من الأحكام الممكنة يكون التصور محمولا لها .

يقول جوبلو « يتكون - معنى الاسم - من عدد لامتناه من الأحكام الممكنة يكون هذا الاسم موضوعا لها أو محمولا - وهذه الأحكام التى يكون محمولا لها هى ماصدقه ، والتى يكون موضوعا لها هى مفهومه » ويوضح جوبلو فكرته بالأمثلة الآتية : بيير رجل ، الزنجى رجل ، دون كيشوت

(١) Goblot - Traité, p. 103

رجل . . . ألخ . إن إمكانية هذه الأحكام التى قد يكون لها عدد لامتناه من الموضوعات ، لاعدد معين ، هى ماصدق كلمة إنسان : الانسان ثدبى ، الإنسان فقرى ، الإنسان عاقل . . الإنسان إجتماعى . . . الخ إن امكانية هذه الأحكام التى قد يكون لها عدد غير محدد من المحمولات المختلفة وليست عددا محددا ، هى مفهوم كلمة إنسان . (١)

والنظرية متكاملة الأجزاء ولكننا نرى بعض المناطقة الذين حاولوا إحياء المنطق المدرسى ـ من أمثال ماريتان وتريكو ـ وبخاصة الأول ، يقررون أن أن جوبلو قد أخطأ باقامته للتصور على أساس الأحكام الممكنة ، وأنه ينبغى بحث المفهوم والماصدق فى عــلاقاتهما فقط مع التصور . هنا يضخم معناهما ويبين . ويرى تريكو أن تحليل المفهوم والماصدق فى ضوء الأحكام الممكنة ليس فقط فاسدا ، بل إن هذا التحليل يعتبر هاتين الفكرتين الهامتين فى تاريخ الفكر والعلم الإنسانى كفكرتين ثانويتين . أما ماريتان فيقول بسخرية « إن ما ابتدعه جوبلو يشبه تماما وضع المحراث أمام الثيران » (٢) ونقرر نحن أن هذا النقد لا يرقى إطلاقا إلى دقه النظرية الجوبلية وتحليلها العميق لفكرتى المفهوم والماصدق ، كما أنه لا يضعها أبدا فى مكان ثانوى ، وإنما يخصب فكرتها بتحليله الغنى .

ويمضى جوبلو ويقول : إنه لاتوجد علاقة بين الألفاظ والحدود اللامتجانسة . فلا توجد علاقة ماصدق بين حدين ليسا محمولين لموضوع واحد ، كما أنه لا توجد علاقة مفهوم بين حدين لا يكونان موضوعين لمحمول واحد .

---

(١) Goblot - Traité, p. 89.

(٢) Tricot : Traité p.p. 74 - 75

كما ينبغى أن تكون هناك علاقة احتواء أو تضمن بين حدين ، لكى نستطيع أن نقرر أن هناك مفهوما وماصدقا ـ بمعنى أن نقول عن تصور إنه متضمن فى تصور آخر ، مفهوما أو ماصدقا ، إذا كانت كل الاحكام التى بالقوة التى الأول هى أحكام بالقوة للثانى . ومن الممكن أن يكون التصور متضمناً جزئيا فى الاخر ، وذلك إذا كانت أحكامها التى بالقوة مشتركة بين الاثنين . ويوضح جوبلو هذا توضيحا أكثر فيقول « إن التصور يكن متضمنا فى ماصدق تصور آخر ، إذا كان كل موضوع الأول هو موضوع الثانى . فكل حيوان ثديى هو فقرى (أى من الحيوانات الفقرية) فثديى متضمنة فى فقرى . وإن التصور يكون متضمنا فى مفهوم تصور آخر ، إذا كان محمول الأول هو محمول الثانى : فكل ما هو حقيق عن التصور ـ فقرى ـ حقيق عن التصور ـ ثديى (١) » .

ويلاحظ جوبلو الملاحظات الاتية :

١) إذا كان حد متضمنا من ناحية الماصدق فى آخر ، فإن الثانى يكون متضمنا من ناحية المفهوم فى الأول . فمفهوم التصورات إذاً وماصدقاتها هى عكسية ، الواحد عكس الأخرى .

٢) يكون التصوران متساويين ماهية ، إذا كونتهما أحكام بالقوة واحدة فلا يختلفان إلا لفظا . وهذه الأسماء تكون مترادفة ، ومع ذلك فأحدهما قد يكون معنى واضحا ، بينما يكون الاخر معنى غامضا . إن المعنى الواضح فى هذه الحالة يكون « تعريف » المعنى الغامض .

---

(١) Ibid-p.p. 103 - 104

٣) يعجز العقل أحيانا عن الإحاطة بماصدق تصور من التصورات ، وذلك إذا كان ما صدقه عددا غير محدد من الموضوعات أو الأفراد ، مفهومها غير محدود أيضا . وإحصاء الموضوعات الجزئية متعذر . بينما من الممكن الإحاطة بمفهوم تصور من التصورات ، إذا كان فى استطاعتنا أن نكونه بواسطة عدد محدود من التصورات الأخرى . وهذا هو عمل التعريف ، وبهذا أيضا نستطيع أن نحدد ماصدق تصور بتحديد مفهومه . وقد تعود العقل أن يفكر فى تصورات لا فى صور لا تتناهى (١) .

٢ ـ أقسام المفهوم :

نظر المنطق المدرسى للمفهوم على أنه واحد لا تعدد فيه . ولكن الأبحاث فى فكرة المفهوم غيرت هذه الفكرة . وقد قام كينز ثم جوبلو من بعده بتحليل بارع لفكرة المفهوم . ويتلخص هذا التحليل فى أننا يمكننا فهم كل من المفهوم والماصدق : إما فهما ذاتيا وإما فهما موضوعيا . ولكن يلاحظ أن هذا التقسيم لا أهمية له بالنسبة للماصدق . ذلك لأننا لا نحمل التصور « إنسان » على نفس الموضوعات ، لأننا نجهل الناس أنفسهم ، أى أننا نختلف فى حمل كلمة إنسان على الأشخاص ، لأننا لا نعرف الأشخاص . ولكن إذا عرفنا المفهوم ، فلا يهم اختلافنا على الماصدق ، كل ما يعنينا هو أنه اذا وجد أفراد تتحقق فيهم صفات مفهوم التصور « إنسان » ، كان هؤلاء ماصدق التصور إنسان . فالتصور إذن يحمل على موضوعات لا نعرفها ، وهى غير محددة طالما كانت لهم الصفات التى تفهم من التصور ، والتى نحملها على موضوعات نعرفها ، ومحددة أمامنا (٢) .

---

(١) Ibid, p.p. 104—105

(٢) Goblot ; Traité p. 105

فالمفهوم إذن هو الذى يحمل دلالة الكلمة - ويقرر نطاق استخدامه وامتداده : أى الماصدق . فالمفهوم إذن هو الذى ينظر اليه من ناحية الموضوعية والذاتية : وكان كينز أول من قسم المفهوم الى الاقسام الثلاثه الآتية :

١ - المفهوم الجوهرى أو المفهوم الإتفــاقى : ويعبر عنه كينز بكلمة Connotation . وهو مجموعة من الصفات الجوهرية التى تكون صنفـا من الأصناف ، بحيث إذا لم تتحقق للصنف ، لم يكن الصنف . يقول كينز « إننا نضمن فى الصنف الصفات التى يقوم عليها تصنيفه ، بحيث إذا سقطت واحدة منها سقط الصنف ، ويسمى هذا المفهوم اتفاقيا ، لأننا اتفقنا على أن نعتبر صفاته جوهريـة » .

٢ - المفهوم الذاتى أو النسبى : ويعبر عنه كينز بكلمة Subjective intention وهو مجموعـة الصفـات التى تكون فى الذهن عن الشيء ، أو العلاقات التى تكون فى الذهن عنه ، أى أن الذهن لا يدخل فيها أو لا يلتزم أن يدخل فيها كل الصفات الجوهرية التى للشيء ، بل يكون منها أحيانا صفات غير جوهرية . فالنظرة إلى المفهوم هنا نظرة نسبية وذاتية ، وهذا المفهوم غير ثابت، بل يختلف باختلاف الأفراد واختلاف الأمكنة والأزمنة .

٣ - المفهوم الموضوعى : ويعبر عنه كينز بكلمتى Comprehension أو Objective Intention وهو مجموعة من الصفات التى يحصل عليها الشيء والتى تكون متحققة فى كل أفراد النوع الذى يحمل عليه المفهوم . فهو إذاً يشمل كل الصفات ، عرضية كانت أو جوهرية ، التى ذكرناها فى القسمين الماضيين . وهذا النوع من المفهوم أصدق أنواعه .

نستنتج من هذا أن النوع الأول من المفهوم إنما هو مفهوم تاريخى فلسفى ، يعطينا فكرة فقط عما اصطلح عليه الأقدمون من المفهوم . وهو مفهوم ضيق محصور يضعنا أمام تغييرات آلية ، إذا سقط منها شيء، سقطت الماهية ، وبالتالى سقط المفهوم أو لم يصر مفهوما من حيث هو دال على الماهية . والمفهوم الثانى تتدخل فيه الإرادة والحكم الذاتى ، وتتدخل فيه عوامل قد تبعده عن الحقيقة . أو بمعنى أدق إن المفهوم النسبى يدخل الإنسان إلى عالم من السفسطة والجدل . والمفهوم الثالث هو المفهوم الصادق ، وذلك إذا توصلنا إليه فالموضوعية المطلقة عسيرة التحقيق (١) .

وللأستاذ زجفرت تقسيم للتصورات يشبه إلى حد ما تقسيم كينز . ويبدو أن الأستاذ زجفرت أثر فى كينز .

وقد قسم الاستاذ زجفرت التصورات الى ثلاثة أقسام : التصورات التجريبية ، والتصورات الميتافيزيقية ، والتصورات المنطقية . أما التصورات الأولى، وهى تصورات نفسية، أو نتيجة عملية نفسية ، وتتغير بتغيير الأشخاص ، فهى تقابل اذاً المفهوم الذاتى لتصور ما . والتصورات الثانية ، وهى التصورات التى تصل إلى تصوير الماهية تصويراً كاملا مثالياً من حيث هى موضوع ، وهذا القسم يقابل المفهوم الموضوعى . وأما التصورات المنطقية ، فهى التصورات التى تعارفنا على أن تكون صادقة صدقا كليا ، لكى تستخدم فى أحكامنا ــ وهذا القسم يقابل المفهوم الجوهرى أو الاتفاقى .

أما جوبلو فقد وضع نظرية تشبه نظرية كينز إلى حد كبير ـ فقد قسم المفهوم إلى نوعين : مفهوم ذاتى ومفهوم موضوعى . أما المفهوم الذاتى ــ

---

(١) Keynes : Formal Logic, p.p. 23 - 27

وقد أسماه La Comprehension subjective فقد حدده بأنه « مجموعة الصفات التي يضمنها شخص معين في زمن معين في معنى إسم من الأسماء » وهي تستند على معرفة الشخص وتتغير بتغير الأشخاص . فإذا إزداد تعلم شخص ما، أضاف إلى المفهوم الذاتي ثروة كلامية من لغته الخاصة ، فالمفهوم الذاتي إذن هو تعريف مؤقت للاسم .

وقد يتغير المفهوم الذاتي على الصورتين الآتيتين :

أولا : أن تبقى حدود المفهوم الذاتي كما هي - إذا كان تعريف من التعاريف قد حدده ، يبقى التعريف ، ولا يتغير الإطار - ولكنه يغنى ويخصب سواء بأن نجد خلال تجربة من التجارب عناصر جديدة فيه ، لم نعرفها من قبل، وإما أن نصل ببرهنة واستدلال إلى إدراك أشياء لم نلمحها فيه . ومن الأمثلة على هذا أن نعلم خاصية جديدة للمثلث ، أو معلومات مفصلة عن تشريح الكلب ، فيخصب لدى المفهوم الذاتي لكل من المثلث والكلب، ولكن لا يزيد ولا ينكمش . ويبقى الماصدق كما هو .

ثانيا : أن تصل إلينا معرفة جديدة ، تغير ما اتفق عليه القدماء من قبل، وتلغى التعريفات القديمة للتصور كما عرفناها ، وتتدخل في الماهية ، وتقدح في ذاتية الشيء بتحليل جديد . هنا يتغير التعريف لدى ويتغير الاطار . أو بمعنى أدق أضع تعريفا جديداً .

وينتهي جوبلو إلى القول بأنه بقدر ما نتعلم ،فإن المفهوم الذاتي إما أن يخصب بدون أن تتغير حدوده ، وإما أن يقدح في ما هيته فتتغير حدوده [١] .

---

(١) Goblot : Traité, pp. 105-106

أما المفهوم الموضوعي La Comprehension objective فهو المفهوم الذى يصل العقل بواسطته إلى معرفة الحقيقة الكاملة عن موضوع من الموضوعات ، ويدركها إدراك من لا يعرفها من قبل . أى أن يعرف الشىء معرفة كاملة ، كل ما ثبت له ونفى عنه ، وهذه هي النهاية السامية للتطور العلمى ، وهذا المفهوم افتراضى أو بمعنى أدق ، هو حالة عقلية نفترض فيهـــا : أننا وصلنا فقط إلى الموضوعية الكاملة لمفهوم حد من الحدود . وإذا ما وصلنا إلى الموضوعية ، فإن جميع أحكامنا التى تثبت لتصور من التصورات أو تنفى عنه تكون تحليلية ، وتكون صحيحة ، لأنها لا تكون سوى توضيح لمفهوم موضوع ، عرف ، افتراضا ، معرفة كاملة (١) . وسنعود إلى هذه النقطة حين نبحث الأحكام التحليلية والتركيبية .

نقد نظريتى كينز وجوبلو : لم يوافق بعض المناطقة الفرنسيين — وعلى رأسهم ماريتان وتريكو — على آراء كينز وجوبلو . ويرى هـــؤلاء المناطقة — تحت تأثير مدرسى — أن نظريات كينز وجوبلو تقوم على خطأ مشترك وتستدعى اعتراضا أساسيا . إنها سخرت بحقيقة التصور ، ولم تجعل له أدنى اعتبار . ويرى ماريتان أنه قد تكون لهذه النظريات بعض القيمة إذا كان العقل لا يصل إلى الماهية ذاتها ، ولكن يصل للأفراد فقط — ولكن إذا كان من المقرر أن الكلى والضرورى موجودان فى الأشياء الجزئية ، ويمكن إدراكهما فى هذه الأشياء ، فلا يهم إذن أن نترك جانبا ، ولحين ، فقط هذه الخاصية أو تلك ، إننا نفعل هذا إما لوضع تعريف غير معقد ، وإما لعدم كفاية علمنا . ولكن من المؤكد أن الماهية تحتوى ضمنيا كل الخواص

---

(١) Goblot : Traité, p. 203

والملاحظات ، ويمكن أن تستنبط ، حتى يستنفذ كل ما فى هذه الفكرة . ويجب أن نلاحظ علاوة على ذلك ، أنه مع تقدم العلم ـ فى تصور كينز على الأقل ـ يخصب المفهوم الذاتى بدون توقف على حساب المفهوم الموضوعى ، وهذا المفهوم الأول سينتهى قطعا بالإختفاء ، وذلك حينما يصبح الإستدلال المتكامل ممكنا . وحينئذ سيتماثل المفهوم الذاتى والمفهوم الموضوعى ، أو بمعنى أدق ـ حين يتكامل الإستدلال ، لن يكون هناك سوى مفهوم واحد . وهذا المفهوم الواحد هو المفهوم الموضوعى ، المفهوم الوحيد المنطقى بمعنى الكلمة (١) .

هذه صورة جديدة للأرسطاليسية ؛ تريد الاحتفاظ بفكرة المفهوم التقليدية ، وهى تتمسك بالنظرة الكلاسيكية للمفهوم ، وتؤمن بالماهية الثابتة ، وترى أننا نستخرج الخواص والصفات من هذه الخاصية وحدها . وقد تناست المفاهيم الجديدة التى وضعها العلم ، كل علم فى نطاقه ، والتى جعلت من الماهية الثابتة ، ومن الموضوعات الكاملة ، مجرد خرافة . إن تطور العلم الحديث أتى بمفهومات غيرت الكثير من المفهومات القديمة ، ووضعت أسسا جديدة لمختلف العلوم ، بحيث يمكننا أن نقول إننا إذا أردنا أن نحتفظ بمفهوم معقول يحفظ للمفهوم كيانه كفكرة منطقية ، فعلينا أن نقرر أن خير مثال لفكرة المفهوم ، هو المفهوم الذاتى .

٣ ـ تحديد المفهوم والماصدق :

المفهوم والإشتقاق اللغوى : يرى كينز أن المفهوم والإشتقاق اللغوى

(١) Tricot : Traité, p. 76

يختلطان اختلاطا شديداً . ولكن يجب التمييز بينهما : بأننا حين نبحث فى الألفاظ من ناحية ايتومولوجية أو من ناحية تاريخية ، فإننا نبحث فى منشأ الكلمة وأصلها ، والظروف التى دعت إلى قبولها كدالة على هذا الشيء أو ذاك ، والتغييرات المتتابعة التى حدثت لها ... وقد نلجأ أحيانا فى توضيح المفهوم إلى كل هذا ، ولكن ينبغى أن نميز بين الاثنين . ونعلم أننا فى التماس الأسماء لغرض من الأغراض العلمية ، لا نلجأ إطلاقا إلى إشتقاقه وأصله ، بقدر ما نلجأ إلى ما يحدد استخدامه استخداما علميا ، خاضعين فى هذا لقواعد العلم الخاص أو الجزئى الذى نعمل فيه ، كما أننا نختلف أيضا فى تحديد المفهوم للمصطلح العلمى من الإستخدام العادى (١) .

ويؤدى هذا إلى أن نبحث فى فكرة تحديد المفهوم والماصدق . فقد قلنا إن المفهوم الذاتى متغير بتغير الأشخاص والأزمنة والأماكن ، ولكن هل يصدق ذلك على المفهوم الجوهرى ؟ قد رأينا ـ فيما قلناه فى الفقـــرة السابقة ـ أن الاستعمال العلمى لإسم من الأسماء يختلف عن استعماله العـادى ، وعلى هذا قد يقصد النـــاس بالإسم الواحد أشياء مختلفة ، فيكون للاسم عندهم مفهومات متعددة ، بل يصل الحال إلى أن كثيرين منـا لا يستطيعون تحديد مفهومات الكلمات التى يستخدمونها فى حياتهم العادية . ولكن ينبغى التمييز بين المفهـوم الذاتى والمفهوم الجوهرى من ناحية الثبـات والتغـير . أما الأول : فمتغير بالضرورة والثانى متغير بالعرض . وفى الحقيقة إن التغير فى اللغـة وعدم الثبـات ـ بشرط أن يكون عرضيا فحسب ـ هو الذى يجعـل

---

(1) Keynes' Formal Logic, p.p. 28-29

اللغة تقوم بأغراضها . فإذا قمنا بمناقشات علمية ، ينبغى أن نحدد مفهوم الكلمات التى نستخدمها ، هذا التحديد هو الذى يجعل البحث العلمى ممكنا . ونحن فى البرهنة لا نستطيع أن نقوم به على الوجه الأكمل بدون أن نحدد مفهومات الألفاظ ، على ألا يكون هذا التحديد صورا جامدة متحجرة ، تفرض خـــلال الدهور والعصور . فالتغير إذاً ، مالم يكن فى استطاعتنا أن نصل إلى الموضوعية المطلقة ، هو أساس التقدم العلمى ، وتطور اللغة . بل إن التغير فى المفهوم - بعد التحليل والتركيب - وفى ضوء قواعد التحقيق - هو الطريق إلى الموضوعية [1] .

أما الماصدق فهو مجموعة الوحدات التى يصدق عليها اللفظ . ولكن هل نقول إن الماصدق محدد أو غير محدد ؟ إختلف المناطقة فى هذا اختلافا بينا : فذهب البعض إلى أن الماصدق غير محدد ، بحيث إذا قلنا - إنسان - فانها تنطبق على جميع الأفراد ، سواء أكانوا على قيد الحياة ، أم كانوا أمواتا . بينما يذهب البعض إلى تحديد الماصدق ، إذا أنه لا معنى إطلاقا أن يشمل أفرادا قد لا ينطبق عليهم ما دخل المفهوم الجديد من صفات جديدة . وهذا يؤدى بنا إلى نقطة أخرى هامة فى البحث وهى صلة المفهوم بالماصدق .

٤ - علاقة المفهوم بالمصدق :

كان من المسلم به فى المنطق الكلاسيكى أن الصلة بين المفهوم والماصدق صلة عكسية ، أى أنه إذا زاد المفهوم ، قل الماصدق . فإذا قلنا - إنسان - وأردنا به الحيوان الناطق ، أى أن يكون مفهومه الحيوانية والناطقية ، صدق هذا المفهوم على عدد كبير من الأفراد ، عدد لا يحصره عد . ولكن إذا أضفنا إلى المفهوم -

---

(١) Ibid p., 29

أزرق العينين - مثلا فقلنا - حيوان ناطق أزرق العينين ، صدق هذا الإسم على عدد محدود من الأفراد . فاذا أضفنا اليه - ساكن فى غرب أوربا قلّ ما صدق الأفراد إلى حد أكثر تعينا وهكذا ... الخ . وإذا زاد الماصدق قل المفهوم ، فاذا أردنا بالماصدق : كل أفراد الإنسان ، كان المفهوم حيوانا ناطقا ، فالصلة إذاً بين كل من هاتين الفكرتين صلة عكسية .

ولكن ينبغى أن نلاحظ عدم إطراد هذه القاعدة ، فليست كل زيادة فى المفهوم على إطلاقها ، تحدد عدد الماصدقات وليست العلاقة علاقة - حسابية - حين يتكثف المفهوم ويزداد خصبا ، يتحدد فعلا ، ولكن لو حملنا عليه صفة لا تزيد من مفهومه شيئاً ، حينئذ يبقى عدد الماصدق ، أو عدد الماصدقات كما هو . أو بمعنى أدق ينبغى أن تميز بين الزيادة أو الصفة العرضية وبين الزيادة أو الصفة الجوهرية ، فالصفة العرضية تحدد الماصدق ، ولكن زيادة صفة جوهرية قد لا تحدده أو تحدده تحديداً ضئيلا . فالعلاقة بين المفهوم والماصدق تكون عكسية ، إذا كانت الزيادة فى المفهوم صفة عرضية ، يشترك فيها بعض أفراد الماصدق دون البعض الآخر .

ولكن إذا قلنا أنه إذا زاد المفهوم ، قل الماصدق ، فهل معنى هذا أننا كلما أرتفعنا فى سلم الموجودات ، كان الإسم الأعم أقل كثافة وخصباً من الإسم الأخص : فإنسان ، أخص من حيوان ، فهى اذا أكثر صفات من حيوان ؟ - يجيب المنطق القديم بأنه كلما أرتفعنا فى التعميم ، كلما هزل مضمون التصورات . ويرى الأستاذ رابييه Rabier أن الفكرة العامة أو التصور لا يتكون فقط بألا نزيد عليه أنواعا سفلى يحتويها ، بل بحذف كل الخواص التى تتغير وتقوم كل نوع على حدة ، وبمعنى آخر أن الجنس لا يحتوى

الفصول النوعية التى تحدد الأنواع المندرجه تحته . أما من ناحية الماصدق فإن ماصدق الجنس أكبر من ماصدق النوع ، فالتصور - حيوان - ينطبق على كم أكبر بكثير من أفراد النوع إنسان .

وأكثر الحدود بعدا فى التعميم والتصنيف هى إذاً - الوجود المحض - من ناحية أن مضمونه هش ورقيق بحيث لا يتميز كثيراً عن العدم البحت ، ومن جهة أخرى نرى الفرد ، ومفهومه غير محدد ، ولكن ماصدقه مساو لوحدته (١) .

٥ - نظرية جوبلو:

لم يقبل الأستاذ جوبلو النظرية الكلاسيكية إطلاقا ، وهى النظرية التى لا تدخل فى تكوين التصور - كما قلنا - سوى الصفات الجوهرية العامة ، وتسقط منه الفصول النوعية والخواص الفردية والأعراض . ورأى أنه ليس من الصحة فى شىء أن نعتبر مفهوم حد يحتوى كل صفات الحدود العليا ، ولا يحتوى كل صفات الحدود السفلى ، فأنكر إنكاراً باتا أن النوع يحتوى الجنس ويتجاوزه مفهوما ، بينما الجنس يحتوى النوع ويتجاوزه ماصدقا . ويلاحظ جوبلو أن عدم التعيين فى ماصدق حد كلى هو الذى يسبب كليته عند الكلاسيكيين . وأن غياب بعض الصفات هو الذى يجعل فى الإمكان تقسيم الجنس إلى أنواع أو فصل أنواع منه ، وبالتالى إلى إدراج عدد مختلف غير محدود من الأفراد تحت هذه الأنواع .

بدأ جوبلو نظريته من فكرة عدم التعيين هذا ... إنه أنكر أن عدم تعيين

---

(١) وما بعدها Goblot, Traiie p. 105

صفات فى الأجناس يؤدى إلى تكوين الأنواع : أو بمعنى أدق ، إنه يرى أن عدم التعيين هذا ليس سلبا محضا ، أى ليس سلبا لوجود الأنواع بفصولها فى داخل الأجناس ، إنه إمكانية فصول نوعية فى الأجناس. إننا لا نكون الأنواع لا عددا ولا صفات ـ اعتباطا . إنها مشروطة بصفات الجنس ، فصفات النوع إذن ليست صفات جديدة تضاف إلى صفات الجنس ، ولكنها توجد باسم (المتغير). فالانتقال من الجنس إلى النوع هو بأن نعين بعض القيمة لهذا المتغير ، فنحدها ؛ فيتكون النوع . أو بمعنى أدق إن النوع هو اقتطاع جزء من هذا المتغير . فنحن هنا لا نضيف شيئا من هذا (المتغير) الذى هو فى واقع الأمر (الجنس) ، وهذا الجزء المقتطع هو (النوع).

أما الفائدة التى نحصل عليها من هذا العمل ، أو بمعنى آخر من تنويع الجنس ، فهى نظرية وعملية . أما الفائدة العملية فهى أننا نستطيع بحث الحالة والخواص الجزئية أكثر من بحث الخواص الكلية ، ويمكننا أن نقوم بتطبيقات على هذه الخاصية أكثر من الثانية ، ثم أن الخواص الجزئية تبسط ، لما تحتويه من مفردات أقسام الجنس نفسه . أما الفائدة النظرية فقد يحدث أن خاصية من الخواص يمكن البرهنة عليها فى حالة خاصة أكثر منها فى حالة عامة ، بل قد تكون هذه الحالة الخاصة ، إذا كانت حالة نوعية متميزة طريقا لإثبات حالة عامة .

نستخلص من هذا أن جوبلو يرى أن المفهوم هو مجموعة الصفات الجوهرية والعرضية التى تضيفها التصورات السفلى ، والصفات الذاتية التى تضيفها الأنواع ، . أو بمعنى آخر إن المفهوم عند جوبلو يحتوي الماصدق .

وقد أعطانا جوبلو عدداً من الأمثلة الرياضية التي توضح فكرة (التغير) والإقتطاع من الجنس. ولا تهمنا هذه الأمثلة بقدر ماتهمنا أمثلته عن التصورات بوجه عام : ومن أهم الأمثلة التي أعطاها مثال اللون . فهو يقرر أن(اللون) عامة ليست له صفة تنكر عليه أن يكون أي لون . لأنه في هذه الحالة لن يكون شيئا على الإطلاق . بل إنه إمكانية كل الألوان ، فالفكرة العامة تحتوي بالقوة كل التعينات النوعية . وكل نوع هو بالضرورة إستبعاد لكل الصفات الخاصة بالأنواع الأخرى . والفصل النوعي ليس هو زيادة على صفات جنسية ، إنما هو على العكس تحديد لفكرة عامة سواء في المفهوم أو في الماصدق .

و قد أدت هذه الفكرة عند جوبلو إلى تغيير النظرة إلى الصلة بين المفهوم والماصدق . يوافق جوبلو على أن تكون الصلة عكسية ، إذا كنا بصدد المفهوم الجوهري أو الإتفاقي La Connotation أو التعريف ــ لأن النوع أو مفهومه في المنطق الكلاسيكي ، يتكون من الفصل مضافا إلى ماصدق الجنس، أي من الجنس وفصله . فإذا ارتفعنا في سلم التصنيف حذفنا فصلا ، وإذا ما نزلنا ، أضفنا فصلا . فإذا تخيلنا تصنيفا وجعلناه يحتوي كل الموجودات ، فإننا نجد أن التصورات السفلى ، لها أخصب مفهوم وأقل ما صدقات ، بينما يكون التصور الأعلى ، الجنس العالي ، الفكرة المجردة للوجود ، أكثر التصورات امتداداً ، ولكن أقلها مفهوماً ، لا تختلف في كثير ولا قليل عن فكرة العدم المحض كما قلنا (١) .

ولكن إذا فهمنا المفهوم ــ بمعناه الموضوعي عند جوبلو - La Compr

---

(١) Ibid p, 115

ehension أو إذا كانت تعينات الأنواع متضمنة من قبل تحت إسم المتغيرات فى صفات الأجناس ، فإن الماصدق يزداد وينقص فى الوقت نفسه الذى يزداد فيه المفهوم وينقص، أى أن الصلة بين الإثنين تكون حينئذ صلة طردية . وفى كل مرة نرتفع فى سلم الأجناس درجة ، فإننا نرى الإسم الأكثر عمـــومية ، محمولا على موضوعات جديدة ، يستبعد من مفهومه الإتفاق أو من تعريفه الصفات الفصلية لهذه الموضوعات ، الصفات التى تفصله عن الجنس ، ولكنه فى الوقت عينه يقبل فى مفهومه ويحتوى كل خواصها . فالجنس الأعلى يحتوى إذن أخصب مفهوم ، وفى الآن عينه أكثر الماصدقات عدداً . ولكن هذا الجنس الأعلى ليس هو التصور المجرد للوجود المحض ، وإنما ما يقصده جوبلو هو فكرة الحقيقة الكلية ، فكرة الوجود ، محتوية عدداً غير محدود من الأشياء ، هى الموضوع النهائى ، والغاية السامية، والتى لا تكون فى متناول العلم الإنسانى .

وقد أدرك جوبلو أنه « أفلاطونى » يأخذ بفكرة المثال الأفلاطونية والتى تضع المثال على قمة سلسلة الأجنـــاس . ويستخلص من هذا أن كلمة (تصور) لا يمكن أن تستخدم فى معنيين مختلفين تمام الإختلاف : الفكرة المجردة وهى التى ترد إلى صفات جوهرية ومتمايزة : والفكره الخصبة وهى العلم الكلى بموضوعه . يمكننا إذاً أن نستخدم كلمـــة مفهوم ـ بمعناها الموضوعى للأفكار، وكلمة ـ ماصدق ـ بمعنـاها الإتفـاق أو الإصطلاحى للتصورات .

ولا يذهب جوبلو إلى اعتبار الفكره هى وحدها الحقيقة، بينما العلم الحسى هو مجرد خداع ـ كما يذهب أفلاطون . ولكنه يتفق معه فى أن الأفكار على العموم ، والفكرة العليا، هى وحدها موضوع العلم . فإذا تكلمنا

عن علم طبيعى فإننا نعنى طبيعة الأشياء ، لا الأشياء ذاتها ، وطبيعة الأشياء هى صورها .

ولا يذهب جوبلو أيضاً إلى اعتبار الأفكار موجودة مفارقة للعالم الحسى وأنها هى سببه وعلته كما يذهب أفلاطون ، ولكنه يتفق معه فى أنه يوجد فى الأفكار من الصفات غير المحدودة مالا يوجد فى الأشياء . إن الأشياء تتحول وتتغير ، ووجودها ينقسم إلى ماض لا يوجد بعد ، وإلى آت لم يوجد بعد ، وإلى حاضر يفنى حين يوجد ، بينما الفكرة هى القانون الذى يحوى كل حاضر ومستقبل . والأشياء ليست إلا قيما جزئية للمتغير الذى يوجد بتمامه فى الفكرة .

ولا يذهب جوبلو أيضا إلى اعتبار الأفكار موجودة مفارقة للعقل ـ كما يذهب أفلاطون ـ ولكنه يتفق معه فى أنها ضرورات منطقية يسلم بها العقل ، ولكنها ليست فى نطاقه ، وهى مستقلة عن جهلنا وأخطائنا . وكما تتجاوز هذه الأفكار الأشياء ، فإنها تتجاوز العقل لنهائيتها (١) .

هذه صورة جديدة من الأفلاطونية . ولكن بينما يعتبر أفلاطون الأفكار أو المثل ... تعبيراً عن الحقيقة ،فإن جوبلو يعتبرها أمورا مثالية تسمو على العقل ، وليست فى نطاقه .

قدم لنا جوبلو نظرية فى المفهوم والماصدق ليست منطقية ، أو هى منطقية فى أساسها ، ولكنها إنتهت إلى ميتافيزيقا ، غير أننا نستطيع أن نقرر أنها متكاملة إلى حد كبير . إن نقطة الضعف فيها ـ كما يقرر تريكو بحق ـ هى أولا : أنه

(١) Ibid P.P. 115 - 116.

تناسى أن التصور ينبغى أن يحتوى العناصر الجوهرية فقط لكى يكون خاليا من الغموض . فإذا تكون منها كان وحدة . أما أن نضع فى التصور أو فيما أسماه جوبلو « الفكرة » كل التعينات النوعية والعرضية ، فهذا خلط واضطراب . إنه وضعها بالقوة . والجنس يشمل النوع بلا شك شمولا عاما ولكنه لا يستوعب فى مفهومه كل التغيرات الجزئية والفردية التى فيه . وبمعنى آخر خلط جوبلو بين ما هو بالقوة وما هو بالفعل . إن خطأ جوبلو أنه حاول أن يقيم منطقه على أحكام بالقوة من ناحية ، وعلى خروج الأفكار والأشياء من القوة إلى الفعل من ناحية أخرى. وهذا يقودنا إلى مبحث آخر سيكلوجى وميتافيزيقى يبعدنا عن نطاقه المنطقى .

ونقطة الضعف الثانية : أننا نراه ــ وهو مفكر إسمى ــ يهيم فى مذهب مثالى، ويرى الحقيقة الكاملة فى أجناس مفارقة ... محاولة حاولها من قبل أفلاطون ، وتعرضت لنقد عادل من أرسطو . ولن نحاول هنا أن نورد نقد أرسطو للوحدة الأفلاطونية التى أرجع إليها جوبلو فكرة الوجود الكلى ، الوجود الذى يحتوى كل الحقيقة . ولكن نقول فقط إنه لا مكان لهــذه الفكرة المثالية فى مذهب إسمى .

٦ ــ الاسماء ذات المفهوم :

حاول مل وبعض المناطقة الذين تابعوه تقسيم الأسماء إلى أسماء ذوات مفهوم، وأخرى لا مفهول لها . يقول مل : الإسم الذى لا مفهوم له هو الاسم الذى يشير إلى موضوع فقط أو إلى صفة فقط . والإسم ذو المفهوم هو الذى يشير إلى موضوع ، ويتضمن صفة ــ ويقصد بالموضوع هنا أى شىء له صفات .

وإذن تكون الأسماء الآتية : محمد ، لندن،مصر- أسماء تشير إلى موضوع فقط ، ولهذا السبب تكون كل هذه الأسماء لا مفهوم لها . ولكن: أبيض، طويل ، فاضل - لها مفهوم.فكلمة أبيض ، تشير إلى كل الأشياء البيضاء : الثلج -الورق- زبد البحر ، وتتضمن أو تشير إلى الصفة - بيضاء .

وكل أسماء الذوات الكلية لهامفهوم . فرجل : مثلا تشير إلى مصطفى ومحمد وإبراهيم وعدد غير محدود من الآخرين ، ينطبق عليهم الإسم ، ولكنه ينطبق عليهم ، ليشير إلى أنهم حاصلون على بعض الصفات .

نستطيع أن نستخلص من هذا أن جون ستيوارت مل يعتبر الأسماء الآتية ذات مفهوم :-

١ - أسماء الذوات الكلية : حيوان ، إنسان .

٢ - بعض الأسماء الجزئية : مثلا - مدينة اسم كلى ، فهى ذات مفهوم ، ولكن إذا قلنا أكبر مدينة فى العالم ، فنحن قد أفردنا الاسم ، ولكنه مع ذلك لايفقد المفهوم . أما أسماء الأعلام عند مل فلا مفهوم لها لأن اسم العلم ، كمحمد مثلا ، إسم جزئى أطلق على صاحبه من قبيل الصدفة ، وليس نتيجة لصفات معينة موجودة فيه. أما إذا تضمن اسم العلم صفة ، فإنه يكون له مفهوم ، كاسم -حاتم- إذا أريد به الكرم ، أو عادل- إذا أريد به العدل .

- أسماء المعانى لامفهوم لها ، إذا ما أشارت إلى صفة ، ولم تصدق على شيء، ولكن يعتقد أن بعض أسماء المعانى تعتبر ذات مفهوم ، لأن الصفات قد تكون لها صفات تنسب إليها وتندرج تحتها .

ويرى كينز أن وضع المسألة ، على الأساس الذى ارتآه مل ، أثار كثيراً من الجدل فيما إذا كان بعض الأسماء حقا لا مفهوم لها . ويرى أن كل الأسماء التى نستخدمها استخداما صحيحا فى معنى معقول ، لها مفهوم ذاتى

بالنسبة إلى من يستخدمها ، لأننا ينبغى أن نعلم على أى الاشياء أو على أى الأنواع تنطبق الأسماء ، ولا نستطيع إلا أن نربط بعض الصفات بهذه الأشياء ، أو بمعنى أدق ، أن نربطها بهذه الأسماء . إن كل الأسماء عند كينز إذن تشير إلى أشياء لها صفات . وعلى هذا تكون كل الأسماء التى لها ما صدق ، فى أى عالم من عالم القول ، لها مفهوم .

ولا يمكن وجود اسم بدون أن يكون حاصلا على صفات من أى نوع كان ، فإذا ما إعتبرنا أن اسما لا مفهوم له ، فينبغى أن لا نقصد بهذا أنه ليس له مفهوم ذاتى أو موضوعى ، بل إذا أردنا أن نحدد كلامنا بدقة أن نقول : إنه ليس له مفهوم اتفاقى ، وهو ما عبرنا عنه بالمفهوم الجوهرى ، أو المفهوم الذى اتفقنا على أنه الصفات الجوهرية التى لا تفارق الشىء . نستطيع إذاً أن نصلح وضع المسألة فنقول : إن الأسماء ذوات المفهوم هى ما لها مفهوم جوهرى . والأسماء التى لا مفهوم لها ، هى ما ليس لها هذا المفهوم الجوهرى ، ولكن قد يكون لها مفهوم موضوعى أو مفهوم ذاتى (١) .

أما أسماء الأعلام فهى الأسماء الوحيدة التى لا مفهوم لها . فأسماء : على ، وكامل وحسن ، إلخ لم تطلق على أصحابها لأنها تتضمن صفات متحققة فيهم . إنها أطلقت كإشارة فقط تدل عليهم . ولكن إذا استخدمت أسماء الاعلام كصفات ، فإنه يكون لها معنى . ونستطيع أن نعالج المسألة علاجا آخر فنقول : إنه ليس لأسماء الاعلام مفهوم جوهرى ، ولكن له مفهوم ذاتى أو مفهوم موضوعى . حقا إن الإسم وضع كإشارة فقط لصاحبه ، ولا يتضمن أى معنى ، ولكن حين أسمع أى إسم من أسماء الاعلام ، فإنه يثير فى ذهنى

---

(١) Keynes: Formal Logic P. 40

صفات متعددة ... فمثلا إذا سمعت اسم « محمد » أثار فى ذهنى أنه رجل ، وليس سيدة ، وأنه شرقى ومسلم ، أى ذو موطن أو جنسية خاصة وله عقيدة معينة ، وينبغى أن نلاحظ أن اسم العلم قد يذكر أحيانا ، ولا يثير فى الذهن شيئا من هذا . وعلى العموم إذا ما حاولنا أن نلتمس لأسماء الأعلام مفهوما ، فإننا نلتمس لها المفهوم النسبى أو المفهوم الموضوعى (١) .

٧ـ المنطق المفهومى والمنطق الماصدقى:

هل يفسر المنطق من ناحية المفهوم أو من ناحية الماصدق ؟ أو بمعنى آخر ، هل يستند فى عملياته العقلية على المفهوم أم على الماصدق ؟ إن وضع المسألة هو : إن كل تصور ـ كما رأينا ـ ينظر إليه من ناحيتين ، من ناحية المفهوم ومن ناحية الماصدق . فنحن حين نفكر فى التصور ـ إنسان ـ نفكر فيه إما من ناحية الصفات التى تكونه ، سواء أكانت بالقوة أم بالفعل ، فيخطر فى عقلنا ـ حيوان ، ناطق ، فان ... وإما من ناحية الصنف الذى ينتمى إليه ويكون جزءاً منه ، وحينئذ تخطر فى الذهن مجموعة أوسع من المجموعة التى يحتويها التصور ـ فنفكر فى مجموعة الفانين أو فى مجموعة الحيوانات . النظرة الأولى هى نظرة إلى مفهوم التصور . والنظرة الثانية هى نظرة إلى ما صدقه .

والمسألة هنا نفسية ، ولكنها تؤدى إلى نتائج منطقية على جانب كبير من الأهمية: هل يفكر العقل على أساس المفهوم أو على أساس الماصدق ؟ أو بمعنى أدق ـ هل ننظر نحن إلى التصور من ناحية الكيفية أو من ناحية الكمية ؟ إختلف المناطقة فى هذا إختلافا كبيرا .

---

(1) Ibid P. 60

أما المناطقة الذين فسروا المنطق على أساس الماصدق ، فهم عدد من المناطقة المدرسيين الذين أتوا بعد القديس توما الأكوينى ثم عدد من المناطقة المحدثين - مثل ليبنتز وأولر ، وهاملتون - ثم المناطقة الرياضيون . إذا قلنا - الإنسان فان - فمعناها لديهم : أن الإنسان أحد الفانين . أى أن الحكم دائما هو إدراج الموضوع فى صنف من الأصناف ، فإذا قلنا مثلا القرد ثديى ، فإننا نضع القرد فى صنف الثدييات .

يرد المناطقة المفهوميون الذين أقاموا المنطق على أساس المفهوم : إن ما يشغل العقل وهو يحكم ، ليس هو مجموعة الموضوعات التى تنطبق عليها هذه الصفات ؛ وإنما صفات الأشياء ، فحين أقول « الإنسان فان » فلا أريد أن أدرج الإنسان فى صنف الفانين ، وإنما أريد أن أحمل عليه صفة الفناء .

ويرى المفهوميون أيضا ، أن الماصدق ، فى كل الحالات ، يفترض المفهوم . أما التصنيف فليس إلا نتيجة أو خاصية ، تشتق وتستمد من التعريف . والتصنيف من وجهة نظر معينة هو الماصدق ، والتعريف هو المفهوم . فإذا كان القرد ينتمى إلى مجموعة أو أسرة الثدييات ، فذلك لأن له صفات الحيوانات الثديية ، أو بمعنى أدق لأنه يشارك فى ماهية عامة .

يقول الأستاذ ماريتان Maritain « لا يعنى نظرنا إلى تصور من ناحية ما صدقه ، أننا نجرده من مفهومه ، أو أننا نأخذه كمجموعة بسيطة فقط من الأفراد . إن فعلنا هذا ، فإننا نحطمه كتصور » ويقول أيضا « إن التصور ليس كليا إلا لأنه يضع أمامنا التركيب الضرورى لماهية ما (١)

Tricot : Traité. P. 80 (1)

ومع أن العلم الحديث أقام عناصره على فكرة الماصدق، أو بمعنى آخر على فكرة « الكم » – وذلك منذ أن نادى بهذا جاليليو وديكارت – إلا أن فكرة « المفهوم » أو الكيفية مازالت تحتفظ بمكان فى نطاق الميتافيزيقا وعلوم الطبيعة والعلوم النفسية والأخلاقية .

أما فى الميتافيزيقا ، فإن ليبنتز لاحظ من قبل – وهو يعالج مبدأ اللامتميزات : أن الكيف لا الكم يكون مبدأ التنوع فى الموجودات . وقد أقام برجسون كل مذهبه الميتافيزيقى على أساس الكيفية . بل إن الكم عنده هو كيف ، وكل كم يمكن تحويله إلى كيف .

أما العلوم البيولوجية : فهى علوم كيفية فى جملتها ، تقوم على أساس مفهومى، ولا تحتمل أى تفسير آلى . ونحن نعرف الحياة بأنها تحول الكم إلى الكيف ، والموت هو العودة إلى الكم .

أما العلوم الطبيعية والكيميائية فيبدو أنها رفضت – منذ القرن السادس عشر – كل تفسير كيفى وتصورى ، وذلك عندما رد ديكارت – عن طريق تعميم بارع – كل كيفية إلى كم رياضى . وقد أنزل ديكارت بعمله هذا أرسطو نهائيا عن عرشه القديم . ومع ذلك فإن بعض العلماء – كدوهيم – لم ينحنوا أمام انتصار الآلية ، وسلموا بإمكان بعث جديد لعلم طبيعى على أساس الكيف . ومع ذلك يقرر تريكو أنه ينبغى أن نسلم – مع مايرسون – أن الآلية الكمية هى آخر كلمة للعلوم ، وكأنها هى التركيب العام للفكر البشرى . ولكن هناك ظواهر متعددة فى علم الطبيعة بقيت صعبة أمام التفسير الكمى . ويتساءل تريكو : ما إذا كانت هذه اللا معقولات – التى زاد عددها – مؤقتة ، أو نهائية ، أو هى تتصل بنقص فى معلوماتنا ، أو هى تتصل بنقص فى طبيعة الأشياء

نفسها ؟ وفى هذه الحالة يستعيد الكيف جزءا من أرضه المفقودة ، بقدر ما يبدو الإستدلال الكمى غير كاف .

أما فى عـلم النفس : فإن الظاهرة النفسية الأولى إحساس ، وهى فى جوهرها كيفية ، ولا يمكن أن تفسر أى تفسير آلى . وهذا ما قرره مايرسون من أن هذه الظـاهرة النفسية ـ هى اللا معقول ـ ونقصد باللا معقول هنا ما لا يخضع للكم .

فالكيف يحتفظ بمجال واسع بالرغم من التقهقر ، وأيضا من الهـزيمة التى تحملتها الطبيعة المشائية منذ ديكارت. وهذا المجال يكفى لتخيل الأهمية التى يعطيها المنطق الكلاسيكى للتصور ، ومن باب أولى للمفهوم ، ويرى بوترو أنه إذا لم يعد لا للتصور الارسطاليسى ولا للمنطق الأرسطاليسى قيمة حقيقية لأنه لا يتفق مع طبيعة الأشياء ، فإننا لا نستطيع أن ننكر أن للمنطق الأرسططاليسى قيمتين كبيرتين : الأولى أنه تحليل لشروط المعرفـة العقلية . الثانيـة : أنه منطق له مشروعيته ، طالما كانت هنـاك « أنواع » فى الطبيعة . إن المنطق الأرسططاليسى يحتفظ بقيمته الكبرى ، طالما كان قانون التنوع يتحـكم فى الطبيعة . ومع ذلك يقرر تريكو أن من الوهم الخـادع أن نقول إن نظريات أرسطو وسان توما الأكوينى تنطبق على الطبيعه الحديثة أو على النظريات التطورية [1] .

وثمـة عدد كبير من المناطقة والفلاسفة ، يرى للتفسير المفهومى أكبر الأهمية . ويتفق فى هذا استيوارت مل ولاشيليه ورابييه ورودييه ، وهاملان وجـوبلو . ويقرر روديـه أن الماصدق/البحث لا يستحضر شيئا

---

(١) Tricot : Traité, p. 40-42

يمكن أن نفكر فيه أو حتى نتخيله . ويرى جوبلو أنه ليس من السهولة أن نقبل تصوراً يحمل على موضوعات لا نعرفها ، إلا إذا كان له صفات يمكننا أن نحملها على موضوعات نعرفها . ويذهب لاشيلييه إلى أنه لكى نضع موجوداً فى صنف أو فى آخر ، فإنه ينبغى أن يكون لدينا سبب لعملنا هذا - وهذا السبب هو أن يكون هناك نوع من الوجود مشتركا بين هذا الموجود وبين أفراد هذا الصنف فينبغى أن نعرف قبل أن نضع فرداً من الأفراد بين أعداد الناس، أن هذا الفرد يحمل فى ذاته صفة الإنسان (١) .

٨ - النتائج المنطقية للتفسير المفهومى :

يؤدى الإعتراف بمشروعية منطق يقوم على أساس المفهوم إلى النتائج الثلاث الآتية :

١ - إستحالة قيام اللوجستيك فى منطق مفهومى ، لأن اللوجستيك هو منطق رياضى يستبدل رابطة المنطق التقليدى - أى فعل الكينونة « يكون » - برابطة المساواة (=) ، بحيث نبرهن على التصورات المنطقية ، كما نبرهن على الكميات الرياضية . والماصدق ينظر إلى كمية التصور ، ويهمل النظرة إلى الكيفية . وهو التصور فى ذاته وفى ماهيته ، ولا يمكن حينئذ أن يكون فى طرف معادلة ، متساويا فيها مع تصور آخر غير متجانس معه تجانسا كاملا . فالكمية وحدها هى التى تجعل من الممكن تساوى التصورات أو تماثلها . فلنأخذ القضية : زيد فان إذا فسرناها من ناحية المفهوم ، فإن أى مساواة بين زيد وفان تكون غير ممكنة .

Ibid. P. 08 - 18 (1)

ولكن حين تفسر القضية من ناحية الماصدق ، فإننا نستطيع أن نقول إن زيدا = أحد الفانين ، أو كما يفعل المناطقة الرياضيون : زيد = فان .

وإذا ثبت أن التفسير الماصدقى غير مشروع وأنه عملية عقلية غير صحيحة ، فإن اللوجستيك ينهدم من أساسه . غير أنه من الواضح أن التفسير الماصدقى لا يمكن أن يكون وحده العملية المنطقية الصحيحة . يقول جوبلو بحق ، يمكننا أن نجيب على الماصدقيين : إن منطقكم ليس فاسدا ، لكنه يكتشف فنا للبرهنة ، ولا يعطي نظرية البرهنة الإنسانية ، (١) .

٢ ـ التفسير المفهومى يرد رداً موفقاً على الديكارتيين والإسميين فى هجومهم على القياس والمنطق عامة . إن المذهب الشكلى المدرسى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان مذهباً آليا بحتا ، كان يبرهن ويستدل على صور لا قيمة لها على الإطلاق ، وذلك لأنه كان يحاول أن يتخلص من المضمون ، ويقصر نفسه على التفسير الماصدقى للأجناس ، ويدرج الأجناس بعضها تحت بعض بدون النظر إلى مفهومها . وقد أدى هذا إلى نقد المنطق الشكلى نقدا شديدا ـ مع أننا إذا نظرنا إلى مضمون الأفكار ، لتخلص المنطق المفهومى ـ كما يقول ديكارت بحق ـ من كل ماوجه إليه من نقد .

وكذلك الأمر فى مبدأ القياس « المقول على الكل وعلى اللاشىء » إن إقامته على أساس الماصدق لم يجعل لعملية القياس مشروعية كاملة . بل إن هذه النظرة جعلت ديكارت على حق فى هجومه على القياس واعتباره مصادرة على المطلوب ويتضمن « دورا » ، وذلك لأن كمية المقدمة تحتوى كمية النتيجة .

---

(١) Ibid p. p. 18 - 82.

وتختلف النظرة تماما إذا فسر القياس على أساس المفهوم : ويرى هملان أن البرهنة تتكون من ربط الحدين بوسط .

٣ ـ التفسير المفهومى يحل مسألة الاستقراء حـــلا موفقا وكاملا .

٩ ـ المنطق الارسطاليسى : مفهومى أم ماصدقى ؟

إعتبر بعض المناطقة المحدثين المفهوميين المنطق الأرسططاليسى منطقـا يقوم على المفهوم فقط. ولـكن ينبغى أن نأخذ المسألة بحـذر ، وأن نرى إلى أى حد أقام أرسطو منطقه على فـكرة المفهوم ، وهل أهمل الجـانب الماصدقى ، أم أن الإثنين يحتلان مكانهما فى منطقه ؟ .

لا شك أن أرسطو مفهومى فى جوهـــر منطقه ، وهو ينظر إلى العلاقة بين الموضوع والمحمول فى القضية على أسـاس المفهوم . أما فى القياس ، فإن الحـد الأوسط ـ جوهر الاستـــدلال والبرهنة ـ هو فـكرة قبل كل شىء . وأرسطو يعتبر المحمول أولا ، ثم يدخله فى مفهوم الموضوع ـ ويبدأ بالحد الأكبر ، والحد الأوسط متضمن فيه ، والحد الأصغر متضمن فى الحد الأوسط ، فاذا قلنـا :

كل إنسان حيوان	(مقدمة كبرى)
زيد إنسان	(مقدمة صغرى)
زيد حيوان	

(١) Ibid. p. 28

« حيوان » محمول فى المقدمة الكبرى - هو الحد الأكبر ، وإنسان هو الحد الأوسط ، وهو متضمن فى الحد الأكبر - حيوان. أما « زيد » فهو الحد الأصغر وهو متضمن فى الحد الأوسط إنسان ، والتضمن هنا فى الصفات أو بمعنى أدق فى المفهوم كما قلنا .

هذا هو تفكير أرسطو العميق ، بالرغم من أن الأمر يبدو كأننا ندخل ماصدقا فى ماصدق ، ويمكننا أن نقرر أيضا أن نظرية الإستقراء الأرسطية تقوم على المفهوم .

ثم إن التصور العام للعلم الأرسطاليسى يقوم على تفسير مفهومى . إن العلم هو المعرفة بالماهية أو بالعلة . والمعرفة بالعلة ، تعود إما إلى الصورة وإما إلى الماهية ، والكلى ليس إلا علامة أو إشارة إلى الماهية ، أو إلى الضرورى . وموضوع العلم ليس هو عالم المثل منفصلا عن الأشياء ، ولكن الكلي القريب من الحقيقة هو النوع، وهو العلم الحقيقى والواقعى : وقد أنكر أرسطو اندراج الأجناس الماصدقى بعضها فى بعضها وتغليفها فى نظام واحد . إن الأجناس عنده غير متصلة .

غير أنه من الخطأ أن نقول إن أرسطو أنكر إنكاراً باتا منطقا يقوم على أساس الماصدق - كما يذهب هاملان ورودييه . بقى أرسطو إلى حد ما تابعا لأفلاطون ، وبقى لفكرة الكمية أثر كبير على منطقه . ونتج عن هذا ثنائية ظاهرة . ... وثمة شواهد تثبت مكانة فكرة الماصدق فى منطقه :

١) أسماء حدود القياس : الأكبر - الأوسط - الأصغر . إنما هى مستمدة من علاقات ماصدقية .

٢) المقول على الكل وعلى اللاشيء : وهو مبدأ أساسى فى القياس — كما سنرى فيما بعد . وهو يقوم على الماصدق . وإذا كان أرسطو قد أقام نظريته فى القضية على أساس تفسير مفهومى ، فإنه أقام نظريته فى القياس على أساس ماصدقى .

(ما يحدث غالبا) — وهذاهو موضوع الجدل عنده — إنما يقوم على فكرة كمية الوقائع التى تحدث . والأمر كذلك فيما يخص الظواهر التى تنتج عن الصدفة .

٤) وأخيراً : إن العلم الأرسطاطاليسى ، مع أنه فى أساسه « مفهومى » « وواقعى » ، لم يهمل إطلاقا الناحية الماصدقية — فالعلم هو المعرفة بالماهية ، ولكنه أيضاً المعرفة بالكلى . ومعنى المعرفة بالكلى أنه يأخذ بالماصدق . ففكر أرسطو إذاً ليس مفهومياً خالصاً ، وليس ماصدقيا خالصا ، بل هو مزيج من الإثنين .

وقد حاول كل من هاملان ورودييه أن ينكرا إنكاراً باتا إمكان قيام منطق على أساس الماصدق . وهاجم هاملان أرسطو هجوما عنيفا ، لأنه أقام نظرية القياس على هذا الأساس — وأعتبر أن ثمة عدم توازن فى تفكيره حين يقيم تلك النظرية على أساس الماصدق ، بينما يقيم نظريته فى القضية على أساس المفهوم . ولكن تريكو يرى أن هذه النظرة مبالغ فيها . ويرى أنه إذا كان الماصدق هو خاصية لاحقة ومستمدة من المفهوم ، وإذا كان للمفهوم المكان الاول فى الفكر الإنسانى وفى نظرية البرهنة ، فليس يعنى هذا أن تنكر الماصدق إطلاقا . ومن المؤكد أن أرسطو كان يستطيع ببساطة أن يعبر عن علاقات المفهوم فى القضايا

فى علاقات ماصدقية ، وكذلك عن علاقات الماصدق فى القياس فى علاقات مفهومية ويلاحظ أيضا ، أن إقامة القياس على علائق ماصدقية يجعل من السهولة تحديد العلاقة بين الحد الأوسط والحدين الآخرين ؛

ويرى تريكو إنه لاداعى على الإطلاق لإنكار مكانة الماصدق فى أية عملية عقلية ، إذا كانت هناك حالة عقلية أو برهانية تستدعى هذا . ولا معنى على الإطلاق لاعتبار فكرة الماصدق لا قيمة لها فى المنطق ، لمجرد أننا سلمنا بأن للمفهوم أولية عقلية فى أية عملية عقلية . ويقرر جوبلو أن العلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة وثيقة وكلية ــ بحيث أن كل علاقة مفهومية يمكن أن تستبدل بعلاقة ماصدقية ، والعكس صحيح أيضا . ويذهب ماريتان أيضا إلى رأى شبيه بهذا ؛ بل إنه يرى أن اللغة العادية لا تفرق كثيراً بين الاستعمالين (١) . من هذا نستنتج أن المنطق من حيث هو صورى يستند على المفهوم ، ولكن للماصدق مكانه . أو بمعنى أدق إن من الممكن قيام منطق مفهومى فى كليته ، وماصدقى جزئيا .

وثم مسألة أخيرة ــ هل يمكننا أن نتمثل المفهوم والماصدق لكل من التصورات والقضايا والأقيسة فى أشــكال وصور ، أو نرمز إليها جميعا فى دوائر ومربعات وخطوط ؟ إن المحـــاولة بدأت لدى رامون ليل فى كتابه الفن الكبير Ars Magna فى العصور الوسطى ، ثم تابعة ليبنتز وأولروشو بنهور ، وفى العصور القريبة لنا رابييه وماريتان . وقد اختلف هؤلاء المناطقة فى وضع الصور أو وضع هذه الأشكال . وقد نشأت

(1) Tricot Traitè 82 - 84

اختلافاتهم فى هـذا النطاق عن اختلافاتهم فى النظرة إلى المنطق : هل يقوم على أساس المفهوم أو الماصدق؟ ثم عن اختلافاتهم أيضا فى فهم كل من المفهوم والماصدق على حدة . وسنعطى نماذج من أشكال هؤلاء المفكرين فى أقسام المنطق الثلاثة : التصورات والقضايا والأقيسة .

أما عن رمزية التصورات فى دوائر وأشكال ، فأهم من قام بهـذا شوبنهور فقدم لنـــا فى كتابه « العالم كإرادة » صورا من وضع التصورات فى دوائر وهاك ملخصها .

١) الحالة الأولى : تمثلهـــا الدائرة (شكل ١) وهى تعبر عن تصورين متساويين تماما . ومن الأمثلة على هـذا تصور الضرورة ، وتصور العلاقة بين المبـدأ والنتيجة فهما متساويان . ولذلك عبر عنهما شوبنهور بدائرة واحدة . ومثالها إنسان وحيوان مفكر

(شكل ١)

٢) الحالة الثانية : مجـال تصور يحتوى فى جملته مجال تصور الآخر ، ومثالها : حيوان ، فرس . ويعبر عنها الشكل الثانى .

(شكل ٢)

٣) الحالة الثالثة : مجال تصور يحتوى تصورين آخرين أو أكثر ، كل واحـدة منها لاتتضمن فى الأخرى ، ولـكنها كلهـا متضمنة فى التصور الأكبر ومثالها : زاوية قائمة وزاوية حادة وزاوية منفرجة ويعبرعنها فى الشكل الثالث .

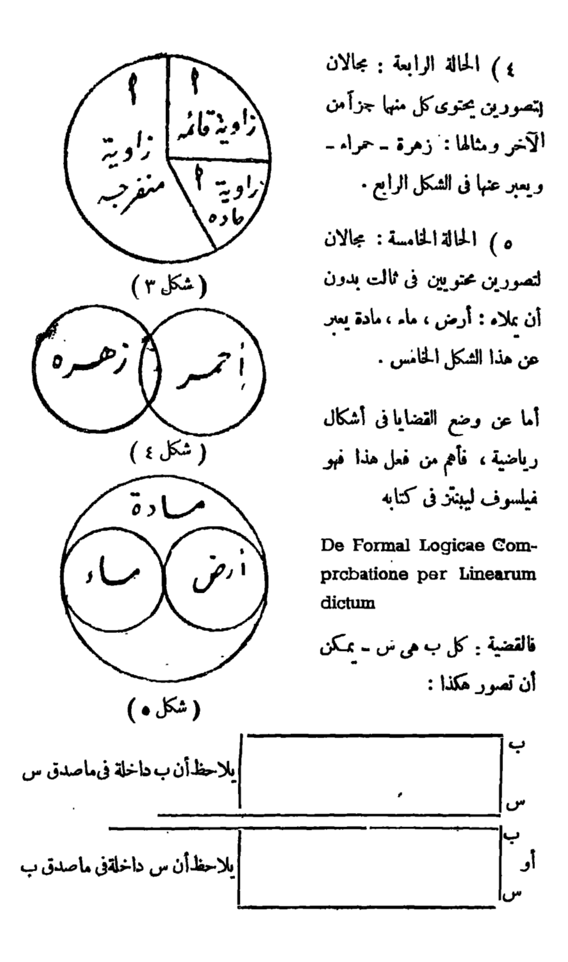
٤) الحالة الرابعة : مجالان لتصورين يحتوى كل منهما جزءاً من الآخر ومثالها : زهرة ـ حمراء ـ ويعبر عنها فى الشكل الرابع .

٥) الحالة الخامسة : مجالان لتصورين محتويين فى ثالث بدون أن يملاه : أرض ، ماء ، مادة يعبر عن هذا الشكل الخامس .

أما عن وضع القضايا فى أشكال رياضية ، فأهم من فعل هذا فهو فيلسوف ليبنتز فى كتابه

De Formal Logicae Comprcbatione per Linearum dictum

فالقضية : كل ب هى س ـ يمكن أن تصور هكذا :



(شكل ٣)

(شكل ٤)

(شكل ٥)

أما عن وضع القياس فى دوائر ، فأهم من فعل هذا ـ من وجهـــة نظر الماصدق ـ فهو أولر ـ Euler وقد اشتهرت دوائره فى كتب المنطق . وسنلجأ فى كتابنا هذا إلى كثير من دوائره الرياضية ، لكى تشرح لنا كثيرا من مسائل القياس وسنعطى مثالا واحدا منها الآن ـ وهاك المثال .

كل س هى ب
كل ب هى ا
∴ كل س هى ا

ويشرحها الشكل السادس المكون من ٣ دوائر ـ تعبر الدائرة ا عن الحد الاكبر ، و ب عن الحد الاوسط و س عن الحد الاصغر .

ويمكن توضيح ذلك بالقياس الآتى :

كل نحله حشرة
وكل حشرة حيـوان
∴ كل نحلة حيوان

(شكل ٦)

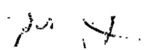
فما صدق الحد الاصغر نحلة (س) متضمن فى ماصدق الحد الأوسط حشرة (ب) وكذلك ماصدق الحد الأوسط حشرة متضمن فى ماصدق الحد الأكبر حيوان (ا) كما هو موضح فى الشكل السادس .

(شكل ٧)

أما اذا فسر القيـاس من ناحية المفهوم فإن القياس يصور حينئذ بشكل عكسى ، فتكون ا هى الدائرة الصغرى و س هى الدائرة الكبرى وب تبقى كما هى المتوسطة ويشرحها الشكل السابع

ومع أن هؤلاء المناطقة الذين صوروا أجزاء المنطق فى أشكال، حاولوا أن يضعوا المنطق من ناحية المفهوم فى هذه الأشكال . الا أن المناطقة المفهوميين ـ ومنهم تريكو ـ لم يقبلوا هذا ، واعتبروها محاولة غريبة عن منطق يستند فى أساسه على المفهوم(١).

(1) Tricot, Traité, p. 87



الفصل السابع

التصورات الذاتية والعرضية أو الكليات الخمس

تنقسم التصورات كما رأينا - إلى حدود تشير إلى موجودات شخصية معينة ، أي إلى موجودات جزئية - وإلى أمور عامة ، أى إلى كليات . أما الأولى فمن أمثلتها زيد وعمرو وهذا الفرس وهذه الشجرة وهذا السواد ، وتسمى شخصية معينة ، لأن التشخيص والتعين يطرأ على جواهرها وأعراضها ، ويختلف عين كل واحدة منها عن عين الأخرى ، ولكن ليس معنى تخالفهـــا أنها لا تتشابه من وجوه ، بل هى فى الواقع تتشابه . فالفرس والإنسان يتشابهان فى الحيوانية . وهذه الأمور المتشابهة هى الأمور الكلية العامة . ثم قد يتشابه بعض الأفراد فى الأمور الكلية العامة وفى أمور خاصة بها ، كتشابه أحمد وعلى وغيرهما فى الإنسانية وتشابههما فى البياض أو زرقة العينين . وقد عرفت هذه الكليات فى المنطق الكلاسيكى بالكليات الخمس وأحيانا بالمحمولات predicables . وهى تنقسم إلى ذاتية مقومة . والى عرضية . والعرضى ينقسم الى عرضى مفارق ، وإلى عرضى غير مفارق أى لازم .

وينقسم الذاتى المقوم إلى . (١) مالا يوجد شيء أعم منه وهو الكلى الذى تندرج تحته كليات أخص منه ، ويسمى هذا بالجنس ، وهو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها . ويعرف بأنه « المقول فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة » (٢) وإلى ما يوجد شيء أعم منه ، وهو الكلى الذى يندرج تحت كلى أعم منه ، ويسمى هذا بالنوع وهو تمام الماهية ، ويعرف بأنه

« المقول فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة » (٣) وإلى ما يكون خاصا لأفراد حقيقة واحدة ويسمى هذا بالفصل ، وهو جزء الماهية الخاص بها : ويعرف بأنه « المقول على أفراد حقيقة واحدة أو المقول فى جواب أى شىء هو فى جوهره » .

وينقسم العرضى إلى (١) ما يعم الشىء وغيره ، وهو العرضى العام ، وهو يعرف بأنه « المقول على أفـــراد مختلفة فى الحقيقة ، وهو عرضى مفارق وليس جزءا من الماهية (٢) وإلى مايختص به ولا يوجد لغيره وهو الخاصة وهى تعرف بانها « المقول على أفراد حقيقة واحدة وليست جزءا من الماهية » .

من هذا يتبين لنا أن لدينا خمسة أقسام : ثلاثة ذاتية : وهى الجنس والنوع والفصل ، وإثنان عرضيان هما : العرض العام والخاصة . وسنعرض لهذه الكليات الخمس لنوضح بعض الحقائق حولها .

الجنس : Genus يمكن تعريف الجنس إما من ناحية الماصدق وإما من ناحية المفهوم . أما إذا عرفناه من ناحيـــة الماصدق ، فيكون الجنس صنفا من الموجودات تحتوى موجودات أخرى تسمى أنواعا ، ولا يوافق تريكو على التفسير الماصدقى للجنس . ويقرر أن موضوع التعـــريف هو الماهية ، والصنف ليس ماهية ولاجزءا من الماهية . والتعريف يحتوى الفصل النوعى ، ولا يمكن فهمه إلا بالمفهوم ، باعتباره محمولا أو مجموعة من المحمولات . فإذا كان التعريف إنما يتم بالجنس والفصل ، وقبلنا فى الوقت عينه جنسا كصنف ، وفصلا كصفة ، فإننا سنصل إلى تعريف مفهومى وماصدقى فى الآن عينه ، ومعنى هذا أننا سنصل إلى تعريف غير متماثل .

أما من ناحية المفهوم ، فإن الجنس يكون مجموعـــة من الصفات ، أو كما

يقول رابييه « الطابع الذى هو علامة على الصنف » فالصفة الماصدقية ليست إلا نتيجة يستند عليها التصنيف ؛ وهذه هى وجهة نظر أرسطو ؛ الذى يعرف الجنس بأنه يحمل باشتراك على عدة أنواع ، ويمكن حمله عليها فى مقولة الجوهر. أما المدرسيون فكانوا يسمون الجنس صفة ضرورية وجوهرية . فالجنس إذاً أساس التعريف ومادة الماهية المنطقية ، أما صورتها فهى الفصل النوعى . يقول تريكو « الماهية هى إذاً الكل ، أى الجنس معينا بالنوع » (١).

وينقسم الجنس إلى جنس قريب وجنس بعيد . فالجنس القريب هو الذى يلى النوع مباشرة مثل حيوان بالنسبة للنوع انسان ، والجنس البعيد هو الذى لا يلى النوع مباشرة ، مثل « كائن حى » بالنسبة لإنسان .

٢ - النوع Species يمكن تعريف النوع - كما عرفنا الجنس - إما من ناحية الماصدق وإما من ناحية المفهوم . أما إذا عرفناه من ناحية الماصدق ، فيكون النوع صنفا من الموجودات يحتوى موجودات أخرى تسمى أفرادا .

ولا يوافق تريكو أيضاً على هذا التفسير الماصدقى للنوع للأسباب التى ذكرناها تحت الفقرة السابقة . ويفسره تفسيراً مفهوميا : النوع تصور متعلق بالجنس ومتصل به ليكون التعريف . ويرى المدرسيون أن النوع صفة جوهرية لا تختلف عن الجنس ، إلا أن النوع يحتوى مباشرة على أفراد . والنوع هو نفس موضوع التعريف والعلم .

ويعرف رونفييه النوع بأنه تركيب ما للنوع والجنس ، والجنس محمول القضية والنوع موضوعها (٢).

(١) Tricot - Traité, p.p. 65,66.

(٢) Renouvier: Traité de logique generale et de logique formelle T.I. p. 281.

٣ ـ الفصل . Difference الفصل هو الصفة أو مجموعة الصفات الجوهرية التى تعين النوع فى الجنس . ويلاحظ أننا نستخدم فى التعريف فصلا واحدا يسمى الفصل النوعي ، وبقية الصفات الجوهرية نسميها خاصة. ويلاحظ أن للفصل أهمية كبرى ، وذلك لأنه أكثر خصوصيه بالشيء ، فهو إذاً مقوم الماهيـة ، أو بمعنى أدق هو أكثر الصفات الجوهرية تكوينا لوجود هذا الشيء ، أى هو تعين للجنس يرتبط به ، فتنتج الماهية . وقد رأينا من قبل ما يقوله جوبلو من أن « خاصية النوع ليست صفة جـديدة تضاف إلى صفات الجنس . إنه يوجد قبلا فى عـدد صفات الجنس ، وأنه يوجدفيها فقط تحت اسم المتغاير» أما المدرسيون فيعرفون الفصل بأنه صفة ضرورية (١) .

ونلاحظ هنا أننا نسمى الفصل بالفصل النوعى ـ وهذا هو الفصل القريب . أما الفصل البعيد فهو الصفة أو مجموعة الصفات التي لاتختص بالماهية ولـكنه يميز أفراد حقيقة ما عن أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها فى جنسها البعيد .

٤ ـ الخاصة : proprium هى صفة مرتبطة بالجنس وتتعلق بنوع واحـــد ولـكنها ليست ذاتية أو جوهرية إنمـا هى ضرورية . ولاتدخل فى التصور أو فى التعريف، هى تعين لايتعلق إلا بالشيء وحـده ، ولايتعلق بهـذا الشيء فى مجموع ماصدقه ـ ولـكنها ليست ذاتية له بحيث إننا نقول إنها هى الشيء .

٥ ـ العرض العام : Accident عرف أرسطو العرض العام بأنه صفة للشيء قد تتعلق وقد لاتتعلق به ، كبياض الجلد. وليس العرض العام موضوعا للتعريف وقد عرفه المدسيون بأنه صفـة حادثة . وهو عرضى وغير معين وغـير ثابت

---

(١) Tricot - Traité, rp. 97.

لأى تصور معين . ومن أهم شروط التعريف إسقاط الأعراض العامة ، لأن العرض العام صفة عرضية لاتبرز حقيقة الشىء المعرف، إذ يشترك فيها أكثر من نوع .

لم يضع أرسطو هذا التقسيم السابق وذلك لأنه لم يعرف النوع . وإنما كان يعبر عنه بالتعريف بالحد. لقد كان غرض أرسطو ليس هو أن يميز بين الذاتى والعرضى. وكان العلم القديم يبحث عن الذاتى ويهمل العرضى ، ويرى أن التوصل إلى الذاتى هو التوصل إلى الحقيقة الكاملة ، ويرى كذلك أن الاجناس ثابتة ومتمايزة وأن لها دائما صفات ثابتة . وعمل العالم عنده هو أن يكشف الصفات الثابتة أبدا ودواما . وهذه فكرة لايوافق عليها العلم الحديث : إن النظريات العلمية الحديثة تستند على فكرة التطور ، وهى الفكرة التى تقرر أن الانسان ليس له صفات ثابتة ، لأنه يتطور أحيانا فى نطاق النوع ، وأحيانا أخرى فى نطاق الجنس .

أما الذى وضع التقسيم الآنف الذكر ، كما عرضناه ، فهو فرفوريوس. وقد استبدل التعريف بالنوع ، ثم اعتبر الكليات ألفاظا لاصفات . وأهم مانلاحظه على كليات فرفوريوس هو اعتباره نسبية الجنس والنوع . أى أن الجنس والنوع نسبيان ، الواحد بالنسبة للآخر . فالنوع نوع بالنسبة إلى جنس ، والجنس جنس بالنسبة إلى نوع . وتتحدد الأنواع والأجناس صعودا وهبوطا ، بحيث يمكن أن يكون النوع جنسا بالنسبة إلى أنواع أخرى داخلة تحته . ويمكن أن يكون الجنس نوعا بالنسبة إلى أجناس يتدرج تحتها . فالأجناس والأنواع ــ فى صفاتها كتصورات عليا وسفلى ــ ليست أفكارا مطلقة .

وقد حاول فرفوريوس أن يلخص فى تقسيم ثنائى العلاقات بين الأجناس والأنواع . وسمى هذا التقسيم بشجرة فرفوريوس الحلية ، وهى كالآتى .

جوهر

جسم	لا جسم
حى	غير حى
حساس	غير حساس
ناطق	غير ناطق

هذه أول صورة لشجرة فورفوريوس ، غير أن هناك صورة أخرى هى :

جوهر	جنس عال ـ جنس الأجناس
جسم	جنس متوسط (نوع عال)
جسم حى	جنس متوسط (نوع متوسط)
جنس	جنس سافل (نوع الأنواع)
نوع	نوع سافل (نوع الأنواع)
فرد	فرد

وقد اختلفت الآراء فى الأساس الذى أقيم عليه تقسيم الموجودات عند فورفوريوس ، هل أقيم على أساس تحليل لنسبية الكلى والجزئى ، أم أقيم على تحليل لغوى ، ولقد رأينا بعض المناطقة السيكولوجيين يقولون إنه انبثق من أحكام التشابه .

وقد عرف إيساغوجى فورفوريوس فى العصور الوسطى ، مسيحية كانت أو إسلامية . وقد ترجم إلى اللاتينية فى عصر مبكر ، وأثر أكبر الأثر فى العصور الوسطى . وقد أثار فوفوريوس ـ بفقرة فى إيساغوجى ـ مسألة الكليات التى شغلت القرون الوسطى ، وأدت إلى أبحاث سيكلوجية وميتافيزيقية .

وقد عرف الإسلاميون إيساغوجى معرفة تامة ، وترجم إلى العربية مرات عدة ، وشرحه كثيرون من الإسلاميين. وسمى العرب هذه الكليات بأسماء مختلفة ، فهى أحيانا تسمى بالألفاظ الخمس ، كما يذكر هذا ابن سينا فى النجاة ، وأحيانا يسميها الغزالى بالخمس المفردة ، أما الساوى فيدعوها بالكليات الخمس. أما إخوان الصفا فإنهم أدرجوا تحت كلمة إيساغوجى فصلا فى الألفاظ الستة : ثلاثة منها دالات على الأعيان التى هى موصوفات ؛ وثلاثة منها دلات على المعانى التى هى الصفات : فأما الألفاظ الثلاثة الدالات على الموضوعات: فهى الشخص والجنس والنوع ، والثلاثة الدالات على الصفات فهى : الفصل والخاصة والعرض العام(١) ونلاحظ هنا أن إخوان الصفا وضعوا الفرد : أو ما يدعونه بالشخص ، فى نسق مع النوع والجنس . ولتقسيمهم طرافة منهجة ، ولكنه تقسيم فورفوريوسى أو أرسطاليسى .

---

(١) اخوان الصفا . رسائل . . . ص ٢٨٧ ؟

ونرى بعض الأصوليين يرون المندرج كالإنسان جنسا والمندرج فيه كالحيوان نوعا ، على عكس ما يرى المناطقة . أى أن هؤلاء الأصوليين يرون أن الإتفاق فى الحقيقة تجانس ، وأن الاختلاف فيها تنوع . فهذا الفريق من الأصوليين إذن أرجع التمييز بين النوع والجنس إلى تمييز لفظى بين المعنيين ، فاعتبر الجنس أخص من النوع . أى أن الجنس عند هؤلاء هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فى جواب ما هو ، كالإنسان مثلا . والصنف هو النوع المقيد بقيد عرضى ، والمراد بالجنس ما يشتمل انسانا على اصطلاح أولئك ، وبالنوع الصنف (١).

اتضحت لنا الآن معانى الكليات أو المحمولات فى مختلف المدارس ، وعلى أساس هذه الكليات ، يقوم التعريف الأرسطاليسى ، وسنبحث هذا فى الفصل القادم .

---

(١) التهانوى . كشاف اصطلاحات الفنون . ج ١ ص ٣٨ .

الفصل الثامن

التعريف والتصنيف

إن بحث التصورات هو عمليات فكرية عرضنا لها خلال الفصول السابقة لتوضيح معانى الألفاظ ، توضيحا نصل به إلى غاية معينة ، هى إعدادها إعداداً عقليا موضحا لتكوين التعريف بالحد الصحيح ، والمنطق كما يقول ابن سينا « هو الصناعة النظرية التى تعرفنا من أى الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً » والتعريف بالحد فى المنطق الصورى عملية نصل بها إلى الماهية ، أو بمعنى أدق نصل بها إلى المفهوم . وهذا مايدعونا إلى أن نميز بين شيئين بين التعريف والتصنيف ، إن الإثنين ، أى تعريف حد وتصنيفه ، هما عملية عقلية واحدة ، منظوراً إليها من وجهتى نظر المفهوم والماصدق . فالتصور ، من وجهة نظر المفهوم ، هو « ماهية » أو « صورة » ، وتمييز الماهية هو تعريفها . والتصور ، من وجهة نظر الماصدق ، هو جنس أو « مجموعة » ، وتمييز الأجناس هو تصنيفها . وينبغى أن نلاحظ ، أننا حين نعرف ، نصنف ، وحين نصنف نعرف . فنحن إذاً أمام عمليتين متكاملتين ، تكمل إحداهما الأخرى .

وينبغى أن نلاحظ أن التفسير المفهومى يسبق التفسير الماصدقى ، أى أن التعريف يسبق التصنيف . يقرر رابييه أن كل موجود يدخل فى صنف أو يخرج منه ، طبقا لما يمتلكه من صفات المعرف التى تميز هذا الصنف عن غيره . فالسبب الذى يجعلنا نضع موجودا فى صنف من

الأصناف مع موجودات أخرى ، هو أنه تتمثل فيه صفات عامة مشتركة أو ماهية مشتركة .

أما رأى جوبلو فى هذه المسألة فهو : إن المفهوم يتحكم فى الماصدق ، أى يخطر أولا إذا كنا بصدد تعريف إسمى ، أى إننا نفكر فى المفهوم أولا أو بمعنى أدق يكون المفهوم موضوعا ، وتندرج تحته الأفراد . أما إذا كنا بصدد تعريف حقيقى ، فإن الماصدق يخطر فى الذهن أولا ، أو بمعنى أدق ، يكون الماصدق موضوعا وتحمل عليه الصفات (١) . ولكن تريكو يرى أن هذا تقسيم لا قيمة له ، ففى كلتا الحالتين ، ينبغى حمل صفات التصور الذى نحن بصدده ، على كية الموجودات التى تنطبق عليها ، أما عدد هذه الأفراد فلا قيمة له (٢) .

١ ـ التعريف :

إن التعريف كما يرى أرسطو هو البحث عن الماهية ، وهو غاية علم التصورات ، بل إن التصور والتعريف فكرتان متماثلتان . إن التصور هو أن تغلف فى لفظ تعريف شىء فى الذهن . وهو عند أرسطو العلم نفسه ، برهنة تتلخص فى قضية متبادلة ، الموضوع والمحمول فيها متساويان . فالتعريف إذاً معادلة حقيقية .

غير أن بعض المناطقة يرى أن التعريف ليس حكما إستدلاليا ، بل حدسا وتذوقا مباشراً غير منقسم ، ولا يقبل أى حمل ، لأن الحدين اللذين يكونانه متساويان .

(١) Goblot - Traité, p. 123

(٢) Trtcot, Traitè p. 99

ويرى جوبلو أن التعريف حكم موضوعه ومحموله تصوران متساويان أى أن لهما نفس الأحكام التى بالقوة ، أى نكون أمام تعبيرين لنفس التصور . وأحد هذين التعبيرين هو التعريف بمعنى الكلمة ، هو تحليل لمفهوم المعرف أى مجموعة من الصفات ـ وبالتالى التصورات ـ التى تثبت على نفس الموضوعات كالمعرف تماما . أما الشيء المعرف ، فيمكن إرجاعه إلى اسم بسيط ، وهذا هو التعريف اللفظى . وإذا كان التعريف هو نفسه مجموعة من الصفات ، فإنه يكون حكما يتساوى تصورين مختلفين فى التكوين .

ويرى جوبلو أن القضية التى تعرف هى قضية كليـة موجبة منعكسة ، وكل كلية موجبة هى فى معنى تعريف . فموضوع التعريف إذاً هو التصور ـ كما قلنا ـ ، وعمله هو أن يستبدل استبدالا جوهريا تصوراً غامضا بتصور واضح وينبغى أن نلاحظ أننا لا نستطيع أن نعرف « فردا » ، إنه موضوع لصنف من التعريف يقال له رسم . ومع أن التعريف والرسم يبدآن بالجنس ، إلا أنهما يختلفان بعد ذلك كما سنرى ، علاوة على أننا نلجأ فى الرسم الى عناصر حسية ، وليست عقلية [1] .

والاسميون ـ وعلى رأسهم جون استيوارت مل ـ الذين لا يوافقون على وجود تصورات ، يعطون للتعريف فكرة مختلفة تماما . التعريف عندهم جزئى وفردى . هو مجموعة الصفات الفردية لا أكثر .

٢ ـ قواعد التعريف : وللتعريف أربع قواعد :

القاعدة الأولى : أن يدل التعريف على الماهية لا على العرض ، وينبغى

(١) Goblot, Traité, p. 122

أن يستبعد التعريف كل الأعراض . يقول أرسطو : إن ماهية شيء ليست كل ما يتكون منه الشيء ، ولكن هي فقط التي لا يمكن أن يوجد بدون وجودها : وهي ثابتة ، وغير متغيرة ، وتبقى خلال التغيرات العرضية . والتعريف يدل على الجوهر الأول ، على الجوهر الذى لا يتعلق بشيء غير ذاته ، أى على الطبائع البسيطة ، على كل ما ليس بمادة . غير أن أرسطو قبل فى نطاق العلوم الطبيعية تعريفات لطبائع مركبة ، وهذه التعريفات تحتاج أيضا إلى دقة فى تركيب ماهيتها .

إن النتيجة التى ينبغى أن نستخلصها من هذه القاعدة ، هى أن التعريف يسقط العرض والخاصة . ومعنى استبعاد العرض ، هو أن الجزئى ليس موضوع التعريف بل إن موضوعه هو العام . ويستبعد الفرد ، لأن موضوعه النوع . ويلاحظ أن الأفراد يندرجون فى ماهية واحدة تنطبق عليهم جميعا انطباقا كاملا ، ولكنهم يختلفون الواحد عن الآخر بأعراض . واستبعاد العرض ينبغى أن يكون تاما . إن ما يميزه هو أن له صفة عرضية خالية من التأثير وغير متماسكة ، ومستقلة عن الموضوع الذى تعرفه ، ونادراً ما تحدث له . أما الماهية ، فهى مقومه الدائم ، وتختلف عن كل ما ذكرنا للعرض من صفات . ويرى فورفريوس أن تغيير صفة جوهرية للشيء تجعل منه شيئا آخر ، وتغيير صفة جوهرية تشير فى الشيء اختلافا ، ولكن تبقى حقيقته كما هى .

القاعدة الثانية . يجب أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده . أما المدرسيون فقد عبروا عن هذا بالعبارة اللاتينية Omni et soli definito أى ينبغى أن يكون التعريف منطبقا على كل المعرف ولا شيء غيره . وعبر مناطقة بورت رويال عن نفس الفكرة بقولهم : إن التعريف ينبغى أن

يكون كليا ومميزاً . أما الأستاذ جوبلر فيرى أن يكون التعريف مميزاً . وهـــذه القاعدة تتعلق بالماصدق ، وقد حاول تريكو أن ينقلها إلى لغة مفهومية فقال : بأن التعريف يجب أن يكون مطابقا تمام المطابقة لموضوعه بحيث لا يقبل صفات عرضية ولا أن يستبعد صفات نوعية . وذهب رابيه إلى هذا أيضا .

القاعدة الثالثة : يكون التعريف بالجنس القريب والفصل النوعي : إذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة ، فيجب أن يعبر عن كل عنـــاصر التصور المرتبطة بماهيته . وإذا كان التصور عقليـا ويشرح الماهيـة شرحا كاملا ، فإن صفاته المكونة له ينبغي أن تعتبر مرتبطـة ارتباطا ضروريا بحيث يستطيع العقل بل ويجب أن يكتشفها . وقد تتعـدد تعاريف تصور بذاته ، وذلك طبقـا لبحثنا للشيء من زوايا مختلفـة . ولـكن ليبنتز يرى أن تعريفـا لتصور ، يحتوى كل الصفات المستدلة . ولـكن إذا تعددت تعريفات تصور واحد ، فإننا نستطيع وضعها فى نظام تدريجى ، على رأسه التعريف الذى ينبع منـــه كل التعاريف الأخرى . واختيار تعريف إنما يقوم على علل غائيـــة وعلل ملائمة للبحث فى البرهنة .

وكذلك اشترط المناطقة أن يكون التعريف بالجنس القريب ، وهو يكون مع الفصل النوعى مجموعة عنصرين . ومن هنا كان التعريف ثنائيـــا . والجنس القريب هو المجموعة السامية ، والمـادة المنطقية التى عينت وتنوعت بحيث تقبـل الفصل النوعى ، فإذا اتصل الاثنان تـكون التعريف . وقـــد يعرف بالجنس البعيد والفصل النوعى ، أو يعرف بالفصل وحـده أو يعرف بالجنس البعيـد

والفصل البعيد ـ وقد تعارف المناطقة على إعتبار هذين النوعين الأخيرين، تعاريف بالحد الناقص .

القاعدة الرابعة: يجب أن تتجنب فى التعريف ـ تحديد الموضوع بما هو أغمض منه، فالتعريف يوضح، أو بمعنى أدق ينبغى أن يكون واضحا . وقد تكلمنا من قبل عن التصورات الواضحة، فينبغى أن يكون التعريف تصوراً واضحا وإلا انتهينا إلى دور، فنحتاج إلى تعريف آخر يوضح لنا التعريف الغامض، فإذا كان التعريف الثانى أكثر غموضا من الأول، احتجنا إلى تعريف ثالث وهكذا إلى ما لا نهاية .

٣ ـ قواعد التعريف عند باسكال :

وضع باسكال القواعد الآتية التعريف :

القاعدة الأولى : « لاتشرع فى تعريف أى شىء يكون معروفا بذاته، فلا يكون عندنا حدود أوضح منه لتعريفه » ولذلك اعتبر باسكال بعض الحدود غير معروفة . ومن الأمثلة التى أعطاها « الوجود » و « الزمان » بل و «الإنسان» وذكر أن هذه الحدود ليست موضوعا للتعريف .

ويرد على باسكال بأن التعريف ليس قاصراً على تعريف الأشياء أو الأفكار غير الواضحة . إن الأفكار والأشياء الواضحة تحتاج إلى تحديد . وقد رأى باسكال فيما بعد أن هذه القاعدة ليست ضرورية على الإطلاق .

القاعدة الثانية : « لاتترك أى حد من الحدود غامضا أو ملتبسا، فلا تترك أى غموض أو التباس بدون أن تعرفه أى ينبغى أن يكون الحد

خاليا من أى غموض أو التباس ، ويكون التعريف موضحا لكل غموض فيه أو التباس أو تشابك أو تعقيد لفظى أو معنوى .

القاعدة الثالثة : « لا تستخدم فى التعريف حدوداً إلا إذا كانت معروفة من قبل معرفة كاملة ومشروحة شرحا كاملا » فلا تعرف إلا بما هو معلوم ، أما إذا عرفت بما هو مجهول ، احتجت إلى معلوم آخر ، وإذا كان المعرف الثانى مجهولا ، احتجت إلى ثالث وهذا إلى ما لا نهاية (١).

٤ - التعريف بالحد والتعريف بالرسم : رأينا تمييز المناطقة بين هذين النوعين من التعريف ، بينما الأول يصل إلى الماهية كاملة ، لا يصل الثانى إليها ؛ وبينما الأول يستخدم الجنس القريب والفصل النوعى ، لاكتناه الماهية يستخدم الثانى الجنس القريب والخاصة . ولكن جوبلو يرى أن هذا التمييز غير واضح ؛ ويميز بينهما على الأساس الآتى : نحن نصل إلى التعريف بالرسم بعدد ما من الأسماء . وكذلك فى التعريف بالحد . ولكن لا بد من وجود جنس بسيط أو مركب وفصل فى التعريف بالحد ، ولا يحدث هذا فى التعريف بالرسم . فهل التعريف بالرسم إذاً يتجه إلى المخيلة ، والتعريف بالحد إلى العقل ؟ لا يوافق جوبلو على هذا ويقرر أننا قد نحد أحيانا بواسطة صفات حسية .

ويرى جوبلو أن التعريف بالرسم إما ألا يكون مميزاً وهو فى هذه الحالة فاسد ، وإما أن يكون مميزاً ، وفى هذه الحالة يكون تماما كالتعريف بالحد ، إن التعريف بالرسم يمكن استخدامه إذا استبعدنا عن الشىء الذى نحن بصدد تعريفه كل

---

(١) Tricot, Traitê, p. 93

التباس وغموض . وهو يعرفنا حينئذ « الموضوع » ولكن لا يحدده لنا وبخاصة إذا كان الشيء قد حدد من قبل . غير أن أهم فارق بين الاثنين ، هو أن التعريف بالرسم « يرسم » الموضوعات الجزئية ، بينما التعريف بالحد يحدد « التصورات » وعلى هذا يرى جوبلو أننا نستطيع أن نرسم بالجنس والفصل ، ولكن الفصل يكون فرديا وليس نوعيا . ويعطى جوبلو المثال الآتى للتعريف بالرسم بالجنس والفصل « الجندى رقم ١٠ » .

وأكثر أهمية من الفارق الذى قلناه هو التفرقة بين التعريف الداخلى La définition Intrinseque والتعريف الخارجى أو الظاهرى Le definition extrinseque . ومن المؤكد أننا لا يمكننا أن نعرف موضوعا ، حتى إذا كنا نقصد فقط تمييزه ، بصفات غريبة عنه تماما . ولكننا نستطيع أن نعرفه بعلاقات خارجية لا تعرف طبيعته . فالتعريف هنا يتجه إلى خارج ، ويعطى أوصافه الظاهرة لا كنهه ، وهذا هو التعريف الظاهرى أما إذا اتجهنا إلى حقيقة الشيء ، ودخلنا فيها ، فإننا قد نستطيع أن نصل إلى تحديد باطنها .

ولكن جوبلو يرى أنه ليس من الدقة فى شيء أن نقول إن التعريف الظاهرى يحدد فقط الموضوعات الجزئية . وإن نطاق التعريف الباطنى هو التصورات . وعلى هذا يعطى للتعريف الأول اسم الرسم والثانى الحد . وذلك أننا قد نستطيع أن نجد فى موضوع جزئى ، صفات داخلية ، وفى تصور ، علاقات خارجية . ولكن التمييز الحقيقى بين أنواع التعريف هو فى عملها المنطقى .

إن عمل الأول هو تعيين الموضوع ، وعمل الثانى هو تعريفه ، وهو

التعريف الحقيقي ويلاحظ أننا غالبا ما نكون في حاجة الى تعيين الشيء ، والاعتراف بوجود أشياء جزئية ، وذلك لحاجة عملية ، وأن نحدد وأن نعرف التصورات العامة لحاجات نظرية فلسفية .

ويبدو أن التعريفين متكاملان ، وأن التعريف الخارجي يسبق في الوجود التعريف الباطني ، ونحن نعرف بالعلاقات الظاهرية أولا ، ثم نتجه إلى الماهية أو التعريف الباطني ثانيا . والمثال الذي أعطاه جوبلو يثبت هذا . فقد أعطى كمثال للتعريف الخارجي ... المناقشة المحتواة في الفصل الثالث من الكتاب الأول ، من كتاب الطبيعة لأرسطاطاليس .. وكمثال للتعريف الداخلي لنفس الموضوع « التناقض المنطقي الذي عينه أرسطو في الحجة التي ادعى بارمنيدس أنه أثبت بها لا وجود « اللاموجود » . ومن الواضح أننا نتأدى من الثاني للأول ، ولا نصل للثاني ، ما لم يعين لنا الأول الطريق (١) .

وتدعونا هذه التفرقة إلى عرض موجز لأنواع التعاريف .

٥ – <u>أنواع التعاريف :</u>

إن أول نوع من التعاريف هو التعريف الأرسطاطاليسي الميتافيزيقي وهو ما يسمى « بالتعريف بالحد » أي التوصل إلى « الماهية » أو « الكنه » بواسطة الحصول على الصفات الذاتية له . ومجرد ادعاء التعريف بالحد الحقيقي التوصل للماهية ، يثبت صلة التعريف الوثيقة بالميتافيزيقا الأرسطاطاليسية .. ووضع أرسطو بجانب هذا التعريف الذي يفيد ماهية

---

(١) Toblol : Traité, p. 120

الشيء « تعريفا لا يفيد » ، ولكن يعين علاقة لفظية بين المحدود والحد الذى يشير إليه . وعلى هذا الأساس أقيم التقسيم المشهور، التعريف بالحد الحقيقى والتعريف بالحد اللفظى (١)

ثم التعريف الاسمى الرواقى. ترى الرواقية أن الأفكار العامة أى التصورات ليست إلا أسماء . فلا يوجد إلا الأفراد ، فتقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صحيح فلسفيا ، إن مايميز الطبيعة الخاصة لكل موجود ، ليس هو عنصرا مشتركا فى كل الموجودات ، بل هو صفة فردية ومادية وتقرر الرواقية أنه لا يوجد تشابه بين الموجودات ، ولكن يوجد أفراد فقط .

ثم وضع جالينوس نوعا آخر للتعريف هو التعريف بالرسم — الذى تكلمنا عنه من قبل . وكان جالينوس متأثرا فى تقسيمه هذا بالرواقية . ثم قسم الشراح الاسكندريون كلا من الحد والرسم إلى تام وناقص .

فإذا انتقلنا إلى العصور الوسطى المسيحية ، لا نجد إضافات جديدة لبحث التعريف .

أما الإسلاميون ، أى تلامذة اليونان فى العالم الإسلامى ، فقد عرضوا لكل أنواع التعاريف التى وصلت إليهم . غير أننا نجد عند البعض منهم طرافة فى تقسيماته ، فأبو البركات البغدادى ، يقسم الأقاويل المعرفة إلى ثلاثة أقسام : الحدود والرسوم والتمثيلات .

أما التعريف بالحد ، فهو عنصر أرسطاليسى ، والتعريف بالرسم ، فهو عنصر جالينى ، وقد تكلمنا عنهما من قبل . يبقى إذاً التعريف بالتمثيل .

---

(١) Gristote : Derniers Analyttiques. 90B-94.

ويعرفه أبو البركات بأنه « تعريف الشيء بنظائره وأشباهه ، والكلى المعقول بجزئياته وأشخاصه » وينظم أبو البركات التعريف فى نظام تصاعدى . ويضع فى قمة هذا النظام «الحد » لأنه طريق المعرفة الذاتية ، ثم يليه الرسم لأنه طريق المعرفة العرضية ، وفى آخر هذا النظام التمثيل ، لأنه لايفيد لامعرفة ذاتية ولا عرضية . وإذن ماهى فائدته ؟

يقول أبو البركات البغدادى « وفائدة التعريف بالتمثيل ، هو أنه يورد تبع الأقاويل المعرفة ، وهى الحدود والرسوم ، فيكون مفهما لمضمونها ، لامتمما لمفهومها ، بإيناسه الذهن بما عزب عن ألفاظها ، وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها ، وجمعا له متفرق معانيها ، وهو كثير النفع فى التعاليم ، لتقريبه على المتعلمين ، وتخفيفه عند المعلمين ، ولكن لاتحتاج إليه الأذهان القوية . وأفضل الأقاويل الحدود ، لأنها تفيد المعرفة الذاتية الناقصة ، وأنقص منها الرسوم لأنها تفيد الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الأعراض واللواحق . وأقل منها كثيرا التمثيلات ، لأنها لاتفيد معرفة عرضية ولا ذاتية ، وإنما هى لتسهيل الإفادة(١)» ونظم أنواع التعاريف على هذا الأساس لانجده لدى غير أبى البركات البغدادى من المناطقة ، وإن كانت عناصره معروفه لدى سابقيه .

فإذا انتقلنا إلى مدرسة الأصوليين والمتكلمين والفقهاء ، نراهم لايقبلون التعريف الأرسطاليسى بالحد وينقضونه نقضا تاما ، مقررين أنه لاوجود لحد يصل إلى « الماهية » أو يحصر الذاتيات » بل يرون أن التعريف هو « المفسر لاسم الحد وصفته عند مستعمله على وجه يخصه ويحصره ، فلا يدخل فيه ماليس منه »

(١) أبو البركات البغدادى : المعتبر ص — ٤٨ .

ولايخرج منه ما هو فيه » أو بمعنى أدق هو « التمييز بين المحدود وغيره بالخواص اللازمة التي لاتحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره » وعلى العموم ، أنكر علماء المسلمين التعريف بالحـــد إنكارا باتا . ونجد لتقي الدين بن تيمية ـ عدو المنطق الأرسططاليسي ـ نقدا أصيلا لمبحث الحد عند أرسطو ، ووضعا لحد اسمي أو لفظي سبق به أبحاث جون استيوارت مل ، ورسل ، وغيرهما من المناطقة . وفي كتابي « مناهج البحث عند مفكري الإسلام » تفصيل كامل لنقد ابن تيمية والمتكلمين لمبحث التعريف بالحد عند أرسطو ، ووضعهم لمبحث آخر في الحد ـ اسمي ولفظي ـ صدر فيه المسلمون عن أصالة كاملة وانسجام عقلي مع مذهبهم العام في المنطق (١)

والمدرسة الثالثة التي أنكرت وجود التعريف بالحد في العالم الإســـلامي هي مدرسة السهروردي . أنكر السهروردي أن يتكون الحـــد من الذاتيين « الجنس والفصل » . وقرر أننا لانصل إليهما إطلاقا ، ولا ندركهما ، وأن الطريق الوحيد للتعريف هو إما طريق الإحساس ـ والأمور المحسوسة تدرك تمام الإدراك ـ وإما طريق الكشف والعيان ، وهو أدق الطرق وأوثقها . ثم يضع التعريف الكامل لديه ويسميه التعريف بالمفهوم وبالعناية ويحـــدده بأنه « التعريف بأمـــور لاتختص آحادها الشيء ولا بعضها ، بل تخصه للاجتماع ، وتفسير هـذا هو أن يختص مجموعها بالشيء دون شيء من أجزائه . نعرف الخفاش مثلا أنه طائر ولود ، وكل واحـــد من هذين الأمرين أعم من الخفاش ، ومجموعها يختص به . أو نعرف الإنسان بأنه المنتصب القامة البادي البشرة ، العريض الأظفار . وكل من هـــذه الصفات ، وإن جاز

---

(١) النشار ، مناهج البحث ... ص ١٤٦ ـ ١٦٣ .

وجودها فى غيره ، لكن المجموع يختص به دون غيره مما نعرفه من الماهيات ، وما به يتحصل تميزه. ولا يقدح فيه جواز كون المجموع فى ماهية أخرى لانعرفها ولايخفى أن هذه الصعوبة إنما هى فى الحد بحسب الحقيقة والماهية لا بحسب المفهوم والعناية . لأن الفصل ، فى الأول ـ وهو الذاتى ـ إذا وجد فى المحدود ، خاصا ، وقد اعتبر خاصا به وإذا كان خاصا وبه وغير محسوس ، فهو مجهول مع الشىء ، فلا يمكن التعريف به ، لوجوب تقدم العلم بالمعرّف على العلم بالمعرّف . ولا يحدث هذا إطلاقا فى الحد المفهومى .

ويرى السهروردى أن الحد المفهومى ينتفع به فى العلوم نفعا كبيرا ، وهو أصح من الحد بحسب الحقيقة ، ولا صعوبة فيه . ويفرق السهروردى بين الحد بحسب المفهوم والعناية وبين الرسم ، لأن الرسم يحصل باللوازم ، بينما الحد المفهومى عنده هو : مجموعة المحمولات الذاتية التى تطلق على الشىء بحسب المفهوم .

ومع أن السهروردى يقرر أن الحد المفهومى هو عمل أصيل إبداعى ، إلا أننا نقرر أنه نوع من الرسم الناقص (١) .

٦ ـ أنواع التعاريف فى العصور الحديثة :

أنكر جون استيوارت مل التعاريف العامة، وهو يتفق مع الرواقية فى هذا إن موضوع العلم عنده كما عند الرواقية هو « الفرد » فالتعريف حينئذ هو تحديد

---

(١) السهروردى : حكمة الاشراق . ص ٢١٦ ـ ٢٦١

الصفات الخاصة بكل فرد [1] أو هو كما يقول الأستاذ بروشار : يعـــبر تعبيرا منفصلا بتعديد الفصول ، عما يعبر عنه الاسم فى كليتـه . ولـكن فـكرة التعريف الأرسطظا ليسى دخلت فى نطاق علم هام كعلم التاريخ الطبيعى و حيث سادت فكرة النوع ، واقتربت كل الاقتراب من صورتها الأرسطاطاليسية .

وظهرت تقسيمات للتعاريف ، بعضهـــا ذو صبغة أرسطاطاليسية ، والبعض الآخر فيه جدة وطرافة .

وأول تقسيم نلقاه ، هو التقسيم إلى : تعريف بالأسماء ، وتعريف بالأشياء ، وتعريف بالأفكار .

أما التعريف بالأسماء أو التعريف الاسمى ، فهو تعريف اتفاقى أو اصطلاحى نقصد به تحديد معانى الحدود إما باكتشاف اسم جـــديد ، وإما بتحديد معنى غامض لإسم قديم . وفى كلتا الحالتين ، يخلق التعريف أو يوجـد الاسم ؛ وذلك أن الاسم القديم يـكون جديدا إذا تغير معناه .

أما التعريف بالشىء فإن الشىء الذى نريد تعريفه يـكون معنى ؛ وعلينـا إذاً أن نعرف مما يتكون ، أى أن نعلم ما هيته . ويلاحظ جوبلو أن تعريفات المعاجم هى تعريفات الشىء ، لأن الـكلمة فى هذه الحالة هى شىء ، هى واقعة ، وخاضعة للتجربة ، ولها مدلول معين . وأصحاب المعاجم يسجلون بكل دقـة استعمالاتهـا المختلفة ، والمعانى التى أعطاها لها من تـكلموا بها ومن استمعوا إليها فى مكان وفى زمان وفى بيئه معينة . فللـكلمة ماض تاريخى وجغرافى .

ولـكن المعجم قد يصبح ذات سلطة إذا حـــدد استخدام اللغة . فإذا فعل

Mill : A System of logic, P. 146 - 152 (1)

هذا وتخلص من عدم الوضوح ، وعين التعاريف تعيينا ملائمـــا ، وتخلص من اختلافات اللهجات ؛ انقلبت تعاريفه ـ إلى حد ما ـ مصطلحا يتفق عليه الناس . وقيمة الكلمات كقيمة العقود : إن الكلمات هى آلة المبادلة بين العقول ، ومعناها يخضع لقانون العرض والطلب ، فمن يتكلم ، يحاول أن ينشرهـا بين أكثر الناس عددا ، فيعمم ويخصص ويقارن . ومن يستمع إليها يحـــاول أن يختصرها ... والكلمات لها دورة متغيرة كالنقود ، وإذا كانت الدولة التى استقر أمرهـا تعطى نقودها قيمة اصطلاحية ، فإن المعجم ، يفعل هذا ، وفى هـــذه الحالة تنقلب تعاريف المعجم من تعاريف للأشياء إلى تعاريف للأسماء . وقد اختلف الباحثون فى قيمة تعاريف تصل إلى هذا الحد : هـل هى دليل على اكتمال اللغـة ؟ أم دليل على تحجرها ؟

ويرى جوبلو ـ كمفكر اسمى ـ أن التعاريف بالأسماء تخصب العلم والفلسفة دائما ، لكونها متغيرة ، وهى فى تطور دائما . ويعطى مثلا لهذا كلمة ـ خاصية ـ كانت تعنى أولا صفة خاصة أو نوعية ، مقابلة بذلك للصفات العامة أو الجنسية ، ثم تعنى الآن أى صفة عامة .

ويرى جوبلو أن تعـــاريف العلوم والفلسفة متغيرة ، أو بمعنى أدق ـ هى تعريفات اسمية . اللهم إلا تعريفات الهندسة التى لم تتغير منذ إقليدس حتى الآن . أما بقية العلوم فتتغير تعريفاتها بقدر تقدمها ، وتوقف تطور تعريفها معناه عدمهـا المطلق . أما أوضح مثال لتطور التعاريف فى نطاق المعرفة الإنسانية فهو الفلسفة ، إنها صورة أمينة لما دعا إليه هرقليطس : التغير المستمر والصيرورة الدائمـة . إن المتضادات فيها تتحول بعضهـا إلى بعض . والموضـوع يتحول محمولا ، والمحمول

يتحول موضوعا . وتتشابك المذاهب... الخ. ونحن لانستطيع أن نحد اللغة تحديداً كاملا مطلقاً ، إلا إذا قتلنا الفكر (١)

أما التعريف بالأفكار، فهو تعريف يختلف عن التعريف بالشيء ، فإنه غير موضوعي - أى أنه لا يصل إلى معرفة « الموضوع » أو الماهية من حيث هي ، فيحاول أن يقيم قضية تعمل على توضيح مضمون التصور .

وقد أقيم تقسيم آخر للتعريف يستند إلى حد كبير على التقسيم السابق هو : التعريف الذاتى والتعريف الموضوعى . أما التعريف الذاتى فهو : تحديد الذات الفردية للشيء ، بينما التعريف الموضوعى هو : تحديد الشيء فى ذاته ومن وجهة نظر حديثة يكون التعريف الأول أخصب ، مع أنه متغاير، ولكن تغيره يجعله كائنا حيا وعرضة للتجريب العلمى ، وهو أساس العلم الحديث وتقدمه .

وثمة تقسيم آخر للتعاريف : تعاريف وصفية أو تجريبية ، وتعاريف إنشائية أو جنسية أو رياضية .

والتعريفات الأولى أى الوصفية والتجريبية فإننا - نصل إليها خلال التجربة وهى تقدم وصفا كاملا للشيء المعرف والتعاريف الإنشائية هى تعاريف نظرية تستند على الجنس ، أو تتجه نحو الذاتيات الكلية ، ومن أهم أقسامها التعاريف الرياضية وهى تعاريف شكلية بحتة .

وهناك ثلاث أنواع من التعاريف ذكرها الأستاذ جونسون - وهى :

١) التعريف بالإشارة Ostensive Definition مثل تعريف الشجرة بقولنا

Goblot = Traite .p .126 (1)

هذه هى الشجرة ويرى جونسون أن هذا التعريف يستعمل لتعليم الأطفال معانى الأشياء ، فالطفل لا يستطيع أن يصل إلى معرفـــة شىء بأى طريق من طرق التعريف الأخرى .

٢) التعريف بالمثـــال Exotensive : وهى وأن نعرف الشىء بما هو مثله . مثل تعريفنا الجريمة بقولنا الجريمة مثل السرقة والقتل وهو تعريف ساذج أيضا .

٣) التعريف بالمرادف Biverbal Debfinition وهو تعريف الشىء بمرادف أوضح منه . مثل قولنا المـــداد هو الحبر ، وهو من أكثر التعاريف استعمالا فى اللغة العادية (١) .

وينبغى أن نلاحظ أنه ليس لهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة قيمة منطقية لأنها لا توضح حقيقة الشىء المعرف تماما .

الطرق العلمية الموصلة للتعريف :

ما هو الطريق العلمى ، أو المنهج العلمى الذى نتوصل به إلى التعريف ؟ إن لكل فليسوف منهجه ؛ ولكل مدرسة فكرية طريقها فى اقتناص الحد . وهذا يدعونا إلى أن نتتبع المسألة خلال المنهج التاريخى :

وأول فليسوف وضع منهجا للتوصل إلى التعريف هو سقراط ـ كما هو معروف بل تكاد تكون الإضافة الوحيدة التى أضافها سقراط إلى الفلسفة هو علم تحديد المعانى ، أو بمعنى أدق منهج تكوين أفكار عامة نحصل عليها . وطريقته فى ذلك ؟

---

(1) Jehnson : Logic, P. 289

الإستقراء ، فكان يستقرى الجزئيات ، وينتقل منها إلى الطبائع العامة أو الماهية الكلية ، ولم يفعل سقراط أكثر من هذا .

فإذا انتقلنا إلى أفلاطون ، نجد منهجا آخر لاقتناص « التعريف » هو منهج القسمة الثنائية وهى « وضع علاقة بين طرفين بواسطة طرف ثالث علاقته بهما معلومة » وذلك بأن يقسم الجنس بخاصيات نوعية ،تضاف إليه ، فيضيق ماصدقه وتجعل فيه أقساما مختلفة ، تطلق عليها أسماء مختلفة ، ولكنها تشترك فى معنى واحد أى أننا نقسم الجنس إلى نوعين ثم تقسم كل نوع من هذين النوعين إلى قسمين . وهكذا ، حتى تستنفد القسمة ، فيكون المتبقى هوالتعريف المطلوب . ولكى نصل إلى الماهية ، فينبغى أن نراعى فى القسمة الشروط الآتية :

(ا) أن تطابق القسمة طبيعة الشىء . فلا نضع تقسيما إلا إذا اقتضت هذه الطبيعة القسمة .

(ب) أن تكون القسمة تامة كاملة . فنستخرج من الجنس بعض الأنواع ، ومن كل نوع بعض الأصناف ، حتى ينتهى بنا الأمر إلى البسائط . ذلك لأن الماهية بسيطة ، فلا ينبغى إذاً أن نعتبر المركب بسيطا ، والعرض جوهريا .

(ج) أن تكون القسمة ثنائية . هناك قسمة غير ثنائية ولكن أكمل أنواع القسمة هى الثنائية . وقد تعود المناطقة إيراد تعريف أفلاطون للسوفسطائى ، كمثال على توصله للتعريف بواسطة القسمة الثنائية ، فنحن نصل إلى تعريفه بواسطة سلسلة من التقاسيم الثنائية لجنس متسع وممتد امتدادا كبيرا . أى أن القسمة بدأت هنا من جنس لامتعين ، حتى انتهت إلى نوع متعين . ويلاحظ أن أفلاطون لم يصل إلى تعريف لحدين مجهولين من الفصل الأخير والجنس الأخير ، بل إن القسمة

تحتوى تعاريف مختلفة أو سلسله من الحدود الوسطى ، فهى تحتوى فى تسلسلها مجموعة من التعاريف الضرورية لكى نصل إلى التعريف الأخير. فنحن إذاً ننتقل من وحدة الجنس إلى كثرة الأنواع ، المبدأ إلى كثر النتائج . وليس هذا خطأً كما ذهب أرسطو فيما بعد .

أما أرسطو ـ فلم يقبل طريق القسمة الأفلاطونية للتوصل إلى التعريف . ومع أنه استخدم القسمة الأفلاطونية فى منهج التحليل ـ المرحلة الأولى لتكوين الحد إلا أنه هاجمها هجوما عنيفا ، وقرر أنها قاصرة عن الوصول إلى الحـــد ؛ فيعتبر قياسا ضعيفا أو عاجزا ، وذلك لانها تخلو من الحد الأوسط ، وهو العنصر الأساسى فى القياس . وهو الرابطة بين الحدين الأكبر والأصغر ، ففى القسمة إذاً دور أو مصادرة على المطلوب إننا نصل إلى الحد بالتحليل والتركيب ، نحلل الشىء المراد تعريفه إلى أجناسه ، ثم نركبه مع الفصل النوعى ـ وهو صورة النوع . ونحن نراعى فى هذا قانون العلة ، فالجنس والفصل معا ، هما علتان ضروريتـان لوجود الشىء ، بحيث إذا لم يوجد. وإذا وجدا وجد .

فإذا انتقلنا إلى المدرسة الإسلامية ، نراهم قد عرفوا طرقا أربعة نتوصل بها إلى الحد : طريق الاستقراء السقراطى ، وطريق القسمة الأفلاطونى ، وطريق التحليل والتركيب الأرسطاطاليسى . وقد تأثر الإسلاميون بأرسطو ولذلك نرى صدى مهاجمته للقسمة الأفلاطونية فى كتبهم . غـــير أن البعض منهم وقفوا أمام هجومه موقف الشك : فالقائلون بتركـيب الحد ، اعتبروا القسمة لاتوصل إلى الحد ، لأن القسمة عملية تحليلية فحسب . وأما من منع التركيب فى الحد ، فقد أجاز التوصل إليه بالقسمة . وللمتأخرين الإسلاميين من شراح المنطق رأيان فى أن التقسيم يفيد الحد أو لايفيده : أما الرأى الأول فهو أن التقسيم يؤدى إلى التوصل

واحد من التعريف على العقل الإنسانى فى مختلف نطاقاته . وليست كل ماهية معرفة ... أو يمكن تعريفها ، وهذا يقودنا إلى اللامعرفات .

٨ - اللامعرفات :

إن تعريف فكرة هو أن نكونها مع فكرة أخرى . ومن هنا يمكننا أن نقول إن ثمة أفكارا لا يمكن تعريفها . وهذه هى اللامعرفات التى لا نستطيع أن نصل إلى معرفة ما هياتها ، وهى على ثلاثة أنواع :

ا - المعطيات المباشرة للحواس

وهى فى ذاتها غير معرفة ، ولا يمكن لأى طريق من طرق المعرفة أن يصل إليها . ولا نستطيع التعبير عنها ، وهى إما إحساسات وإما عواطف : أما الإحساسات فكإحساسنا بالأضواء أو الألوان ، ونحن لا نستطيع أن نعرف الضوء لمن عدم البصر ، أو الصوت لمن عدم السمع . أما العواطف ، فعاطفة الحب هى أميز مثال للعواطف عند المعرف . نحن نعانى عاطفة الحب ، ومع هذا لا نستطيع تعريف هذه العاطفة ولا أن ننقلها - فى لغة إلى غيرنا ، فهى معاناة داخلية وتعبير داخلى . ومهما حاول المتحابان - الرجل من ناحية والمرأة من ناحية - أن يعبر أحدهما للآخر عن حبه بألفاظ أو إشارات أو إثارات ، فإنهما لا يستطيعان التعبير عن « كنه » ما يشعران به فى ألفاظ .

ولكن إذا كان التعريف بالحد هنا متعذرا ، فهل نستطيع أن نلجأ إلى التعريف الظاهرى أو التعيين الظاهرى ، لتعريف معطيات الحواس المباشرة ؟ أى هل نلجأ إلى التعريف بالرسم ؟ كل فعل من معطيات الحواس المباشرة يمكن أن يكون له جنس ، فمثلا يمكن أن أدرج « أحمر » فى جنس ، فأقول : إن « أحمر » هو محسوس الآلة البصرية ، وأستطيع أن أميزه أيضا بنوع من الفصل ولكن ينبغى أن نلاحظ

أن « إشارة مميزة » هى دائما رداء خارجى للظاهرة ولا تعبر عن ما هيتها ـ قد تبين فقط فى أى الظروف تنشأ الفكرة ، ولكنها لاتبين ما وراءها من حقيقة : والأحمر ، هو محسوس بصرى ، أراه حين أنظر إحدى الزهور الحمراء . والحب ، هو عاطفة قلبية ، أعانيه حين أفكر فى محبوبتى أو حين أراها أو أتمثلها . ولذلك كانت هذه الإحساسات والعواطف بمنأى عن التعريف بالحد الحقيقى .

ب ـ الأجناس العليا أو المقولات

نحن نصل إلى التعريف بنوع من الأجناس . وهذا الجنس يعرفه جنس آخر وكذلك الأمر فى هذا الجنس الآخر . ولكن لايتأدى الأمر إلى ما لانهاية ، فنحن نصل إلى أجناس لاجنس لها ويكون مفهومها أقل مفهوم ممكن ، وهذه هى « الأجناس العليا » التى لا يمكن تعريفها ، وهى تعرف كل الأشياء الأخرى ، ولايمكن أن تكون بذاتها أنواعا لأجناس أخرى . وأهم مثال لهذه الأجناس العليا هى « المقولات » وقد اختلف المناطقة فى هذه المقولات اختلافا شديداً . ويرى جوبلو أنه لم يستقر بعد لقائمة من قوائم هذه المقولات أى قرار . وليس هذا بغريب ، فإن العلم الحديث أيضا غير مستقر . ولكن لايمنع عدم الاستقرار والغموض من تقدم العلم ، بل على العكس هو الدافع له . ويلاحظ جوبلو أن الهندسة إكتملت فى كثير من ميادينها ، مع العلم بأنه لايوجد تعريف غير منقوض حتى الآن للخط المستقيم .

وعلى العموم ، هناك فى العقل الإنسانى دائما تصورات هى « بواقى التجريد » وهذه البواقى لايمكن تعريفها ولايمكن تقسيمها ، بل هى وحدات بسيطة كاملة فى العقل ، وقد نعرفها بالسلب أو نعرفها بمنهج الحذف . ولكن هذا التعريف لا يصل إلى الماهية أو إلى الكنه وكذلك لايمكن رسم هذه الأجناس ، وسنعطى

موجزا لهذه الاجناس العليا عنـــد الفلاسفة ، بعد أن نذكر النوع الثالث من اللامعرفات .

جـ - الأفراد

هل يمكن تعريف الأفراد؟ يرى أرسطو أنه ليس للفرد مفهوم محدد، حتى يمكن أن نصل إلى تعريفه ، وعلاوة على هذا فإن الأفراد لا تختلف إلا عدداً ولا تختلف صورة، فليست لهم إذاً اختلافات جوهرية يمكن التعبير عنها، أي ليست لهم فصول تميز وتفصل البعض منهم عن الآخر. ويقرر ليبنتز أن مبدأ تنويع الموجودات هو مبدأ صوري وكلي. على أية حال إن استحالة تعريف فرد من الافراد إنما يأتي من أنه حادث أو بما يحتويه من حدوث ، أما ما نستطيع تعريفه فهو النوع (١) . ولـكن لا يجمع المناطقة على اعتبار الفرد غير معرف . إن الرواقية والمدرسة الإسمية الحديثة ، وعلى رأسها جون استيوارت مل ، ينكرون التعريف العام ، ويرون أن التعريف الوحيد الممكن هو تعريف الفرد (٢) .

٩ - الأجناس العليا أو المقولات :

قلنا إن الاجناس العليا - أو المقولات - هي أعلى وأكثر الأجناس عمومية وقد حاول المناطقة منذ أفلاطون تحديدها واختلفوا في هذا التحديد . وقد وجه رونفييه الأنظار إلى أهميتها ، فقرر أن ايجاد مذاهب للعلائق العامة للظواهر هو المسألة الرئيسية للعلم ، وأن مذهبا في المقولات - كاملا وواضحا - يكون فلسفة

---

(١) Goblot - Traité p. p, 127 - 142

(٢) Tricot : Traitè.p, 69

مكتملة، بل يرى أن مبحثا فى المقولات هو علم العلوم بل والمنطق العام. وأن أى علم ـ تبعا لهذا سيكون منطقا ، إذا وجد الأسس العامة التى تمد بناءه بحقائق عليا . وإذا تحدد ـ فى أى نطاق من المعرفة الإنسانية ـ عدد المبادىء العامة التى تستند عليها هذه المعرفة ، استطعنا بكل بساطة معرفة عدد وطبيعة العلاقات التى نوجدها بين ما نستحضره وما نتمثله من تصورات وأحكام وبرهنة . وسنحاول أن نعرض عرضا موجزا ـ كما قلت ـ لنماذج هذه المقولات عند بعض الفلاسفة خلال العصور المختلفة للتاريخ .

ا ـ نظرية المقولات الأفلاطونية :

أول محاولة لوضع نظرية فى المقولات ، نجدها عنـــد أفلاطون فقد أراد أفلاطون أن يعين الأجناس التى يكون إرتباطاتها «الأفكار» أو المثل العليا أو التى بارتباطها أو بمعنى أدق الحقيقة المطلقة . فعدد خمسة أجناس هى : الوجـود ، السكون الحركة ، الهوهو ، والغير . ويكون الوجود جنسا أعلى تتشارك فيـــه الأجناس الاخرى . والقوانين التى تربط هذه المقولات هى موضوع الجـدل وقد عرض أفلاطون لهذه النظرية بتفصيل فى محاورة « السوفسطائى » . ولكـن قائمة المقولات عند أفلاطون لم تستقر ، فنراه يضع فى « فيلابوس » نظرية أخرى للمقولات . فالمقولات عنده هى اللامتناهى ، والحـد ، وما ينتج عن اللامتناهى والحد ، وعلة المزاج أو علة الاتحاد ، والتفكك أو الانحلال وقد اختلف الباحثون فيما إذا كانت مقولات « فيلابوس » تتوافق مـــع مقولات « السياسى » أم تختلف ، ولم يصلوا إلى نتيجة قاطعة . ويلاحظ على نظرية أفلاطون فى المقولات ، أنها نظرية غير منطقية ، بل هى ميتافيزيقية فى جوهرها ، ولذلك لم ترد فى كتب المنطق ، ولذا اعتبر أرسطو أول واضع

لنظرية منطقية فى الأجناس العليا (١) .

ب ـ نظرية المقولات الارسططاليسية:

اختلفت الآراء أيضا فى نظرية المقولات الأرسططاليسية ،هل هى ميتافيزيقية أم منطقية ؟ ومما لاشك فيه أن النظرية هى من ناحية ميتافيزيقية ، ومن ناحية أخرى منطقية . أما من الناحية الميتافيزيقية ، فان المقولات تعتبر صفات عامة للوجود ، وتعبيرا عن التعينات الحقيقية له . أما من الناحية المنطقية ، فإن المقولات هى عنصر القضية النهائى وهى تصورات عامة، وهى ـ ككل تصور آخر ـ خارجة عن كل علاقة . وقد عرفها مناطقة بورت رويال بأنها « الأصناف المختلفة التى أراد أرسطو أن يرد إليها كل موضوعات فكرنا . وذلك بادراج كل الجواهر تحت الجوهر الأول وكل الأعراض تحت التسع الأخرى » .

ومن المعروف أن المقولات الأرسططاليسية العشرة متعددة ومنفصلة ولا تتشارك فى جنس عال . كالواحد والوجود ، كما هو عند أفلاطون. وهذه هى نظرية الأجناس المنفصلة . يقول بترو : « إن النظرية الأرسططاليسية تعارض ـ أكبر معارضة ـ الديكارتية التى ترد القوانين الطبيعية ـ الفيزيقية ـ إلى تعينات رياضية ، ترد المتباين إلى المتماثل .كما تعارض المذهب التطورى الذى يقر بوجود فعلى للأنواع ،ولكن مع نسبته إليها نموا طبيعيا فى الماضى،مبتدأ بأصل مشترك».

ويذهب كثيرون من مؤرخى الفلسفة إلى أن أرسطو عين تجريبيا عدد المقولات ، أى أنه وصل الى تحديد عددها بتحليل مادى . وقد ترك أرسطو تقسيمات متعددة للمقولات ، ولكن أكثرها شيوعا هو التقسيم إلى :

---

(١) Ibid, p. 69.

الجوهر ، الكمية ، الكيفية ، العلاقة ، الأين ، المتى ، الوضع ، الملك ، الفعل والإنفعال .

وقد هاجم مناطقة بورت رويال ، وكذلك جون استيوارت مل مقولات أرسطو العشرة ، واتهموا أرسطو بأنه لم يكن دقيقا أو متبعا لمنهج معين . ولكن تريكو ـ وهو أرسطاليسى إلى حد كبير فى آرائه المنطقية ـ يرى أن المدرسيين ـ وسانت توماس على الخصوص ـ قد ردوا سلفا على هذه الإعتراضات ، وذلك حين قبلوا العدد الأرسطاليسى للمقولات بشكل يثبت أساسها العقلى . وقد وضع المدرسيون علاوة على ذلك ثلاثة من الأفكار الأساسية والتى تسبق المقولات ، وأسموها بالأفكار السامية ، واعتبروها الصفات الضرورية والمباشرة للوجود ، وهى : الوحدة ، والحقيقة ، والخير (١).

حـ ـ مذهب المقولات الرواقية :

المنطق الرواقى ـ كما أشرنا إلى ذلك بعض الأحيان ـ منطق إسمى ومادى ، بل هو يغرق فى الإسمية والمادية . وقد كان للأستاذ بروشار الفضل الأكبر فى إظهار خصائص هذا المنطق : إسميته وماديته . ولم تقبل الرواقية ـ تبعا لهذا ـ وجود تصور أو وجود علم للتصورات .. وموضوع العلم عندهم هو الفرد ، أو هو « شىء » ما .

وقد ردت الرواقية مقولات أرسطو العشرة الى أربعة هى : أولا ـ الجوهر المادى بمعنى المادة غير المتعينة ، أما المقولات الأخرى فليست إلا

---

(١) Ibid, p. p. 70 — 71

تعينات هذا الجوهر المادى . ثانيا : الكيفية - وهى الماهية الفردية أو بمعنى أدق هى المادة مستحضرة لكيفية فردية مجردة ، وهى جسمية أيضا . والكيفية عند الرواقية تشبه الصورة عند أرسطو ، ولكنها عند الرواقيين مادية تماما . ثالثا : الحال - أى أن للمادة حالا ، وهى تعين المقولتين السابقتين رابعا : العلاقة - وهى المادة الفردية متخذة حالة ما مع شىء آخر ، وهذه المقولة هى تعين للمقولات السابقة . والمقولتان الأخيرتان تختلفان عن الأوليين فى أنها غير جسميتين .

د - نظرية أفلوطين فى المقولات :

عرض أفلوطين فى الفصل التاسع من التاسوعات نظريته فى المقولات ، والمقولات لديه تنقسم إلى قسمين : خمس تعتبر مقولات العالم المعقول ، وخمس تعتبر مقولات العالم المحسوس ومقولات العالم المعقول هى : الجوهروالسكون والحركة والموافقة والمخالفة . والأخرى هى : الجوهر والاضافة والكيف والحركة والكم . ويرد أفلوطين المقولات الثلاثة الأخيرة إلى الإضافة . فمقولات العالم الحسى لديه هى : الجوهر والإضافة .

هـ - المقولات فى العالم الإسلامى :

عرفت المقولات الأرسططاليسية فى العالم الإسلامى معرفة تامة ، وعرضت فى أكثر كتب المنطق ، وقد اختلف المفكرون الإسلاميون فى طبيعة هذه المقولات : هل هى منطقية أم ميتافيزيقية ؟

وإذا بحثنا فى المقولات الارسطاليسية عند الإسلاميين لانجدهم قد أضافوا إليها شيئا جديدا . ولكنهم عرفوا أنواعا أخرى من المقولات . يقول التهانوى « علم أن حصر المقولات فى العشر ، الجواهر والأعراض التسع من

المشهورات فيما بينهم . وهم معترفون بأنه لاسبيل لهم ســـوى الإستقراء المفيد للظن . ولذا خالف بعضهم فجعـل المقولات أربعة : الجوهر والـــكم والـكيف والنسبه الشاملة للسبعة الباقية . والشيخ المقتول جعلهـا خمسة ، فعد الحركة مقولة برأسها ، وقال : العرض إن لم يـكن قارا فهو الحركة ، وإن كان قارا ، فإما أن لايعقل إلا مع الغير فهو النسبة أو الإضافة ، أو يعقل بدون الغير ، وحينئذ إماأن يقتضى لذاته القسمة ، فهو الـكم ، وإلا فهو الـكيف » (١)

أما المذاهب التى عرفوها ـ فى ضوء هذا النص ـ فمذهب يعتـــبر المقولات أربعة هى الجوهر والـكم والـكيف والنسبة الشاملة لبقية المقولات . وليس هذا المذهب هو المذهب الرواقى ، ولـكنه يقترب منه كثيرا ، وهـــو فى الوقت عينه يقترب من مقولات العالم الحسى عند أفلوطين . ولا نستطيع أن نجزم فى الحقيقة بالمصدر الذى استمد الإسلاميون منه هذا التقسيم .

أما المذهب الثانى فهو مذهب السهروردى . والمقولات عنده هى : الحركة ، والعرض ، والعرض يتشكل بأشكال مختلفة ، فأحيانا يـــكون حركة ، وأحيانا يكون نسبة ، وتارة يكون كما ، وطورا يكون كيفا .

فإذا انتقلنا إلى العصور الحديثة ، نجـــد تقسيمات للمقولات سنعرض لصور منها ، وأهمها هى قائمة المقولات عند كانت (٢) . وقد اعتـــبر كانت المقولات صورا ذاتية للعقل ، وأنها الشرط الضرورى لـكل معرفة . وقـــد

---

(١) التهانوى : كشاف ـ ٢ ص ٩٨٧

(٢) Kant : la Critique de la raison pure, p. 11

هدم كانت بهذا وجهة النظر الواقعية التى تتضح فى مقولات أرسطو . أما قائمة المقولات الكانتية فهى :

الكمية : الوحدة ـ الكثرة ـ الكل

الكيفية : الواقع ـ النفى ـ الحد

العلاقة : الجوهر والعرض ـ العلية والتعلقية ـ الاشتراك أو الفعل المتبادل

الوجهة : الإمكانية واللا إمكانية ـ الوجود واللا وجـــود ـ الضرورة والحدوث .

فإذا انتهينا إلى رونفييه ، نجده متأثرا بكانت ، وفى ضـوء المذهب الكانتى يعرف المقولات كالآتى: «هى قوانين المعرفة الأولية، والتى لا يمكن ردها إلى غيرها» ، وهى العلائق التى بها تعين الصورة وينتظم الآن » أما هذه المقولات عنده فهى : الوجود . أو العلاقة ، العدد ، الوضع ، التتابع . الكيفية ، التغير ، العلية ، الغائية . الشخصية (١) .

ولعل هذا العرض الموجز يعطى للقارىء فكرة سهـلة موجزة عن نظرية المقولات فى المـــدارس الفلسفية الرئيسية ، منظورا إليها من ناحية منطقية ، لتعاون على توضيح فكرة الأجناس العليا . أما بحث « المقولات » من ناحية فلسفية ، فمجاله كتب الفلسفة .

٢ ـ التصنيف والتقسيم :

هـــل هناك فرق بين التصنيف Classilacation والتقسيم Division

(١) Tricot : Traite p, 72

هل هما شيء واحد كما يذهب كثيرون من العلماء المعاصرين ، أم شيئان مختلفان ، أو أن إحداهما تدخل فى الأخرى ؟ هذا يدعونا إلى أن نبحث فكرة التقسيم ، ونوضح جوانبها قبل أن نعرض لمبحث التصنيف . وقد سبق أن قلنا إن من طرق التوصل للحد التقسيم . ولكن لم نشرح فكرة التقسيم شرحا وافيا ، ولم نتكلم عن أنواع التقسيم وشروطه . رأى المدرسيون أن التقسيم خطوة ثانية تكمل التعريف . أما مناطقة بورت رويال فقد عرفوا التقسيم « بأنه مشاركة الكل فى ما يحتوى » .

ولكن ما المقصود بكلمة الكل ؟ إن الكلمة — فيما يرى تريكو — لها معنيان متمايزان فى كل من اللغتين ، اليونانية واللاتينية . فهى Totum إذا كان الكل مكونا من أجزاء متمايزة تمايزا حقيقيا ، أجزاء مكتملة ، وذلك إذا قسمنا مصر إلى مديريات وكل مديرية جزء مكتمل . وإذا كانت Omne فإنها تعنى « حدا عاما » وتكون أجزاؤها موضوعات مندرجة فى اتساعها وامتدادها ، أى أن أجزاءها ليست منفصلة البعض عن البعض ، أى أن الأجزاء هنا ذاتية ونرى هذا فى تصنيف العلوم الطبيعية ، أجزاؤها متشابكة ، وتصنيفها إنما يقوم على أساس أن كل واحد ينقسم إلى أقسام متشابهة . ومثال أوضح من هذا هو قوى النفس ، إننا نقسم النفس إلى قوى متعددة ، فهل هذه القوى منفصلة انفصالا كاملا ؟ أم هى قوى ذاتية فقط للنفس ؟ إذا نظرنا للتقسيم طبقاً لحقيقة اللفظ الأول ، أعتبر « تجزئياً » وإذا نظرنا له طبقا لحقيقة اللفظ الثانى ، كان هذا هو التقسيم بمعنى الكلمة . ولا يشغل المناطقة سوى هذا النوع من التقسيم .

والتقاسيم أنواع أربعة هى: (١) تقسيم الجنس إلى أنواعه: ومثاله: كل جوهر

إما جسم وإما نفس . (٢) تقسيم النوع بفصوله : ومثاله كل عدد إما زوج وإما فرد - كل قضية إما صادقة وإما كاذبة (٣) تقسيم الجنس بخواصه : ومثاله : كل جنس إما فى سكون وإما فى حركة . (٤) تقسيم العرض إلى موضوعاته المختلفة : مثل تقسيم الخيرات إلى روحية وجسدية .

قواعد التقسيم : وللتقسيم قواعد أربعة :

(١) التقسيم يستنفد ما يقسمه . أى ينبغى أن يستنفد المقسمون كل ما صدق الحد ، بحيث لايترك بواقى على الإطلاق . وأهم مثال لهذه القاعدة : العدد إما زوج وإما فرد . فالزوج والفرد هنا استنفدا كل مجال القول العددى .. فلا ينبغى إذاً أن تكون هناك حدود وسطى . إن من عدم الدقة أن نقسم الناس إلى علماء وجهلاء ، هنا قد تتداخل أوساط : فهناك من الناس من ليسوا علماء ولا جهلاء ، هناك متعلمون ، وأنصاف متعلمين . الخ .

وقد رأى أفلاطون من قبل ، وتابعه راموس فى العصور الحديثة ، أن القسمة الثنائية هى أكمل مثال لعملية التقسيم . ولكن مناطقة بورت رويال وجوبلو يرون أن التقسيم الثنائى هو غالبا صناعى وأحيانا غير ممكن . فيرى جوبلو أن فصلين متباينين متضادين لايكونان قسمة ثنائية صحيحة ، فقد يحدث أن موضوعا من الموضوعات لايقبل لا هذا الفصل ولا ذاك - أو يقبل الإثنين معا . ويرى جوبلو أن المتناقضين فقط هما اللذان لايقبلان وسطا .

(٢) التقسيم يجرى فى نطاق المتقابلات : أى ينبغى أن يكون المقسمان متقابلين ، حتى يمكن أن ينقسما (٣) تتفرع القاعدة الثالثة عن الثانية ، ومؤداها أن يكون أحد المقسمين متضمنا فى الآخر ، وأن يكونا متقابلين

بحيث يحمل الطرفان إما إيجابا وإما سلبا على الموضوع . (٤) يتجنب فى التقسيم الإفراط كما يتجنب الإختصار إن التقاسيم المتعددة تعوق أحيانا وضوح الفكر ، فيهيم فى سلسلة طويلة من المتقابلات ، قد لا تصل لشىء وكذلك الإختصار ، إذا اقتصرنا على تقسيم واحد أو تقسيمين ، فإنا نصل إما إلى ماهية ناقصة ، وإما إلى فصل نوعى ، وإما إلى عرض أو خاصة .

هذا هو التقسيم ، ويبدو أنه والتصنيف شىء واحد ، مما جعل كثيرين من المحدثين يفضلون كلمة التصنيف ، باعتبار أن التصنيف يلعب دورا هاما فى العلوم الطبيعية . كما أن كثيرين من المناطقة يرون أن التصنيف هـو من أقسام مناهج البحث ، ولا يبحث فيه المنطق الصورى من حيث هو منطق . ولكن مع اعترافنا بأن التصنيف ، هومنهج للعلوم التطبيقية ، إلاأن فيه أيضا جانبا صوريا . ويعرف رابييه التصنيف بأنه « تقسيم يستند على متماثلات واختلافات » (١)

أما جوبلو فيعالج المسألة على الشكل الآتى: نحن لا نعرف إلا أنواعا ونعرف الأنواع بجنس يحتويهـا . والتعريف لا يكون واضحا إذا لم يكن تصور الجنس واضحا . ووضوح الجنس يتطلب اذا ألا يكون معرفا فقط بل أن يكون مصنفا كذلك . ويلاحظ جوبلو أن الفصول لا تصنف ، وذلك أن النوع ـ إذا حدد تحديداً واضحا ومتمايزاً ـ قد يحوى نفسه فصولا ، وهـذه الفصول لا توضحه ، ولكن تزيده خصبا فالتعريف إذاً يفترض تصنيف الأجناس العليا ، ومن هنا كان تصنيف الأجناس مرحلة هامة فى التعريف ، ونلاحظ أننـا إذا بدأنا التصنيف بأجناس عليا ، واخترنا هـذه الأجناس اختياراً متحيزا ، فلن نصل

---

(١) Ibid, p. p. 96 - 97

إطلاقا إلى ربط الموضوعات أو الذوات الجزئية التى يقترح تصنيفها بهـــا . وإذا بدأنا بذوات جزئيـة وجمعناها فى أنواع ، فسنصل إلى تعاريف ثابتة فالتعاريف الواضحة والمتمايزة غير ممكنة ، الا إذا بدأنا من أجناس عليا (١) .

ويشترط فى التصنيف أمران .

١ ـ لاينبغى أن يترك التصنيف بواقى .

٢ ـ يجب أن توجـد من المشابهات بين موضوعين يجمعها صنف واحـد ، أكثر عـا يوجـد من مشابهات بين موضوعين ينتسب كل منها إلى صنف مخالف لصنف آخر .

وينقسم التصنيف الى قسمين رئيسيين: التصانيف الصناعية والتصانيف الطبيعية

١ ـ أما التصانيف الصناعية فتقوم على الصفات الظاهرة والخارجية للموجودات فلا تقوم إذاً على أية صفة جوهرية. والنظام الذى نحصل عليه بواسطة هذه التصانيف ليس غاية وإنما وسيلة ، فهو نظام مؤقت ، ولايقوم إلا كآلة للعمل . والتقاسيم الصناعية على نوعين .

(ا) التصانيف المتحيزة : وهى تصنف الموضوعات طبقا لعلامات اصطلاحية وخارجية ـ ومن الأمثلة على هذا : تصنيف المكتبات . وهذه التصانيف عمليـة وتتطلب محدودية عدد الموضوعات .

(ب) التصانيف الموضوعية : وهى تستند على صفات ظاهرية ، ولـكنها على جانب كبير من الأهمية ، لأنها مستمدة من الموضوعات ذاتها . ومن الأمثلة على هذا تصانيف علم النبات .

---

(١) Goblot - Traité, p. 141

٢ ـ التصانيف الطبيعية : تستند هذه التصانيف على محاولة إبراز النظام الطبيعى للموجودات بمقتضى صفاتها الجوهرية. وقد لا تكون هذه الصفات أكثر وضوحا من الصفات الظاهرية ، ولكنها تستند على الماهية ، وتسقط الأعراض . وهذه التصانيف موضوعها التعريف وهى تكون العلم ذاته وهى غاية فى ذاتها (١) .

ومن الجلى ، أن هذا البحث متصل — فى معظم جوانبه — بمناهج البحث التطبيقية ، والجانب الصورى فيه هو من حيث تصنيفه للأجناس وفيما وراء ذلك ، لا يعنى المنطق :

* * *

وبهذا ننتهى من مبحث التصورات ، وقد اتضحت لنا بجلاء نواحيه المختلفة . وقد رأينا أنه جزء من صميم المنطق ، وأن عناصره منطقية أكثر من أن تكون شيئا آخر . وننتقل ، فى تسلسل عقلى ، إلى المبحث الثانى من المنطق الصورى : إدراك النسبة أو إلى القضية ، أو بمعنى منطقى أدق : إلى الحكم .

---

(1) Tricot, Traité , P.P. 99 - 97

الباب الثانى

الفصل الأول

القضايا والأحكام

ينتقل الفكر بنا من « إدراك المفرد إلى « إدراك النسبة » أو بمعنى أدق ينقلنا من « التصور » إلى التصديق ، أو من التصور إلى الحكم ، أو من اللفظ إلى القضية. وهنا تقابلنا المشكلة العتيدة : هل هناك « قضية » فى المنطق أم هناك « حكم » ، وهل نتكلم منطقيا فى الأحكام فقط أم فى القضايا والأحكام ؟ نحن نرى المناطقة يختلفون فى هذا : فالبعض يستخدم كلمة « حكم » فقط ، والآخرون يستخدمون كلمة « قضية » وكلمة « حكم » باعتبار أنهما تشيران إلى شىء واحد . يستخدم كلمة « حكم » فقط المناطقة الذين يدينون بالمذهب السيكولوجى فى المنطق . أما الآخرون الذين يذهبون إلى استخدام كلمة « قضية » ، فإنهم يتجهون إما إتجاها لغوياً ، وإما إتجاها منطقيا بحتا . ولكن هل يبدو أن المشكلة هنا هى مشكلة لفظية ؟ وأنه لامحل لإثارتها ؟ فلنعرف الحكم إذاً ولنعرف القضية ، لكى نرى هل هناك داع لإسقاط اسم واحد منها أم لا .

إن التعريف المدرسى للحكم هو أنه « العمل الذى بواسطته يكون العقل حين يثبت ، ويقسم حين ينفى » ولكن هل يعنى هذا أن الحكم ذاتى فهو فعل عقل خاص ، أو موضوعى ، فتحكم العقول كلها بما حكم به عقل ؟ أو ماهو الأساس الذى يقوم عليه الحكم المنطقى ؟ لاشك أن المدرسيين أدركوا المشكلة ، ورأوا أن العنصر الموضوعى هو أساس الحكم المنطقى ، ويعبر عن هذا برادلى أدق تعبير

حين يقول « إذا صدق الحكم ، ظل على الدوام صادقا ، وإذا كذب ، ظل على الدوام كاذبا » ، فإن الحقيقة ليست مستقلة ، عنى فقط ، بل عن كل تفسير ، وعن كل أمر اتفاق أو عرضى . وليس فى الإمكان أن يحدث أى تغير فى الزمان أو المكان تغيرا فى صدق الحكم وكذبه . والحكم أيضا ، وبصورة أبسط ، هو « إدراك أو إثبات علاقة بين تصورين أو فكرتين » . أما القضية فهى التعبير عن الحكم ، فهى إذاً تختلف عن الجملة النحوية ، أى أنها أخص منها . إن الجملة النحوية تتكون من مسند ومسند إليه إطلاقا ، والقضية مكونة من موضوع ومحمول . يبدو هنا بعض التشابه الظاهرى ، ولكن يلاحظ أن الجملة قد تكون — كما يقول النحويون — جملة إنشائية ، وقد تكون جملة إخبارية ، أى أن تقدم لنا فى قسمها الأخير « خبرا مفيدا » . كما يقول المناطقة العرب — وهذا الخبر المفيد الذى يحتمل الصدق والكذب — معبرا عنه فى ألفاظ — هو القضية ، فالقضية إذاً جملة خبرية مفيدة أو قول يحتمل الصدق والكذب ، فليست هى إذاً أمرا لغويا بل هى العنصر الهام فى المنطق الصورى . وقد عرف أرسطو القضية بأنها « قول نثبت أو ننفى بواسطته شيئا ما عن شىء آخر » وهى عنده إما تعنى عملية حمل على الإطلاق — حمل بين موضوع ومحمول — ، وإما تتضح حين تكون مقدمة فى قياس . والقضية إما أن تكون موجبة أو سالبة . وكل قضية لا تكون موجبة ولا سالبة لا يبحثها المنطق ، ولكن يبحثها الجدل والشعر . من هذا نرى أنه ليس ثمة فارق من الناحية المنطقية بين القضية والحكم . فما تعبر عنه القضية هو الحكم ، والحكم هو عملية عقلية معبرا عنها فى قضية . والقضية هى مضمون الحكم أو رداؤه ، أو إذا تكلمنا بلغة أرسطاليسية ، قلنا : إن الحكم صورة لمادة هى قضية . ومن هنا لا نرى فارقا بين الإثنين — وسنعبر عنهما كشىء واحد خلال هذا الكتاب .

١ ـ صفـات الحـكم أو القضيـة :

للقضية ثلاث صفات : ١ ـ أنها واحده . ٢ ـ . أنها متعددة . ٣ ـ وأنها تقدم لنا قيمة كلية .

١ ـ أنها واحدة ـ (أو وحدة القضية): عين أرسطو هـــذه الصفة للقضية « القضية واحدة . هي فعل عقلي ، وبسيط ، وغير منقسم ، يتضمن اعتقـاداً ، ويحتمل الصدق والكذب. فإذا قلنا إنها صادقة ، فمعنى هـذا أننا نقول: إن ماهو، هو وماليس هو ، ليس هو . والحكم وحده هو الذى يطابق الواقع أولا يطابقه، بينما لا يقال عن التصور إنه صادق أو كاذب . »

٢ ـ أنها متعددة . ويضع أرسطو هذه الصفه للقضية أيضا . فالقضية متعددة لأنها تتكون من موضوع ومحمول ورابطة. من ناحية وحدتها العقلية هي واحدة، ومن ناحية بنيتها هي متعددة . ويحلل رونفيه الصفة المتعددة أو المزدوجة للحكم كالآتى : إنه يرى أن ا هي ب تتضمن. أولا : التميز بين الحدين ا من ناحية ، ب من ناحية أخرى . وينبغى أن يحدد هذا التميز بشكل ما بواسطة علاقات خاصة بكل منها . تأتى الرابطة بعد ذلك ـ إن الرابطة تعبر عن وجود شيء ما مشترك بين ا ، ب . فإذا قمنا بعملية تجريد نجد أن الحدين متماثلان ؛ ذلك أن علاقة أو نسبة هي التى أعطت لنا الحدين في حـــكم مرتبطين . وإذا أخذنا منطوق العلاقة في صيغتها الأساسية ، فإنها تعين التميز بين الحـــدين أو التماثل بينهما . ومن هذا ينتج أن العلاقة على العموم ومن ناحية صورتها ، هي محاولة تركيبية لإنتاج التميز بين شيئين أو التماثل بينهما ، فالعلاقة إذاً هي تركيب بين الغير والذات .

٣ ـ القيمة الكلية للقضية . للحكم قيمة كلية طالما يعبر عنـــه في قضية

ولابد أيضا من أن ينقل إلى عقول الآخرين يقول جوبلو : إن حكمى الذى يقوم على تجربتى الشخصية يفرض على بصورة مطلقة ، ولـكنه ليس إلا حكمى . فلكى يـكون صادقا ينبغى أن يعبر عنه فى قضية ، فينبغى أن يـكون للحكم قيمة كلية ، وإلا أصبح تجربة شخصية لا قيمة لها منطقيا .

٢ ـ الاتجاهات الإسمية فى الحكم :

هل الحكم كلى ؟ وهل هو علاقه بين تصورين والتصوران كليان ؟ إن المذاهب التى أنـكرت وجود تصور كلى ستنـكر أيضا وجود أحكام كلية . أو بمعنى آخر، إن الفلسفة الإسمية لا توافق إطلاقا على وجود أحكام كلية وسنرى هذا عند الرواقية حين نقوم بدراسة القضايا الشرطية . فالحـكم عندهم لا يحمل الـكل إطلاقا .

ثم أتى جون استيوارت مل ، وعرف القضية بأنها علاقة بين فعلين أو ظاهرتين والحكم هو ألا ندخل فـكرة فى فـكرة أخرى ، وإنما هو تعبير فقط عن صفتين أو مجموعتين من الصفـات ، لا توجـد واحـــدة بدون وجود الأخرى ، فالقضيـة الـكلية هى مجرد تلخيص أو تعديد أو مجموعة من الإستنباطـات منتقـله من جزئى إلى جزئى .

ونرى أيضـــا المنطق الانجليزى دى مورجان يذهب إلى أن القضية لا تقيم علاقه إلا بين أسماء ولا تقيمها إطلاقا بين أفكار . فإذا قلنا . هذا البيت جميل مثلا ، فإننا نقصد أن هذا البيت شىء جميل (١) .

إن الجـدال كثر بين الإسميين والتصـــوريين والواقعيين حول الـكلى

Tricot : Traité PP. 103 - 106 (1)

والجزئى فى التصورات والأحكام ! ووجودهما ذهنا ووجودهما فى الواقع أم لا يوجد فى الذهن أو فى الواقع إلا الجزئى ؟ ولهذا الجدل جانبه النفسى والفلسفى! كما أن له جانبه المنطقى . ويعبر جون استيوارت مل أدق تعبير عن هذه المشكلة بقوله « إن الأحكام ليست أحكاما صادرة على تصوراتنا ، بل هى على الأشياء ذاتها» . والمثل المشهور الذى يعطيه هو « النار تحرق » هى المشكلة لكى أضع هذا الحكم ، ينبغى أن أعرف تصور « النار » ، ثم تصور « الاحتراق » ، ثم أصل بين الاثنين ، أو أحمل الثانى على الأول ، أو بمعنى آخر هل الحكم إدراك فكرة ، ثم إدراك أخرى ، ثم إيجاد العلاقة بين الاثنين .

إختلفت أنظار الباحثين، كما قلنا ، ويستند كل مذهب فى هذه الناحية على فكرته فى التصور ، هل هو كلى أو جزئى ؟ أو بمعنى أدق - هل يوجد تصور أم لا يوجد الا أسماء ؟

ويبدو أن فى القولين غلوا - القول الذى يقول : إن الأحكام هى أحكام صادرة على تصوراتنا للأشياء فقط ، والقول الذى يقول : إن الأحكام هى صادرة على الأشياء ذاتها فقط . لا شك أن العقل ، وهو يحكم ، إنما يحكم على أشياء خارجية . ولكن هذه الأشياء الخارجية لها حقائق فى النفس ، فالعمليتان تسيران معا ، أو بمعنى أدق - يتحقق فى الحكم عنصر نفسى لا شك فيه .

وسيؤدى هذا إلى بحث الناحية الذاتية والناحية الموضوعية فى الحكم . فهل الحكم هو ما أحكم به أنا ، أى هو ما صدر عن ذاتى ، أو أن الإنسان يحكم بما فى الأشياء ، وحكمى يكون هو حكم الآخرين على نفس الأشياء ؟ قد رأينا كما يقرر جوبلو بحق - أن حكمى لا يكون حكما - حتى ينقل فى لغة ، أو فى

قضية إلى الآخرين ، حتى يكون عاما . ومع أن جوبلو اسمي النزعة ، إلا أنه يقرر هذا تقريراً تاماً . ولكن هل معنى هذا أن الحكم الصادر عن ذات ، يمكن أن يقبله الآخرون ! أم لا بد من معاناة التجربة ، تجربة ما حكمت به ، بأى صورة كانت ، حتى يسلم الحكم . أم هل من الممكن أن نقول : إن وراء الحكم الذاتى ، موضوعية بالقوة ، موضوعية فى الأشياء ، تجعل حكمى نفس الحكم الذى يتوصل إليه الآخرون ! وهذا هو السبب فى أن حكمى يقبله الآخرون ، إذا نقل إليهم فى قضية .

٣ ـ الخواص الصورية للقضية :

كل قضية وكل حكم فيها ناحيتان : ناحية صورية وناحية مادية . أما الناحية المادية فهى ـ فيما يقول جوبلو ـ الموضوعات التى يضع العقل عليها حكمه ، كمعطيات الحواس والموضوعات الجزئية ، والتصورات العامة التى يقيم العقل علاقة بينها . أما إذا جردنا الحكم من مادته ، فيتبقى أولا تقرير الحكم assertion ـ أو بمعنى أدق الصورة الجوهرية للحكم . ثانيا ـ علاقة الإيجاب والسلب لعملية الحكم ، وخواص أخرى ترتبط بهذه العملية . وهذا ما يسمى بالخواص الصورية . ويعبر عن هذه الخواص بحروف نستبدل بها الأفكار أو الحدود ، أى نستبدل بها مادة القضية أو الحكم . ونحن نفعل هذا لكى نتخلص من كل تعيين مادى فى الحكم . ولا يعنى المنطق الصورى فى باب القضايا والأحكام إلا بصورتها . ومهما كانت مادة القضية ، فإن هناك علاقات بين الأحكام تبقى دائما وباستمرار . والمنطق الصورى عند واضعه وعند المدرسيين من بعده لا يعنى إلا بالبرهنة القياسية ، برهنة صورية . والقياس هو برهنة تصل إلى الإستنتاج بقوة الصورة فقط ، ولهذا

الفصل الثانى

الموجهات

هل بحث الموجهات من أبحاث المنطق الصورى أم هو بحث وجودى لا يتصل بالخواص الصورية للفكر عامة وللأحكام والقضايا خاصة ؟ بحث أرسطو « الموجهات » بدون أن يقرر إذا ما كان البحث صوريا أو ماديا ، وتابعه المدرسيون متابعة كاملة . أما المفكرون الإسلاميون فقد اعتبروا البحث فى الجهة ، بحثا منطقيا ، وأفردوا لها الفصول الطوال فى كتبهم . أما المناطقة المحدثون فيكاد يكون الاجماع بينهم سائدا على أن بحث الجهة ليس من المنطق الصورى فى شىء ، فلا يتكلم عنها مناطقة بورت رويال إلا قليلا ، ولم يفض كل من جوبلو أو ماريتان فى بحثها . ولكننا نجد مفكرا ممتازا كرونفييه يكتب عنها باعتبارها من مباحث المنطق ، ويحاول أن يوضح كثيرا من جوانبها . كما أن Rondelet يعتبرها مبحثا منطقيا ويخصص لها كتابا أسماه « منطق القضايا الموجهة » ، ولا شك أن « الموجهات » هى مبحث مادى لا يدخل على الإطلاق فى نطاق المنطق الصورى ويجب أن يمس برفق - هذا بالرغم من أن كتب المنطق القديم العربية قد أوسعته بحثا وبالرغم من أن منطقيا حديثا ممتازا كالأستاذ كينز يبحثه فى كتابه « دراسات فى المنطق الصورى » .

وسنقوم أولا بتعريف القضية الموجهة ، مع أن هذا التعريف يثير إشكالات متعددة . الجهة هى - بمعنى عام ، تعيين يؤثر فى شىء أو هى

لن ندرس نحن مادة القضايا ، بل صورتها . وخواص القضايا الصورية هي التي تحدد لنا أقسامها .

وأهم تقسيم للقضايا الصورية ، يقدم لنا عرضا كاملا للمذهب التقليدي في تقسيم الأحكام من ناحية خواصها الصورية ، هو قائمة الأحكام التي عرضها كانت في كتابه « نقد العقل المجرد » . فكل حكم يمكن اعتباره إما من ناحية الكيفية، أو الكمية ، أو الاضافة ، أو الجهة ؛ وتحتوى كل واحدة من هذه الأقسام أو من هذه المقولات ثلاثة أنواع من الأحكام. ولا يستخدم المنطق الصوري إلا نوعين من الأحكام في مقولة الكيفية : الموجبة والسالبة ونوعين في مقولة الكمية : الكلية والجزئية ، وهذا هو التقسيم الرباعي للقضايا . فإذا ما أعتبرنا المقولتين معا ، نتج لنا أربعة أنواع من القضايا ، وهي :

A ١ ـ الكلية الموجبة . E ٢ ـ الكلية السالبة .

I ٣ ـ الجزئية الموجبة . O ٤ ـ الجزئية السالبة .

ويضاف إلى ذلك القضية الشخصية ، وهي التي لا ينطبق موضوعها إلا على فرد واحد في الوجود ومثالها : سقراط فيلسوف ، ويعتبرها أرسطو في حكم الكلية .

وهذه القضايا كافية لتكوين الأقيسة ، أو لإقامة نظرية القياس ، ولكن « كانت » أضاف الأحكام اللامحدودة فى مقولة الكيفية . وهذه الأحكام هى سالبة المحمول ، أى تكون رابطتها موجبة ، ولكن المحمول منفى . وفى مقولة الكمية أضاف القضايا الشخصية أو الأحكام الشخصية ، وهى قضية كلية ولكن موضوعها جزئى . فكل مقولة إذاً تحتوى نوعين متضادين أو بمعنى أدق متقابلين من الأحكام ، ونوع ثالث يتشارك مع الاثنين ، يأخذ من هذه ويأخذ من تلك .

ونلاحظ أن كانت اعتبر المنطق الارسطاليسى لم يتقدم خطوة منذ تركه المعلم الأول ، وأن المدرسيين تداركوا كثيرا من نواحى النقص فيه ، خلال التمرينات العملية التى كانوا يقومون بها . وبالرغم من أنه وجد فى تصنيف الأحكام المدرسى ، تحديدًا منهجيا لخواصها الصورية وأساسا للقياس يقبغى أن نتابعه فى استنباط المقولات ، باعتبار أن هذه الخواص الصورية للأحكام يجب أن تقودنا مباشرة إلى الصور الأولية للعقل المجرد الذى تشتق منه ، وبالرغم من هذا ، فإنه وجد الحاجة ماسة لإصلاح التقليد القديم فى تصنيف القضايا . إن هذا التقسيم يخلو من التناسب ، والسبب فى هذا أننا نضع فى بابى الكمية والكيفية نوعين فقط من الأحكام ، بينما نضع فى بابى الإضافة والجهة ثلاثة . ومن ثم أضاف نافذتين فاسدتين إلى الأحكام الكلاسيكية . ويمكننا أن نقول إذاً إن الدواعى التى دفعت كانت إلى وضع هاتين النافذتين الفاسدتين .. هى دواعى منهجية فى ترتيب الأحكام ، بحيث يتحقق التناسب فى التصنيف . ولكن هل « التناسب » يتطلب لذاته فى المنطق . الجواب لا . إنه ليست له أية قيمة منطقية .

ونلاحظ أيضا أن المنطق الصورى لم يعترف سوى بنوعين فقط من الاحكام فى بابى الكمية والكيفية . وليست للأحكام اللا محدودة أية قيمة فى أى استعمال منطقى ، وكذلك الأمر فى القضايا الشخصية .

ونلاحظ أيضا أن هاتين النافذتين الفاسدتين ، لم تكونا اكتشافا خالصا لكانت بل توصل اليهما أرسطو من قبل . ثم إن الرواقية من قبل راعت هذا التناسب أكثر مما نلقاه لدى كانت . ولقد عرف الرواقيون أيضا القضايا اللا محدودة . كما عرف المدرسيون الأحكام الشخصية ، وقد عرف المدرسيون تقسيم الأحكام من ناحية الكمية إلى كلية وجزئية وشخصية . ومع أن هذا التقسيم الثلاثى قد عرف من قبل ، فإنه من الممكن أن يرد إلى تقسيم ثنائى . إن الأحكام الشخصية هى أحكام بالضرورة كلية . إن المحمول فيها كالكلية يحمل إثباتا أو نفيا على ما صدق الموضوع ، وما دام هذا الما صدق لا ينقسم ، فلا معنى إذن لاعتبار الأحكام الشخصية نوعا ثالثا .

ولم يلاحظ كانت أيضا ــ فيما يرى جوبلو ــ أن التقسيم بين العام والشخصى يخص موضوعات الأحكام ، بينما التقسيم إلى كلى وجزئى يختص بعلاقة المحمول بالموضوع . وهذه العلاقة الأخيرة هى وحدها الخاصية الصورية للحكم . ويرى جوبلو أيضا أن الأحكام اللا محدودة تعتبر فى المنطق كأحكام سالبة أحيانا ، لكون المحمول منفيا ، وموجبة أحيانا لأن نفى النفى إثبات ، أو بمعنى أكثر تحديداً ، إذا اعتبرنا صورة الحكم ، فاللا محدودة موجبة ، وإذا ما اعتبرنا صورة القضية ، فاللا محدودة سالبة . فاللا محدودة اذاً تندرج تحت هذا أو تلك . فالأحكام اللا محدودة تعرف بخاصية المحمول ، كما تعرف الشخصية بخاصية الموضوع . وينتهى الى أن يقول :

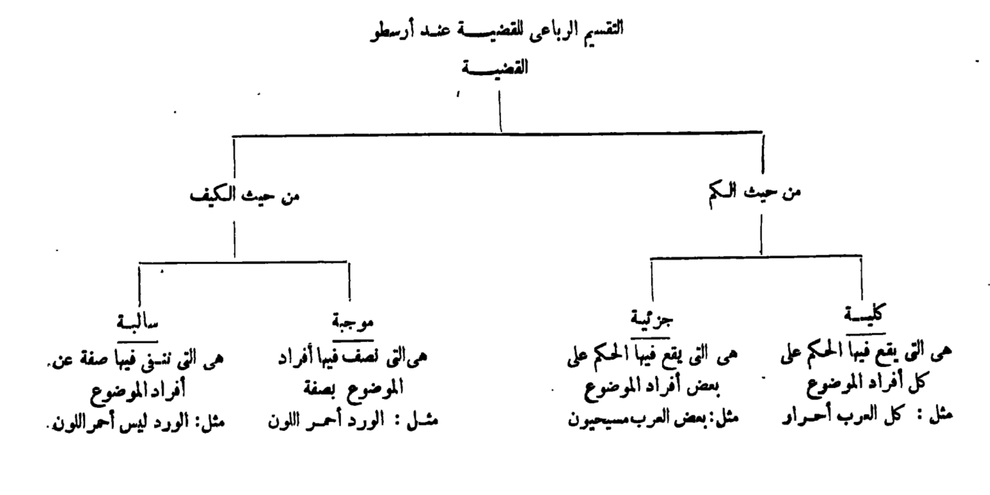
إن هاتين القضيتين لا ينبغى ادراجها بين صور الأحكام (١) .

ويلاحظ أيضا أن كانت ذُكر ـ فى باب الاضافة ـ القضية الشرطية المتصلة ولم يبحث أرسطو هذه القضايا فى المنطق، بل إعتبرها جدلا. ولكن الرواقيون هم وحدهم الذين بحثوها بحثا مستفيضا .

كما أن مبحث الجهة لا يختص بالمنطق الصورى . ذلك لأن الجهة ليست خاصية صورية، بسيطة وأولية فى الحكم ، ولذلك لم تبحث تقليديا فى المنطق الصورى .

ومن هذا نرى أنه ليس لقائمة المقولات عند كانت ما كان يعتقد هو لها من صحة وسيطرة . ولم يوافق عليها كثيرون من المناطقة ، ووجه اليها أشد النقد ولم يتقيد بها كينز وكثيرون غيره من مناطقة . ويكاد يكون الشائع فى كتب المنطق التقسيم التقليدى لأرسطو مع إضافة القضايا الشرطية فى باب الاضافة .

Goblot - Traité P.P. 154 - 158 (1)


التقسيم الرباعى للقضيـــة عنـد أرسطو
القضيـــة
من حيث الكم
من حيث الكيف
كليـة
هى التى يقع فيها الحكم على
كل أفراد الموضوع
مثل : كل العرب أحـرار
جزئية
هى التى يقع فيها الحكم على
بعض أفراد الموضوع
مثل: بعض العرب مسيحيون
موجبة
هى التى تصف فيها أفراد
الموضوع بصفة
مثـل : الورد أحمـر اللون
سالبـة
هى التى تنـفى فيها صفة عن
أفراد الموضوع
مثل: الورد ليس أحمر اللون.

تغيير فى طبيعة الموضوع أو الرابطة أو المحمول ، يوجهها إلى غير ما كانت عليه . ولنعط أمثلة لطروء الجهة على كل عنصر من عناصر القضية الثلاث .

١) جهة تؤثر فى الموضوع : مثالها : الأستاذ الفاضل مات . فكلمة الفاضل إذاً هى « الجهة » التى أثرت فى الموضوع . ٢) جهة تؤثر فى الرابطة . الأستاذ قد مات . فكلمة (قد) هى الجهة التى أثرت فى الرابطة . ٣) جهة تؤثر فى المحمول : الأستاذ يتكلم سريعا . (سريعا) هى الجهة التى أثرت فى المحمول .

ولكن هذا التعريف واسع ، سيزيد من عدد القضايا الموجهة ويجعلنا نهيم فى عدد لايحصر منها . وقد حدد أرسطو الموجهات بأنها قضايا يحتمل محمولها تغيراً ، أى يتقبل جهة ما . فإذا قلنا : سقراط يجرى ، كانت قضية مجردة . وإذا قلنا : سقراط يجرى بسرعة ، كانت قضية موجهة. وهذا التعريف أيضا لا يحدد نظرية الجهة ، بل سيكثر عدد الموجهات إلى أكبر حد .(١) .

ويبدو أن الجهة الحقيقية هى تعيين للرابطة خاصة . ومن هنا يمكن تعريف القضية الموجهة بأنها « قضية تتقبل رابطتها تغيرا ندركه بفعل من عقلنا » أو هى القضية التى « تعبر عن الجهة أو الحالة التى ترابط فيها الرابطة المحمول بالموضوع » .

تصنيف الموجهات :

وضع المناطقة تقسيمات متعددة للموجهات ، وأهمها هو الآتى :

---

(1) Tricot : Traité' P. 136

١ - تقسيم أرسطو - قسم أرسطو الجهة إلى قسمين : الضروري والممكن . أما الضروري فهو الذى لا يمكن أن يكون بخلاف ماهو كائن ، أما الممكن فهو ماليس بضروري ، أو هو الذى يمكن أن يكون أو أن لا يكون .

فتنقسم القضايا عنده إذاً من وجهة نظر الجهة إلى ثلاث قضايا : (١ قضايا لا تتحقق فيها الجهة إطلاقا . وقد سميت بالقضايا التقريرية: زيد إنسان . ٢) قضايا ضرورية : من الضروري أن يكون زيد رجلا . ٣) قضايا ممكنة : من الممكن أن يكون زيد رجلا .

٢ - تقسيم المدرسيين : قسم المدرسيون موجهات أرسطو إلى أربع -

١) الإمكانية : ومثالها من الممكن أن يكون زيد إنسانا . ٢) اللا إمكانية أو الإمتناع ومثالها : من الممتنع أن يكون زيد جمادا . ٣) الجواز ومثالها : من الجائز أن يكون زيد حيا . ٤) الضروري ومثالها : من الضروري أن يكون زيد إنسانا . هذا التقسيم أرسطاليسى فى جوهره . فيمكن رد الإمتناع إلى الضروري والجواز إلى الإمكان . وإذا ما قارنا بين التقسيمين الارسطاليسى والمدرسى ، فاننا نجد أن الأول- أدق إذ تتحقق فيه قسمة ثنائية لا نجدها فى الثانى .

٣ - تقسيم كانت . قسم كانت القضية من وجهة نظر الجهة إلى (ا) قضية تقريرية (ب) قضية احتمالية (ﺟ) قضية ضرورية ، وقد أقامه على أساس أرسطاليسى ، بحيث أن الأنواع الثلاثة عنده التى تندرج فى مقولة الجهة توازى تماما التقسيم الارسطاليسى إلى التقريرية والممكنة، والضرورية ، ولكن « كانت » يفهم من الجهة شيئا آخر غير ما فهمه أرسطو . فبينما « كانت » يتكلم عن ضرورة

ذاتية وإمكان ذاتى ، يتكلم أرسطو عن ضرورة موضوعية وإمكانية موضوعية ، ولكن ما الذى نقصده حين نقول إن أرسطو ينظر إلى الموجهات من الناحية الموضوعية وإن كانت ينظر اليها من الناحية الذاتية ؟

قد رأينا أن المذهب المدرسى ، وهو فى حقيقته المذهب الارسططاليسى للموجهات ، يقسمها الى أربعة أقسام : الضرورى ، والحادث ، والممكن والممتنع وذلك طبقا لما تعبر عنه القضايا . فالقضايا إما أن تعبر (ا) عما هو ضرورى وغير متغير ، وقانون العلية أو السببية المطلق أميز مثال لهذا ويعبر عنها هنا بأنه لا يمكن أن يكون لهذا السبب غير ما هو . (ب) عما يحدث فى زمن معين وقد يحدث بشكل آخر . (ج) عما يحدث فى أى زمن معين وقد يحدث أو فى الإمكان أن يحدث فى زمن آخر . (د) الذى لا يمكن أن يحدث ، أى أن حدوثه ممتنع .

هذه النظرية موضوعية ، وليست ذاتية والمقصود بهذا بأنها موضوعية عند أرسطو أنها تستند على تقديرات مادية ، ولا تتعلق بالعلاقات الصورية للقضية . وقد نشأ عن هذا مشكلة هامة ، وهى أن الجهة فى القضايا والأحكام لا يختص بها المنطق الصورى ، وأن ليس فى قدرة المنطق تعيين الصحة فى أى جهة من الجهات اللهم إلا إذا خاض فى أبحاث مادية لا تعنيه .

حاول كانت أن يحل هذا الإشكال ، فقرر بأن تمييزا ما يقوم على الجهة ، إنما يقوم على نظرة ذاتية ، ويمكن أن نستخلص هذا من احدى المعانى التى استخدم فيها كانت هذه الحدود . وقد قسم كانت الاحكام من الجهة كما رأينا إلى (ا) أحكام تقريرية س هى ب (ج) أحكام احتمالية ـ ٢ من المحتمل أن تكون س هى ب (د) أحكام ضرورية : من الضرورى أن تكون س هى ب والتمييز بين

هذه الأنواع الثلاثة ، إنما يستند على اعتقاد الشخص الذى يحـكم والتمييز بين النظريات الموضوعية والنظرية الذاتية على جانب عظيم من الأهمية ، ويشير إلى هذا الأستاذ زجفرد حين يقول ، إن القول بأن الحكم ممكن أو ضرورى ليس على الاطلاق كالقول بأنه الممكن أو من الضرورى لمحمول أن يتعلق بالموضوع . إن القول الأول ـ وهو مذهب كانت ـ يشير إلى الامكان والضرورة الذاتيين للأحكام ، والقول الثانى ـ وهو مذهب أرسطو ـ يشير إلى الامكان والضرورى الموضوعيين للأحكام .

وقد عرض الأستاذ زجفرد النظريتين ـ الذاتية والموضوعية للجهة ـ عرضا متقنا نلخصه فيما يأتى : ـ يمكن أن تميز الأحكام من ناحية ذاتية الجهة وموضوعيتها إذا كنا بصدد الأحكام الضرورية والأحكام التقريرية . تعبر الأحكام التقريرية عن صدق ذاتى فقط ، تعبر عن حكم ذاتى أثبت أنا به شيئا، أما الأحكام الضرورية فتعبر عن صدق كلى ، عن صدق يثبته كل إنسان .

ولـكن هذا التمييز ينقضه ما قررناه من أن الأحكام صادقة من الناحيـــة الصورية وأن الحـكم لا يتصل بالفرد . ان له موضوعية تجعل الحـكم ليس حكمى أنا فقط . بل لا يمكن بأن يكون الحـكم حكماً حتى يقبله الآخرون، وإذا أخذنا بتقسيم كانت ، كانت القضايا التقريرية غير صادقة على الإطلاق ومعنى هذا أن الأحـكام يجب ان تكون كلها ضرورية . ومن هـــذا نستنتج ان تمييز كانت غير دقيق .

وثمة تمييز آخر ، وهو بين المعرفة المباشرة والمعرفة التى تقام على أساس الاستدلال ، الأولى تعبر عنها الأحكام التقريرية ، والثانية تعبر عنها الأحكام الضروريه . أما المعرفه الاولى فنصل إليها بالاحساس والمشاهدة والادراك

والإدراك دائما يقودنا إلى أن نقول إن الشيء هو كذا وكذا . أما الثانية فنصل إليها بالاستنباط والاستدلال ، والاستنباط والاستدلال يقودنا إلى أن نقول : إن الشيء يجب ان يكون كذا وكذا . فإذا امطرت السماء – وكنت فى الطريق ، فإنى أقول السماء تمطر . ولكن اذا لم أكن فى الطريق ، ولم ألاحظ سقوط أى مطر ، ولكن تبينت أن الطرقات والسقف مبتلة ، فإنى أقول : من الضرورى أن السماء قد امطرت .

ولكن أليس يعنى هذا أن اليقين الأعلى الذى نسبناه الى الأحكام الضرورية مشكوك فيه . أو بمعنى آخر إن هذا اليقين إنما نعلمه عن طريق غير مباشر يستند على ما نعلمه مباشرة ، ولما كنا نقع فى اخطاء – خلال عمليات الاستدلال – فإنه ينتج أن ما نعلمه عنها أقل يقينا مما نعلمه عن طريق المعرفة المباشرة . وأن ما نعلمه عن طريق « من الضرورى أن يكون » يحتوى شكا أو يثير شكا حول حقيقته المطلقة . ومن هذا يتبين لنا أيضا أن تمييز كانت الناحية الذاتية للجهة ، غير دقيق .

وأخيراً – إذا كان الحكم الممكن أو المحتمل هو أيضا نتاجا للذات ، وهذا الممكن معناه أن الشيء يمكن أن يقع أو لا يقع ، فإنه لن يكون حكما على الإطلاق، بل إنه سيكون بجرد تعبير عن تردد بين شيئين أو هو تردد الذات فى الحكم بين شيئين . وإذا نظرنا اليه فى ناحيته الموضوعية ، فقد يتضمن حكما للبرهنة أو لعدم البرهنة لفرض من الفروض ، وإذا نظرنا اليه من ناحيته الذاتية ، فلن يكون سوى اشارة إلى تردد الذات فى الحكم وعدم تيقنها ، أو كما يعبر زجفرد – سيكون الممكن أو المحتمل توقف حكم .

أما التمييز الموضوعى للجهة فهو حل أوفق للمسألة . ويرى كينز أنه هو وحده الذى يمكنه أن يحقق التقسيم الصحيح بين الضرورى والحادث والممكن ، ولكن على شرط أن نقبل تصور أو فكرة « عملية القانون » ومعنى عملية القانون : أن يطرد الحكم طبقاً لقانون عام معلوم ضرورى . فاذا قلنا « المعادن تتمدد بالحرارة » ، فنحن أمام حكم ضرورى ، فهذا الحكم يعبر عن شىء يمكن أن تعتبره كظهور لقانون ، أو كتحقيق لقانون — وهو فى الوقت نفسه يطبق تطبيقاً عاما غير محدود إنه ينطبق لا على ما نعرف من معادن ، بل وأيضاً على ما لم يكتشف بعد منها . ولكن إذا قلنا كل الملوك الذين حكموا فرنسا فى القرن الثامن عشر كانوا يدعون لويس ، كنا أمام تقرير لشىء ، ولكننا لا نعبر عن قانون ما ، إن القضية تشير إلى عدد محدود من الأفراد حدث أن سموا باسم واحد . إنه كان من المحتمل أن تكون أسماؤهم مختلفة ، وأن كونهم ملوكا لفرنسا لم يكن مرتبطا بأسمائهم ، وهذا ما يسمى بالحكم الفعلى أو الحكم بالفعل أو الحكم التقريرى .

أما الأحكام الممكنة فنصل إليها اذا وضعنا الحكم الآتى مثلا : إن من الممكن الحصول على وردة ، ذات لون مختلف عما نعرف ، إذا استنبتنا أنواعا من البذور ، معنى هذا أنه ليس ثمة شىء فى الطبيعة الداخلية للزهور — او فى القوانين التى تنظم انتاج الورود ، ليس ثمت شىء يجعل هــذا ممتنعا . يقول كينز : إنه يكون لدينا حكم ضرورى ، إذا كانت غايتنا أن نعبر عن قانون ما يتصل بصنف الاشياء التى يصدق عليها الموضوع ، ويكون لدينا حكم تقريرى أو حكم فعلى إذا كانت غايتنا أن نقرر حقيقة ، متمايزة عن إثبات القانون أو نفيه ، ويكون

لدينا حكم ممكن ، إذا كانت غايتنا أن ننفى ، وأن ننكر قانونا يجعل تحقق الخواص لهذا الصنف غير ممكن .

ويلاحظ كينز أيضا أنه ينبغى الإنتباه إلى نوع من القضايا قد يعبر تعبيراً جزئياً عن سريان القانون ، فإذا قلنا ـ المثلث له ثلاث زوايا تساوى قائمتين هل هذه القضية ضرورية ؟ لا شك أن فى هذه القضية تعبيراً عن قانون لا يتغير، ولكن إذا قلنا هذا المثلث له ثلاث زوايا مساوية لقائمتين ، فهل هى تقريرية أم ضرورية؟ إن القضية الثانية لا تعبر عن قانون عام ، وإنما عن حقيقة توصلنا إليها بالقياس. إن الحل الصحيح هو أن الأخيرة تقريرية ولكن يمكن أن نضعها فى صورة ضرورية حين نقول « هذا الشكل ـ لكونه مثلثا فإن له زوايا مجموعها قائمتان » فعملية القانون إذاً هى التى تحدد لنا نوع الجهة فى القضية . ونحن نحمل فى أنفسنا تصوراً كاملا لعملية القانون.

غير أن الاعتراض الكبير الذى يوجه دائماً ضد بحث الموجهات ، فيما يرى كينز ، هو أن صبغتها مادية ، وأن المنطق الصورى لا يشغل بها . ويرد كينز على هذا بأن الأحكام الضرورية ـ هى فى معنى من المعانى ـ تدخل فى نطاق الإستقراء وذلك إذا كانت تتبع عملية القانون التى ذكرناها، فحينئذ يكون أساس الحكم الضرورى الملاحظة الفردية، ثم مراحل الاستقراء الأخرى ، أى الانتقال من جزئيات إلى قوانين تحكم هذه الجزئيات : بما يتضمن الإنتقال من ملاحظة وتجريب وتحقيق ثم تعميم .

غير أن كينز يرى أن التمييز بين القضايا للوصول إلى جهة ممكن من ناحية صورية ، أو بشىء يتصل بالصورة ، حقاً إن من الصعوبة صورياً أن نعرف إذا كانت عندنا قضية عادية مثل س هى ب ، أو كل س هى ب ،

اذا كانت كل منهما تقريرية أو ضرورية . أو بمعنى أدق اذا لم تكن مادة القضية معروفة لنا ، لا نستطيع أن نحكم بتقريرية الحكم أو ضروريته . ولكن يرى كينز أن هذا يكون صحيحاً ، إذا تابعنا التقسيم التقليدى للقضايا . ونحن فى أيدينا أن نفسر صور القضايا بحيث نستطيع أن نفسر الجهة ، وأن نجعلها واضحة سواء فى اللغة العادية أو فى اللغة المنطقية ، فنجعل القضية س هى ب قضية تقريرية ، والقضية س من حيث هى ب قضية ضرورية ، إن الأولى لا تقوم على عملية القانون ، بينما الثانية تقوم عليها .

ثم هناك حل آخر ، وهو أن نعتبر كل القضايا الشرطية المتصلة ضرورية وممكنة ، بينما نعتبر القضايا الحملية تقريرية ، فتكون القضايا فى صورتها الرمزية كالآتى:

اذا كان شىء ما هو س ، فهو ب	ضرورية
كل س هى ب	تقريرية
اذا كان شىء ما هو ف ، فقد يكون ب	ممكنة

الاعتراض الوحيد الذى يرد على هذا التمييز هو أن القضية الكلية الموجبة ضرورية ، أو أن لها قوة الضرورية ، إنها تعبر عن عملية قانون ، فكيف يمكن اذاً القول بأنها تقريرية .

ويبحث كينز تطبيق الجهة على الأحكام المركبة . إن هذه الأحكام المركبة ، كما سنرى بعد ، تعبر عن علاقة ، تربط بين حكمين . يتعلق أحدهما بالآخر يقول كينز « إنه لشىء واحد أن نقول إن حكمين يتعلق أحدهما بالآخر ، بحيث لا يمكن أن يكونا معا صادقين ، فيمكننا أن نصف القول الأول بأنه تقريرى ، والثانى بأنه ضرورى » فالحكم الضرورى اذاً يعبر عن علاقة بين شىء

وتاليه ، بين علة ومعلول . فثمة الزام اذاً لإثبات صــدق قضية معينة ، إذا سلمنا بصدق قضية أخرى أو بمجموعة من القضايا . وقد يستند هذا الإلزام على معاونة من قضايا أخرى معينة تركت غير ملفوظة .

ويلاحظ كينز أن ما ذكره عن الضرورة ينطبق أيضا على الإمكان ، فالحكم الممكن أيضا هو قضية مركبة ، تستبدل بها جهة الضرورة بجهة الإمكان ، ولكنها تتحقق أيضا فى القضايا المركبة . كما نلاحظ أيضا أنه فى أى بحث للجهة ، يتضمن الحكم الضرورى والحكم الممكن كل منها الآخر . . .ما دام الحكم الواحد منها يتضمن نقيض الآخر [1] .

٤ ـ نقد جوبلو لنظرية الموجهات الأرسطاليسية والكانتية:

قلنا من قبل إن جوبلو لم يعرض لمسألة الموجهات عرضا مفصلا ، إنه يعترف بما للموجهات من قيمة منطقية ، ولكنه يرى فى الوقت عينه أنها لا تتصل بالخواص الصورية للحكم . فلا ينقد جوبلو اذاً الموجهات فى ذاتها ، وإنما ينقدها من حيث إنها ليست مبحثاً صورياً على الإطلاق وسنرى إلى أى حد نجح فى نقده. وسنعرض لنقده أو بمعنى آخر لوجهة نظره فى الأحكام الثلاث .

الأحكام التقريرية : ذهب أصحاب مذهب الموجهات الى أن الحكم التقريرى يتوسط الحكمين الضرورى والممكن ، فهو أقل درجة من الأول ، وأكثر درجة من الثانى . وأنه لا يتكون منطقيا إلا على أساس التجربة ، وإذا لم يتكون على أساس التجربة ، لم يكن حكما على الاطلاق . فلا ينبغى إذاً أن نخلط الأحكام التقريرية بأحكام الفعل .

---

(١) Keynes : Formal Logic, 68-91

يرى جوبلو أن الحكم إما أن يكون مجـــرد تقرير بحت بسيط ، وحينئذ لا تكون له جهة - وإما أن نقرر أن هذا الحكم ليس ضرورياً ، وانه مع ذلك حكم ثابت ، وحينئذ يرتبط حكم ثان بالحكم الاول ، يقرر أن هذا الحكم ، لا تتحقق فيه الضرورة . وإما أن نقرر أن هـــذا الحكم يفرض بالضرورة على العقل ، لا بسبب إستدلال ، وإنما بسبب تجربة ، وهذا التقرير أيضاً هو حكم ثان يرتبط بالأول .

يتساءل جوبلو : ما هو الحكم الذى ندعوه حكما تقريرياً . هل هو الأول أى الحكم البسيط ؟ هل هو الثانى : وهو ما نصل إليه بحكم ثان له صفة مجبرة ؟ هل هو الثالث وهو ما نصل إليه بالتجربة ، ويجيب بأنه لا توجد جهة فى الحالة الأولى ، وفى الحالتين الأخريتين يكون هناك حكمان : الجهة والمقول .

الأحكام الضرورية : والأحكام الضرورية هى أيضا تقرير - فهى إذاً تحتاج الى حكم آخر يثبت ضرورتها . ومعنى هذا أن كلمة الضرورة تحتـــاج وحدها الى ما يحققها . ويلاحظ جوبلو أن الأحكام الضرورية تحتمل الناحيتين النفى والإثبات . وقد قلنا من قبل إن كل حـــكم ضرورى يتضمن حكما ممكناً ينقضه . فإذا قلنا ان (ا) هى بالضرورة (ب) فانا أستطيع أن أجزم من ناحية - أن (ا) ليست ب ، ومن ناحية أخرى إذا كان حقا أن (ا) هى (ب) ، فليس هذا نـاتجاً عن وضوح أولى بديهى ، ولا نتيجة لأسباب مسلمة . فالضرورة ليست إذاً خاصيةصورية ، ولكنهامادة حكم آخر تضاف الى الأول .

الأحكام الممكنة : يرى جوبلو أن هذه الأحكام ليست لهـا خاصية صورية إطلاقا . إن ما يعارض الحـــكم الموجب أو السالب ليس حكما . والذى لا

يحكم على ما هو موجود ، حكما ثابتا ، فإنه ينتهى إلى أن يعلق دائمــــا حكمه أو بمعنى آخر ، ينتهى إلى الشك . ومع هذا فإن الذى يشك ، تكون لديه فكرة الحكم الذى يقوم بوضعه . إنه يفكر فيه ، ويصوغه بكل عناصره موضــــوعا ومحمولا ورابطة . ولكن شيئاً واحداً فقط ينقصه ، هو الحكم بالفعل ، وهذا هو ماهية القضية نفسها ، انه يسأل ويستفهم ، ولكنه لا يحكم إنه لا يجيب لا « بنعم » ولا « بلا » وهما كافيان لنقل الإستفهام الى حكم . لكن الاستفهام فى حد ذاته ليس حكما . والأحكام الممكنة ليست أحكاماً إستفهامية . انها أكثر من ذلك . إنك تسأل « ما هى الساعة الآن » هذا حكم إستفهامى . وهو فى الحقيقة ليس حكما على الاطلاق . وهو يختلف عن أعتقد ، أظن ، أن الســـاعة كذا أو كذا ! أو بمعنى آخر إن هناك إختلافاً كبيرا بين أن نتساءل عن شىء ، وليس هذا حكما ، إنه لا يتضمن صدقا أو كذباً ، وبين أن تبحث فيما إذا كان شىء ، صحيحا ، وأن تثبت أنه ممكن فى شروط معينة وفى حدود معينة .

ويقرر جوبلو أن الأحكام الممكنة هى معرفة وجهل ، وتأكيد وشك ، فى الآن عينه ، وهى استفهام وتقرير حكمى . وتختلف عن الحكم الإستفهامى فى أن فيها « حكما » والفرق بين الضرورة والامكان هو أن الضرورة محمول لحكم ثان هو موضوع الحكم الأول فهى ، حكم ثابت ، أو حكم يثبت ضرورة الأول ، بينما الامكان هو محمول حكم ثان موضوعه فكرة الحكم الأول ، ولا يمكن للامكان أن يعطى حكما ثابتا .

ويحلل جوبلو الامكان أبدع تحليل ، ويرى ـ فى اختصـــار أنه يقبل درجات وأنواعا ، ويرى أنه موضوعى فى الأشياء ، ولا يرتبط بذاتية الحكم أما مرتبته أو درجته من اليقين فلا نصل اليهــا إلا بواسطة حكم آخر يقرر

هذا ، وهذا الحكم الآخر متمايز تماماً عن الحكم الأول . وأخيراً إن مرتبة الامكان والاحتمال ومرتبة اليقين متمايزة عن درجة الإعتقاد . وهذا يدل على أننا لسنا بصدد خاصية منطقية . إن المنطق يبحث الحكم فى ذاته ، منفصلا عن موضوع الذى يحكم . أما من يتردد فى الحكم ، فهو لا يضعه على الاطلاق . أو أن التردد لا يصل إلى حكم على الاطلاق . أو يصل إلى حكم ناقص . ولا يبحث المنطق فى هذا ، وإنما يبحث فى هذا علم النفس. إن المنطق يقرر أن الحكم « يكون » أو « لا يكون » فإذا تم ، فإنه يكون حكما كاملا ، يقرر حقيقة، تحتمل الصدق أو الكذب .

ويرى جوبلو « أنه لا توجد إذاً جهة للاحكام بل هناك أحكام للجهة » ويقرر أن هذا لا يعنى أن المنطق يهمل بحث الضرورة والامكان . بل إن لهما دورهما فى المنطق ، ولكن هذه الضرورة والامكان لا تتحقق فى المنطق بذاتها ... بل لا بد من حكم ثان يعين حقيقتها (١) .

وأخيراً ... إننا نرى أن جوبلو حل مشكلة الموجهات المعقدة فى المنطق فهو ينكر إطلاقا أن تكون الموجهات تعبيرا بأى صوره كانت عن الخواص الصورية للأحكام . ولكن المنطق يهتم بفكرتى الضرورة والامكان فيهما ، وهاتان الفكرتان تتحققان بواسطة حكم ثان ، يقرر إذا كان الحكم ضروريا أو ممكناً .

٥ – رأى تريكو : أثرت نظرية جوبلو فى منطق يتابع المنطق الارسطاليسى متابعة كاملة – هو تريكو . فيقرر أيضا أن القضية الموجهة

---

(١) Goblot : Traité, p.p. 159 - 165

تحتوى حكمين متمايزين — المقول وموضوعه نسبة محمول إلى موضـــوع ، والجهـــة وهى التى تعبر عن جهة الحل . فاذا قلنا - إن من الضرورى أن زيداحى - « من الضرورى أن » . هى الجهة « وزيداحى » هى المقـول . فينتج من هذا أن كل قضية موجهة تنحل إلى قضيتين بسيطتين الواحدة تتعلق بالموضوع والثانية تتعلق بالجهة ، وهذه الثانية تحمل حكما على الحكم السابق الذى تعبر عنه القضية الأولى .

نرى من هذا أن نظريةجوبلو قد استقرت فى آخر كتاب عن المنطق الصورى وأنها قبلت كحل لمشكلة الموجهات المعقدة ، هل هى بحث منطق أم لا ؟ هل تعبر عن صورة القضية أو مادتها (١) .

تعيين عدد الموجهات : حاول مناطقة العصور الوسطى - مسيحيين ومسلمين تعيين عدد الموجهات ، وتختلف قوائمهم اختلافات عرضية . ولكن فى ضوء النظرة الجديدة ، أى باعتبار الموجهات - مكونة من حكمين ، جهة وقضية ، أو جهة ومقول - يكون لدينا ١٦ نوعا من الموجهات : إن كل جهة يمكن أن تتشكل بأربع صور - الامكان والامتناع ، والحدوث (الاحتمال) والضرورة . وكل جهة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة ، فيكون لدينا اذاً ثمانية ارتباطات والحكم أو المقول من ناحيته اما أن يكون موجبا واما أن يكون سالبا وهذا يعطى مع ارتبـــاطات الجهة الثمانية ستة عشر ضربا . وهذه الأضرب الستة عشر هى الآتية مع ملاحظة أن العلامة + تشير الى الايجاب والعلامة - تشير الى السلب .

---

(١) Tricot : Traité, p. 136.

١ - جهة الإمكان	+	مقول	+	A
٢ - « الإمتناع	+	«	+	
٣ - « الإحتمال	+	«	+	
٤ - « الضرورة	+	«	+	
٥ - جهة الإمكان	-	مقول	+	I
٦ - « الإمتناع	-	«	+	
٧ - « الإحتمال	-	«	+	
٨ - « الضرورة	-	«	+	
٩ - جهة الإمكان	-	مقول	+	E
١٠ - « الإمتناع	-	«	+	
١١ - « الإحتمال	-	«	+	
١٢ - « الضرورة	-	«	+	
١٣ - جهة الإمكان	-	مقول	-	U
١٤ - « الإمتناع	-	«	-	
١٥ - « الإحتمال	-	«	-	
١٦ - « الضرورة	-	«	-	

أما معنى الرموز A.I.E.U فهى :

A تعنى جهة موجبة ومقولا موجبا E تعنى جهة موجبة ومقولا سالبا I تعنى جهة سالبة ومقولا موجبا U تعنى جهة سالبة ومقولا سالبا .

أما مختلف أنواع أحكام الامكان والاحتمال والامتناع ، فلن نخوض فيها في هذا الكتاب وقد أوسعتها الكتب العربية القديمة التى بين أيدينا بحثا ، وأما فى الكتب الأوروبية ، فخير مرجع لها كتاب Rondelet . ولم تضف الأبحاث الجديدة إلى التراث الأرسطاليسى أو المدرسى شيئا يذكر ، بل كانت كلها فى هذا النطاق .

الفصل الثالث

كم الموضوع

نظرية الأحكام الكلية والأحكام الجزئية من وجهة نظر «كم الموضوع»

سنبحث فى هذا الفصل الأحكام والقضايا من ناحية كم الموضوع وأول ما نلقاه فى هذا البحث هو تقسيم أرسطو . وقد قسم أرسطو القضايا – من هذه الناحية – إلى أربعة أنواع : ١ – القضايا الكلية : وهى القضايا التى تنظر فيها إلى الموضوع فى كل ما صدقه ، وهى ذات سور هو كل والمثال المشهور لها – كل إنسان فان . ٢ – القضايا الجزئية : وهى القضايا التى تنظر فيها إلى الموضوع فى بعض ما صدقه وهى ذات سور هو بعض ، ومثالها بعض الناس أذكياء . ٣ – القضايا المهملة : وهى القضايا التى يخلو موضوعها من ناحية الإشارة إلى الكمية أى لا سور لها ، ومثالها : الإنسان متحرك . ٤ – القضايا الشخصية : وموضوعها فرد ، ومثالها زيد إنسان .

هذه هى قائمة القضايا الأرسطاليسية من وجهة نظر «كم الموضوع». ولكن هل القضايا المهملة والقضايا الشخصية هى أقسام قائمة بذاتها أم يمكن ردها إلى القسمين الرئيسين : القضايا الكلية والقضايا الجزئية ؟

أما القضايا المهملة فلا تكون صنفا قائما بذاتها ، وانما هى تتبع السياق أو تتبع قصد من يتلفظ بها . فإذا قلت مثلا : الإنسان فان ، وأقصد بهذا

المعنى العام للمخلوق الناطق أو الإنسان من حيث هو إنسان ، فهـذه القضية أو هذا الحكم كلى لأنه يساوى تماما : كل إنسان فان . ولـكن إذا قصدنا بالإنسان فان ، إنسانا واحدا معينا ، فالحكم جزئى . ويرى ماريتان أننـا ننظر إلى الموضوع الكلى ـ كالإنسان مثلا ـ من حيث هو واحد، لا بحسب الوجود الذى له فى الأشياء ولـكن بحسب الوحدة التى له فى العقل ، وهذا ما يجعله يحدد القضية التى يستخدم فيها ، على أنها جزئية . فلا نأخذ الإنسان إذاً من حيث هو مفهوم ، له صفات ، ويصدق على عدد غير محدود من الأفراد. وهنا يكون الحمل عليه كليا ، بل نأخذه باعتباره وحدة عقلية ، تعبر عن موضوع جزئى فى قضية جزئية .

أما القضايا الشخصية ، فإن أرسطو والمناطقة التقليديين من بعده ، يتفقون على اعتبارها قضية كلية . وذلك أن المحمول يحمل على كل الموضوع ، ونحن ننظر إلى الموضوع فى كل ما صدقه فى القضيتين الكلية والشخصية . وكانت ـ وقد وضع الحكم الشخصى ـ كنوع ثالث من أنواع الأحكام من ناحية « كم الموضـــوع » ـ وافق على هذا الرد ، لأن الموضوع فى القضية الشخصية وحدة لا تتجزأ ، وحينئذ يكون الحمل على كل هذه الوحدة ، فهى إذاً قضية كلية .

غير أن هذه النظرة التقليدية للقضية الشخصية ليست صحيحة إطـــلاقا ، فلا يمـكن ردها إلى قضية كلية ، لأنه لا يتحقق فيها كل خصائص القضية الكلية ، ونحن نستطيع إجراء عملية تقابل فى القضية الكلية ، فهل نستطيع هـــذا فى القضية الشخصية ، إن التعريف الكلاسيكى للتناقض لا يمكن تطبيقه على القضايا ويلاحظ لاشيلييه أن المقدمـة الـكبرى فى الشكل الأول من القياس لا يمكن أن تـكون إلا كلية ، وتستبعد القضية الشخصية استبعاداً تاماً .

هذه الملاحظات لا تمنع مطلقاً من اعتبار انقسام القضايا والأحكام من ناحية الكم إلى قسمين كبيرين هما : ١) القضايا الكلية . ٢) القضايا الجزئية والقضايا ـ من ناحية الكم ـ ذات سور . فسور الكلية الموجبة كل ، وما فى معناها والسالبة ـ لا واحد من ـ أو ـ لا شىء من ـ والجزئية الموجبة ـ بعض ـ ، والسالبة ـ ليس بعض ـ وليس كل .

تقسيم لاشيلييه للقضايا وتحليله لها : لعل لاشيلييه من أدق المناطقة المحدثين بحثا للمنطق الصورى ، وقد وضع فى بحث له عن القضية والقياس ... تصنيفاً جديداً للقضايا ، أصليا ومبتدعا فى جزء كبير منه ، ومستندا على مميزات جديدة وأنواع أخرى للقضايا .

١) القضايا الشخصية : وهى التى موضوعها على العموم وليس بالضرورة اسم علم ـ ولهذه القضايا صفتان أساسيتان أولها : أن الإيجاب مباشر فليس ثمة مكان تتدخل فيه أية فكرة أخرى بين الموضوع والمحمول ، فإذا قلنا : زيد إنسان ، فإننا نقصد بالحمل هنا حمل الإنسانية على زيد هذا . ثانيتها : هذه القضية تعبر عن فعل ، عن شىء واقعى ، عن قيمة محسوسة معينة ، عن ارتباط عرضى .

٢) القضايا الجمعية الكلية : ومثالها ـ كل أفراد الأسرة أذكياء ، فهى إذاً مجموعة من القضايا الشخصية، فإذا رمزنا للاسرة بالحرف (ا) ، كانت (ا) تشمل أو تساوى ا + ب + جـ ... الخ ولهذه القضية الخصائص الآتية :

أولا ـ الإيجاب هنا غير مباشر فى الظاهر ، لأن بين ا ، ب ، جـ والصفة التى يعبر عنها المحمول ـ أذكياء ـ توجد الفكرة (ا) ، فأفراد الأسرة أذكياء من حيث إنهم أفراد فيها . ثانيا ـ القضية تعبر عن فعل ، فـلا يوجد بين

صفة المحمول وبين الموضوع أى رباط ضرورى . ثالثا — القضية معينة ، ذلك لأن كل المجموعة موجودة فى الموضوع .

٣) القضايا الجمعية الجزئية — ومثالها : بعض أفراد هذه الأسرة أذكياء أو متعلمون (أولا) الإيجاب هنا مباشر بمعنى موضوعى . (ثانيا) القضية تعبر كذلك عن مجرد واقعة بدون رباط ضرورى أو جوهرى . (ثالثا) إنها غير معينة لأننا لا نجد إلا عالما واحدا فى المجموعة الكلية لأفراد الأسرة ، بينما الآخرون غير علماء .

٤) القضايا الكلية أو العامة المعينة ومثالها : الإنسان أو كل إنسان فان . وخصائصها هى كما يأتى (ا) الإثبات غير مباشر ، وذلك أن الحمل فيها على عدد غير محدود من الموجودات ، منظورا إليه لا كمجموعة ، ولكن كأفراد غير محصورين . وينتج من هذا معنيان : معنى القانون ـ صفة الإنسان تتضمن صفة الفان ـ ومعنى مادى وافتراضى ، إذا كان هذا الموجود إنسانا ، فهو فان . فالقضية إذن غير مباشرة ، فلكى تثبت هذه القضية ، لابد من أن تتضمن عددا غير محدود بالقوة من الأقيسة ، لكى تثبت صحتها ، فإثباتها إذاً يأتى بطريق غير مباشر . (ب) ينتج عن هذا أن القضية الكلية هى تعبير عن قانون ، عن رباط ضرورى وأنها تقدم لنا صفة علمية بمعنى الكلمة (حـ) هذه القضية معينة ، لأننا ننظر إلى ماتحتويه فى كليته .

٥) القضايا الجزئية أو العامة اللامعينة ـ ومثالها بعض الناس مخلصون . أولا ـ هذه القضية هى مرادفة للقضية الآتية : إن إنسانا ما يمكن أن يكون ـ بشكل ما ـ مخلصا ـ حتى ولو لم أكن أعلم هذا . والاثبات هنا غير مباشر ، ولكن بشكل يختلف عن إثبات محمول القضية الكلية ـ فى القضية الكلية

تستخدم صفة الإنسان كحد أوسط بين إنسان ما وبين تصور الفنانين وفى القضية الجزئية . الإنسان (١) هو الذى يمكن ويفترض أن توجد فيه صفة الإخلاص مع صفة الإنسان . ثانيا ـ القضية الجزئية تعبر عن قانون وعن فعل فى الآن نفسه . هى تعبر عن قانون ولكن فى صورة سلبية ، فالقضية تعنى أن صفة الإنسان لا تستبعد صفة الاخلاص . وهى تعبر عن فعل وواقعة ، وهى تتكون حينئذ من تطابق بحت فى الوجود ممكن ولكنه ليس بالفعل . ثالثا ـ هى قضية غير معينة ـ وذلك لأن الموضوع هو جزء غير معين كمجموعة .

هذا هو مذهب لاشيلييه ، لاشك أن فيه طرافة وإبداعا ، غير أننا إذا طبقنا المنطق الكلاسيكى على تقسيمات القضايا عنده ، لوصلنا إلى النتائج الآتية : ١) القضايا الكلية والشخصية والجمعية الكلية : هى القضايا الكلية فى المنطق الكلاسيكى . ٢) القضايا الجزئية والجمعية الجزئية : تكون صنف الجزئيات .

غير أن لاشيلييه لم يقبل هذه الردود .والسبب الهام لعدم قبوله إياها ، هو أنه يعتقد أن القضية الشخصية لا يمكن ردها للقضية الكلية ، للدور الذى تقوم به القضية الكلية كمقدمة كلية فى الشكل الأول للقياس . والأمر كذلك فيما يخص القضايا الجمعية الكلية .

غير أن تصنيف لاشيلييه ـ بالرغم من طرافته وعمقه ـ لا يخلو من مآخذ . فهو أولا نظر للقضية فى مادتها أكثر منها فى صورتها ، ونحن هنا بصدد الخواص الصورية للقضايا . وثانياً إن القضايا الجزئية ، ليست قضايا جمعية حقيقية ، حيث إن الموضوع لا ينظر إليه فيها من ناحية جمعية (٢) .

---

(١) Lachelier : Etude sur le syllogisme p. 46

(٢) Tricot - Traite, p. 115 - 117

تحليل جوبلو لنظرية الحكم : يرى جوبلو أن الحكم يكون كليا إذا جعلنا المحمول إما إيجابا وإما سلباً على كل ماصدق الموضوع . ، وجزئيا إذا كان جزءاً غير معين من ماصدق الموضوع . والموضوع نفسه قد يكون شخصيا أو جمعيا أو عاما وذلك إذا كان يشير على التوالى إما إلى فرد واحد بذاته ، أو إلى مجموعة محدودة من الأفـراد أو إلى صنف أو نوع غير محدودين وإذا كان الموضوع شخصيا ، لا يكون الحكم إلا كليا . ويستخلص جوبلو من هذا « أننا نسمى كمية الأحكام الخاصية التى تجعلها إما كليـة وإما جزئية . ونسمى ماصدق الأحكام الخاصية التى تجعلها إما شخصية أو جمعية عامة . والماصدق ليس خاصية صورية بحته تماما للحكم ، حيث إنه يستند على طبيعة الموضوع ، ولا يتوافق مع الكم ، لأن كل حكم شخصى هو كلى ، وأن كل حكم جزئى له موضوع جمعى أو عام » .

والحدود الجمعية دور هام مختلف تقوم به فى القضايا . وقد يكون لمجموعة محـدودة من الموضوعات ـ كمجموعة ـ من الصفات ما لا يكون لمجموعة الأفراد التى يدخلون فى هذه المجموعة . فالمجموعة هنا كلها تعتبر موضوعا واحدا ولا يهم اطلاقا أن تكون هذه المجموعة مفـردة « المجلس البلدى » أو جمعا « أعضاء المجالس البلدية » . وأما ما له أكبر الأهمية ، هو أن مايثبت أو ينفى ، إنما يتعلق بالمجموعة لا بالأفراد ، فإذا قلنا مثلا أعضاء المجالس البلدية ناقشت بالأمس هذه المسألة ، فنحن نصل إلى حكم جزئى ، وهذا على عكس ما قلنـا « إن أعضاء المجالس البلدية اقترعوا على مسألة من المسائل » إن هذا فعل مجلس بلدى نأخذه ككل غير منقسم ، أى نأخذه كوحدة .

ويلاحظ جوبلو أيضا أن حدا ما ـ قد يكون جمعيا فى استعماله العادى ...

يمكن أن يكون عاما بالعرض ، إذا استعمناه بدون النظر إلى المجموعة المتناهية من الموضوعات التي ينطبق عليها ، وإنما إذا نظرنا إلى الصفة المشتركة بين هذه الموضوعات فقط . فمثلا إذا قلنا إن أعضاء المجالس البلدية شخصيات ذات تأثير في البلدة . فهذا الحكم عام إذا أردنا أن نقول إنه يرتبط بصفة عضو مجلس بلدي ، بصفة تعني أن له تأثيرا أو سلطة أدبية معينة ، وهذا الحكم جمعي ، إذا قررنا أن كل واحد من الأفراد الذين هم أعضاء في المجالس البلدية ، وهو في الوقت عينه شخصية ذات نفوذ .

ولجوبلو تفريق ممتاز بين الحكم الجمعي والحكم العام ، ان الحكم الجمعي يستند على الأحكام الشخصية التي يجمعها . إن المحمول قد يثبت أو ينفي على كل المجموعة ، لأنه أثبت أو سلب من قبل على كل الموضوعات الفردية . وهذا هو الاستقراء الصوري ، والاستقراء الصوري ليس إلا إحصاء جمعيا لقضايا شخصية . ومن الممكن أن نصل إلى الحكم الجمعي بواسطة قياس ، وهذا القياس لا يعلمنا شيئا جديدا ، لأنه لكي نصل الى حكم جمعي مثبت أو مؤكد ، ينبغي أن تكون كل الأحكام الشخصية التي يتضمنها الحكم الجمعي مثبتة أو متضمنة لليقين والثبات المتضمن في الحكم الجمعي . أما الحكم الكلي فليس احصاءاً شاملا قائما على استقراء تام للقضايا الشخصية ، وانما يقوم على فكرة التعميم . فالمحمول هنا قد يثبت أو يسلب عن كل من الموضوعات الفردية ، لأنه أثبت أو سلب عن الجنس . فإذا استخرجنا أي حكم شخصي من الاحكام الكلية بواسطة القياس ، فنحن نصل إلى شيء جديد ، قد لا يكون مستخدما بالضرورة في الحكم الكلي كحكم كلي .

فالاستقراء الصوري أو الأرسطاليسي يعطي أحكاما كلية ، قد تكون

مقدمات كبرى فى أقيسة من الشكل الأول والثانى ، أقيسة ظاهـــرة فقط ، لا تستخدم إلا لكى تجد فى المقدمات الكبرى التى تحتويها أحـكاماً معروفة من قبل . بينما الاستقراء الباكونى والاستدلال عامة يمدنا بأحكام عامة ، هى مقدمات لأقيسة حقيقية . وهذه الأقيسة إذا لم تكن هى بذاتها برهنة استدلالية ، فهى عنصر ضرورى لكل برهنة استدلالية [1] .

---

(١) Goblot — Traité, p. p. 176 - 178

الفصل الرابع

كيف الاحكام

نظرية الأحكام الموجبة والأحكام السالبة من وجهة نظر كيف الرابطة

كل حكم يجب أن يكون ـ عند أرسطو ـ إما وضع اثبـــات وإما وضع نفى لشيء ما ، وينشأ صدق الحـــكم أو كذبه من هذه الصفة للقضية. وقد تعود أن يشار فى المنطق الكلاسيكى إلى القضايا الموجبة بالرمزين A إذا كانت كلية و I اذا كانت جزئية ، والى القضايا السالبة بالرمزين E إذا كانت كلية و O إذا كانت جزئية .

١ ـ نظرية لاشيلييه فى القضايا الموجبة والسالبة :

وضع لاشيلييه آراء عميقة عن أهمية العلاقات المتبادلة بين القضايا الموجبة والقضايا السالبة ، سنعرض لهـا فى ايجاز .

يرى لاشيلييه أن القضية السالبة هى النفى البسيط للقضية الموجبة المتطابقة معها . فمثلا إذا قلنا زيد كريم ، فإن القضية السالبة هى زيد ليس بكريم . هذا النوع من السلب يسميه لاشيلييه بحقائق الفعل . فالقضية الموجبة ترمى إلى التعبير عن حقيقة فعلية ، بينما القضية السالبة هى مجرد نقيض لها . وعلى هذا لا يكون للقضية السالبة أية قيمة خاصة .

غير أن لاشيلييه يرى أن للقضايا السالبة قيمة بذاتها ، وأنها تعـــبر عن الحقيقة ، [illegible] تعبر أية قضية موجبة ، فالقضايا الكلية تعبر عن حقائق عامة ،

لها صبغة القانون ، أو هى قانون عام يعبر عن حقيقة كلية . والسالبة كالموجبة فى هذا . فسواء إذا قلنا : كل إنسان فان أو لا واحد من الناس بخالد - كل منهما تعبر عن قانون مطرد ، وليس ثمة فرق بين الاثنين .

فإذا إنتقلنا إلى القضية الجزئية الموجبة ، فيرى لاشيلييه أنها تدل بمعنى سالب ، كأية قضية سالبة . فإذا أردنا أن نعبر عن نقض الكلية السالبة التى ذكرناها ، فنقول بعض الناس خالدون ، فإننا فى الحقيقة نضع سلبا ، أى ننقض القانون العام الذى قررته القضية الكلية السالبة بحكم جزئى .

ويلخص لاشيلييه فكرته هذه فيما يأتى : إذ كنا بصدد قضايا لا نريد أن نعطيها غير حقائق فعلية ، أو لا نريد أن نجعلها تعبر إلا عن حقائق فعلية ، فى هذه الحالة تكون القضايا الصادقة هى الموجبة فقط . ولا تكون السالبة إلا سلبا للموجبة . وأما إذا كنا بصدد قضايا كلية وجزئية ، منظوراً إليها من ناحية أنها تعبر عن قانون عام ، فإن القضايا الكلية يكون لها قيمة سالبة - حتى فى صورتها الموجبة .

وأخيرا يلاحظ لاشيلييه أن قضية ما لا يجب أن تنفصل عن القياس التى تكون جزءاً منه ، وأن قيمتها الموجبة أو السالبة تستند على علاقة القضية بالمقدمة الكبرى تبعا لضرورات البرهنة .

إن نظرية لاشيلييه هى تحليل رائع لفكرة الإيجاب والسلب وترددهما فى القضايا الكلية والجزئية . فما لاشك فيه أن الكلية السالبة تعبر عن قانون عام ، كما تعبر الموجبة . ولكن هل القضايا الجزئية الموجبة هى سالبة أو تعبر عن سلب ؟ أو هى دائمـا نقض أو تضاد لكلية سالبة : إذا قلنا - بعض الناس

متعلمون ، هل هى نقض أو ضد للكلية السالبة : لا واحد من الناس بمتعلم ؟ أو هى نقض أو ضد الكلية الموجبة : كل الناس متعلمون أو كل الناس جاهلون ؟ وثمة إشكال آخر : هل نحن نبدأ بالقانون العام ، كل الناس متعلمون . أو لا واحد من الناس بمتعلم ، ثم نحاول تحقيق جزئيات ما فيه . أو بمعنى آخر ، نرى ما يتضمنه من أحكام جزئية ، أم نبدأ بالأحكام الجزئية ، فنصل إلى أن بعض الناس متعلمون ، ثم نحـــاول تعميم هذا الحكم على الناس جميعاً ؟ إذ رأينا ، باحصاء شامل ، أن البعض من الناس متعلم ، والبعض الآخر كذلك ، حتى نصل إلى أن هذه الأبعاض التى تكون الكل ، ينطبق عليها جميعاً محمول واحد . فنصل إلى الحكم الكلى العام . فإن معنى هذا أننا سندخل إما فى أبحاث سيكولوجية ، وإما فى أبحاث تجريبية . الأولى لا تعنينا فى بحثنا فى المنطق ، والثانية تقودنا إلى البحث فى مادة القضية . وفى الحق إن بحث لاشيلييه ، إنما هو بحث فى مادة القضية، وليس على الإطلاق بحثا فى خواصها الصورية وقد أخطأ فى هذا، فى هذه الناحية ، ناحية الكيفية فى الأحكام ، كما أخطأ نفس الخطأ ، فى ناحية الكمية فى الأحكام ، بحث كلتا الناحيتين من وجهة مادية .

قيمة المحمول فى القضايا الموجبة والقضايا السالبة : وقد وضـــع المنطق الكلاسيكى مبدأين يقومان بدور هام فى نظرية القضية عامة وفى نظرية العكس المستوى . أما المبدأ الأول هو : يكون المحمول جزئيا فى كل قضية موجبة . أى أن المحمول يحمل فقط على جزء من ماصدقه هو . فمثلا إذا قلنا : كل إنسان فان فإن معنى القضية أن كل إنسان من بعض الفانين . فالنوع الإنسان يندرج مع غيره من أنواع تحت جنس عام هو « الفان » . أما المبدأ الثانى فهو : فى كل

سالبة ، يكون المحمول كليا ، فمثلا إذا قلنا : لا واحد من الناس بخالد . فإننا استبعدنا الإنسان كلية من جنس الخالدين . فحملنا « خالدا » بالنفي نفيا كاملا عن كل إنسان .

١ - رد القضايا السالبة إلى موجبة :

رأينا أن لاشيلييه لم يعط للقضايا الموجبة أو السالبة إلا قيمة نسبية . فكل قضية موجبة في رأيه يمكن أن تكون سالبة . والعكس صحيح أيضا، ومع ذلك فانه لم ينكر تمييز أرسطو بين القضايا الموجبة والسالبة . ولكن بعض المناطقة أنكر وجود قضايا سالبة . وأهم هؤلاء المناطقة رونفييه ودى مورجان وبرجسون في العصور الحديثة . ولا نجد في العصور القديمة والوسطى سوى محاولة نادرة للسهروردى يعيد فيها جميع أنواع القضايا إلى قضية واحدة هي القضية الكلية الموجبة الضرورية ويسميها بالبتاتة (١) .

٢ - نظريات رونفييه ودى مورجان وبرجسون :

يرى رونفييه أن القضية السالبة - في أية صورة - كانت تساوى دائما قضية موجبة . فنحن نستطيع أن نعبر عن القضيتين لا واحد من الناس بسعيد أو بعض الناس غير عادلين بالقضيتين كل إنسان شقي أو بعض الناس ظالمون فمن هذا يستنتج أن القضية السالبة ترد إلى موجبة وتتكون بواسطة نفس العناصر : الشيء الوحيد المختلف هو أن المحمول أو الصفة بدلا من أن تكون محدودة كجنس بحد معين ، تتحدد بمجموعة شيء آخر غير هذا الحد المعين .

ويرى دى مورجان - كما رأينا من قبل - أنه لا توجد علاقة إلا بين أسماء

---

(١) السهروردى : حكمة الاشراق ص ٧١ - ٧٦

ولا توجد إطلاقا علاقة بين أفكار . واستنتج دى مورجان من هـــذا أن كل القضايا موجبة : فإذا كانت السوالب هى فقط أعراضاً لغوية أو تعبيرات لغوية بسيطة ، أمكن اذاً التعبير عنها فى ألفاظ موجبة . فكل اسم سالب يعبر عنه باسم موجب ، ولا محل إطلاقا لوجود قضايا سالبة .

أما برجسون فقد عرض للأحكام السالبة وقيمتها فى كتابه « التطور المبدع » وهو بصدد تحليل بارع «لفكرة العدم » فرد الأحكام السالبة إلى أحكام موجبة ، وأنكر وجود تصورات سالبة فى العقل . يقول « إن السلب هو إثبات من الدرجة الثانية ، إن القضية الموجبة تعبر عن حكم يحمل على شىء ، بينما القضية السالبة تحمل على حكم ، أى هى تثبت حكماً ، حمل صفة بالإيجاب على موضوع فإذا قلت « هذه اللوحة ليست بيضاء » ، فلا أريد أن أعبر عن حكم يقرر أن اللوحة بأنها ليست بيضاء . أنا لا أدرك العدم أولا أدرك غياب فكرة وإنما أنا أحكم على حكم يقرر أن اللوحة بيضاء . وعلاوة على هذا يدخل فى كل حكم سالب عنصراً اجتماعى، يتجاوز المنطق والفكر من حيث هما منطق وفكر : فالسلب إذاً ماهية اجتماعية وتربوية ، وذلك لأن عمله هو أن يجيب على حكم إما ملفوظا وإما بالقوة عند شخص آخر . فليس للحكم السالب إذن من حيث هو سلب أية قيمة منطقية فى ذاته وهو لا يكون إلا نصف فعل عقلى ، بينما يترك النصف الآخر غير معين ، فعلى الشخص الآخر الذى يوجه الحكم إليه ، أن يعين هذا النصف الآخر غير المعين ، فالحكم السالب اذاً لا قيمة له فعلية .

وينتهى برجسون الى القول بأنه لا توجد أحكام سالبة ولا أفكار سالبة وليس فى العقل لا وجود لغير الموجود . ويستخرج برجسون نتائج ميتافيزيقية من تحليله وعلى الخصوص النتيجة التى تقول : إن العدم هو فكرة مزعومة لا وجود لها .

٣ ـ نقد نظريات رونفييه ودى مورجان وبرجسون :

يرى تريكو أنه يجب الاحتفاظ بالتقسيم الكلاسيكى للقضـــايا من ناحية الكيفية . للاسباب الآتية :

إن النظريات الثلاث وخاصة نظرية برجسون هى نظريات سيكلوجية أكثر من أن تكون منطقية . إنها تبحث فى مادة القضايا فقط لا فى صورتها . ويلاحظ ملاحظة فى غاية الأهمية : وهى أنه حتى إذا كانت هذه النظريات ذات صبغة منطقية ، فإن رد القضايا السالبة إلى الموجبة إنما هو تلاعب لفظى أو هو تبسيط لفظى ظاهر . وقد تنبه جون استيوارت مل إلى هذا من قبل ورأى أن هذا الرد هو أمر لغوى . وأن التمييز الرئيسى هو بين واقعة ولا وجـــود هذه الواقعة ، بين رؤية شىء وعدم رؤيته، بين قيصر ميت وقيصر غير ميت ، إنه تمييز حقيقى ، ويحمل على الوقائع » .

وليس من الدقة أن يقول برجسون إن الحكم الســـالب هو حكم تربوى واجتماعى . وقد عبر جوبلو عن هذا فى صورة أدق حين قال « إذا قلنا إن الحكم السالب جدلى وخطابى ، فإن الصفة تنطبق على الأحكام الموجبة أيضـا فهى أحياناً جدلية وخطابية أو تربوية واجتماعية . إن الموجبة أو السـالبة تستخدم إما بالقوة وإما بالفعـــل لنقض حقيقة ما ، فكل منها تستخدم فيما تستخدم فيه الأخرى . ويقرر جوبلو أن كل حـكم موجب أو سالب يتضمن رفض حكم مناقض »(١)

---

(١) Tricot : Traité, pp. 118 - 123

٤ ـ الأحكام اللا محدودة :

يوجد بجانب الأحكام الموجبة والأحكام السالبة نوع ثالث من الأحكام سمى بالأحكام اللا محدودة ،والسلب فيه لا يكون سلبا للرابطة ،ولكن للمحمول فنقول مثلا : النفس هى غير فانية . وقد كان أرسطو أول من تنبه إلى وجود أسماء غير محدودة ، ويبدو أنه قبل أيضا وجود قضايا غير محدودة ، لأن أداة النفى يمكن أن تلحق إما بالرابطة وإما بالمحمول . ولكن كانت أول من وضعها بوضوح فى قائمة مقولاته المشهورة ، وإعتبرها قسما قائما بذاته . ولكن لوحظ أن هذه الأحكام لا تعنى على الإطلاق المنطق الصورى بل أدخلت فى مباحث المنطق المتسامى أو هى منه . ويوافق كانت نفسه بقية المناطقة فى أنه يجب اخراجها من مجال المنطق الصورى البحت .

ويرى هاملان أنه لا مكان لها فى المنطق الصورى ، لأنها تجهل معنى النفى وذلك حين تحمل السلب على حد ، وتهمل حمله على الرابطة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إن من الواضح أن اثبات صفة منفية (ا هى لا ب) يوازى سلب صفة موجبة (ا ليست ب) . فالفرق إذاً هو صناعة لفظية ، أمر لغوى ، يستند على خصائص لغوية تبيح استخدام كلمات سالبة هى تعبير فى الحقيقة عن أفكار موجبة .

أما الاستاذ جوبلو ، فيرى أن الأحكام اللا محدودة هى أيضا من مباحث المنطق المتسامى . وأن حل هذه المسألة يقوم على أساس النظر فى المحمول ، هل هو تصور موجب أو سالب ، فإذا كان سالبا وكانت الرابطة موجبة ، سمى الحكم لا محدوداً ووصلنا إلى هذا القسم الثالث . ونحن نرى فى إستعمالنا العادى للغة كثيراً من المحمولات تحمل نفيا أو عدما أو تحديداً. إنها إما سالبة وإما

تحمل معنى السلب . ومما لا شك فيه أنه من الممكن أن تعدل السلب إلى الرابطة أو إلى الفعل . ولكن مما لا شك فيه أن نجد فى اللغة كثيراً من استعمالات الألفاظ المحدودة والقضايا المحدودة وقد نتج عن قبول القضايا أو الأحكام اللامحدودة أربعة أنواع من الأحكام :

١ ـ حكم موجب ذو محمول موجب ا هى ا .
٢ ـ حكم سالب ذو محمول موجب ا ليست هى ب .
٣ ـ حكم موجب ذو محمول سالب ا هى لا ا .
٤ ـ حكم سالب ذو محمول سالب ا ليست ب .

يرى جوبلو أن هناك إذاً أربعة انواع من القضايا فى باب الكيفية لا ثلاثة ، بل قد يكون أكثر .

ويرى جوبلو أن القضايا من النوع الرابع كثيرة الإستعمال . ويعطى مثالا على هذا النوع المثالين الآتيين : هذه المسألة ليست بغير ذات أهمية ، وهذه الحادثة ليس من المستحيل أن تحدث ، فى هذين المثالين نجد صورة القضية ا ليست لا ب متحققة . وهذه القضية هى إثبات فى صورة اعتراض ضد اعتراض ضد اثبات . ويلاحظ أن قائمة القضايا التى تشير اليها هذه القضية غير محدودة . وكذلك إذا قلنا ـ هذه اللغة ليست خالية من عدم المجاملة ، فإن نفس الصور لا تتحقق فيها . ومن الواضح أن القضية الثالثة لا تختلف إلا فى صورتها اللفظية عن القضية الثانية . إنهما تعبران عن نفس الحكم . والخلاف أيضاً لفظى بين القضيتين الأولى والرابعة ولكن هذا الخلاف يتضح فى اللغات الأجنبية أكثر ، حيث يوجد فيها زوجان من الصفات يجعلان من السهولة بمكان صوغ الحكم الواحد نفسه إما بقضية موجبة وإما بقضية سالبة . فمن هذه الأمثلة Igal - Inegal

(متساوى وغير متســاوى) أو Mortel, Immortel (فان وخالد) Juste, Injuste (عادل وغير عادل) وقد يكون أحد هذين التعبيرين أكثر وضوحا وأكثر استعمالا من الآخر.

يستنتج جوبلو أن المسألة لفظية ، وأن القضية الثالثة تعود إلى الثانية والرابعة إلى الأولى . فليس ثمة إذاً إلا نوعان من القضايا أو من الأحكام، الحكم الموجب والحكم السالب . الأول هو إثبات صفة موجبة ، والثانى هو نفى صفة موجبة . ولا حاجة على الإطلاق إلى افتراض وجود نوع ثالث من الأحكام هو الأحكام اللا محدودة ، إنها فقط نتاج تحليل لغوى لفظى غير منطقى[1].

---

(١) Goblot - Traité. p. 182

الفصل السادس

نظرية كم المحمول

الأحكام منظوراً إليها من وجهة نظر كم الموضوع وكيف الرابطة وكم المحمول

أقام المنطق الكلاسيكى تقسيم القضايا التقليدى الى المحصورات الأربع على أساس النظرة الى كم الموضوع ، وأهمل النظرة الى كم المحمول . ولكن المنطقى الإنجليزى هاملتون تقدم بنظرية فى كم المحمول ، حاول بها فيما يظن أن يتلافى نقصا فى الأحكام والقضايا التقليدية ، وسنعرض لهذه النظرية وما وجه إليها من إنتقادات .

حاول « هاملتون » - متابعا « كانت » أن يعرف المنطق أو التحليل الجديد كعلم صورى بحت ، مجرداً من كل تجربة ، وقائما فقط بقوانين الفكر الضرورية بدون أن يستمد شيئا من الحدس أو المعرفة المباشرة . فليس للتحليل الجديد من موضوع سوى قوانين الفكر ، ولكن قوانين الفكر كلها ، سواء أكانت مصرحة أو متضمنة ، تدخل فى موضوع المنطق . ولهذا السبب - ومتابعا لجورج بنتام - ومتفقا مع طومسون ، ودى مورجان حاول هاملتون أن يرفع المنطق الارسططاليسى إلى درجة من الكمال ، وذلك بتخليصه من العناصر المخفية أو المطوية التى تحتويها القضية والقياس وقد خصص معظم جهده العقلى لتحليل القضية ، فاسترعى نظره أن المنطق الكلاسيكى أهمل النظرة إلى كم المحمول والسبب فى هذا عند

هاملتون ـ أننا نقيم فى الواقع نظرية التصور على أساس المفهوم ، وإذا فعلنا هذا . أهملنا النظرة إلى كم المحمول، إذا كونا القضية أو الحكم من هذه التصورات . ولكن هل يمكننا إهمال النظرة إلى كم المحمول إذ قلنا مثلا . الإنسان ـ من بين الحيوانات ـ هو وحده الناطق ـ هل نستطيع أن نستبعد استبعاداً أوليـــا من تحليلنا كم المحمول ؟ إنه من ناحية المبدأ ، وفى جميع الأحوال بلا استثناء نحن نأخذ فى اعتبارنا كم المحمول ، وإن كان يحدث هذا ضمنا لا تصريحا ، كما أننا نفكر من ناحية الما صدق، كما نفكر من ناحية المفهوم تماما إذا حملنا محمولا على موضوع أليس يعنى هذا أننا نفكر فى الموضوع ونضعه تحت فكرة عامة معينة ؟ وذلك لأن التصور هو صفة عامة لمجموعة من الأفراد ، فمفهوم الكثرة أو التصنيف الما صدقى متضمن ـ من حيث المبدأ فى كل حكم فإذا حللنا أية قضية ، فانه يجب أن نعلم إلى أى صنف من الاصناف ، أو الى أى جزء من هـذا الصنف ، ينتمى الموضوع . وينتج عن هـذا إقامة مساواة حقيقية رياضية بين كية المحمول وكمية الموضوع ، وفى هذه يكون حـدا القضية مطردين . فتصير القضية المدرسية الموجبة معادلة ، تحل فيها علامة المساواة = مكان الرابطة . أما القضية السالبة فتعبر ـ على العكس ـ عن إمتناع أو إستحالة وضع القضية فى هذه المعادلة يرى هاملتون أننا نوضح الغموض الذى يحيط بشيء متضمن فى أساس القضايا، وعمل المنطق هو أن يصرح بما هو متضمن فى العقل .

ينتج من هـــذه النظرة الجديدة تغييرات عامة فى التقسيم التقليدى للقضايا حيث أن هـذا التقسيم لا يعتبر غير « كم » الموضوع و « كيفية » الرابطة فنتج عن هذا أربعة أنواع من القضايا . أما إذا أضفنا كم المحمول ، فإننا نتوصل إلى ثمانية أنواع منها وهـــذه هى الأنواع الثمانية ـ مع أمثلة هاملتون نفسه ،

والرموز التى وضعها طومسون .

١ ـ موجبات الكل الكليات Les Toto totales attirmatives

ومثالها . كل مثلث هو كل شكل هندسى له ثلاثة أضـــلاع . ويرمز ــ القضايا بالرمز U

٢ ـ سالبات الكل الكليات Les Toto totales négatives

ومثالها لا واحد من المثلثات هو أى مربع . ويرمز لهذه القضايا بالرمز E

٣ ـ موجبات الكل الجزئيات Les Toto partielles affirmatives

ومثالها : كل مثلث هو بعض الأشكال الهندسية . ويرمز لها بالرمز A

٤ ـ سالبات الكل الجزئيات Les Toto partielles négatives

ومثالها : لا واحـد من المثلث هو بعض الأشكال الهندسية ذات الاضـلاع المتساوية ويرمز اليها بـ U

٥ ـ موجبات الجزء الكليات Les parti totales affirmatives

ومثالها : بعض الأشكال الهندسية هى كل المثلثات ، ويرمز اليها بالحرف Y

٦ ـ سالبات الجزء الكليات Les parti totales négatives

ومثالها : بعض الأشـكال الهندسية ذات الاضلاع المتساوية ليست هى أى مثلث ويرمز اليها بالحرف O

٧ ـ موجبات الجزء الجزئيات Les parti partielles affirmatives

ومثالها : بعض الأشكال الهندسية ذات الأضلاع المتساوية هى بعض المثلثات ويرمز اليها بالحرف I

٨ ـ سالبات الجزء الجزئيات Les parti partelles negatives

ومثالها : بعض المثلثات ليست بعض الأشكال الهندسية ذات الأضـــلاع

المتساوية ويرمز إليها بالرمز (٠) . ويلاحظ أن طومسون وسبالدنج لم يقبلا سالبات الكل الجزئيات ولا سالبات الجزء الجزئيات مع موافقتها لهاملتون فى تصوره للقضايا الأخرى . ويلاحظ أن هذه النظرية تستدعى تغييرات عميقة فى نظرية القياس الكلاسيكى .

— نقد نظرية هامتون

ينقد تريكو نظرية هاملتون ـ فى فرضها العام ـ أن من مجال المنطق أن يبين ويوضح ما هو متضمن فى العقل . إن هذه العملية تدخل فى نطاق علم النفس ولا يعنى بها المنطق البحت. إن المنطق من حيث هو منطق لا يبحث فيما هو متضمن فى بنية العملية العقلية ، وليس من فائدة تذكر أن نخلط ما هو سيكلوجى بما هو منطق .

أما من ناحية كم المحمول ، فليس فيها ثمة أبداع جديد أو أصالة جديدة . إن الاعتراضات التى أثارها هاملتون عن عدم كفاية منطق أرسطو ليست جديدة على الإطلاق . إن أرسطو نفسه تنبه اليها . ثم علق عليها أمونيوس وبويس والبرت الكبير ، ثم هاجمها القديس توما الاكوينى بعد ذلك .

وبما لا شك فيه أن نقطة البدء فى نظرية « كم » المحمول ليس متهافتاً على الإطلاق . إن هاملتون لم يفعل أكثر من أنه غلافى الأخذ بالجانب الماصدقى للمنطق الكلاسيكى متأثرا فى هذا بالمدرسيين فى عصر الانحطاط وللماصدق أهميته فى المنطق ، وله مكانه المشروع ، ولكن بعد المفهوم . إن من الخطأ فهم المنطق ـ كما يفهمه هاملان ورودييه ـ قائما على المفهوم فقط ، ولكن من الخطأ أيضا أن يفهم ـ قائما على الماصدق فقط (١) .

---

(١) Tricot : Traite. p. p. 125.130.

ويرى جوبلو أن نظرية كم المحمول موجودة من قبل فى المنطق الـكلاسيكى ، فليس من الصحيح إذاً أن هاملتون قلب النظرية التقليدية تماما حين أعطى الماصدق مكانا لم يـكن له من قبل . إنه على العـكس حاول أن ينقل المنطق إلى ميكانيكية بحتة سادت عصور الانحطاط المدرسى ، ميكانيكية ضحت بمضمون التصـــورات وأرجعت المنطق إلى قوالب لغوية عانى العقل الإنسانى منهـا الـكثير ، مضحيـة بالعلاقات المنطقية التى هى أساس الإستدلالات والبرهنة ـ وأخيرا نلاحظ أن أهم ما يعنينا فى فـكره ما هى العناصر التى منها ـ تـكون مفهومه . أما أن ننظر فقط إلى الـماصدق فى ذاته ، فى الحالة المجردة له ، فلا نصل إلى إدراك كامل وإذا ما أهمل الـماصدق الاستناد إلى مفهوم سابق ، فلا يـكون الـماصدق ماصدقا إذاً أو فرداً لصنف على الإطلاق (١) .

ويلاحظ أيضا أن تصنيف هاملتون للوجبات إنمـا يقـوم على اضطراب وعدم دقة ، إن من المعروف أن المحمول يـكون ـ دائما جزئيا فى نظرية العـكس المستوى أى أنه ينظر اليه فى جزء من ما صدقه . فإذا قلنا : الإنسان فإن معناها أن الإنسان هو من بعض الفانين . فليس للمحمول أطلاقا ما صدق كلى ، يسمح باطراده مع الموضوع ويسمح باستبدال الرابطة المنطقية بعلامـة المساواة الرياضية . يرفض هاملتون هذا المبدأ ، ولا يتردد فى ان يعطى ماصدقا كليا لمحمول قضاياه الموجبة U. A. Y. I. وفى الحقيقة إن ثمة اضطرابا وغموضاً حدث فى فـكره — نتج عن نظرته فى طبيعة علاقات الـماصدق فى القضايا المنعـكسة . ولنأخذ المثال الآتى من القضية الموجبة الـكل الـكلية U. كل مثلث هو كل شىء هندسى ذو اضلاع ثلاثة . يرى هاملتون أن المحمول

---

(1) Goblot - Traité p. p. 178-180,

يتعلق تعلقا كاملا بالموضوع وأنه مطرد معه ، لأنه لا يوجد خارجا عن « كل مثلث » كل شكل هندسى ذو ثلاثة أضلاع . ولكن هاملتون لا يدرك أننا هنا بصدد إيجاب جديد ، يعبر عنه فى قضية جديدة ، القضية المعكوسة التى تقول : كل الأشكال الهندسية ذات الثلاثة أضلاع هى كلها مثلثات . هذه القضيـــة تجيب عن شىء جديد ، لم يوضع أولا . ومعنى هذا أن القضية الموجبة الكل الكلية U تنحل إلى قضيتين تجيب كل منهما عن شيئين مختلفين هما :

١ - كل مثلث هو شكل له ثلاث أضلاع .

٢ - كل شكل هندسى له ثلاث أضلاع هو مثلث . ومن المهم أن نلاحظ أنه فى أية قضية من هاتين القضيتين يؤخذ المحمول جزئيا .

وأول من تنبه إلى هذه الحقيقة من رجال العصور الوسطى هو الفيلسوف اليهودى ليفى بن جرسن Levi Ben Carson وفى العصور الحديثة جون استيوارت مل .

ويقرر تريكو - نتيجة للتحليل الرابع للقضية الموجبة الكلية U وأنها تنحل إلى قضيتين ، أنها قضية غير مشروعة أى لا محل لها ، وكذلك القضيـــة الموجبة الجزء الكلية Y وزيادة على ذلك ، أن المحمول - فى هذه القضايا يحمل أو يصف موضوعات كليا ، وينقل وينشر على الأفـــراد المتضمنين فى هذا الموضوع ، فإذا حمل المحمول حملا كليا ، فإنه سينطبق أيضا - إنطباقا كليا ، على كل فرد ، وهذا خلف ، لأنه من المستحيل أن نقول : بعض المثلث هو كل شكل هندسى ذو ثلاثة أضلاع .

أما القضايا الموجبة الكل A. والقضايا الموجبة الجزء الجزئية I ...

حيث يحمل المحمول حملا جزئيا ، فلا يوجه إليهـــا هذا الإعتراض ، لأن هذه القضايا تخضع للقواعد الكلاسيكية . ومع ذلك فليس ثمة فائدة على الإطلاق من أن نصرح فيها بكم المحمول .

أما إذا إنتقلنا إلى القضايا السالبة فإن تصنيف هاملتون مرفوض أيضا حيث أنه يضاد المبدأ الذى يقرر أن المحمول هنا مستغرق ، أى تنظر إليه فى كل ماصدقه فإذا قلنا الإنسان ليس بطائر ، معناه أن الإنسان ليس من أى نوع من الطيور . فالمحمول إذاً ليس ما صدقا جزئيا يسمح باطراده مع الموضوع، ولا يسمح أيضـا بوضع علامة المساواة = مكان الرابطة . إن هاملتون ينكر هـــذا المبدأ فى قضاياه الأربعة السالبة . ثم إن برهنته تستند على التباس تنبه إليه استيوارت مل ، ودي مورجان . وهذا الإلتباس يأخذ أيضا من طبيعة علاقات الماصدق فى القضايا المنعكسة . فثلا القضية السالبة الـــكل الجزئية : كل مثلث ليس بعض الأشكال الهندسية عكسها بعض الأشكال الهندسية ليس مثلثا . يقرر هاملتون أن المحمول « بعض الأشكال الهندسية » يحمل فى جزئيته . وهذا خطأ ، إنه كلى . ويبدو أن هاملتون يتلاعب باللفظ «بعض» بعض تعنى عددا ماغير معين . فإذا أخذناها فى هذا المعنى ، فإنها تخصص بالتأكيد المحمول ، ولكن حينئذ تعنى القضية الموضوعية «كل مثلث ليس عددا ما من الشكل الهندسى » ليس حتى واحدا ، أو اذا فضلنا أن نصوغها كالآتى : كل مثلث ليس كل الأشكال الهندسية . وليس هـذا بالتأكيد المعنى الذى أراد هاملتون أن يعطيه لقضيته وقد تعنى « بعض » نوعا ما معينا . ففى حالة المثال الذى اخترناه تكون هذه أو تلك الأنواع « الهندسية » حداً كلياً (أو شخصيا) مأخوذاً فى كل ما صدقه ، ويستبعد أو يخرج الموضوع بالكلية .

من هـذا التحليل ينتج أن القضايا السالبة الكل الجزئية ، والسالبة الجزئية ليست مشروعة ، ويجب أن تهمـل لأنها ـ فيما يقول ماريتان بحق ـ هي صادقة وكاذبة في الآن عينه .

أما القضايا السالبة الكل الكلية E ، والقضايا السالبة الجزء الكلية ، فلا تخرج صورتها عن قواعد المنطق الكلاسيكي ، ولكن لا فائدة منها أيضا .

فالتقسيم الرباعي للقضايا ، هو التقسيم الحقيقي الواقعي ، والذي يستجيب لمطالب المنطق الصوري ، وعليه يقوم القياس . وسنحاول أن نذكر فقره موجزة عن فكرة استغراق الحدود في القضايا الأربع ، وذلك لأهمية هذه الفكرة في مبحث القضايا والقياس . المقصود باستغراق حد ما في قضية شمول الحكم الواقع في هذه القضية إيجابا أو سلبا لكل ما صدقات هذا الحد ، فإذا تحقق شمول الحكم، كان الحد مستغرقا ، وإذا كان الحكم لا يشمل إلا جزءا غير معين من ما صدق هذا الحد، كان غير مستغرق . وإذا طبقنا هذا التعريف على القضايا الأربعة نتج لنا ما يأتي :

١ ـ أن الكلية الموجبة : تستغرق موضوعها فقط ، كل إنسان فان فنحن نحكم على كل إنسان بأنه فان . ولكن لا نستطيع أن نقول إن كل فان إنسان : الإنسان ليس هو كل فان ، فهناك أنواع أخرى لا تحصى تدرج تحت الفان .

٢ ـ وأن الكلية السالبة : تستغرق موضوعها ومحمولها . لا واحد من الناس بجماد . وفيها يتحقق أن كل فرد من أفراد الموضوع محكوم عليه بأنه ليس فردا من أفراد المحمول، ولا أي فرد من أفراد المحمول محكوم عليه بأنه ليس فردا من أفراد الموضوع . فليس فرد من أفراد الإنسان ـ في المثال الذي ذكرناه من أفراد الجماد . والعكس أيضا صحيح .

٣ ـ وأن الجزئية الموجبة : لا تستغرق موضوعها ولا محمولها . بعض الطلبة أذكياء ، الحكم هنا ينطبق على جزء فقط من الطلبة ، كما ينطبق أيضا على جزء من الأذكياء . فهناك طلبة غير أذكياء وهناك أذكياء غير طلبة . فلم يشمل الحكم لا كل أفراد الموضوع ولا كل أفراد المحمول ، فهو غير مستغرق فى الاثنين .

٥ ـ وأن الجزئية السالبة تستغرق محمولها فقط : بعض طلبة الجامعة ليسوا حسنى الأخـــلاق . أو بعض طلبة الجامعة ليسوا قرويين . لا يمكن استغراق الموضوع هنا ، إذ سبق كلمة بعض له يمنع من استغراقه ، ولكن المحمول مستغرق ، ذلك أننا سلبنا عن بعض طلبة الجامعة هؤلاء أنهم قرويون .

ويمكننا أن نقول إن القضايا الكلية تستغرق مـــوضوعها ، بينما القضايا تستغرق محمولها .

جدول يوضح استغراق الموضوع والمحمول

	القضية	الموضوع	المحمول
A	الكلية الموجبة	مستغرق	غير مستغرق
E	الكلية السالبة	مستغرق	مستغرق
I	الجزئية الموجبة	غير مستغرق	غير مستغرق
O	الجزئية السالبة	غير مستغرق	مستغرق

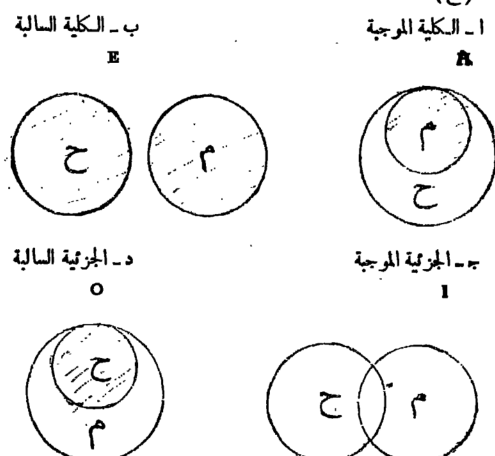
ويتضح من هذا الجدول الآتى :

١ ـ أن القضايا الكلية موضوعها مستغرق .

٢ ـ أن القضايا الجزئية موضوعها غير مستغرق ؛
٣ ـ أن القضايا الموجبة محمولها غير مستغرق .
٤ ـ أن القضايا السالبة محمولها مستغرق .

ملاحظة : أحيانا تكون القضية الكلية الموجبة مستغرقة الموضوع والمحمول إذا كانت العلاقة بين الموضوع والمحمول من حيث الماصدق علاقة مساواة أو تطابق مثل قولنا : (كل انسان حيوان مفكر) .

وسنحاول أن نبين بالدوائر الآتية استغراق الحـــدود فى القضايا ، وهى ستوضح الفكرة أكبر توضيح وسنرمز إلى الموضوع بكلمة (م) وإلى المحمول بكلمة (ح) .



الباب الثالث

الإضافة

الأحكام الحملية والأحكام الشرطية المتصلة والأحكام الشرطية المنفصلة

وضع «كانت» مقولة الاضافة ـ كما رأينا ، ووضع تحتها الأنواع الثلاثة من الأحكام ـ الأحكام الحملية والأحكام الشرطية المتصلة والأحكام الشرطية المنفصلة ، أما الأولى ـ فهى ما يكون الإثبات أو النفى مطلقا فيها : س هى ب . أو هى التى تثبت أو تنفى بين حدين علاقة محمول بموضوع . أما الثانية ـ فهى ما يكون الإثبات والنفى فيها واقعاً تحت شرط ، فهى التى تثبت أو تنفى بين حدين علاقة مقدم بتال ـ إذا كان ا هو ب ، فإن س هى د : أما الثالثة : فهى ما يكون الإثبات والنفى فيها بواسطة طرف آخر . إما س هى ب وإما ق هى ر . فالإضافة إذاً هى التى تحدد نوع القضية أو الحكم على أساس نوع العلاقة بين حدين أو بين قضيتين ، بين طرفين على العموم . ويرى الاستاذ كينز أنه لا يمكن أن توضع الأنواع الثلاثة للاضافة على قدم التساوى فى تقسيم ثلاثى . والسبب فى هذا أن القضية الحملية تظهر كعنصر فى النوعين الآخرين، فالتمييز بين القضية الحملية من ناحية ، والقضيتين الإخيرتين من ناحية ثانية ، يختلف عن التمييز بين كل من القضيتين الأخيرتين ، فلذلك من الأوفق أن نقسم القضايا من ناحية

الإضافة إلى قسمين : قضايا حملية وقضايا مركبة . ويمكن من الأفضل للبحث أن نحتفظ بتقسيم « كانت » (١) .

ويلاحظ جوبلو أن الرابطة فى الأحكام الحملية مختلفة عنها فى الأحكام الشرطية . ففى الأولى الرابطة رابطة التضمن ، وفى الثانية رابطة المقدم بالتالى أو المبدأ باللازم أو بمعنى آخر العلة بالمعلول ، وسنعرض للانواع الثلاث بالتفصيل .

(ا) القضايا والأحكام الحملية

القضية أو الحكم الحملى :

يتكون القضية أو الحكم الحملى إذاً من حدين ، موضوع ومحمول هو صفة لهذا الموضوع ، ثم رابطة . والموضوع والمحمول — فى اللغة الكلاسيكية — هما مادة القضية ، والرابطة هى صورتها أو نفسها ، أو العنصر الموحد . وسنبحث عناصر القضية الحملية كلا على حدة .

المحمول :

يقول جوبلو « إن المحمول هو فكرة مجردة ، وماهيته أنه لا يكون ذاتا ولكن صفة ، أو تعينا لذات . ويجب أن تكون هذه الفكرة المجردة أعم الأفكار أى يجب أن تكون تصورا . ومع ذلك فهناك أحكام حملية — يكون محمولها ، خاليا من الصفة العامة الكلية ، ويكون كالموضوع ، حدا جزئيا ، أو مشخصا .

---

(1) Keynes - Formal Logic, P. 81 .

وفى هذه الحالة يعبر الحكم عن تشابه معنيين أو تعبيرين مختلفين لموضوع واحد تشابها وتماثلا كاملا . ومن الأمثلة على هذا : أنا من تبحث عنه ، باريس عاصمة فرنسا . ويمكن أن توضع هذه الأحكام فى صورة سالبة : باريس ليست عاصمة فرنسا ، ونلاحظ أن المحمول هنا ليس عاما ولكنه دائما معنى مجرد . فهو صفة أو مجموعة من الصفات التى تجعل حدا ذاتا مشخصة . ويمكن أن يكون حينئذ الحد إسما علما ، وذلك أننا يمكننا عكس تلك القضايا عكسيا مستويا . فمثلا باريس عاصمة فرنسا تعكس إلى عاصمة فرنسا هى باريس . غير أننا نلاحظ أن الاسم العلم يغير قيمته طبقا لوضعه كموضوع أو كمحمول، وإذا ما تغير وتحول إلى محمول . فإن معناه يتغير أيضا ، ويتصف بصفة التجريد . فإذا كان موضوعا ، فإنه يعنى ذاتا محسوسة ـ فباريس كموضوع ـ تعنى المدينة بما تحويه ، حاضرها وماضيها ، حقيقتها المادية ، موضعها الجغرافى ، كما يعنى اسمها أيضا أهميتها المعنوية والإجتماعية والسياسية . وكمحمول ، فإنه يعنى صفة مجردة ، ولايكون أكثر من تعيين إسمى ، فباريس كمحمول تعنى أنه لعاصمة فرنسا صفة ، من بين الصفات تحمل عليها ، أنها تدعى باريس . ويرى جوبلو أن تغيير قيمة الكلمات هذه ينتج من وظيفة القضية الحلية نفسها ، وهى أنها تصف موضوعا ، فينتفى أن يكون الموضوع موضوعا دائما ، والمحمول محمولا دائما .

ولا يستند المعنى المنطقى الحقيقى للأحكام على علاقتها فقط بالعناصر المكونة لها ، بل على غايتها . الغاية من الحكم تتغير طبقا السؤال الذى يجيب عنه الحكم ، إذا كانت الغاية هى الوصف ، أو بمعنى أدق الحمل فيجب أن يكون المحمول صفة ، أو دلالة على صفة . أما إذا كانت الغاية

هى تبيين طبيعة شىء ، فإن المحمـــول قد يكون إسما ، يشرح الحد الذى يكون موضوعا (١) .

الرابطـــة

الرابطة أو فعل الكينونة هى العنصر الجوهرى للقضية أو هى صورتها وهى كلمة فى اللغات الاوروبية ، ورابطة ضمنية فى اللغة العربية ، هذه الكلمة أو فعل الكينونة ، تحتوى فكرة الزمن ، علاوة على معناها الخاص ، وعلى هذا فأى جزء منفصل لا معنى له بذاته ، إن الرابطة هى دائما رمز لأشياء تحمل على أشياء أو لصفات ، نصف بها الأشياء . والرابطـة تختلف كل الاختلاف عن الحدين الآخرين فى أن لها معنى زمانيا . ويرى أرسطو والمدرسيون من بعده، أن هذا هو أهم ما يكون ماهيتها . ويرد على هذا بأنه من المغالاة القول بأن أهم صفة للرابطة هى أنها زمانية ، إذ هناك قضايا غير زمانية قائمة بذاتها ، ومن الأمثلة على هـذه القضايا غير الزمانية ، القضايا الهندسيـة ، فمثلا : زوايا المثلث الثلاث تسـاوى قائمتين ، فهذه قضية صادقة بدون إعتبار لزمان . ولذلك من الخـــير تعديل الصفة الجوهرية للرابطة وأن نقول : إن أهم صفة جوهرية لها هى : أنها التعبير عن الايجاب أو السلب .

وظائف الربط وخصائصها :

١ ـ الربط : أول وظائف الرابطة هى الربط . أى أنهـا تعين تعيينـــا ضروريا رباطا بين حدى القضيـــة بدون أن تتضمن فكرة الوجود . وفى

---

(١) Goblot - Traité, p. 182

هذه الحالة تكون القضية ثلاثية ولا تعبر إلا عن تعلق المحمول بالموضوع أو عن عدم تعلقه . ولنرى مناقشة جوبلو الطريفة للمسأله .

يرى جوبلو أن الرابطة بين المحمول والموضوع هى فى جميع اللغات تقريبا فعل يكون ، ويرى أن هذا الفعل ، علاوة على وظيفته الربطية ، له معنى خاص ومختلف تماما ، إن معناه هو «الوجود الحقيق» وذلك إذا إستخدم فى قضية بدون محمول . فالوجود يكون حينئذ هو المحمول،فإذا قلنا Dieu est أى الله موجود فإننا نثبت هنا لله الوجود الحقيق . وكذلك فى حالة السلب ، إذا قلنا الشر غير موجود أو الموت غير موجود فإننا ننفى هنا فكرة الوجود عن الموضوع . فما نثبته وما ننفيه فى كل هذه الحالات ، هو وجود موضوع مستقل عن الفكر ، ويستجيب لفكرة الموضوع الموجودة فى الفكر.

ولكن هل يمكن أن يكون الوجود حقا صفة أو محمولا . إذا نظرنا إلى المعنى الميتافيزيقى لهذه الكلمات ،فاننا نجد أن الوجود لا يمكن أن يكون صفة تحمل على الجوهر،لأنه هو الجوهر، ونجد أن الصفات ليست إلا أحوالا للجوهر . لكن العلاقة الميتافيزيقية بين الجوهر والصفة تختلف تماما عن العلاقة المنطقية بين الموضوع والمحمول والتى لا يتم بها إلا الحكم . فالموجود إذاً صفة أو محمول . بل إذا استخدمناه مع صفة أو محمول آخر، فإنه يعبر فى بعض الأحكام عن الوجود الحقيق، فإذا قلنا فلان عالم أو فلان مريض X est malade أو X..est savant فإن أوصاف المحمولين عالم ومريض لا يمكن أن تتحقق فى فلان من الناس ، حتى يكون موجودا ففكرة الوجود فى هذه الأحكام متضمنة فى فكرة الموضوع ، فنحن نفكر فى فلان هذا كوجود حقيق ننسب إليه صفـــة أو حالة حاضرة ، ففكرة الوجود فى هذه الأحكام متضمنة فى فكرة الموضوع . فنحن نفكر فى فلان هذا كموضوع حقيق ننسب اليه صفة أو حالة حاضرة : ففكرة الوجود التى

يعبر عنها فعل الكينونة إما أن تتعلق بالمحمول ، وإما أن تتعلق بالموضوع ، وإذا عبر نفس الفعل ، فعل الكينونة عن الرابطة ، فإنه لايعنى سوى رابطة بين محمول وموضوع . يقرر جوبلو : إن فعل الكينونة الكلمة un mot ، يمكن تصريفها، وإذا أرتبطت بها الأحوال والظروف ، فإنها تعبر عن صورة الحكم وعن تعلق المحمول بالموضوع وعدم تعلقه إما دائما وإما الآن وإما غيرذلك . وإما فى صورة حقيقية - حالة الدلالة - وإما فى صورة سؤال - حالة الإستفهام - وإما فى صورة الأمر - حالة الأمر - وإما فى صورة الإفتراض - حالة الإفتراض - فهذا الفعل إذاً يعبر على كل ما تعبر عنه الأفعال الأخرى(١). ويلاحظ جون استيوارت مل أن فعل الكينونة إذا استخدمناه كرابطة يفقد معناه الوجودى ، فمثلا إذا قلنا : العنقاء هى نتائج مخيلة الشعراء ، أليس معناها أنها لا توجد اطلاقا .

يرى جوبلو أننا نخلط بين فعل يعنى الوجـــود ، وفى الوقت نفسه نستخدمه كرابطة ، إن معناه الوجودى هو بلا شك أسبق فى الذهن من وظيفته كرابطة وهذا الخلط نتج عن أنكل حكم هو إثبات وجود ، حتى ولو كان بالسلب.وينبغى أن نفهم بهذا شيئا ما منفصلا عن عمل الحكم نفسه : إن الحكم لا يتجه نحواثبات وجود الموضوع ، إنه يتضمن هذا ، ولكن الحكم الحقيقى هو شىء ما خارج عن إثبات وجود الموضوع . وفعل الكينونة فى كل حكم يكون فيها كرابطة يثبت وجود علاقة بين المحمول والموضوع، ولا شأن له اطلاقا باثبات وجود الموضوع فإذا إفترضناوجود الموضوع، فإننانكون أمام حكم متمايز متضمن فى فكرة الموضوع، فينبغى أن نميز بين اثبات وجـود الموضوع وبين اثبات حالة من الحالات لهذا الموضوع ، فإذا قلنا : ierre est savant فإنه يمكن أن يعترض علينا من

Coblot — Trite. p.p. 183 — 184(١)

ناحيتين ـ الأولى ـ أن بيير موجود ولكنه ليس بعالم . الثانية ـ بيير غير موجود بحيث لا نستطيع أن نحكم إذا كان عالما أو لم يكن ، فكل حكم حملى يكون هو إذاً اثباتا أو نفيا إما لوجـــود الموضوع وإما لوجود علاقة بين المحمول والموضوع . والتفسير الثانى للحكم الحملى قد يفترض أو قد لايفترض وجود الموضوع وما نقصده منطقيا بالوجود وفى جميع الحالات هو أن ما نثبته هو شيء خارج عن الحكم ، شيء لا يتصل بالذات ، أو بمعنى آخر شيء يجب على كل عقل آخر أن يحكم به بنفس الشكل، وإلا استلزم الحكم أن يكون صادقا . والحكم هو ما يكون إما صادقا وإما كاذبا . أما إذا كان الوجود هو مجرد تقرير د وجود الموضوع ، فلا نكون قد أتينا بشيء جديد ، أو بمعنى آخر اذا كان عمل الرابطة ـ أى فعل الكينونة ـ هو اثبات وجود الموضوع ، فإننا نكون قد قصرنا معنى فعل الكينونة ، على الإثبات الذاتى لشيء .

هل معنى هذا أن يكون عمل فعل الكينونة عملا ماديا ؟ وهذا مالم يتنبه اليه جوبلو . والرابطة أو فعل الكينونة ـ هى خاصية صورية بحتة للحكم .

٢ ـ إثبات الوجود : عرضنا فى الفقرة السابقة آراء من أنكروا أن يكون لفعل الكينونة معنى وجودى . ولكن هنالك من المناطقة من يرى أن الوظيفة الوجودية لفعل الكينونة مشروعة منطقيا . وأن الرابطة تثبت وجودا ممكنا أو مثاليا . وكلمة « يوجد » تعنى فى المنطق ، كما تعنى فى الرياضة الخلو من التناقض . ويرى هؤلاء المناطقة أن هذه الوظيفة تختلط دائما فى الذهن مع وظيفة الربط ، وتشرح لماذا يمكن رد كل الأفعال إلى فعل الكينونة ، الفعل الوحيد الفريد الذى يعنى الوجود ، كما يعنى كل وجود ، وأى وجود . فإذا قلنا : فلان يأكل ، فإن معناها أن فلانا كائن يأكل ، فنحن إذاً أمام محمول يسمى بالمحمول المركب . فكل قضية

إذاً هى قضية تضمن وفى الوقت نفسه قضية وجودية . وقد تنبه أرسطو من قبل إلى وظيفة الربط الكينونة وإمكان رد كل الافعال اليه ، ولكنه نظر فى الوقت عينه إلى الأحكام الوجودية البحتة ، وأعطى لها المثال الفريد : الإنسان موجود أو كائن ، وفى الوقت نفسه كان يرى أن تختلط وظيفة الربط بوظيفة الحكم ، أى يختلط الربط بالوجود .

٣ - الرابطة : بين المفهوم والماصدق:

يرى هاملتون أن للرابطة معنيين عكسيين . وذلك فيما يخص النظر الى القضية من ناحية الماصدق والمفهوم . إذا فسرنا القضية على أساس المفهوم ، فإن الرابطة تعنى أن الموضوع يتضمن المحمول . أما إذا فسرنا القضية على أساس الماصدق ، فإن الموضوع يكون متضمنا فى المحمول .

٤ - خواص الرابطة : الانعكاس والتعدى .

يرى دى مورجان أن الرابطة هى السبب الجوهرى لتقدم الفكر . وهو ينسب إليها خاصيتين : الانعكاس : فهو يسمح لنا بأن نضع المحمول مكان الموضوع ، والموضوع مكان المحمول . أما التعدى فهو يسمح لنا بالانتقال من حد إلى حد آخر مختلف .

٥ - منطق الإضافة :

رأينا كل قضية - مهما كانت رابطتها - يمكن أن ترد الى قضية تضمن ، وذلك بردها الى فعل الكينونة ، غير أن أنصار منطق الاضافة وعلى الخصوص دى مورجان ولا شيلييه - لم يوافقوا على هذا الرأى

وفى الحقيقة إن أوضح مثال لمنطق الاضافة ، إنما نجده عند لاشيلييه :

عرض لنظرية لاشيلييه : يميز لاشيلييه بين نوعين من الأحكام ، أحكام التضمن ، ورابطتها فى رأيه ، علاقـــة المقدار ، أو الوضع ، أو المساواة ، أو اللامساواة ، أو القرابة ، أو التتابع : أو الوضع الجغرافى . فإذا قلنا مثلا على ابن أمين أو الاسكندرية أقل اتساعا من القاهرة أو ا = ب فلا يمكننا أن نرد هذه الأحكام الى أحكام تضمن إلا ردا ظاهراً ، وذلك اننا لا ندخل هنا موضوعا فى محمول ، وطبيعة العلاقة مختلفة تمـاما عن طبيعة العلاقة فى أحـــكام التضمن . ويلاحظ لاشيلييه أن أحكام التضمن هى فى مضمونها وجودية وميتافيزيقية ، وأن فعل الكينونة فيها يؤخذ فى أشد نواحيه خصبا واتساعا وقوة . أما فى أحكام الاضافة ، فليس للرابطـة قيمة ميتافيزيقية إطلاقا . وأحكام الاضافة تشبه الرموز الرياضية والأقيسة التى تدخل فيها هـذه الأحكام تخضع لقوانين قريبة من الإستدلال الرياضى وبعيدة عن قـواعد وقوانين المنطق التقليدى . فينبغى اذن أن نضيف الى أقيسة التضمن التى يدرسها المنطق الـكلاسيكى ، أقيسة الإضافة . وقد توصل الى هذه الأقيسة من قبل المناطقة الرواقيون (١) .

نقد نظرية لاشيلييه :

تعرضت نظرية لاشيلييه لنقد كثيرين من المناطقة ، فلاحظ جوبلو أنه إذا لم تـكن الرابطة بين الطرفين فى الحكم هى فعل الكينونة ، فلا يوجد فى أحكام الاضافة موضوع ومحـــمول ، حيث إن الموضوع لا يكون موضوعا ولا المحمول محمولا بدون فعل الكينونة ، إذ أن عملها هو ربط الإثنين ، فينتج

(١) Tricot - Traité, p.p. 108-110

عن هذا أن أحكام الاضافة هى أحكام متباينة ، لا يوجد بينها رباط مشترك ، اللهم إلا أن بعضها يكون سالبا والآخر يكون موجبا ، فلا تخضع لقانون عدم التناقض ، أساس المنطق الصورى كله . فلكى يكون الحكم حكما يقرر شيئا جديداً، ينبغى أن يكون هناك شىء يمكن أن نثبته أو ننفيه ـ أى أن نثبت أو ننفى المحمول ـ على شىء هو ـ الموضوع ـ وأن يكون هناك تعلق لهذا المحمول بهذا الموضوع أو عدم تعلقه ـ وهذه هى الرابطة .

وقد حاول المناطقة التقليديون أن يردوا أحكام الإضافة الى أحكام التضمن، وذلك بأن يجعلوا المحمول هو الإضافة لا الرابطة . فنى الحكم ا = ب الرابطة هنا ليست علامة المساواة = ولكن فعل الكينونة ، كما فى أى حكم حملى آخر .

ولكن جوبلو يرى أن أصحاب مذهب الاضافة يسخرون من هذا الرد ، ويرون فيه وضع الحكم الإضافى فى صورة غير سليمة منطقياً ، فيذهب هو إلى طريقة دقيقة تتخلص فيا يأتى : أن السبب فى اختلاف أحكام الاضافة عن أحكام التضمن هو تعدد الصور اللغوية ، وهذه الصور اللغوية لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن حقيقة الحكم. ولا تبين عناصره الحقيقية ، ولكن لا يجب أن نذهب مع التقليديين فنقول إن الحكم ا = ب يمكن التعبير عنه كالآتى : ا هى مساوية لـ ب ونعتبر « مساوية ب » محمولا مركبا كما يذهب التقليديون من المناطقة ، ولا ينبغى أن نقول أيضا ا ، ب موجودان أو كائنان متساويان لأن ا ، ب ليسا موضوعين موصوفين بالمساواة . ولكن التعبير المنطقى الصحيح هو الآتى عند جوبلو : علاقة المقدار بين ا ، ب هى المساواة . أو الحد المساوى لـ ا هو ب أو الحدان المتساويان هما ا ، ب وكل هذه الأحكام ، أحكام تضمن .

ويرى جوبلو أن وظيفة أى حكم - هى الاجابة عن سؤال نضعه . والحكم منذ اللحظة التى يتكون فيها هو الحصول على معرفة ، وزيادة معلومات جديدة إلى المعرفة المكتسبة من قبل . والمعرفة الجديدة هى المحمول وهى تعيين مكمل للموضوع ، فهى معرفة سابقة منظورا إليها من ناحية معينة أو من وجهة نظر معينة ، فالموضوع إذن يحتوى من قبل فى نفسه شيئا من المحمول أو على الأقل إننا نعلم إمكانية بحثه من هذه الناحية أو من هذه الوجهة من النظر . فإذا قلنا هذا الكتاب أحمر ، فأنا أعرف من قبل أن لكل كتاب حجما وشكلا ، كما أعرف أيضا أن له لونا ، ومن هذه الوجهة الأخيرة هو أحمر ، وكذلك الحكم ا = ب. فنحن نتساءل أولا ما هى العلاقة بين ا ، ب فنجيب بأن المساواة هى العلاقة بين ا ، ب أو الحد المساوى ل ا - هو ب أو أن الحدين المتساويين هما ا ، ب . هذه الأحكام الثلاثة هى حقيقة واحدة يعبر عنها بأن ا = ب . فاذا أردنا أن نثبت الحكم ا = ب أو نكتشفه ، فإننا نصل إلى أى واحد من الأحكام الثلاثة التى ذكرناها . ويرى جوبلو أن هذه الأحكام الثلاثة هى التى توضح حقيقة الحكم . بينما الرياضى لا يهتم إلا بالصورة ا = ب ، وهو ليس فى حاجة - فى القضية الرياضية - إلى معرفة الموضوع أو المحمول أو الرابطة . ويرى أننا نستطيع أن نجد فى القياس الرياضى كل صور المنطق القديم . فاذا قلنا .

ا = ب

ب = س

ا = س وهذا قياس فى المنطق الرياضى

ويذكر جوبلو أنه من المحال أن نجد فى هذا القياس المقدمة الكبرى أو المقدمة الصغرى أو أن نعين الحد الأكبر أو الحد الأصغر. إن الشىء الوحيد الذى يمكن ملاحظته ، هو أن ب هى الحد الأوسط ، الإضافة ، لأنه بواسطة ب ، نعين العلاقة بين ا ، س . ولكن ب ليست الحد الأوسط لقياس . إذن ينبغى أن نحول القياس إلى صورة Barbara الآتية .

الكميتان المنفصلتان المساويتان لشىء ثالث متساويتان .

الكميتان ا ، س كميتان منفصلتان مساويتان لشىء ثالث هو ب .

∴ الكميتان ا ، س متساويتان بينهما .

ويرى جوبلو أن بهذا ينعدم التمييز بين منطقين هما : منطق التضمن ، ومنطق الإضافة [1] .

الموضوع

يقول جوبلو : إنه لما كان الحكم الحملى يتكون من إثبات صفة لموضوع أو نفيها عنه ، فإن الموضوع يجب أن يكون ذاتا ، أى يجب أن يكون موضوعا للحكم ، ومعنى هذا أنه إذا كان المحمول هو صفة نستطيع أن نثبتها ، أو أن ننفيها عن شىء ما ، فإن ماهية الموضوع هى أنه ما يمكننا أن نثبت له أو ننفى عنه صفة ما .

والموضوع يكون ذاتا شخصية : زيد فان . ولكن هل يمكن أن يكون الموضوع تصوراً أو فكرة . إن المحمول لا يمكن أن يكون صفة لتصور

(1) Coblot - Traite. p. 186

أو لفكرة فى العقل ؟ ففان لا تطلق على التصور إنسان . فى هذه الحالة من الأولى أن نقول : إن فان تطلق أو تحمل على الجنس ، وذلك لأن التصور يستند على أساس المفهوم ، ولا يحتوى أفراداً . وهنا نتساءل : هــــل الجنس ، من ناحية ما صدقه ، هو أفراد أو هل هو كثرة غير محدودة من الأفراد ؟ ولكن نحن لا نستطيع أن نحمل فان أيضا على جنس الإنسان ، لأن الجنس لا يفنى إنما الذى يفنى هو الأفراد . فالتصور أو الجنس أو الحد العام لا يمكن أن يكون إلا محمولا . فإذا استخدم كموضوع ، فإن الحدود الشخصية المندرجة فى ما صدقه هى الموضوعات الحقيقية . ومن هذا نفهم أن القضايا الحملية التى موضوعها حد عام لا تعبر عن أحكام حملية . إنها لا تعبر عن علاقة محمول بموضوع بل عن علاقة محمول بمحمول . إنها لا تصف الواحدة من هذه المحمولات أو الصفات بالأخرى ، وإنما تقرر أن الواحدة تؤدى الى الأخرى أو تستبعدها . فلسنا نحن هنا بصدد علاقة تضمن بل علاقة تلازم ، أى أننا لسنا بصدد حكم حمل ، بل بصدد حكم شرطى (١) .

فموضوع القضية الحملية يجب أن يكون موضوعا حقيقيا ، وليس معنى هذا أنه يجب أن يكون عينيا كزيد . الخ ، وإنما يمكن أن يكون مجرداً .

وثمة مسأله أخيرة ، هل يمكن أن توجد أحكام بدون موضوع ، ولا يحدث هذا فى اللغة العربية ، ولكننا نجده كثيرا فى اللغات الأوروبية ، وذلك حين نقول إنها تمطر ، نلاحظ أن الضمير هنا غير معين. وإذا حللنا هذا الحكم ، نجد المحمول متضمنا فى الفعل ، والموضوع متضمنا فى الضمير ، والضمير هنا لا يمكن أن يفهم بذاته ، ولكنه يشير إلى شىء معين ، حالة السماء ، أو حالة الجو ، فما لاشك فيه أن فيه موضوعا ومحمولا .

---

(1) IbiD p. 189.

ب ـ القضايا المركبة

القضايا المركبة أو الشرطية ـ بالمعنى الواسع ـ هى القضايا التى تتكون من عدة قضايا مرتبطة بأداة ـ مثل ـ واو ـ العطف ، أو الأداة ـ أو إذا . وعرف مناطقة بورت رويال هذا النوع من القضايا بأنه « ماله موضوعان ومحمولان » ولم يعرف أرسطو هذا النوع من القضايا ، بـــل اكتشفه الرواقيون وقد وضعت تصانيف عدة للقضايا المركبة ، سنعرض لبعض منها :

التصنيف المدرسى : أما التصنيف المدرسى ، وقد تابعه أيضا مناطقة بورت رويال ، كما قبله الإسلاميون ، فهو تقسيم القضايا المركبة إلى قضايا شرطية صورية وقضايا شرطية منفصلة وقضايا شرطية متصلة .

١ ـ القضايا الشرطية الصورية : وهى القضايا التى تظهر رابطة التلازم فيها فى بنية القضية : يقول مناطقة بورت رويال « إن تركيب هــــذه القضايا يعين مصرحا ، ومن أهم أنواعها :

القضايا العطفية ـ والرابطة هنا هى ـ واو ـ العطف وهى التى تحتوى على موضوعات متعددة أو محمـــولات متعددة أو تحتوى على موضوعات متعددة ومحمولات متعددة . فمثال القضية العطفية التى تحتوى على موضوعات متعددة هى الإنسان والحصان متحركان ، وعلى محمولات متعددة الانسان كائن فان ومفكر وناطق ، وعلى موضوعات ومحمولات متعددة. الشمس طالعة ، والنهار موجود .

وقد أنكر بعض المناطقة هذا النوع من القضايا ، ولم يعتـبر هذه القضية العطفية قضية واحدة ، فنحن هنا بازاء حكمين لا يتصل أحـــدهما بالآخر .

وذهب البعض الآخر إلى صحة وجود هذه القضية فى جميع صورها التى ذكرناها فإذا قلت الإنسان والحصان متحركان ، فأنا أقصد وجود علاقة بين القضيتين . الإنسان متحرك والحصان متحرك ، وهناك صنف يشمل الإسمين ، أو بمعنى أدق « جنس » هو الحيوان فنحن إذن لا نعطف ، إلا اذا كانت هناك صلة أو بمعنى أدق نحن نريد أن نقرر أن الحكمين صادقان معا . فالذى ينكر صدق الحكمين معا ، انما ينكره على أساس غير الأساس الذى ينكر به صدق حكم واحد فقط . فصدق الحكم فى القضية العطفية إنما يستند على صدق الطرفين ، وكذب العطفية انما يستند على كذب طرف واحد فقط .

١ ـ القضايا الشرطية المنفصلة

هى القضايا التى تتركب من قضيتين حمليتين، على أن تبدأ القضية بكلمة إما . والمثل الذى يعطيه لها مناطقة بورت رويال هو : إما أن تدور الأرض حول الشمس أو تدور الشمس حول الأرض ، وصدق الشرطية المنفصلة إنما يستند فقط على صدق أحد طرفيها ، وكذبها إنما يستند على كذب الطرفين . فالقضية إذن تثبت أن القضيتين التى تتكون منها لا يمكن أن تكونا صادقتين وكاذبتين فى الآن نفسه . وهى فى هذا على خلاف القضايا العطفية حيث لا يمكن أن تكونا كاذبتين فى الوقت نفسه ، لايمكن أن يكون الإنسان أمام النافذه وفى الطريق فى الآن نفسه فالقضايا المتناقضة أو المنفصلة هى التى تنفى فيها حقيقة الإتصال .

قلنا إن القضية الشرطية المنفصلة تتكون من قضيتين حمليتين ، بينهما

علاقة عناد أو مباينة . ولكن هل تتكون الشرطية المنفصلة حقا ودائما من قضيتين حمليتين ، أو بمعنى أدق هل العناد قائم بين قضيتين حمليتين أو بين صفتين ؟ فإذا قلنا : العدد إما زوج وإما فرد ، فهل نحن أمام صفتين يحملان على الموضوع أم نحن أمام نوع من التقسيم . وقد اعتبر بعض المناطقة هذه القضية حملية ، مفصولة المحمول ، وذلك أننا نجد أنفسنا أحيانا أمام قضيتين حمليتين مستقلتين كل منها تعطى معنى مستقلا . إما أن الإنسان متعلم أو أنه لم يعش فى مجتمع راق . كل قضية من هذه القضايا قضية حملية تعبر عن معنى مستقل عن الآخر .

وينبغى ملاحظة أن القضية الشرطية المنفصلة لا تحتم تقرير التنافى بين طرفيها من الناحية الصورية . ومعنى هذا أننا لا نعرف صوريا إذا ما كان الطرفان لا يجتمعان معا أو لا يصدقان معا . إن الذى يقرر هذا هو مادة القضية . كما نلاحظ أيضا أن كل قضية شرطية منفصلة ممكن أن ترد إلى قضية شرطية متصلة ، والمثال الذى ذكرناه أولا عن مناطقة بورت رويال : إما أن تدور الأرض حول الشمس أو تدور حول الأرض ، يمكن رده إلى قضيتين متصلتين شرطيتين فنقول :

إذا كانت الأرض تدور حول الشمس ، فإن الشمس لا تدور حول الأرض .
أو إذا كانت الشمس تدور حول الأرض ، فإن الأرض لا تدور حول الشمس .

رأى جوبلو فى القضايا الشرطية المنفصلة : يرى جوبلو « أنه توجد إضافة بجانب إضافتى التضمن والتلازم هى إضافة العكس أو التنافى — وهى التى تعبر عنها الأحكام الشرطية المنفصلة » . ويرى جوبلو أنه توجد

قضايا شرطية منفصلة ، ولكن لا يوجد حكم شرطى منفصل (١) ، وذلك أن القضية الشرطية المنفصلة لا تحتوى حكما واحداً ، بل تحتوى حكمين .

وتنقسم الشرطية المنفصلة فى كتب المناطقة العرب إلى :

١) مانعة الجمع والخلو ـ وهى تسمى بالحقيقية . ويحكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا . وهى تتكون من الشيء ونقيضه . أى هى تحقيق كامل لقانون عدم التناقض ، ولذلك سميت بالحقيقية . ومن الأمثلة على الحقيقية : الإنسان إما متحرك وإما لا متحرك ـ العدد إما زوج وإما غير زوج ، وهناك نوع آخر يسمى أيضا بالحقيقى ، ولكن حكم التنافى فيه أقل درجة من النوع السابق ، ويتكون من الشيء وما يساوى نقيضه ـ الإنسان إما متحرك وإما ساكن ، العدد إما زوج وإما فرد .

ونلاحظ أن طرفى القضية فى نوعى القضية الشرطية المنفصلة مانعة الجمع والخلو ، لا يجتمعان ولا يرتفعان .

٢ ـ مانعة الجمع فقط ـ يتحقق فى النوع السابق التنافى على أكبر درجاته ولكن هناك نوع من القضية الشرطية المنفصلة ، يحكم بالتنافى بين طرفيها صدقا وهى تتكون من الشيء والأخص من نقيضه . فإذا قلنا : هذا الشيء إما أبيض وإما أسود ، فإننا نفهم أن يمتنع أن نحكم على الشيء بأنه أبيض وأسود فى الوقت نفسه .

٣) مانعة الخلو فقط . ويحكم بالتنافى بين طرفيها كذبا ، وهى تتكون من الشيء والأعم من نقيضه . أى أنها تتركب من شيئين ، كل منهما أعم

(1) Tricot - Traité, p. p. 143, 180, 181.

من نقيض الآخر ، ويجب ألا يخلو الشيء عن الاتصاف بأحدهما ـ هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود .

وقد أثيرت مشكلة هامة فيما يخص القضايا الشرطية المنفصلة ، كما أثيرت وسنرى هذا فيما بعد ، فيما يخص القضايا الشرطية المتصلة ، وهي هل يمكن أن تقسم هذه القضايا إلى الأنواع المختلفة التي تنقسم اليها القضايا الحملية . والرأي السائد أنه من الممكن أن تنقسم . وعلى هذا وضع المناطقة الذين قبلوا هذا الرأي الأقسام الآتية :

١ ـ قضية شرطية منفصلة نحكم فيها بالتنافي بين طرفيها في جميع الأحـــوال والأزمان ، أو نحكم برفع التنافي في جميع الأحوال والأزمان ، والأولى هي القضية الشرطية المنفصلة الموجبة ، والثانية هي السالبة . والأمثلة التقليدية لهذه القضية هي :

الموجبة : دائما إما أن يكون الإنسان ناطقا أو يكون عقـــله مختلا . وهي تقابل الكلية الموجبة في الحملية ـ السالبة : ليس البتـــة إما أن يكون الجسم متحركا ، أو غير ساكن في مكانه ـ وهي تقابل الكلية الســـالبة في الحملية .

٢ ـ قضية شرطية منفصلة نحكم فيها بالتنافي بين طرفيها في بعض الأحوال والأزمان دون البعض الآخر ، أو نحكم فيها برفع التنافي بين طرفيهـا في بعض الأحوال والأزمان دون البعض الآخر ـ وأمثلتها الموجبة : قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة ، أو الضوء غير موجود ، وهي تقابل الجزئية الموجبة في الحملية ـ السالبة : قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو الضـــوء غير موجود ، وهي تقابل الجزئية السالبة في الحملية .

٣ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها أو تحكم برفعه بغض النظر عن الأحوال والأزمان : والأولى هى الموجبة والثانية السالبة .

الموجبة : إما أن يكون الإنسان مكلفا ، أو تكون رسالة الأنبياء عبثا .

السالبة : ليس إما أن يكون الإنسان غير عربى ، أو يتكلم العربية .

٤ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها أو تحكم برفعه ، وقد قرر المناطقة أن هذا النوع من القضايا يوازى المهملة فى الحملية .

٥ ـ قضية شرطية منفصلة تحكم بالتنافى بين طرفيها أو تحكم برفع التنافى فى حالة خاصة وفى زمن معين : والأولى هى الموجبة والثانية هى السالبة .

الموجبة : إما أن يكون كاتب هذه المقالة فيلسوفا مبدعا ، أو أن يكون مجرد ناقل لفلسفة غيره .

السالبة : ليس إما أن يكون القمر فى التمام ظاهراً أو أن يكون مخسوفا .
وقد قرر المناطقة أن هذا النوع من القضايا يوازى الشخصية أو المخصوصة فى الحملية .

وأخيراً نستنتج من هذا سور القضية الشرطية المنفصلة كما وكيفا فنقول :

إن سور الكلية الموجبة المنفصلة هو : دائما :

وسور الكلية السالبة « هو : ليس البتة

وسور الجزئية الموجبة « هو : قد يكون

وسور الجزئية السالبة « هو : قد لا يكون

٢ - القضايا الشرطية المتصلة

تعتبر القضايا الشرطية المتصلة ، القضايا الشرطية بمعنى الكلمة ، وهى التى تتكون من طرفين ، يطلق عليهما « حدان » الطرف الأول هو المقدم ، والثانى هو التالى ، أو الأول هو الشرط والثانى هو المشروط ، وبين الطرف الأول والثانى علاقة إستلزام. وقد اصطلح المناطقة، على الإشارة إلى المقدم بالحرف « P » وإلى التالى بالحرف « Q » وعن العلاقة بين الإثنين بالحرف « C » مقلوبا فيكتب كالآتى « ↄ » فتقون صورة القضية PↄQ

وتعبر القضية الشرطية المتصلة عن الحقيقة الآتية : إن المقدم سبب التالى وعلته فلسنا إذن أمام قضيتين توضعان الواحدة بجانب الأخرى ، ولكننا أمام قضية واحدة تحتوى حكما واحداً ، تقرره العلاقة بين الاثنين. ولمناطقة بورت رويال المثال الآتى النموذجى للتعبير عن الشرطية المتصلة :

إذا كانت النفس روحية ، فانها خالدة (١) .

ويلاحظ مناطقة بورت رويال أن التالى أحيانا قد يكون غير مباشر ، وذلك إذا لم يكن فى حدود الطرفين ما يربطهما بذاتهما ، ومن الأمثلة على هذا : إذا كانت الأرض ساكنة ، فالشمس متحركة . ليس بين الحدين هنا ما يدل على إرتباط ، فى هذه الحالة يتدخل العقل فيدرجهما أو ينظمهما سويا فعلاقة العلية هنا غير بينة بنفسها ، فيفترضها العقل .

قاعدة الشرطية المتصلة : يكفى فى القضية الشرطية المتصلة أن يتحقق الاستلزام بين المقدم والتالى، أى يكفى لكى تكون صادقة أن نقرر أن Q

---

(1) Logique de Port-Royl, p 144

هي نتيجة أو مشروطة p ، ويكفي لكي تكون كاذبة ، أن نقرر أن Q ليست نتيجة أو ملزوما لـ . وأمامنا المثلان الآتيان:

إذا كان الانسان خالدا ، فإن زيدا لا يموت أبداً . هذه قضية صادقة لوجود علاقة استلزام بين المقدم والتالي ، ثم لأننا حكمنا أنه على فرض أن الإنسان خالد ، فإن زيدا من حيث إنه فرد من النوع الإنساني لا يموت أبدا ، فصدق القضية الشرطية إنما يستند على افتراض صحة التالي ، إذا صدق الفرض الذي يقدمه المقدم .

والمثال الآخر . إذا كان الإنسان فانيا، فان الأرض دائرة . هذه قضية كاذبة، لأنه لا توجد علاقة استلزام بين المقدم والتالي .

الرواقية والقضايا الشرطية المتصلة :

لم يعرف أرسطو القضية الشرطية — كما قلنا — وأول من وضعها هم الرواقيون وكان وضعها نتيجة لمذهبهم الاسمي . وهذا المذهب يرفض كل فكرة عامة . فالقضية إذن لا يجب أن تضع إلا علاقة بين أفراد وليست إضافة تلاؤم أو عدم تلاؤم بين حدين ، وإنما هي مجرد إضافة علية أو تتابع ضروري بين مقدم وتالي ؛ أو بمعنى أدق إنه إذا كان العالم مجموعة جزئيات مترابطة متفاعلة ، كانت القضية الوحيدة التي تعبر عن الوجود أصدق تعبير هي التي تتضمن نسبة بين شيئين ، أو بين قضيتين ، لكي تعبر عن النسب الحقيقية بين الأشياء . وهذه القضية ' هي القضية المركبة الشرطية . واستبدلت الرابطة « فعل الكينونة » بالرابطة « يتبع » ونتج عن هذا أن كل قضية عندهم شخصية ، ونتج عن هذا أيضا أن « القانون » أخذ مكان الصورة أو « الماهية » عند أرسطو ، وأن « الضرورة » حلت محل

« العمومية » أو الكلية «وقد مهد الرواقيون السبيل لبيكون وجون استيوارت مل وعلماء العلم الحديث عامة ، كما كان لهم خطرهم عند مفكرى الاسلام . وعلى أية حال إن فكرة القانون الطبيعى ، وكانت الرواقية مبشرة بها ، إنما تبدو واضحة فى علاجهم للقضايا الشرطية . (١) .

أثر الرواقية فى جوبلو : وكان للرواقية أثرها الكبير فى المنطق الفرنسى المعاصر جوبلو . وقد كتب هذا المنطق البارع فصلا من أدق الفصول عن القضايا الشرطية المتصلة ، ويبدو الأثر الرواقى فيها واضحا.

حلل جوبلو القضية أو الحكم الشرطى المتصل ، ورأى أنها تنحل إلى جزئين أسماهما حدين ، وكل واحد من الجزئين له موضوع ومحمول وفعل . ويكون إما موجبا وإما سالبا ، والحكم الشرطى المتصل ليس مجموعة قضيتين وإنما هو حكم واحد . إن الحد الذى نسميه الفرض أو الشرط أو المقدم ليس حكما ، إنه فقط فقط شرط لحكم وهو بذاته تنقصه عقيدة الحكم . والحد الثانى الذى نسميه النتيجة أو المشروط أو التالى ليس حكما أيضا ، وتنقصه أيضا العقيدة . إن الحكم هنا هو تعلق الحد الثانى بالأول . فإذا قلنا ــ إذا كان للمثلث ضلعان متساويان ، فإن له زاويتين متساويتين . نحن هنا لا نريد أن نثبت أن المثلث ذو الضلعين المتساويين يؤدى إلى تساوى زاويتين فيه .

ويرى جوبلو أن المقدم والتالى هما من الأحكام الممكنة ، ولذلك نجد فيها كل عناصر الحكم ــ موضوعا ومحمولا ورابطة واثباتا ونفيا ، ولكن لا نجد عقيدة الحكم .

---

(1) Ibid P 189

ويقرر جوبلو أن كل القضايا الحملية التى تقرر قانونا أو مبدأ ، والتى لها قيمة منطقية كلية ، هى فى الحقيقة قضايا شرطية متصلة .

فالحكم « كل إنسان فان » يمكن أن يفسر كالآتى : إذا كان فلان رجلا ، فإنه فان .

سينتج عن هذا تغيير تام فى نظرية القياس التقليدية . وسنبحث هذا فيما بعد.
وقد قسم جوبلو الأحكام الشرطية المتصلة الى الأقسام الآتية .

١ ـ الأحكام الشرطية المتصلة الشخصية ـ تعبر هذه الأحكام عن وقائع أو حوادث جزئية . ومثالها . إذا أتى زيد هنا هذا المساء ، فعمرو لن يأتى ، إذا نزل البرد هذه الليلة ، فمحصول القمح سيصيبه التلف . هذه الأحكام تعبر عن رباط ضرورى بين حادثة وأخرى ، فيفهم من هذا وجود قاعدة . ولكن جوبلو يرى أن هناك أحكاما شرطية متصلة ، ليست تطبيقا لأى حكم عام مثلا . إذا اقتربت خطوة ، فسأطلق النار .

لسنا هنا بصدد علاقة ضرورية ، أو أمر مغروز فى طبيعة الأشياء وإنما نحن بصدد علاقة بين أمر تقرره الإرادة وظرف من الظروف التى تعين هذه الارادة. فالأحكام الشرطية المتصلة الشخصية تعبر أحيانا عن الضرورات المنطقية والقوانين الطبيعية . وأحيانا أخرى تعبر عن حوادث اتفاقية نعملها مع الآخرين أو مع أنفسنا ، حوادث قد تكون عامة وقد تكون شخصية :

٢ ـ الأحكام الشرطية المتصلة الكلية ، وتنقسم إلى قسمين :

الأحكام العامة . كل مرة تكون فيها حـ تكون د .

الأحكام الضرورية . إذا كانت ا صادقة ، كانت ب صادقة .

ويقول جوبلو . « إن الضرورة تحتوى العمومية ، ولكن العمومية تفترض الضرورة ولكن لا تحتويها » .

٣ ـ الأحكام الموجبة والسالبة .

الحكم الموجب $p \supset Q$ وهى دائما كلية ، لأن ما نثبته هو علاقة ضرورية وثابتة بين $p.Q$. الحكم السالب p لايؤدى الى Q وهى جزئية ق فى الآن نفسه ، لأن ما تنفيه هى علاقة ضرورية وثابتة . إن النقد الذى يوجهه تريكو الى هذه النظرية ، هو أنه ليس كل حكم حملى يمكن رده إلى حكم شرطى ، ثم إنه من الخطأ أن نقول إن كل موضوع فى القضية الحملية شخصى . وإذا كان لايوجد فى الواقع إلا الجزئى ، فالكلى موجود ذهنا وينطبق على الأفراد .

ويرى جوبلو أن تقسيم القضايا الشرطية المتصلة الى الأنواع الأربعة السالفة الذكر ، الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة ، إنما هو تقسيم متصل بالرابطة ، أى يتصل بالرابطة بين المقدم والتالى ، ولكن هناك تقسيم آخر للقضايا الشرطية المتصلة يستند على تكوين أو بنية المقدم والتالى : إن لكل من المقدم والتالى موضوعا ومحمولا . وتبعا لتشابه أو إختلاف موضوع كل من المقدم والتالى ، ينتج لنا ثلاثة أنواع من القضايا الشرطية المتصلة ، وفى حالة القضايا المتشابهة الموضوع فى المقدم والتالى ـ تكون إما معينة وإما لامعينة وبهذا تنقسم القضايا الشرطية المتصلة الى الأقسام الآتية :

١ ـ قضايا يكون موضوع المقدم غير موضوع التالى .

إذا كانت ا هى د ، فإن ب هى ق

ويرى جوبلو أنه لايهم إطـــلاقا أن يكون المحمولات ب ، ق متشابهين أو مختلفين ، إن تشابهها لا يـكون إلا عرضا طالما كانا يحملان بالايجاب أو بالنفى على الموضوع . إن هذه القضايا تعبر عن علاقة ثابتة أو ضرورية بين الحدين ا ، ب . ومن الأمثلة على هذه القضايا المثل المشهور : إذ كانت الشمس طالعة ، فإن النهار موجود .

٢ ـ قضايا يكون كل من موضوع المقدم وموضوع التالى متشابهين فيها على أن يكون معينا .

إذا كانت س هى د ، فإن س هى ق تعبر هذه القضايا عن عـــلاقة ثابتة وضرورية بين المحمولين د ، ق ، بشرط أن نعتبرهما معا فى الموضوع ، ولـكن لا ينبغى أن يقال إن الرباط بين الإثنين يكون ثابتا وضروريا فى أى موضوع آخر إنهما مرتبطان هنا فقط فى هذا الموضوع . فالعلاقة بين د و ق هى خاصية فقط للموضوع س ومن الأمثلة على هذا : إذا كان زيد قد وعد أن يحضر ، فإنه سيحضر .

٣ ـ قضايا يكون موضـــوع المقدم هو موضوع التالى على أن يكون لا معينا .

إذا كان ص هى د ، فإن ص هى ق وهذه القضايا تعنى أن الصفة د تؤدى الى الصفة ق وتستدعيها حيثما وجدت ، ومثالها : إذا كان الإنســـان حيا ، فإنه يتنفس .

التقسيم التقليدى للقضايا الشرطية المتصلة : وثمة تقسيم آخر لهـــذه القضايا تتضح فيه الخواص الصورية التى نسبت الى القضايا الحملية ـ وهو .

أولا : قضايا شرطية متصلة نحـــكم فيهـا بوجود اللزوم أو برفعه ـ

سواء إيجابا أو سلبا ، ونحكم بهذا فى جميع الأحوال والأزمان ، والأولى ، هى الكلية الموجبة والثانية هى الكلية السالبة .

الكلية الموجبة : دائما إذا أشرقت الشمس ، طلع النهار .

الكلية : ليس البتة إذا كانت الشمس مشرقة ، ألا يكون النهار طالعاً .

ثانياً : قضايا شرطية ، نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه ، سواء إيجابا أو سلبا ، ونحكم بهذا فى بعض الأحوال والأزمان ، والأولى ≡ الجزئية الموجبة والثانية ≡ الجزئية السالبة .

الجزئيه الموجبة . إذا كانت الشمس طالعة : قد تكون السماء ممطرة .

الجزئية السالبة . قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة ، ألا تكون السماء ممطرة .

ثالثا : قضايا شرطية متصلة ، نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه بدون أن يكون الحكم محددا . وهذه القضية ليست مسورة ، فهى مهملة .

الموجبة : اذا أمطرت السماء تبللت الأرض . السالبة : ليس إذا إزداد غنى الإنسان ، إزداد معه علمه .

رابعا : قضايا شرطية متصلة ، نحكم فيها بوجود اللزوم أو برفعه فى حالة خاصة أو زمن معين ـ وهذه القضية هى الشخصية .

الموجبة . اذا تقابلت مع عدوى ، فسأحييه . السالبة: ليس اذا أتانى مستنجداً أبيت عليه النجدة .

سور القضايا الشرطية المتصلة .

الكلية الموجبة : دائما اذا . الكلية السالبة . ليس البتة اذا .

الجزئية الموجبة : قد يكون اذا . الجزئية السالبة : قد لا يكون اذا

القضايا العلية

هناك أنواع من القضايا ، تعبر تعبيراً مباشراً عن قانون العلية ، بحيث يكون المقدم ، سببا أو علة للتـــالى ، وغالبا ما تظهر الرابطة واضحة ، مصرحا بها ، وتصاغ فى صور شتى ، أهمها .. بسبب لعلة ، لأن الخ ومن الأمثلة على هذا : طلع الزرع بسبب نزول المطر ، وينبغى أن يكون كل من المقدم والتالى أو العلة أو المعلول صادقا ، لكى تكون القضية صادقة . ولكن يحدث أحيانا أن يكون الطرفان صادقين ولكن العلة كاذبة ، فإذا قلنا مثلا : رسب الطلبـــة فى مادة الكيمياء لأن الأستاذ لم يوف الموضوع حقه ، قد يكون كل من الطرفين صادقا، ولكن العلاقة العلية غير صادقة .

وينبغى أن نلاحظ أننا يمكننا أن نرد الحكم العلى إلى أحكام ثلاثة حملية ففى المثال السابق ، يمكننـا أن نرى ثلاث قضايا : ١ ـ رسب الطلبة فى مادة الكيمياء. ٢ ـ أستاذ الكيمياء لم يوف المادة حقها . ٣ ـ رسوب الطلبة سببه عدم توفية أستاذ الكيمياء للمادة .(١)

(1) Ibid, p. 146

الفصل السادس

الاحكام التحليلية والاحكام التركيبية

يميز بين الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية عادة فى الأحكام الحملية بأن محمول الأولى متضمن فى فكرة الموضوع، بينما يضاف المحمول فى الثانية إلى فكرة الموضوع أو بمعنى آخر إن الحكم التحليلى هو حكم يوضح فيه المحمول مفهوم الموضوع. وهو أولى وعقلى، ولا يستمد من التجربة ونستخرجه من الموضوع بواسطة تحليل بسيط. وقد مثل له «كانت» بالمثال الآتى: كل الأجسام ممتدة وهذه الأحكام هى فقط التى تستمد وجودها من المنطق الصورى.

أما الحكم التركيبى - فهو الحكم الذى لا يدخل فيه المحمول فى مفهوم الموضوع وهو حكم بعدى لا قبلى، وهو تجريبى. ومثال كانت: كل الأجسام لها وزن.

وتصنيف الأحكام إلى تحليلية وتركيبية نسبى. فالحكم التركيبى يمكن أن يكون تحليلياً، والعكس كذلك. ويختلف هذا باختلاف الأشخاص والأزمان. فمثلا: الحكم: الأرض كروية، كان تركيبياً لدى القدماء، تحليلياً فى عصورنا الحديثة. ويرى جوبلو أن كل الأحكام الصحيحة تحليلية وهذا نتيجة لنظريته فى المفهوم الموضوعى. ولنرى كيف عرض جوبلو لنظريته فى الأحكام التحليلية والتركيبية وصلتها بنظريته فى المفهوم الموضوعى.

يرى جوبلو أننا إذا اعتبرنا « المفهوم » موضوعيا فحسب، أى أن كل ما نثبته للموضوع ، فإننا ندخله فيه، ونعتبره صحيحا وجزءامن مفهومه، فإن كل الاحكام الصحيحة تكون حينئذ تحليلية . أما إذا كنا بصدد المفهوم الذاتى ، فإن نفس الحكم يكون تحليليا أو تركيبيا تبعا لمعرفتنا نحن، ازديادها أو نقصانها ، إننى أعرف هذا الكتاب ، لأننى قرأته كثيراً أو تصفحته مراراً ، ولكننى لا ألقى بالا إلى تاريخ طبعه ، فإذا وجدت تاريخ الطبع فى أسفل صحيفة الغلاف ، فإننى أكون قد قمت بحكم تركيبى ، لأن معرفة تاريخ الطبع قد أضاف شيئا ما إلى فكرتى عن الكتاب ، والآن وقد عرفت هذا التاريخ ، فانه قد أصبح جزءاً من فكرتى عنه . وفى كل مرة أتذكره ، فإننى أقوم بحكم تحليلى .

ولكن يفهم من الاحكام التركيبية والتحليلية شىء آخر ، فإن فكرة أو تصور الموضوع إنما تعود إلى ألفاظ تعريفه ، فكل حكم يكون المحمول فيه شيئا ما غير تعريف الموضوع ، أولا يكون عنصراً هاما من عناصر التعريف،فإن الحكم يكون حينئذ تركيبيا . ومن الأمثلة على هذا ، كل جسم ممتد ، هذا حكم تحليلى لانه لا يمكن تعريف الجسم بدون أن نذكر أنه يشغل حيزاً أو أنه متمكن فى حيز . وإذا قلنا كل الأجسام لا تنفذ أو غير نفاذة ، فهذا حكم تحليلى أيضا، لأنه ينبغى أن نضع صفة عدم النفوذ فى تعريف الجسم، لكى نميزه من الجسم الهندسى ولكن إذا قلنا كل الأجسام لها ثقل ، فهذا حكم تركيبى ، لأنه يضيف خاصية جديدة ـ غير متضمنة فى تعريف الأجسام ، وهى أنه يخضع بالضرورة المطلقة لجاذبية الاجسام الأخرى .

ويرى جوبلو أن هذا المثال لكانت لم يعد صحيحا ، ومن الأولى أن يقال كل الاجسام لها كتلة . وحينئذ يكون الحكم تركيبيا .

وينتهى جوبلو إلى القول بأنه لكى نعرف إذا ما كان الحكم تحليليا أو تركيبيا ، فينبغى أن يكون لدينا تعريف الموضوع . ومعنى هذا أن الحكم يكون تحليليا أو تركيبيا طبقا لهذا التعريف أو لذاك ، وإذا كانت الخواص المختلفة لموضوع من الموضوعات إنما تستند الواحدة على الأخرى وتتعلق هذه بتلك ، فإن هذا التسلسل يكون ممكنا على أنحاء متعددة ، وإذا لم نعد إلى خاصية ما أولية ونتوقف لديها ، ونعتبرها هى تعريف الشىء ، فإن الطرق تتشعب أمامنا فى تعريف موضوع من الموضوعات ، وليس هناك سبب منطقى حاسم يجعلنا نفضل تعريفا من التعاريف أو نعتبره هو التعريف الوحيد الصحيح للشىء ، ومعنى هذا أن الصفة التحليلية والتركيبية لحكم من الأحكام إنما تعتمد على التعريف الذى نختاره .

وإذا توصلنا إلى تعريف الشىء ، فإن الحكم التحليلى لا يكون إذاً إلا تكرارا إما جزئيا وإما كليا للتعريف . أما الحكم التركيبى ، فهو الحكم وحده الذى يأتى بشىء جديد ، وكل علم حقيقى إنما يتكون من أحكام تركيبية . ونحن نتوصل إلى الأحكام التركيبية إما بالمشاهدات الحسية وإما بنتائج البرهان . والتجربة معين لا ينضب للأحكام التركيبية .

ونحن نصل فى رأى جوبلو إلى الأحكام التركيبية بالقياس أيضا . أما كيف يحدث هذا فهو أننا نحمل على الموضوع تعينا لاحقا ، إذا عرفنا من قبل أن فكرة الموضوع تؤدى دائما وبالضرورة الى فكرة المحمول . فالنتيجة إذن هى حكم تركيبى ، ولكن التركيب الذى تعبر عنه ينبغى أن يكون « داخلا بالقوة » أى متضمنا فى المقدمة الكبرى ، وبدون هذا لا تكون النتيجة مشروعة . فإذا أردنا أن نكون حكما تركيبيا بالقياس ، فينبغى أن يكون لدينا من قبل حكم يحتوى هذا الحكم التركيبى ويتجاوزه أيضا ، أى أن يكون أعم منه . فتكون النتيجة

حكماً تركيبياً ، لأن محمولها لا يستخرج من الموضوع بالتحليل ، ولكن من الممكن أن يستخرج من المقدمة الكبرى بالتحليل .

أما عن القضايا الشرطية المتصلة فهى تحليلية ، إذا لم يحتوى المقدم شيئاً أكثر مما يحتويه التالى ، بحيث لا يكون التالى سوى ترديد جزئى أو كلى للمقدم ، وهى تركيبية إذا كان المقدم مختلفاً عن التالى .

وسنعرض للأنواع التى ذكرها جوبلو من القضايا الشرطية المتصلة لنرى هل هى تحليلية أو تركيبية :

النوع الأول : كل قضايا هذا النوع تركيبية : وقد عبر عنها جوبلو بالرموز الآتية : إذا كانت ا هى د ، فإن ب هى ق . ولكى تكون تحليلية ينبغى أن يكون الإختلاف بين ا ، ب لفظاً . وهذا غير ممكن ، طالما كنا قررنا فى تعريفها أن الموضوعين ، موضوع المقدم ، وموضوع التالى ، مختلفان إختلافاً حقيقياً . ويمكن أن نحصل بقياس على الحكم الذى يحتويها ، بل ويتجاوزهما - مثلا إذا كانت ب هى نوع للجنس ا وإذا كانت د ، ق متشابهتين ومثالها إذا كان كل ثديى فقريا ، فإن الإنسان فقرى، وإنه يمكننا أن نحصل على هذا الحكم بالتحليل للمقدمة الإنسان ثديى .

النوع الثانى : إذا كانت س هى د فإن س هى ق ، كل قضايا هـــذا النوع تركيبية أيضا اللهم إلا إذا كانت ق عنصراً من عناصر تعريف د ، لأنه حينئذ يمكن إستنتاج المحمولين من صفة واحدة ، أو تكون ق جزءاً من تعريف د ، حينئذ لا تأتى القضية بشىء جديد . ولكننا قررنا فى تعريف هـــذا النوع من القضايا الشرطية المتصلة أن العلاقة بين المحمولين فيها، وإن كانت ثابتة وضرورية ، فإنها مشروطة بتحققها فى موضوع معين بذاته ، إن وعد زيد بالحضور فإن وعد

زيد (هذا المخصوص بعينه) ، يستدعى حضوره ، فالمحمولان اذن مشروطان بشخص بعينه ولا يشترط أبدا صفة واحدة تجمع الوعد بالحضور أيا كان ، بالحضور فعلا .

النوع الثالث : وصورته : إذا كانت ص هى د ، فإن ص هى ق . وهذه الأحكام تحليلية إذا كانت تقرر أن ق متضمنة فى تعريف د ، وتركيبية اذا كانت د ، ق محمولين مختلفين .

ويلاحظ جوبلو أن الأحكام الشرطية المتصلة التركيبية لا يمكن أن تتكون بالتجربة وحدها ، إنها تتجاوز التجربة دائما ، لأنها عامة وتتضمن عددا غير محدود من الأحكام الحلية ، واذا تكونت على أساس تجربة أو تجارب ، فلا بد من استدلال إستقرائى لكى يفسر هذه التجارب ، ويستخرج منها قانونا . أما اذا كانت نتاج استدلال بحت، فإن هذا الإستدلال لا يمكن أن يكون قياسا أو سلسلة من الأقيسة ، لأنه يمكن استنباطها حينئذ بالتحليل من حكم ما يحتويها من قبل احتواءا بالقوة، احتواءا مضمراً .

وأخيرا ـ إن كل حكم تركيبي ـ أى كل حكم غايته اكتساب معرفة جديدة هو حكم استدلالى ، وسواء كان هذا الإستدلال ـ استقراء أو قياسا فإنه يتجاوز المعطيات التى يقوم عليها، وإن الموضوع الرئيسى لنظرية الإستدلال هو أن يوجد معرفة جديدة خصبة ، معرفة موضوعية لم تكن موجودة من قبل ، لا ظاهرة ولا كامنة (١) .

أرسطو وسان توما الأكوينى :

لم يعترف أرسطو إلا بالحكم التحليلى كبحث من مباحث المنطق الصورى وقد عرفه بما يأتى « الحكم التحليلى هو ماله محمول يرتبط برباط ضرورى

(١) Tricot - Traitə. p. 143

بالموضوع . أما الحكم التركيبي ، فهو الذى يرتبط محموله بموضوعه برباط خارجى.

أما المعانى الأولية والبعدية ، فلم تكن واضحة لدى أرسطو . كما أنها لم تكن واضحة فى العصور الوسطى لدى مفكر كالقديس توما الأكوينى . فقد عرف المعرفة الأولية بأنها « معرفة بالعلة » والمعرفة البعدية بأنها معرفة بالمعلول : ولاقيمة لهذين المعنيين فى العصور الحديثة (١) .

غير أن المدرسيين عرفوا نوعا من التمييز بين القضايا يشبه إلى حدما تقسيمها إلى تحليلية وتركيبية ، فقدقسموا القضية إلى جوهرية وعرضية، أما الجوهرية فهى التى تستخدم الكليات ، كالنوع والجنس . فإذا إستخدم هذان الكليأن فى قضية ، سميت جوهرية ، أى إذا استخدما كمحمول كانا مكونين لطبيعة الموضوع ، أو لماهيته ، فسميت جوهرية ، من حيث إن الجوهر هو تعبير آخر عن الماهية ، أما إذا كان المحمول صفات ليست داخـــلة فى صفات الجوهر الذاتية ، فإنه يكون أعراضا ، لذلك سميت القضية عرضية .

وقد نقد لوك هذه النظرية الذاتية فيما بعد ، وحاول أن يثبت أن ما يدعوه المدرسيون جواهر ليس فى الحقيقة غير مفهومات الألفاظ ، وأن الماهية ليست متحققة تحققاً وجوديا فى الأفراد ، وأننا دائما نبحث فى اللفظ ومفهوم اللفظ وأن مفهوم اللفظ ينتزعه العقل من أفراد الكلى .

الأحكام التحليلية والتركيبية لدى كانت :

كانت أول من ميز بين النوعين . وتتلخص نظريته فيما يأتى : تكون العلاقة فى كل الأحكام التى نفكر فيها ممكنة على صورتين : إما أن يكون المحمول ـ ب ـ

---

(١) Tricot - Traité, p. 143

متعلقا بالموضوع ا ـ كشيء ما متضمن ضمنا فى هذا التصور (ا) أو أن (ب) خارجة بالكلية عن تصور (ا) مهما كانت مرتبطة به فى الحقيقة . فى الحالة الأولى تسمى القضية تحليلية ، وفى الثانية تسمى تركيبية . وكذلك تسمى الأحكام تحليلية إذا كانت صلة المحمول بالموضوع صلة تشابه كامل « أى أن المحمول هو الموضوع والموضوع هو المحمول . مثل قولنا ا هى ا أو « الانسان حيوان مفكر » وتسمى تركيبية إذا لم تكن كذلك مثل قولنا « العرب أحرار » فالأولى شارحة ، لاتضيف شيئا ما إلى تصور الموضوع بواسطة المحمول ، سوى أنهـــا تحلل الموضوع إلى التصورات التى يتكون منها ، بينما الحكم الثانى يضيف إلى تصور الموضوع محمولا لم يكن فيه من قبل ، ولم نفكر فيه . من هذا نستنتج أن الأحكام الأولى لاتمدنا بمعلومات جديدة ، ولكنها توضح التصور الذى كان لدينا من قبل ، وتجعله مفهوما لنا ، وأما الأحكام الثانية فتعطى معلومات جديدة .

والأحكام التحليلية أولية ، والأحكام التركيبية بعدية . ويتساءل كانت إذا كانت بعض الأحكام ـ كمبدأ العلية والبديهيات الرياضية ـ أحكاما تركيبية وفى الوقت عينه أولية . ويجيب بأنهـا أحكام تركيبية لأن التصور المعلول ليس مثلا متضمنا فى العلة ، كما يرى أنها أولية ، لأنها عقلية وكلية وضرورية (١) .

وإمكانية مثل هـذه الأحكام ـ التى هى الشرط الضرورى للفكر ولوجـود العلم نفسه ـ هى موضوع كتاب « نقد العقل المجرد » .

---

(١) Kant : Critique de la Raison Pure, p. 46

الباب الرابع

الإستدلالات المباشرة

الفصل الأول

طبيعة الإستدلالات المباشرة Immediete Inferences

حاول أرسطو أن يبين طبيعة البرهنة فقال : إن الاستدلال أو البرهنة هي سير العقل من المعلوم إلى المجهول ، وسواء في هذا ارتفع العقل من الخاص إلى العام، من الواقع إلى القانون أي الاستقراء Induction - أو نزل من العام إلى الخاص، من المبدأ إلى النتيجة أي الاستنباط أو الاستدلال الصوري Deduction ، والاستنباط نفسه كان أساس المنطق الصوري ، أما الاستقراء فكان بطبيعته يمت إلى إساس منطق مادي كما قلنا كثيرا من قبل - غير أن هذا كله لم يمنع من وجـــود مشكلة صورية له . كما أن المنطق الصوري يتسع الآن لاتجاه جديد لم يعرفه أرسطو هو الإستدلال الرياضي ، وهو في حقيقته يختلف عن هـــذا المنهج الاستنباطي أو القياسي الذي عرفه أرسطو .

غير أن الاستنباط - كما قلنا - حتى عند أرسطو نفسه - لم يقتصر على الصورة القياسية غير المباشرة من الاستدلال ، بل أوجد أرسطو صورة أخـــرى من الاستنباط أو الإستدلالات المباشرة ، أفرد له في كتبه مكاناً ممتازاً ، وكان من الملائم أن نقوم ببحث الإستدلالات المباشرة بعد الإستدلالات غير المباشرة . ولكن بين المبحثين من الصلات القوية ما يجعلنا نقرر أنه سواء عرضنا للواحد منها

قبل الآخر. بل إنه من الضرورى لفهم الإستدلالات المباشرة من فهم الإستدلالات غير المباشرة ، إذ أن كثيرا من صور الأولى يمكن ردها إلى صور الأخـــيرة . سنرى بعض تلك المحاولات ـ وسواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ـ فإنها تبين مقدار الصلات القوية بين المبحثين .

والأساس العام الذى يقوم عليه الإستدلال ـ سواء كان مباشرا أو غير مباشر ـ هو مقالة المقول على الكل وعلى اللاشىء وسنرى بعد ، أن هذه المقالة هى نتيجة لمبدأ الذاتية الذى يعبر عن اتفاق العقل مع ذاته ، وأن هذا المبدأ هو أساس الإستدلال ، وعلى هذا فإن عملية الإستدلال المباشر تستند على هذا القانون الأخير وقانون عدم التناقض ، ولسنا فى حاجة إلى تبيين الصلة بين هـــذا القانون الأخير وقانون الذاتية ، وإنما ننتقل إلى تبيين حقيقة الإستدلال المباشر بوجه عام .

الإستدلال المباشر : Epuipollence هو إستدلال قضية من قضية أخرى موضوعة دون اللجوء إلى واسطة ما ، أى أننـا لسنا فى حاجة إلى قضية ثالثة ، لكى نصل إلى نتيجة من مقدمة موضوعة . هنا ينعدم الحد الأوسط ، الذى سنراه أساس نظرية الإستدلال غير المباشر . ولـكن هل من الممكن القول إن هناك إستدلالا مباشراً ؟ اننا فى أى عملية من عمليات هذا الإستدلال سواء كانت تقابلا أو عكسا أو غيرها من عمليات ، لا ننتقل من حقيقة إلى أخرى ، كما يتطلب ذلك الاستدلال الحقيق ، وإنمـــا نحن نكتفى بالتعبير عن الحقيقـة نفسهـا فى مظهرين صوريين مختلفين ، ثم إن القضية الأصلية فى الاستدلال المباشر أصدق بكثير من القضية المستنتجة ، ومن السهولة بمكان أن تبرهن عليهـــا بدون ما لجوء إلى القضية الأخرى

المستدل عليها من القضية الأولى ، غير أن الاستدلال الحقيقى لا يكون أبداً على هذه الصورة . إنه يفترض واسطة ظاهرة أو مخفية لقضيـــة معلومة من قبل ، وباندراج هذه الواسطة مع هذه القضية نصل إلى نتيجة أخرى جديدة، فالإستدلال إذاً يحتوى بالضرورة على ثلاث قضايا على الأقل. فجميع عمليات الاستدلال المباشر إذاً لا تدل على برهنة حقيقية .

وقد قام أرسطو وراموس وليبنتز ولاشيليه برد التداخل والعكس وعكس النقيض المخالف إلى الأشكال القياسية الأولى والثانية والثالثة ، وفى هذا الرد تبسيط لنظرية البرهنة على العموم ، بل سنرى أرسطو يحقق صحة العكس بواسطة قياس من الشكل الثالث، وهذا التحقيق عملية منطقية مشروعة ولكن هناك اعتراض على أرسطو ، وهو أنه استخدم كثيراً من عمليات الرد المباشر وبخاصة العكس فى رد ضروب الشكل الثانى والثالث إلى الأول ، وفى هذا دور ، إنه يثبت صحة الأقيسة بالعكس ، وصحة العكس بالأقيسة . ولكن هذا الاعتراض مردود ، إن كل هذه الإستدلالات إنما هى تمثلات صورية بحتة لسنا فى مقام البرهنة على صحة عملية منها بعملية أخرى ، أو بمعنى أدق لسنا أمام تحقيق صحة صورة منطقية بصورة منطقية أخرى ، إنما نحن أمام صورة منطقية تعبر عن حقيقة واحدة .

وليس معنى هذا أننا أمام صور من الاستدلالات المباشرة تتصل أشد إتصال بصور من الإستدلالات غير المباشرة ، وأن هذه هى تلك وتلك هى هذه . إن للاستدلالات المباشرة أصالتها الخاصة ، إنها تتكون من إدراك مباشر لحقيقة ما ، وعلى هذا تستحق أن تدرس فى ذاتها ، والإستدلال المباشر يحوى صوراً متعددة، ولكن أقسامها الرئيسية هى الإستدلال بواسطة التقابل : Th Inference by Opposition of Propostions .

والإستدلال بواسطة عمليـــات النقض والعكس وما يتبعها Education

الفصل الثاني

تقابل القضايا

معنى تقابل القضايا : يقال لقضيتين من القضايا إنهما متقابلتان أو بينهما تقابل ، إذا كانتا – مع اشتراكهما في الموضوع والمحمول – مختلفتين ، إما كما وإما كيفا وإما كما وكيفا معا . ونحن نعلم أن عندنا أربعة أنواع من القضايا وهي A-E-I-O وهي تتقابل على أربعة أنواع هي :

(١) التناقض Contradiction (٢) التضاد Contarieté

(٣) التداخل Sub-alternation (٤) والدخول تحت التضاد Sub-Contraieté

وقبل أن نتحدث عن كل واحدة على حدة نذكر الشروط العامة للتقابل . أما تلك الشروط فهي أن تتفق القضيتان المتقابلتان – فيما أسماه مناطقة العرب – الوحدات الثمان : إتفاق الموضوع والمحمول لفظا ومعنى الزمان والمكان ، والقوة والفعل والكل والجزء والشرط والإضافة . يقول القطب في شرحه على الشمسية بعد أن ذكر تلك الوحدات « فهذه وحدات ثمانية شروط ذكرها القدماء ، وردها المتأخرون إلى وحدتين – وحدة الموضوع ووحدة المحمول – أما وحدة الموضوع فيندرج تحتها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ، ووحدة المحمول يندرج تحتها الوحدات الباقية (١).

---

(١) شرح القطب على الشمسية – ص ٢٥

أما الفارابى - فإنه يرد جميع الوحدات إلى وحدة واحدة أسماه وحدة النسبة الحكمية «حين يكون السلب وارداً على النسبة التى ورد عليها الايجاب. وعندذلك يتحقق التناقض جزماً - وإنما كانت مردودة إلى تلك الوحدة لأنه إذا اختلف شيء من الأمور الثمانية ، إختلفت النسبة ضرورة - إن نسبة المحمول إلى أحد الآخرين مخالفة لنسبته إلى الآخر - ونسبة أحد الأمرين إلى شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر بشرط ، مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر . وعلى هذا - متى اتحدت النسبة - اتحد الكل »(١) .

نستخلص من كل هذا أن للتقابل شروطا لا ينبغى أن نخرج عليها - وتفصيل تلك الشروط موضحة بالأمثلة - هى كما يلى :

١ - عدم إختلاف الموضوع : لا تقابل بين : الحديد معدن - النبات ليس بمعدن ، هنا اختلف الموضوعان لفظا . وهناك حالة يتفق فيها الموضوعان لفظا ، ولكن يختلفان معنى - كلام الله غير مخلوق - كلام الله مخلوق - الاول : بمعنى الكلام النفسى ، والثانى : بمعنى الكلام الملفوظ .

٢ - عدم إختلاف المحمول : لا يصح إختلاف المحمول لا لفظا ولا معنى - الفضة كثيرة الاستعمال . الفضة ذات قيمة . إختلف المحمول هنا لفظا - الملائكة كائنات ناطقة - بمعنى أنها عاقلة - الملائكة كائنات غير ناطقة - بمعنى أنها لا تفكر تفكير الناس - إختلف المحمول هنا معنى .

٣ - عدم إختلاف الزمان - فلان سعيد (اليوم) - فلان غير سعيد (أى فى الآن).

---

(١) الفارابى تحصيل .. ص ١٢

٤ - عدم اختلاف المكان : فلان موجود (فى بيته) فلان غير موجود (فى الكلية).

٥ - عدم إختلاف القوة والفعل : البذرة شجرة (أى بالقوة) - البذرة غير شجرة (بالفعل) .

٦ - عدم إختلاف الكل والجزء : الزنجى أسود (أى كله) الزنجى أبيض (أى بعضه) العرب مسلمون (أى كلهم) العرب غير مسلمين (أى بعضهم).

٧ - عدم إختلاف فى الشرط : الطلبة ينجحون (إذا اجتهدوا فى طوال العام، الطلبة لا ينجحون (إذا لم يجتهدوا طوال العام).

٨ - إختلاف فى الإضافة - عبد الظاهر غنى (بالنسبه لزيد) عبد الظاهر غير غنى (بالنسبة لعمرو) .

التقابل بالتناقض وبالتضاد:

التناقض : أكمل أنواع التقابل ، إنه بين قضيتين مختلفتين كيفا وكما ، وعلى هذا يكون بين A و O - وبين E و I . أى بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة أو بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة .

A كل ب هى ا   لا واحد من ب هو ا E

O ليس بعض ب ا   بعض ب هى ا I

أما التضاد : فهو بين قضيتين كليتين مختلفتين كيفا فقط ، فهو بين A ، E أى بين الكلية الموجبة والكلية السالبة .

كل ب هى ا   A

لا واحد من ب هو ا   E

ويمثل التناقض - كما قلنا - التقابل بمعنى الكلمة ، إنه يتجه نحو الرابطة

ويحاول أن ينفيها نفيا قاطعا . ويظهر هذا فى اللغات الاجنبية أكثر من ظهوره فى اللغة العربية - ولذلك كان الإختلاف بينه وبين التضاد جوهريا ،إنه لا يتصل بالصورة فقط ، بل يتصل بمادة القضايا . إن القضية النقيض هى نفى القضية الموضوعة نفسها أما القضية المضادة فهى نفى القضية الموضوعة ، ووضع لشىء آخر جديد ، فلا واحد من ب ا معناها :

١ - أننى أنفى كل ب ا

٢ - أننى أثبت أنه لا شىء من ب ا . وكان أرسطو يردد دائما ، أن علم المتضادات علم واحد ، وهذا يعنى أنه يوجد رباط مشترك بين فكرتين متضادين يجمعهما فى وحدة نهائية ، رباط مشترك ، يركب بينهما تركيبا أخيراً ومن الأمثلة على هذا ، الوحدة والكثرة - إنهما يرتبطان إرتباطا فى العدد ، بالرغم من أنهما متضادان (١) .

التقابل بالدخول تحت التضاد والتقابل بالتداخل

التقابل بالدخول تحت التضاد : يكون بين قضيتين جزئيتين مختلفتين فى الكيف فقط أى بين I و O .

بعض ب ا I

ليس بعض ب ا O

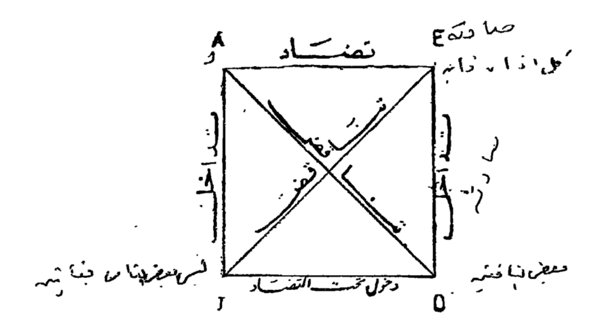
أما القضيتان المتداخلتان - فهما ما اختلفا كمية - A — I أو E ، O

A كل ب ا لا واحد من ا ب E

I بعض ب ا ليس بعض ا ب O

(1) Hamelin : Systéme p. 148

ولم يعرف أرسطو النوع الثانى من التقابل - التداخل - ولكن وضعه الأسكندر الأفروديسى - وقد رأى بعض المناطقة أنه ليس تقابلا بمعنى الكلمة - وإنما هو تضمن قضية أخرى أشمل منها . أو بمعنى آخر هو شمول قضية عامة لقضية أخرى بدون تغير فى الكيف . ومن الواضح أن الكلية سواء أكانت موجبة أو سالبة - تتضمن الجزئية المتحدة معها فى الكيف - وقد وضع أرسطو مربعا ، وضح فيه تلك العمليات العقلية،ويمكننا أن نضيف اليه التقابل بالتداخل (1).



ويمكننا النظر إلى نظرية التقابل - من وجهتين مختلفتين: الأولى - كعلاقة بين قضيتين معينتين - الثانية - كعملية من عمليات الاستدلال ، نستدل فيها من صدق أو كذب قضية على صدق وكذب عدة قضايا .

Tricot, Traité, p. 159 (1)

جدول يلخص أحكام التقابل

القضية الأصلية وحكمها	الكلية الموجبه A	الكلية السالبة E	الجزئية الموجبة I	الجزئية السالبة O
A صادقة	--	كاذبة	صادقة	كاذبة
A كاذبة	--	غير معروفة	غير معروفة	صادقة
E صادقة	كاذبة	--	كاذبة	صادقة
E كاذبة	غير معروفة	--	صادقة	غير معروفة
I صادقة	غير معروفة	كاذبة	--	غير معروفة
I كاذبة	كاذبة	صادقة	--	صادقة
O صادقة	كاذبة	غير معروفة	غير معروفة	--
O كاذبة	صادقة	كاذبة	صادقة	--

قوانين تقابل القضايا :

إن تقابل القضايا هو عملية من عمليات الاستدلال المباشر . بواسطتها نستنتج صدق قضية أو كذبها من إفتراض صدق أو كذب قضية أخرى مقابلة لها ،وقد عبر عنها المدرسيون بما يأتى :—

(Affirmatio et nagatio ejusdem de eodem)

أى إثبات ونفى نفس المحمول عن نفس الموضوع .

ولمختلف أنواع التقابل قوانين تتلخص فيما يأتى :—

١) قوانين التناقض — القضيتان المتناقضتان تكون إحداهما صادقة بالضرورة والأخرى كاذبة بالضرورة . وهذا تطبيق مباشر وواضح لمبدأ عدم التناقض . الشىء يكون أو لا يكون ، لا وسط ، الإثبات والنفى يتقاسمان الممكنات . أو كما يقول ماريتان إن إحدى القضيتين المتقابلتين تنفى بالدقة ما تثبته الأخرى ، وأن النفس ترى مباشرة أن الحقيقة الواحدة يعبر عنها بوضع قضية ورفع الأخرى .

ويمكن التعبير عن حكم التناقض بما يلى :

القضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا أى لا يجتمعان معا ولا يرتفعان معا ، فإذا صدقت إحداهما ، كذبت الأخرى، وإذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى .

٢) التناقض والمستقبلات الممكنة ـ غير أن أرسطو ـ قبل ـ استثناء لقاعدة المتناقضات القاعدة الآتية: إن المستقبلات الممكنة قد لا يتحقق بينها تناقض، فلا نستطيع أن نقول إن إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ـ غداً ستقوم معركة بحرية . غداً لن تقوم معركة بحرية . الأمر هنا غير معين ، ولا توجد واحدة منها فى الحاضر صادقة أو كاذبة . يكون الأمر صادقا إذا ما توافق مع الواقع ـ ولكن إذا لم يوجد الواقع اطلاقا ـ وهذه هى القضايا المستقبلة المحتملة ـ وقد وافق على هذه البرهنة هاملان وماريتان .

٢ قوانين التداخل :

للتداخل قوانين نجملها فيما يأتى :

١) إذا كانت A أو E صادقة كانت I أو O صادقة

Ad universali ad Particulare volet Consequentia

كل ب ا A صادقة   لا واحد من ب ا E صادقة

بعض ب ا I صادقة   ليس بعض ب ا O صادقة

٢) إذا كانت A أو E كاذبة فلا نتيجة ـ فان I أو O تكونان إما صادقة وإما كاذبة (أى مجهولة) .

كل انسان عاقل A كاذبة   لا انسان بكامل E كاذبة

بعض الناس عاقلون I غير معروفة ليس بعض الناس بكاملين O غير معروفة

٣) إذا كانت I أو O صادقة فلا انتاج ـ فإن A أو E قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة .

بعض الناس فان I صادقة لا واحـــد من الناس بفيلسوف E صادقة

كل الناس فانون A غير معروفة ليس بعض الناس فلاسفة O غير معروفة .

٤) إذا كانت I أو O كاذبة كانت A أو E كاذبة .

بعض الناس كاملون I كاذبة ليس بعض الناس بكاملين O كاذبة

كل الناس كاملون A كاذبة لا واحد من الناس بكامل E كاذبة

وذهب راموس وليبنتز ولاشيلييه إلى أنه لا وجود للاستدلال المباشر، وأن العمليات العقلية الثلاثة التداخل وعكس النقيض ، والعـكس ، ترد بالتوالى إلى أقيسة من الأشكال الأولى والثانية والثالثة . وسنبحث الآن رد التداخل فقط .

ونحن نعلم من ناحية أخرى ـ أن لا شيلييه يرى أن الـكلية الموجبـــة أو السالبةـ تعبر عن قانون من ناحية مَنحيث إنها كلية ، وعن حقيقة ـ منحيث إنها تجمع حقيقة أو حقائق تتضمن المحمول أو لاتتضمنه . أما القضية الجزئية الموجبة أو السالبة فليست إلا تعبيرا بسيطا عن واقعة أو عن حقيقـة . وبعبارة أخرى إن I ، O متضمنان فى E ، A أى أنها حالات جزئية للقضايا الأولى ،بحيث نستطيع أن نعبر عنها فى رموز فيقول :

. (١) A > ou E > iou O

وهذا يستدعى ما يأتى :

١) إن عملية التداخل فى القضية الـكلية الموجبـــة هى قياس من الشكل الأول Darii

---

Ibid, P. P. 161 - 152 (1)

كل ا ب A
بعض ا ا I
―――――
∴ بعض ا ب I

ويستند هذا القياس على مبدأ الشكل الأول نفسه وهو الـ Dictum . ولكن على أساس المفهوم .

ويلاحظ أن صغرى القياس ، وهى بعض ا ا هى حالة جزئية ، ولكنها غير معينة فى المقدمة الكبرى كل ا ب. هنا تشمل المقدمة الكبرى أشياء متعددة قد تحيط مثلا ب د ، ز ، و . فبعض ا هى د أو ز . ونحن قد افترضنا أن القضية الكلية الموجبة تشمل القضية الجزئية الموجبة ، غير أننا فى الوقت عينه لا نستطيع أن نقول إن هذه القضية الجزئية هى مجرد تكرار ، هى مجرد تشابه بين الموضوع الذى هو جزء والمحمول الذى هو كل . إنما يقصد لاشيلييه أن الموضوع موصوف بشكل ما بالمحمول فبعض ا لها صفات تدرجها تحت ا ، ولكن ليست هى هى ا ونحن على هذا أمام ثلاثة حدود ـ ا ، بعض ا ، ب . وينتهى لاشيلييه إلى القول بأننا أمام قياس حقيقى ـ إنما الخلاف الوحيـــد بينه وبين القياس الحقيقى فى Darii هو أن لفظ الحد الأصغر غير محدد تحديداً دقيقاً ، إنما نحن جعلناه جزءاً من الحد الأوسط ، بينما فى Darii نرى لفظ الحد الأوسط قد تعين تعيينا دقيقاً فنرمز اليه بـ جـ أو بعض جـ ؛ غير أن هذا الإختلاف ليس إلا فى الظاهر إذ بينهما الجوهر واحد .

٣) إن عملية التداخل فى الكلية السالبة ، هى قياس من الشكل الأول وطريقة البرهنة على هذا ، هى الطريقة الأولية .

لا واحد من ا ب E

وبعض ا ا I

∴ ليس بعض ا ب O

والمبدأ الذى يقوم عليه هذا القياس هو Dictum ولكن فى صورة سلبية ولهذه الأسباب نستنتج أن الصغرى ليست مجرد تكرار إلا فى الظاهر ، وأنه يوجد تشابه أساسى بين عملية التداخل فى الكلية السالبة والقياس Ferio .

تلك هى نظرية لا شيلييه ، وفى النظرية عمق مؤكد علاوة على فائدتها فى تبسيط قواعد المنطق الصورى ، إذ أنها جعلت أشكال الأقيسة الثلاثة تطوى عمليات الاستدلال المباشر . غير أن فى النظرية خطأ واضحا ، إذ أنه من المستحيل أن نقبل أن الصغرى ـ وهى أساس كل برهنة عنده ـ ليست تكراراً ، أو أنها قائمة بذاتها ـ ان دقة التحليل السيكلوجى أخفت على لا شيلييه شيئين على جانب من الأهمية . أخفت عليه ـ أولا ـ : ما يتطلبه الفكر المنطقى من مراعاة صور القضايا نفسها ، اذ أن المنطق الصورى ينظر فى صورة القضية ويعتبرها شيئا أساسيا ، والصغرى فى عملية رده التداخل الى الأقيسة ، لا يتضح فيها صورة قضية بمعنى الكلمة اتضاحا تاما . أما المسألة الثانية : إننا إذا رفضنا الإستدلال المباشر ـ كما يرى لا شيلييه ـ من حيث هو إستدلال ، فلن ينتج عن هذا أن الاستدلال المباشر يصبح غير مباشر . إن ادارك الحقيقة قد يتم بدون أى وسط ، إنما يتم بتطبيق مباشر لقانون عدم التناقض على القضية التى بين أيدينا ، هذا التطبيق المشروع ينتج ضرورة هذا الاستدلال المباشر الذى نحن بصدده .

أما المناطقة الرياضيون المعاصرون فقدذهبوا أيضا إلى أن التداخل عملية غير مشروعة ، وحجتهم فى ذلك أن القضيـة الكلية لا تحتوى اطلاقا على أى إثبـات وجودى، ولـكنها تعبر فقط عن علاقة تناسب أوعدم تناسب والقضية الجزئية على العكس ، هى قضية وجودية ، لأنها تتضمن وجودا حقيقيا للموضوع . فأى إنتقال من القضية الكلية إلى القضية الجزئية أو العكس ممتنع ، لأننا نرتـكب بهذا غلطا منطقيا Paralogism .

وقد أخطأ هؤلاء المناطقة الرياضيون أيضا ـ إنهم لم يراعوا التمييز الأولى بين الوجود الحقيقى والوجود المثالى ـ تحت تأثير دواع رياضية ـ ثم إن القضية الكلية ليست على الدوام قضية غيروجودية ـ وليت القضية الجزئية وجودية على الدوام كل قضية إنما تتعلق بالمعنى الذاتى الذى تتسم به فى النفس ـ وقد تحتوى قضية كلية قضايا جزئيـة حقيقية ـ فتكون حقيقية إلى حدما ـ وقد تعبر قضية جزئية عن فكرة عامة ـ وذلك إذا ماشارك الموضوع فى ماهية مشتركة عامة ، أى بمعنى آخر إن صورة القضية تبقى هى هى ـ بينما تحتفظ النفس بحريتها فى تغيير المضمون .

قوانين التضاد :

١ ـ إذا كانت A صادقة ـ فان E كاذبة .

كل إنسان فان A ، صادقة

لا واحد من بنى الانسان بفان E كاذبة

وللبرهنة على ذلك نقـول : إذا كانت A صادقة كانت O كاذبة كنقيض وإذا كانت O كاذبة ـ فان E كاذبة كمتداخـلة (القانون الرابع من التداخل)

٢ - إذا كانت E صادقة - فان A كاذبة.

لا واحد من بنى الإنسان بكامل E صادقة،

كل إنسان كامل A كاذبة ؛

وللبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت E صادقة فان I كاذبة كنقيض ، و A كاذبة كتداخلة (القانون الرابع من التداخل) .

٣ - إذا كانت A كاذبة - فلا نتيجة - فان E تكون إما صادقة وإما كاذبة . مجهول

وللبرهنة على ذلك نقول إذا كانت A كاذبة - فان O صادقة كنقيض - ولا إنتاج بالنسبة لـ E (القانون الثالث من التداخل).

٤ - إذا كانت E كاذبة ، فلا نتيجة - A تكون إما صادقة وأما كاذبة . مجهول

وللبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت E كاذبة فان I صادقة كنقيض - واذا كانت I صادقة . فلا نتيجـــة ، بالنسبة لـ A (القانون الثالث من التداخل) .

قوانين ما تحت التضاد : مهم، لعضا يا أخر ...

١) إذا كانت I صادقة ، فلا نتيجة . O تكون إما صادقة أو كاذبة ؛ مجهول

وللبرهنة على ذلك نقول . إذا كانت I صادقة ، فان E كاذبة كنقيض وإذا كانت E كاذبة ، فلا نتيجة (القانون الثانى من التداخل) .

٢) إذا كانت O صادقة فلا إنتاج ، I تكون إما صادقة واما كاذبة مجهول
وللبرهنـــة على ذلك نقول . اذا كانت O صادقة فإن A كاذبة كنقيض

وإذا كانت A كاذبة فلا نتيجة بالنسبة لـ I (القانون الثانى من التداخل).

٣ ـ إذا كانت I كاذبة فإن O صادقة .

وللبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت I كاذبة فان E صادقة كنقيض وإذا كانت E صادقة فإن O صادقة كتداخلة (القانون الأول من التداخل) .

٤) إذا كانت O كاذبة فان I صادقة .

والبرهنة على ذلك نقول : إذا كانت O كاذبة ، فإن A صادقة كنقيض وإذا كانت A صادقة فإن I صادقة كتداخلة (القانون الأول من التداخل)

إن أساس البرهنة هو هو واحد فى المتضادات ، وفى الدخول تحت التضاد ـ فى الحالتين ـ ننتقل بواسطة القضيتين : القضية الأولى ـ هى نقيض القضية الموضوعة ، والقضية الثانيـــة هى القضية المتداخلة مع القضية النقيض . ولكن نلاحظ أن قوانين الدخول تحت التضاد هى عكس قوانين التضاد .

ملاحظات وتطبيقات :

١) القضيتان الكليتان السالبة والموجبة لا يصدقان معا ، ولا يكذبان معا وذلك فى حالة ما إذا كان الموضوع أخص من المحمول، ويكذبان معا إذا كان الموضوع أعم من المحمول ، وذلك فى حالة التضاد .

كل إنسان حيوان	الحالة الأولى	صادقة
لا واحـــد من الإنسان بحيوان		كاذبة
كل حيوان إنسان	الحالة الثانية	كاذبة
لا واحـــد من الحيوان بانسان		كاذبة

٢) القضية الكلية الموجبة إذا كانت صادقة ، كانت الجزئية الموجبـــة

المتداخلة معها صادقة ، وذلك حين يكون الموضوع أخص من المحمول . (كل إنسان حيوان . بعض الإنسان حيوان) .

القضية الكلية الموجبة . إذا كانت كاذبة ، فان القضية الجزئية الموجبة المتداخلة معها قد تكون صادقة ، وذلك فى الحالة التى يكون فيهـــا الموضوع أعم من المحمول ، وتكون كاذبة وذلك فى الحالة التى يكون فيها الموضوع والمحمول كليين متباينين ، وكل هذا فى حالة التداخل .

الحالة الأولى : إذا كان الموضوع أعم من المحمول :

كل حيوان إنسان : كاذبة ؛

بعض الحيوان إنسان : قد تكون صادقة .

الحالة الثانية : إذا كان الموضوع والمحمول متباينين :

كل مثلث دائرة : كاذبة بعض المثلث دائرة : كاذبة

ذلك أنه لا اشتراك البتة بينهما .

أما فى حالة السلب : إذا صدقت الكلية السالبة ، صدقت الجزئية السالبة تبعاً اذا كان الموضوع والمحمول متباينين . واذا كذبت الكلية . فقد تصدق الجزئية وذلك اذا كان الموضوع أعم من المحمول ، وقدتكذب اذا كان الموضوع أخص من المحمول .

١ ـ مثال لصدق الكلية السالبة وصدق الجزئية السالبة .

لا شىء من الجماعات بمتنفس صادقة

ليس بعض الجماعات بمتنفس صادقة

والموضوع والمحمول هنا متباينان .

ب ـ مثال لكذب الكلية السالبة وصدق الجزئية السالبة ـ الموضوع أعم من المحمول :

لا شيء من الحيوان بانسان   كاذبة

ليس بعض الحيوان بانسان   صادقة

جـ ـ مثال لكذب الكلية السالبة وكذب الجزئية السالبة ـ الموضوع أخص من المحمول :

لا شيء من الانسان بحيوان   كاذبة

ليس بعض الإنسان بحيوان   كاذبة

٣ ـ إذ صدقت الموجبة الكلية ، كذبت السالبة الجزئية وبالعكس سواء كان الموضوع أخص من المحمول أو أعم منه ، وهذا هو التناقض . وكذلك إذا صدقت السالبة الكلية ، كذبت الموجبة الجزئية وبالعكس ، سواء كان الموضوع أخص من المحمول أو أعم منه ، أوكانا متباينين. فالسالبة الكلية صادقة والجزئية الموجبة كاذبة .

٤ ـ الجزئيتان لا يكذبان معاً وقد يصدقان (دخول تحت التضاد) .
واذا كان الموضوع أعم من المحمول ، صدقت الجزئيتان (الموجبةوالسالبة)
واذا كان الموضوع أخص من المحمول ، صدقت الموجبة ، وكذلك السالبة
واذا كان الموضوع والمحمول متباينين ، صدقت السالبة دون الموجبة (١)

---

(١) Ibid. p. p. 161 - 164

الفصل الثالث

الإستدلالات المباشرة

بالعكس والنقض

ثمة خلاف بين الاستدلالات المباشرة بالتقابل والاستدلالات المباشرة بالعكس والنقض ، إننا فى الأولى نستدل على حكم قضية من قضية أخرى متحدة معها فى الوحدات الثمان ، وبالأخص متحدة معها فى الموضوع والمحمول أما فى الإستدلال المباشر ، بالعكس والنقض ، فإننا ننتقل من الحكم على قضية إلى الحكم على قضية أخرى مختلفة معها فى الموضوع وحده أو المحمول وحـــده أو فى المحمول والموضوع معا .

وقد أنتج لنا هذا تلك الصور الطريفة الفكرية التى سنعرضها الآن ، والتى تكاد تكون مذهبا كاملا لارتباطها ، وقيام البعض منها على الآخر ، ولهـــذا لا يتأتى لنا دراستها بوضوح ، إلا على الترتيب الآتى :

١) العكس المستوى	Conversion
٢) نقض المحمول	Obversion
٣) نقض العكس المستوى	Obverteb Couversion
٤) عكس النقيض المخالف	Partial Contraposition
٥) عكس النقيض الموافق	Obverteb Contrapo2ition
نقض الموضوع	Paptial inversion
النقض التام	Full tnversion

وسنرى أننا سنتأدى من كل واحدة من هذه الصور إلى الأخرى .

العكس المستوى

La conversion - La reciprocation

إن العكس المستوى ـ هو عملية استدلالية مباشرة ، يحتوى على تغيير وضع حــدود قضية من القضايا بدون تغيير فى كيف القضية ، بحيث يصبح المحمول موضوعا والموضوع محمولا ، وأول من تكلم عن نظرية العكس هو أرسطو ، وقد شرحها شرحا كاملا فى التحليلات الأولى .

القاعدة الأساسية للعكس : الشرط الأساسى للعكس: هوأن القضيةالثانية وهى العكس ، لا تثبت شيئا أكثر مما يثبته الأصل . أى ينبغى أن يبقى صدق الألفاظ كما هو . وهذه القاعدة نتيجة ضرورية لمبدأ الذاتية ـ أساس كل استنباط ـ حيث لا ينبغى أن تتجاوز النتيجة المقدمات . وعلى هذا يخرج كل استدلال من جزئى إلى كلى ، عن نطاق المنطق الصورى .

ونحن نعلم أن ما صدق الموضوع هو ما تتجه اليه دئمــا أنظار المناطقة ، ويهتمون به أكثر من اهتمامهم بما صدق المحمول. وما صدق الموضوع دائما محدد، أما المحمول فليس له ما صدق حقيقى . إن الصفة عند أغلب المناطقة ليست صنفا Class ولا جزءا من صنف ـ ولكن فى عملية العكس ـ يصبح المحمول موضوعا . فينبغى اذا أن نحدد كميته . هذه هى نظرية أرسطو فى العكس وقــد أنكرها المفهوميون ـ كلاشيليه مثلا .

ولكن يبدو أن الاستدلال الحقيقى لايتم الا بمراعاة كم المحمول ، بل ان هذه المراعاة تبدو ظاهرة قبل أن تنقل الحدود ـ الموضوع والمحمول ـ الواحد مكان الآخر فى عملية العكس ، حين نقول الإنسان فان ـ ونحاول أن نحلل القضية من

ناحية الماصدق ، أى نثبت أن الإنسان جزء من مجموعة الفانين ، فإننا نقوم بعملية عكس حقيق بدون أن نشعر . إن هذه العملية تظهر لنا تقدماً فكرياً حقيقياً ، وتحدد أفرد الموضوع والمحمول . وإن عملية نقل الألفاظ بعد ذلك ، ليست إلا عملية ثانوية عديمة الجدوى . وبمعنى أدق إن نظرية كم المحمول تتضمن عملية عكس تام تحدد ما صدق المحمول تحديداً تاما . فالعكس اذاً عملية فكرية ، تحتوى على تعيين الماصدق المتبادل للألفاظ ، وسيبدو هذا ـ إذا ما عكسنا القضية الكلية الموجبة فسنجد أن ما صدق المحمول ، سيكون فى القضية العكس غير كلى ، أنه سيكون جزئيا ، أى أن المحمول ـ وكميته غير محدودة فى القضية الأصل ـ ستحدد فى العكس تحديداً جزئيا ، والا آخل بشرط الإستغراق ، بينما فى الكلية السالبة ، سنرى عكسها كلية سالبة ، أو بمعنى أدق إن المحمول سيؤخذ فى صنفه . ان من هذا نستنتج ـ أن الفاظ القضية العكس لا يمكن أن يكون لها ما صدق أكبر من القضية الأصل ، وللعكس قاعدتان هما :

١ ـ يجب أن تتفق القضية الأصل والقضية العكس فى الكيف (وهذه هى قاعدة الكيف) .

٢ ـ لا يستغرق حد فى العكس لم يكن مستغرقا فى الأصل (وهذه قاعدة الاستغراق) . واذا طبقنا هذه القواعد على القضايا الأربعة لخرجت لنا الصور الآتية:

الكلية الموجبة ـ عكسها جزئية موجبة . الكلية السالبة ـ عكسها كلية سالبة .

الجزئية الموجبة ـ عكسها جزئية موجبة . الجزئية السالبة ـ لا تعكس .

الكلية السالبة :

الكلية السالبة E عكسها كلية سالبة E .

لاشيء من ب ا ـ لا شيء من ا ب .

ويسمى هذا بالعكس الكامل عند أرسطو ـ أما المدرسيون فقد أسموه العكس البسيط . والعكس الكامل هو ما احتفظت فيه الحدود بنفس الكمية فإذا ما كانت كلية ، بقيت كلية ، وإذا ما كانت جزئية بقيت جزئية.

وقد حاول الفلاسفة منذ أرسطو البرهنة على صحة عكس القضية الكلية السالبة إلى كلية سالبة ـ ولجأوا فى ذلك إلى طرق معينة .

أما أرسطو ـ فقد لجأ فى إثبات عكس الكلية السالبة إلى عملية تشبه إلى حد كبير قياس Darapti من الشكل الثالث ـ وملخص العملية هذه هو : لا شيء من ب ا هو القضية الأصل ـ نحن نريد أن نستخرج من هذه القضية أن لا شيء من ا ب . نلاحظ أن الموضوع فى القضية الأخيره يشمل أجناسا ـ س ، د . شأن كل موضوع فى أية قضية ، يحتوى أجناساً وأنواعا متعددة . إذا افترضنا أن ب فى قضية ، تكون مضادة للقضية العكس ، فإنه يمكن حملها على بعض ا ، على س ، مثلا ـ فنصل إلى كل س ب . وفى الآن نفسه ـ إننا افترضنا أن س محتواة كلها فى ا فيحدث أن كل س ا :

هاتان القضيتان يمكن إعتبارهما مكونتين لقياس Darapti من الشكل الثالث .

كل س ب
كل س ا
―――――
∴ بعض ا ب

نغير من وضع المقدمات أى نضع المقدمات الواحـــدة مكان الأخرى فنصل إلى :

كل س ا
كل س ب
____
∴ بعض ب ا

ومن المعلوم أن هذه النتيجة هى نقيض القضية التى نريد عكسها ، إذاً فهى كاذبة ، لأننا افترضنا صدق القضية التى نريد عكسها . واذا ما كانت النتيجة فى هذا القياس الأخير كاذبة ، فلا بد أن إحدى المقدمتين كاذبة . ولا يمكن أن تكون هذه كل س ا لأن كل س ا هذه قضية ذاتية (كل س يساوى فى الحقيقة ا) فالمقدمة الكاذبة إذا كل س ب وبالتالى بعض ا ب كاذبة - وإذا كانت بعض ا ب كاذبة - فإن نقيضها إذاً لا شىء من ا ب صادقة . وبهذا استطعنا أن نثبت أن القضية لا شىء من ا ب وهى عكس القضية الأصلية صادقة، وأن عملية العكس فى الكلية السالبة عملية صحيحة (١) .

اعترض على أرسطو فى هذا ، فقد لجأ إلى طرق ملتوية فى إثبـــات عكس الكلية السالبة ، علاوة على ارتكابه لدور شـــديد . إنه كما رأينا رد الضرب Darapti إلى Darii بواسطة عكس الصغرى ، ثم إنه يثبت الآن عكس الكلية الســـالبة بواسطة Darapti بينما Darapti نفسه لا يمكن إثباته إلا بعكس الصغرى .

وقد لاحظ الأقدمون ما فى برهنة أرسطو من تعقيد وارتباك . ولذلك نقده ثيوفراسطس وأوديموس والاسكندر الأفروديسى . وحاولوا

Hamition Logic. p. 186 (1)

وضع برهنة جديدة فيها بساطة وليس فيها ما فى برهنة أرسطو من تعقيد ·

أما ثيو فراسطس وأوديموس فذهبا إلى ما يأتى : إذا كان لا شيء من ب ا فذلك لأن كل ا منفصل تماما عن كل ب ، أو أن كل ب منفصل عن كل ا ، فالعكس هنا واضح وضوحا بينا ، أخذ اولر هذا البرهان بعد ذلك وصور العكس بدائرتين ، B - A فيها منفصلتان تمام الإنفصال وليس بينهما أى رباط مشترك .

ويرى المناطقة أن برهنة ثيو فراسطس على عكس القضية الكلية السالبة ، واضحة ، وأنها أقـــوى من برهنة أرسطو ، ثم أنها من الممكن أن تستند مباشرة على قانون الذاتية ، غير أن هاملان ينقدها بأنها ليست نوعا من البرهنة الحقيقية . إنها تستند على الذوق والحدس . وأما الاسكندر الأفروديسى ، فقد لجأ إلى طريق آخر . فقد افترض أن لا شيء من ب ا ، لا يمكن عكسها إلى ا لا شيء من ا ب ـ وأنه من الممكن أن نقول بعض ا ب ، وحينئذ يكون لدينا القياس الآتى Ferio (١) .

لا شيء من ب ا
بعض ا ب
ـــــــــــــــ
∴ ليس بعض ا ا .

وهذا خلف ـ فالمقدمة بعض ا ب اذاً كاذبة ـ ونقضيها لا شيء من ا ب صادقة ولا شيء من ا ب هو عكس لا شيء من ب ا . وبهذا تجنب الاسكندر النقد الموجه الى أرسطو لأن Ferio من الشكل الأول لا تخضع لأية عملية من عمليات العكس.

---

(1) Ibid, P. 170

أما ليبنتز فى العصور الحديثة ـ فقد استخدم ما يسمى بالقضايا الذاتية ا هى ا ـ ب هى ب . وأثبت عكس الكلية السالبة بالشكل الآتى بواسطة قياس من الشكل الثانى Cesare :

لا شىء من ا ب
كل ب ب
لا شىء من ب ا

غير أن ليبنتز يرتكب نفس الخطأ الذى ارتكبه أرسطو . فقد أثبت العكس بضرب من الشكل الثانى يرد الى الضرب الأول بواسطة العكس غير أنه يرى أن رد أضرب الشكل الثانى والثالث ، إلى الشكل الأول لا يتحقق بالعكس فقط ، ولكن بواسطة برهان الخلف أيضا . والنقد الهام الذى يوجه إلى برهنة ليبنتز على عكس السالبة هو أنه استخدم القضايا الذاتية . وهذه القضايا لا قيمة لها إطلاقا . إنما هى مجرد تكرار .

عكس الكلية الموجبة :

الكلية الموجبة A عكسها ،

كل ب ا
بعض ا ب

وهذا هو العكس الناقص أو الجزئى أو بالعرض لأن الحدود لا تحتفظ فيه بنفس الكمية .

وقد برهن أرسطو أيضا على هذه العمليـــة : بأنه إذا كان لا شىء من ا ب ، فإنه ينتج طبقا للبرهنة على عكس E الســـابقة ، أنه لا شىء من

ب ا ، ولكننا افترضنا أن كل ب ا ، وهي القضية الضد ـ ومن المعلوم أن القضيتين المتضادتين ـ لا يمكن أن يصدقا معا في الآن نفسه . ولكون كل ب ا صادقة فرضا ـ فإن لاشيء من ب ا كاذبة . إذاً نقول : إن بعض ب ا .

إن طريق البرهنة على عكس القضية الكلية الموجبة هو أن عكسها يجب أن يكون موجبا ، وذلك طبقا للقاعدة الاولى ، وطبقا للقاعدة الثانية ينبغي ألا يستغرق حد في العكس ما لم يكن مستغرقا في الأصل ـ وموضوع العكس هو محمول في الأصل ـ والقضية الكلية الموجبة لا يستغرق محمولها بل يستغرق الموضوع . فإذا جعلنا محمولها في العكس موضوعا ، وتركناها كلية ، استغرق في العكس ، وهذا مخالف للقاعدة الثانية ـ الإستغراق ـ فينبغي إذاً أن تكون القضية جزئية ، لأن الجزئية لا تستغرق موضوعها ، فعكس القضية الكلية الموجبة جزئية موجبة .

وهذا خلاف عكس القضية الكلية السالبة ، فإنها تستغرق موضوعها ومحمولها ، فينبغي أن يستغرقا في العكس . وهذا لا يتم إلا إذا كان العكس قضية كلية سالبة .

أما ليبنتز ولا شيلييه فقد ذهبا الى أن عكس A هو قياس Darapti . أما ليبنتز ، فقد لجأ الى الطريقة عينها التي عكس بواسطتها B ـ فبواسطة قياس من الشكل الثالث ضرب Darapti . بمقدمة كبرى ذاتية ـ وصل الى :

كل ا ا

كل ا ب

∴ بعض ب ا

وكذلك فعل لا شيلييه . ولكن يبدو أن فكرة استخدام القضايا الذاتية A البرهنة على صحة عكس الموجبة الكلية فكرة غير صائبـــة ـ فإن القضايا الذاتية لا معنى لها ، هى تكرار محض لا تحتوى أى مضمون . ويبدو أن التحليل السيكولوجى الذى لجأ اليه لا شيلييه لم يقدم لنا بالرغم من دقته ، مشروعية هذا النوع من البرهنة .

أما المناطقة الرياضيون ، وقد رأينا أنهم لم يقبلوا نظرية التداخل ، فإنهم لم يقبلوا أيضا نظرية العكس البسيط ، إن العقل ينتقل هنا من قضية كلية إلى قضية جزئية . والحجج التى وجهت إلى نقد العكس هى التى وجهت الى نقد التداخل ، فلا حاجة لتكرارها .

عكس الجزئية الموجبة

عكس الجزئية الموجبة I ، جزئية موجبة I وهذا عكس كامل حيث أن كمية القضايا تبقى كما هى :

بعض ب ا I

بعض ا ب I

وقد برهن أرسطو على عكس الجزئية الموجبة بما يأتى : إذا كان لا شىء من ا ب ، فإنه ينتج من البرهنة على عكس E أنه لا شىء من ا ب . وهذا ما يناقض القضية الموضوعة بعض ب ا .

وهناك اثبات آخر من ناحية الإستغراق . إن القضية الجزئية الموجبة لا تفيد استغراق الموضوع ولا المحمول فينبغى أن يكون عكسها لا يفيد استغراق الموضوع ولا المحمول ـ وهذا لا يتأتى الا فى قضيه جزئية موجبة .

أما ليبنتز ولا شيلييه فقد ذهبا الى أن عكس القضية الجزئية الموجبة هو قياس من الشكل الثالث ـ الضرب Datisi •

إذا كان بعض ا ب ، نلجأ إلى القياس الآتى :

كل ا ا

بعض ا ب

∴ بعض ب ا

يقول لا شيلييه « إذا قلنا بعض ا ب فمعناه أنه بين الموضوعات الحقيقية فى الصفة ا ـ يوجد على الأقل موضوع وليكن س مثلا يمتلك الصفة ب . س إذاً ا ، ولكن س قد تكون وحدها وفى الآن نفسه ب . إذاً يمكننا أن نعبر عنها بالتعبير بعض ب ، وأن نثبت بذلك ضمنا الصفة ا » فعكس I إذن قياس واضح .

وقد وجهت إلى ليبنتز ولا شيلييه نفس الاعتراضات التى وجهت إلى شرحهما للعكوس السابقة .

السالبة الجزئية لا تعكس :

محمول السالبة الجزئية كلي . إذاً يصبح هذا المحمول جزئيا فى القضية العكس . والموضوع الجزئى ، يصير فى العكس محمولا ، فيكون كليا . وقد أثبت أرسطو استحالة عكس السالبة الجزئية تجريبيا . وبطريق آخر ، إن السالبة الجزئية تستغرق محمولها ـ فإذا أردنا أن نعكسها ، يصير المحمول فى الأصل موضوعا ، وموضوع السالبة غير مستغرق ، والذى يستغرق حد فى العكس استغرق فى الأصل ، وسيكون محمول العكس مستغرقا ـ وهو غير مستغرق فى الأصل ـ وهذا أيضا محال .

غير أن ثمة طريقة لعكس السالبة الجزئية عكسا مستويا ـ وهى أن نحول السلب إلى المحمول ، أى أن نحول القضية إلى موجبة جزئية معدولة المحمول . إذا قلنا : بعض المعدن ليس بذهب ، فإننا نحولها إلى : بعض المعدن هو لا ذهب ، ثم نعكسها فتكون : بعض ما ليس بذهب هو لا معدن .

تلك هى صور العكوس القديمة التى عرفها أرسطو . ولكن سنرى أنه من الممكن عكس A إلى A بواسطة عكس النقيض الموافق وهو امشاج من العكس والنقيض ـ كما أن O ستعكس بطريق غير مباشر بواسطة عكس النقيض .

نقض المحمول Obversion

نقض المحمول هو استنتاج قضية من قضية أخرى ، على أن تتساوى القضية الثانيه مع الأولى فى الصدق والموضوع ، وأن يكون محمولها نقيض محمول القضية الأصلية . والقاعدة التى تقوم عليها عملية نقض المحمول ، هى كيف القضية وأن تنقض المحمول :

فنقض	محمول	A	E
»	»	E	A
»	»	I	O
»	»	O	I

كل إنسان حيوان	A	لا واحد من الإنسان غير حيوان	E
لا واحد من الإنسان جماد	E	ليس بعض المعدن غير ذهب	O
بعض المعدن ذهب	I	ليس بعض المعدن غير ذهب	O
ليس بعض الكتب مفيداً	O	بعض الكتب غير مفيدة	I

وينبغى أن نلاحظ أن ثمة فرقا بين التناقض ونقض المحمول . إن القضيتين متفقتان فى الموضوع والمحمول فى الحالة الأولى وفى الحالة الثانية إن الموضوع واحد والمحمول نقيض محمول الأخرى .

نقض العكس المستوى

Obveated Conversion

إذ أننا ننتقل من قضية إلى قضية أخرى ، موضوع القضية الثانى محمول القضية الأصليـة ، ومحمول القضية الثانيـة نقيض موضوع القضية الأصليـة على أن نحتفظ بالصدق ولا نحتفظ بالـكيف ، أو بمعنى أدق هـو أن نستدل من قضية محكوم بصدقها على صدق قضية أخرى ، يكون موضوعها محمول القضية الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى .

أما الطريقة الأولى التى نتوصل بها إلى منقوضة العكس المستوى فهى :

أولا ـ أن نعكس عكسا مستويا ، ثم ننقض محمول العكس المستوى فنصل إلى ما يأتى :

A	نقض عكسها	O
E	» عكسها	A
I	» عكسها	O
O	لا تنقض نقض العكس المستوى لأنها ليس لها عكس	

أمثلة (١) A :

كل إنسان حيوان ـ تعكس ،

بعض الحيوان إنسان ـ ينقض محمولها ،

ليس بعض الحيوان هو غير إنسان ـ وهى منقوضة العكس المستوى ،

٢ - E

لا شيء من النبات بجماد	تعكس
لا شيء من الجماد نبات	ينقض المحمول
كل جماد هو لا نبات	نقيض العكس

مثال آخر :

لا واحد من الانجليزى بسامى	تعكس
لا واحد من الساميين بانجليزى	ينقض المحمول
كل سامى هو لا انجليزى	نقيض العكس

٣ - I :

بعض المثلث متساوى الساقين	تعكس
بعض متساوى الساقين مثلث	تنقض
ليس بعض متساوى الساقين هو غير مثلث	منقوضة العكس المستوى

مثال آخر :

بعض المصريين زرق العيون	تعكس
بعض زرق العيون مصريون	تنقض
ليس بعض زرق العيون غير مصريين	منقوضة العكس المستوى

عكس النقيض المخالف

Partial Contrapasition

هو استنتاج قضية من قضية أخرى بحيث يكون موضوع القضية المستنتجة نقيض محمول الأولى - ومحمولها موضــوع الأولى - على أن يحتفظ بالصدق ولا يحتفظ بالكيف .

وقاعدتا عكس النقيض المخالف هما :

١ - أن ننقض محمول القضية الأصلية .

٢ - أن نعكس بعد ذلك نقض المحمول عكسا مستويا . فينتج عن ذلك أن :

عكس النقيض المخالف لـ A هو E

ولـ E هو I

ولـ O هو I

ولا عكس نقيض مخالف لـ I لأن نقيض محمولها O و O لا تعكس

أمثلة A : ك - م

١) كل حيوان متنفس - ينقض المحمول

لا شيء من الحيوان غير متنفس - تعكس عكسا مستويا .

لا واحد من غير المتنفس بحيوان - وهذا هو عكس النقيض المخالف .

٢) كل مسكر هادم للقوى - ينقض المحمول .

لا شيء من المسكر غير هادم للقوى - يعكس عكسا مستويا .

لاشيء من غيرهادم القوى مسكر وهذا هو عكس النقيض المخالف .

ونلاحظ أن أرسطو لم يتكلم سوى عن عكس النقيض المخالف للقضية الكلية الموجبة . أما عكس النقيض المخالف للقضايا الأخرى، فقد تكلم عنها غيره من المناطقة ويبدو أن أرسطو كان على حق . فعكس النقيض لا يتضح إلا فى هذه الصورة .

أمثلة E : ك - س

١ - لا واحد من العرب بمحب اليهود ينقض المحمول .

كل العرب هم غير محبين لليهود تعكس عكسا مستويا

بعض غير محبي اليهود عرب وهذا هو عكس النقيض المخالف .

٢ - لا شيء من المثلث بدائرة . (ينقض المحمول) .

كل مثلث هو غير دائرة . (تعكس عكسا مستويا) .

بعض ما ليس بدائرة هو مثلث . وهذا هو عكس النقيض المخالف ؛ وقد وضع لاشيلييه فكرة عكس النقيض المخالف الكلية السالبة، ولم ترد قبله عند المناطقة.

أمثلة O جـ - س

١ - ليس بعض الرجال علماء . ينقض المحمول .

بعض الرجال غير علماء « تعكس عكسا مستويا » .

بعض غير العلماء رجال . « وهذا هو عكس النقيض المخالف » .

٢ - ليس بعض الطلبة بأذكياء . « ينقض المحمول » .

بعض الطلبة غير أذكياء . « تعكس عكسا مستويا » .

بعض غير الأذكياء طلبة . « عكس النقيض المخالف » .

وقد اكتشف هاملتون عملية عكس النقيض المخالف للجزئية السالبة - ولم يقبل لاشيلييه ذلك - بل اعتبرها عملية لفظية .

على أن عملية عكس النقيض المخالف - إنما غايتها تحقيق صدق القضية الأصلية وهذا يتضح أكثر في A - ولهذا اعتبرها أرسطو الصورة الوحيدة لعكس النقيض . أما لا شيلييه فقد اعتبر عكس النقيض المخالف للقضية A قياسا من الشكل الثاني Camestres وللقضية E قياسا من الشكل الثاني Cesare .

كل ا ب

لا شيء من غير ب ب Camestres

لا شيء من ب ا

لا شيء من ا ب
كل ب ب Cesare
لا شيء من ب ا

عكس النقيض الموافق

Full Contraposition

عكس النقيض الموافق – هو خطوة أوسع من عكس النقيض المخالف – إذ أننا بعد أن تنتهى من عملية عكس النقيض المخالف ، نقوم بنقض المحمول مرة أخرى . وعلى هذا نكون عملية النقيض الموافق : هى أن ننتقل من قضية إلى أخرى ، بحيث يكون موضوع الثانية نقيض محمول الأولى ومحمولها نقيض موضوع الأولى – على أن نحتفظ بالصدق والكيف – أو بمعنى أدق أن نستدل من قضية صادقة على صدق قضية أخرى ، موضوعها نقيض محمول القضية الأصلية ، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأصلية .

A) ١ – لا واحد من غير المتنفس بحيوان – (وهذا هو عكس النقيض المخالف) فى أمثلة القسم السابق ، تنقض المحمول فتصير .

كل غير المتنفس غير حيوان ، وهذا هو عكس النقيض الموافق ،

٢ – لا شيء من غير هادم القوى بمسكر ينقض المحمول فتصير :

كل غير هادم للقوى غير مسكر . وهذا هو عكس النقيض الموافق

E) ١ – بعض غير محبى اليهود عرب (تنقض محمولها) .

ليس بعض غير محبى اليهود غير عرب . (وهذا هو عكس النقيض الموافق)

٢ – بعض ما ليس بدائرة مثلث (تنقض محمولها) .

ليس بعض ما ليس بدائرة غير مثلث (وهذا هو عكس النقيض الموافق) .

O) ١ — بعض غير العلماء رجال (تنقض محمولها) .

ليس بعض غير العلماء غير رجال . (وهذا هو عكس النقيض الموافق)

٢ — بعض غير الأذكياء طلبة . (تنقض محمولها) .

ليس بعض غير الاذكياء غير طلبة . (وهذا هو عكس النقيض الموافق) .

وفائدة عكس النقيض الموافق هو أيضا البرهنة على صدق القضية الأصلية .

ويعتبر أيضا نوعاً من العكس ، إذ أنه لا يختلف فى الكيف عن الاصل ، ولكن بينه وبين العكس نوع من الاختلاف . ذلك أن حكم القضايا الموجبة فى عكس النقيض الموافق هو حكم القضايا السالبة فى العكس ، وحكم القضايا السالبة هو حكم القضايا الموجبة .

ولتفسير هذا نقول :

إن A فى العكس المستوى تنعكس عكساً بسيطاً الى I .

و E فى عكس النقيض الموافق تنعكس إلى O .

و I فى العكس المستوى تنعكس الى I :

و O فى عكس النقيض الموافق تنعكس إلى O .

و A فى عكس النقيض الموافق تنعكس الى A .

و E فى العكس المستوى تنعكس إلى E .

و I فى عكس النقيض الموافق لا تنعكس .

O فى العكس المستوى لاتنعكس [١] .

(١) Tricot — Traite. pp. 174 - 183.

النقض Inversion

لم يبحث النقض فى كثير من كتب المنطق ، وأدرجه بعض المناطقة كجفونز تحت عكس النقيض . ولكن ليبنتز يرى أنه لايمكن إدراك النقض تحت عكس النقيض ، وأنه يبتعد عنه بقدر ما يبتعد عكس النقيض عن العكس . ولهذا أسماه بالنقض Inversion وجعله قسما قائما بذاته وعرفه : بأنه عملية من عمليات الاستدلال المباشر ، نستدل فيها من قضية معينة صادقة على قضية أخرى صادقة محمولها محمول القضية الأصلية ـ وموضوعها عكس موضوع القضية الأصلية ـ وقد سمى هذا بنقض الموضوع partial inversion.

أو أن نستدل من قضية معينة على قضية أخرى موضوعها ومحمولها نقيضا موضوع ومحمول القضية الأصلية ـ وهذا هو النقض التام Full inversion وتسمى القضية الأصلية فى كل من نقض الموضوع والنقض التام The ittverted وتسمى القضية المستنتجة منقوضة الموضوع partial inverted وتسمى منقوضة الموضوع والمحمول Full inverse .

والتوصل إلى نقض الموضوع أو إلى النقض التام نلجأ إلى طريقتين :

١ ـ نعكس القضية الاصلية عكساً مستويا ، ثم ننقض محمول العكس ثم نعكس عكساً مستويا، وهكذا حتى نصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض موضوع القضية الاصلية أو يكون موضوعها ومحمولها نقيضى موضوع ومحمول القضية الأصلية ، أو أن نصل إلى قضية جزئية سالبة لا تعكس. فنتوقف عن إتمام العملية .

٢ ـ تنقض محمول القضية الاصلية أولا ، ثم نعكس عكساً مستوياً ، ثم ننقض ثم نعكس ثم ننقض ، فنصل إلى نقض الموضوع أو إلى النقض

التام ، أو أن نصل الى جرئية سالبة لا تعكس ، فنتوقف .

ونلاحظ أن العملية الأولى هى نقض العكس ، ثم العكس وأن العملية الثانية هى عكس النقيض الموافق ثم العكس .

الطريقة الأولى : تطبيقاتها على القضايا

A :

كل متكلم فيلسوف : تعكس عكسا مستويا

بعض الفلاسفة متكلمون (تنقض المحمول)

ليس بعض الفلاسفة غير متكلمين : سالبة جزئية لاتعكس ـ فلا نستطيع أن نمضى فى الإستدلال .

فالكلية الموجبة ـ بالطريقة الأولى ـ لانصل فيها إلى نقض الموضوع أو النقض التام .

I :

بعض المصريين زرق العيون (تعكس عكساً مستوياً)

بعض زرق العيون مصريون (تنقض المحمول)

ليس بعض زرق العيون غير مصريين (جزئية سالبة لاتعكس)

E :

لا واحد من الجنود المصريين بجبان (تعكس عكساً مستوياً)

لا واحد من الجبناء بجندى مصرى (ينقص المحمول)

كل جبان هو ليس بجندى مصرى (تعكس عكساً مستوياً)

بعص ماليس بجندى مصرى جبان (وهذا هو نقض الموضوع)

ننقص المحمول فنصل الى : بعص ماليس بجندى مصرى غير جبان وهذا هو النقص التام .

مثال آخر

لاشيء ممكن وجوده من نفسه (تعكس)

لاشيء يوجد من نفسه ممكن (ينقض المحمول) .

كل شيء يوجد من نفسه غير ممكن (تعكس) .

بعض غير الممكن يوجد من نفسه (وهذا هو نقض الموضوع) .

ثم ننقض المحمول :

ليس بعض غير الممكن يوجد من غير نفسه (وهذا هو النقض التام)

O :

ليس بعض البشر شديدى الحساسية : سالبة جزئية لاتعكس فلا نمضى فى الاستدلال

تلك هى الطريقة الأولى مطبقة على القضايا الاربع ـ ونلاحظ أننا لم نصل فيها الى نجاح العملية إلا فى القضية E . فكان نقض موضوعها I - ونقضها التام O .

الطريقة الثانية . تطبيقاتها على القضايا

A كل أجنبي يبغض المصريين : ننقض المحمول .

لا واحد من الأجانب غير مبغض للمصريين ، تعكس .

لا واحد من غير المبغضين للمصريين أجنبي : ننقض المحمول .

كل غير المبغضين للمصريين أجنبي تعكس

بعض غير الأجانب غير مبغضين للمصريين . وهذا نقض تام ثم ننقض للمحمول .

ليس بعض غير الأجانب مبغضين للمصريين (وهذا هو نقض الموضوع)

I بعض الفقراء فاضلو الأخلاق (ينقض محمولها)

ليس بعض الفقراء غير فاضلى الأخلاق (سالبة جزئية لاتعكس)

E لاشيء من الجماد يتنفس (ننقض المحمول)

كل جماد هو غير متنفس (تعكس)

بعض غير المتنفس هو جماد (تنقض المحمول)

ليس بعض غير المتنفس هو غير جماد (سالبة جزئية لا تعكس)

o ليس بعض الملاحدة بسعداء (تنقض المحمول)

بعض الملاحدة هم غير سعداء (تعكس)

بعض غير السعداء ملاحدة (تنقض المحمول)

ليس بعض غير السعداء غير ملاحدة (سالبة جزئية لا تعكس)

الفصل الثانى

الإستدلالات المباشرة

فى القضايا الشرطية

ذهب بعض المناطقة إلى امكانية حدوث الإستدلالات المباشرة فى القضايا الشرطية شأنها فى ذلك شأن القضايا الحلية . غير أنه يلاحظ أن بعض أنواع القضايا الشرطية لا يمكن القيام بعملية الاستدلال المباشر فيها ، فنلجأ حينئذ إلى تحويل تلك القضايا فى ناحيـــة صورتها بحيث يمكن الاستدلال المباشر فيها والاستدلال المباشر فى القضايا الشرطية على نوعين ، نوع ترد فيه القضايا الشرطية ـ متصلة ومنفصلة ـ إلى بعضها البعض ، أو نردها إلى صورة حملية ، أو نرد الصورة الحملية إلى متصلة أو منفصلة . غـــير أننا نلاحظ هنا أن ثمة إختلافا كبيراً ـ إن فى الصورة وإن فى المـادة ـ بين القضية الأصلية وبين القضية المردودة ، وبين نوع تباشر فيه عمليات الإستدلال المباشر من تقـــابل وعكس ونقض .

أما النوع الأول ، وهو رد القضايا المختلفة بعضها إلى بعض فلا يخضع لقاعدة معينة ، وإنما يكون الرد فيـــه بحيث يحتفظ بصدق القضية الأصلية . وها كم بعض الأمثلة .

١) رد القضية الشرطية المتصلة :

إذا كان الانسان قوى الارادة ، وصل إلى مبتغاه ـ تحول إلى شرطية منفصلة إما أن يكون الانسان قوى الارادة ، وإما ألا يصل إلى مبتغاه ـ تحول إلى حملية . إن الانسان قوى الارادة ، وهو الذى يصل إلى مبتغاه .

٢) رد القضية المنفصلة :

إما أن يكون الإنسان متحركا ، وإما أن يكون ساكنا .

تعود المناطقة تحويلها إلى قضيتين متصلتين:

إذ كان الإنسان متحركا ، فإنه لا يكون ساكنا .

إذا كان الإنسان ساكنا ، فإنه لا يكون متحركا .

وتحول إلى حملية :

الحالة التى يكون فيها الإنسان متحركا ، غير التى يكون فيها ساكنا .

٣) رد الحملية :

لا واحد من الناس بخالد : تحول إلى شرطية متصلة .

إذا كان الكائن إنسانا ، كان غير خالد .

وإما إلى شرطية منفصلة ، مانعة الجمع :

إما أن يكون الكائن إنسانا ، وأما أن يكون غير خالد .

النوع الثانى ، وينقسم إلى قسمين : التقابل ، والعكس والنقض .

التقابل :

يحدث التقابل فى جميع صوره بين القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة .

تقابل القضايا الشرطية المتصلة :

يحدث التضاد بين A ، E . وهما لا يصدقان معاً ولكن قد يكذبان .

كلما كان هذا الطالب مجتهداً ، كان ناجحا فى الإمتحان (صادقة) .

ليس البتة إذا كان الانسان مجتهداً ، كان ناجحا فى الإمتحان (كاذبة) .

كلما كان هذا الطالب ناجحا فى الامتحان ، كان مجتهدا (كاذبة) .

ليس البتة ، إذا كان هذا الطالب ناجحا فى الإمتحان ، كان مجتهداً (كاذبة) .

٢) يحدث التداخل بين الموجبة الكلية والموجبة الجزئية ، إذا صدقت الكلية صدقت الجزئية ، وإذا كذبت الكلية ، فقد تصدق الجزئية ، وقد تكذب :

كلما كان هذا الطالب مجتهداً . كان ناجحا فى الإمتحان (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الطالب مجتهداً ، كان ناجحا فى الامتحان (صادقة)

كلما كانت هذه الفتاة سخيفة العقل كانت مكروهة (كاذبة)

قد يكون إذا كانت هذه الفتاة سخيفة العقل ، كانت مكروهة (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (كاذبة)

٣) يحدث التناقض بين A ، O ـ لا يصدقان معا ولا يكذبان .

كلما كانت هذه الفكرة عميقة الأصول ، كانت مسلمة (صادقة)

قد لا يكون إذا كانت الفكرة عميقة الأصول ، كانت مسلمة (كاذبة)

كلما كان هذا الشيء نباتا ، كان شجرة (كاذبة)

قد لا يكون إذا كان هذا الشيء نباتا ، كان شجرة (صادقة)

٤) يحدث التناقض بين E ، I ـ لا تصدقان معا ولا تكذبان معا .

ليس البتة ، إذا كان هذا الشيء نباتا ، كان شجرة (كاذبة)

قد يكون إذا كان هذا الشيء نباتا كان شجرة (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشيء شجرة كان نباتا (كاذبة)

قد يكون إذا كان الشيء شجرة كان نباتا (صادقة)

ليس البتة إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (صادقة)

قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا ، كان دائرة (كاذبة)

٥) التداخل بين E ، O ـ صدق الكلية يستلزم صدق الجزئية ، وكذب الكلية لا يستلزم شيئا .

ليس البتة إذا كان هذا الكائن متحركا ، كان إنسانا (صادقة)
قد لا يكون إذا كان هذا الكائن متحركا ، كان إنسانا (صادقة)
ليس البتة إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخاً (كاذبة)
قد لا يكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)
ليس البتة إذا كان هذا الشيء مفيداً ، كان مأموراً به فى الدين (كاذبة)
قد لا يكون إذا كان هذا الشيء مفيداً ، كان مأموراً به فى الدين (كاذبة)

٦) الدخول تحت التضاد I ، O ـ لا تكذبان معاً وقد تصدقان .

قد يكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)
قد لا يكون إذا كان هذا الشيء ساما ، كان زرنيخا (صادقة)
قد يكون إذا كان هذا الشيء زرنيخا ، كان ساما (صادقة)
قد لا يكون إذا كان هذا الشيء زرنيخا ، كان ساما (كاذبة)
قد يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (كاذبة)
قد لا يكون إذا كان هذا الشكل مثلثا كان دائرة (صادقة)

تقابل الشرطية المنفصلة

التقابل فى الشرطية المتصلة أظهر منه فى الشرطية المنفصلة ، وإن كانت تنطبق عليه نفس القواعد التى تنطبق على المتصله والحملية .

التضاد :

الإنسان إما أن يكون أبيض أو أسود	(كاذبة)
ليس البتة إما أن يكون الإنسان أبيض أو أسود	(كاذبة)
إما أن يكون الإنسان أبيض أو أسود	(كاذبة)
ليس البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً	(كاذبة)

التداخل :

العدد إما زوج أو فرد	(صادقة)
قد يكون العدد إما زوج أو فرد	(صادقة)
إما أن يكون الكائن إنسانا ـ أو حيواناً ناطقا	(كاذبة)
قد يكون هذا الكائن إنسانا أوحيوانا ناطقا	(كاذبة)
الإنسان إما سعيد وإما شقى	(كاذبة)
قد يكون الإنسان إما سعيداً وإما شقيا	(صادقة)

التناقض :

العدد إما زوج وإما فرد	(صادقة)
قد لا يكون العدد إما زوجا وإما فردا	(كاذبة)

النقض والعكس

فى القضايا الشرطية المتصلة

سنعرض الآن لنماذج من عمليات النقض والعكس فى القضية الشرطية المتصلة:

الأصل : إذا كان الإنسان متدينا ـ إعتقد فى وجود إله ، ينقض محمولها بواسطة نقض التالى فنصل إلى

نقض المحمول :

ليس البتة إذا كان الإنسان متدينا ـ كان غير معتقد فى وجود إله .

العكس المستوى :

إذا كان الإنسان متدينا ـ إعتقد فى وجود اله .

قد يكون إذا كان الإنسان معتقداً فى وجود إله ـ كان متدينا .

نقض العكس المستوى :

قد لا يكون إذا كان الإنسان معتقداً فى وجود إله ـ ألا يكون متدينا .

عكس النقيض المخالف :

إذا كان الإنسان متدينا ـ إعتقد فى وجود إله (ينقض المحمول) .

ليس البتة إذا كان الإنسان متدينا ـ كان غير معتقدا فى وجود إله (تعكس)

ليس البتة إذا كان الإنسان غير معتقد فى وجود إله ـ كان متدينا .

عكس النقيض الموافق :

فى كل حالة إذا كان الإنسان غير معتقد فى وجود إله ـ يكون غير متدين .

واذا أردنا أن نحصل على النقض التام ، فتعكس ، فنصل إلى :

النقض التام :

قد يكون إذا كان الإنسان غير متدين ، أن يكون غير معتقد فى وجود إله ثم تنقض فنصل إلى العملية الأخيرة .

نقض الموضوع :

قد لا يكون إذا كان الإنسان غير متدين ، أن يكون غير معتقد فى وجود إله .

النقض والعكس

فى القضية الشرطية المنفصلة

هناك طريقان لعكس ونقض القضية الشرطية المنفصلة ، الطريق العادى : وهو يتم بدون ما تحويل للقضية الى حملية والطريق غير العادى : وهو يتم بردها إلى صورة حملية .

أما الطريق العادى ، فمثاله فى النقض ما يأتى :

الإنسان إما مجبر وإما غير مجبر ـ تنقض إلى

لا واحد من الناس هو إما لا مجبر ، وإما لا لامجبر فى الآن عينه .

العكس المستوى :

الإنسان إما مجبر وإما غير مجبر .

بعض الكائنات التى تكون إما مجبرة وإما غير مجبرة ـ هم أناس ـ

أما الطريق غير العادى ، أى رد القضية الشرطية المنفصلة إلى صورة حملية فيكون كالآتى:

العدد إما زوج وإما فرد (تحول)

كل عدد نوعين زوج وفرد (ينقض المحمول)

لا عدد على غير نوعين : زوج وفرد

الى آخر الاستدلال [1] .

(1) Keynes - Formal Logic, 120

الباب الأول

المنطق القياسى

الفصل الأول

نظرة عامة

ذكرنا أن المناطقة الرياضيين لا يرون الآن فى قواعد المنطق الصورى القديم ما يشمل جميع صور التفكير . وأدى هذا القول إلى ظهـــور اللوجستيك ـ المنطق الرياضى . ولكن برغم كل هذه التطورات بقى لهذا المنطق الصورى القديم طرافته ، وأستمر أتباعه يعرضون صوره ويحاولون الإبقـــاء على كثير من قواعـــده .

وأهم طريق استدلالى من طرق هذا المنطق هو القياس . بل لقد أطلق على المنطق القديم المنطق القياسى ، مقابلا للمنطق الاستقرائى الحديث باعتبار المنطق القياسى منطقا صوريا ، يختص بالشكل ، والشكل وحده . بينما المنطق الاستقرائى منطق مادى ، يختص بمادة الفكر ومضمونه . لكن الأقدمين لم يعرفوا هذه التفرقة بين المنطقين ، بل كان المنطق عندهم صوريا بحتـــا . وكانت الطرق التى توصل إلى المعـــرفة على تفاوت فى درجات اليقين هى : القياس ، والاستقراء

والتمثيل. وكان الطريق الأول هو وحده الصورة السامية من صور الفكر الإنسانى التى توصل إلى اليقين المطلق. وقد تكلم أرسطو فى البرهان وشروطه التى تورث اليقين، ومقدماته اليقينية الكلية القطعية. أما الطريقان الآخران فهما أيضاً عمليتان من عمليات الفكر، ولكن مؤداهما إلى الظن فحسب، اللهم إلا إذا كان الاستقراء كاملا. وفى هذه الحالة ان يكون الاستقراء استقراءاً بمعنى الكلمة. إن الاستقراء الناقص هو ما سيكون — فيما بعد — الصورة المعبرة عن حقيقة هذه العملية العقلية. أما الاستقراء الكامل وهو ما أستقريت فيه جميع جزئيات الحقيقة المطلوب التوصل إلى حكم يعمها، فليس هو فى نظر المنطق الحديث التجريبى الاستقراء العلمى الذى يوصل إلى تلك الحقيقة، إنه بهذا الشكل ينأى عن قواعد التحقيق التى ينبغى أن تخضع لها تلك العملية العقلية، حتى تقوم على أساس علمى والاستقراء الكامل ليس إلا عملية من عمليات القياس، يستعين بها أولا على التوصل إلى الحكم الكلى العام: المقدمة الكبرى فى القياس.

الفرق بين القياس والاستقراء:

١ — وثمة فارق بين القياس والاستقراء ينبغى أن نعتبره نتيجة محتمة لتستمدها من البحث فى روح المنطق القديم. إن القياس فى المنطق القديم عملية فكرية فحسب، يستدل فيها العقل بحركة ذاتية منه، بغض النظر عن موضوعية الأشياء، يتفق فيها العقل مع نفسه، ولا يلجأ إلى عناصر خارجية، يرتب المقدمات بشكل خاص يضعها هو، ثم يستخرج النتيجة. وقد تنتج بعض المقدمات أحيانا نتائج صحيحة من الناحية المادية، ولكن لا يعتبرها العقل قياساً، لأنها لا تسير على ما وضع من شروط وقواعد: إنها صحيحة

مادة ، ولكنها غير صحيحة قياسا . فالقياس إذاً عملية ينعكس فيها العقل على ذاته ، أو ينعكس فيها على ما وضع من قواعد وشروط من ذاته يعتبرها أصدق صورة للاستدلال العقلى .

تلك هى نظرة العقل فى العصر القديم إلى القياس . وستنشأ بعد مشروعية القياس العقلية : هل قواعده حقـــا هى القواعد العقلية المشروعة أم أنه صور قاصرة لا تندرج تحتها جميع قواعد الاستدلال الصورى نفسه ؟ أم أنه صور ملتوية ينبغى التعديل فى كثير من قواعدها ، إن فى الجملة ، وإن فى التفصيل ؟ على أية حال إنما نحن نبحث الآن القياس فى المنطق القديم أما نظرة المنطق القديم للاستقراء فهو أنه عملية فكرية غير خالصة . إن العقل فيها يتجه إلى الموضوعية البحتة للأشياء ، إنه يحاول أن يتفق فى حركة إستدلاله مع الأشياء : يلاحظ ويقيم التجارب ويضع الفروض وفى هذا خروج على طبيعته الذاتية . هنا تتضح الروح اليونانية القديمة . لم تكن التجربة يوما من الأيام تقود العقل اليونانى إلى الحقائق النبيلة إنما كانت الوسيلة إليها النظر والنظر وحده . لسنا ننكر أن اليونان قاموا بكثير من التجارب ، وأن أرسطو بالذات فعل هذا ، بل يذهب بعض مؤرخى الفلسفة إلى أنه توصل إلى كثير من الحقائق النظرية كالمقولات وغيرها ببحث تجريبى . ولكن التجربة فى ذاتها كطريق للبحث اليقينى لم يعرفها اليونان إطلاقا . من هنا تنكبت الروح اليونانية فكرة يقينية التجربة ، وبالتالى الاستقراء الناقص ، واعتباره منهجا من مناهج المعرفة الموصلة الى اليقين .

٢ ـ القياس يبدأ من الجـــوهر ليستدل على العرض ، والاستقراء على

العكس يبدأ من الجزئيات العرضية ليستدل على الجوهر .

٣ ـ ومسألة أخرى تفصل بين المنطقين : هى قيام القياس على قانونى الذاتية وعدم التناقض ، فالحقائق ثابتة فى الوجود خلال التغير المستمر ، وليس على الحد الأوسط إلا أن يربط بين حقيقتين ثابتتين فى الزمان ، لا يمكن أن يتغيرا . بل ماهيتهما ثابتة ثبوتاً أبدياً . ولا يمكن أن يتحولا إلى نقيضين ، لا خلال عملية الربط الحقيقية التى يقوم بها القياس ، ولا بعدها .

أما التجربة أو الاستقراء فينظران إلى الشىء فى حقيقته الجزئية ، وتغيراته المختلفة ، وخصائصه غير الثابتة . فنحن نبدأ فى القياس من حكم كلى شامل وقد يكون يقينياً ، أما فى الاستقراء ، فنبدأ من حكم جزئى ، أو بمعنى آخر ، نبدأ فى القياس من الخصائص الجوهرية للأشياء ، بينما فى الاستقراء ننتقل من الخصائص العرضية لها .

بقى التمثيل ، والتمثيل فى أبسط صوره هو قياس المثل ، وتلك صورة بدائية ، وقد حدده أرسطو بأنه « إنتقال من جزئى إلى جزئى ، نحكم على أحدهما بحكم الآخر لشبه يلوح » والتمثيل أقرب إلى الاستقراء ، وان كان كثير من علماء العصر الوسيط سيعتبرونه أقرب إلى القياس ، وسيعتبرون الجامع بين الأصل والفرع فى التمثيل ، هو القضية الكبرى فى القياس .

وقد اعتبر أرسطو هذا الطريق أيضاً ظنياً ، وكذلك إعتبره المنطق القديم جميعا ، إن العقل ينظر فيه إلى الخارج ، وينتقل فيه من جزئى إلى جزئى ، وسيأتى المنطق الحديث بعد ، ويقيم التمثيل على أساس علمى ، بل على أساس تجريبى

استقرائى . وسنجد هذه المحاولة أيضا عند المسلمين قبـــل أن نجدها عند الأوروبيين .

وفى إيجاز يعتبر المنطق الصورى القديم الصورة العقلية اليقينية للاستدلال القياسى ذو المقدمات اليقينية ، بينما يعتبر الصورتين الأخريتين عمليات غير يقينية ولا تؤدى إلى العلم فى ذاته .

الباب الأول

المنطق القياسى

الفصل الأول

نظرة عامة

ذكرنا أن المناطقة الرياضيين لا يرون الآن فى قواعد المنطق الصورى القديم ما يشمل جميع صور التفكير . وأدى هذا القول إلى ظهـــور اللوجستيك ـ المنطق الرياضى . ولكن برغم كل هذه التطورات بقى لهذا المنطق الصورى القديم طرافته ، وأستمر أتباعه يعرضون صوره ويحاولون الإبقـــاء على كثير من قواعـــده .

وأهم طريق استدلالى من طرق هذا المنطق هو القياس . بل لقد أطلق على المنطق القديم المنطق القياسى ، مقابلا للمنطق الاستقرائى الحديث باعتبار المنطق القياسى منطقا صوريا ، يختص بالشكل ، والشكل وحده . بينما المنطق الاستقرائى منطق مادى ، يختص بمادة الفكر ومضمونه . لكن الأقدمين لم يعرفوا هذه التفرقة بين المنطقين ، بل كان المنطق عندهم صوريا بحتـــا . وكانت الطرق التى توصل إلى المعـــرفة على تفاوت فى درجات اليقين هى : القياس ، والاستقراء

طوبيقاً من أنه آلة من آلات الجدل . لا يضير القياس من الناحية العملية أنه ذكر كتاب «طوبيقا» أو «الجدل» ولكن المهم أن نلاحظ أن الإختلاف بين الجدل والعلم ، إنما هو فى الصورة فحسب ، لا فى ماده البحث وعلى العموم أعتبر أرسطو القياس أهم أداة فى البحث العلمى ، بل إنه وضع نظرية القياس إستجابة لمطالب علمية بحتة ، أما أن القياس قد ذكر فى « طوبيقا » كأداة من أدوات بحث الجدل فهذا كما قلنا لا يضير القياس فى شىء . ثم إن القياس فى «طوبيقا» ، لا يشغل مكانا جوهريا ، فلا يضع أرسطو فيه القواعد والضمانات المختلفة لصحة الإستدلال ، كما يفعل هذا فى التحليلات الأولى أو الثانية مثلا .

وتتضح أهمية القياس كآلة من آلات العلم الحقيق إذا ما بحثنا فى تلك الظروف والمطالب التى تأدى منها أرسطو إلى اكتشافه ، وأى المآخذ التى أخذ عنها فى وضع هذا الطريق العتيد من طرق العلم . أعلن أرسطو أن الأقدمين كثيراً ما بحثوا فى الخطابة والجدل ، وأنه من المحتمل أن تكون بعض أبحاثهم فى هذين خرجت فى صورة قياسية ، لكنهم لم يصلوا إلى الإستدلال القياسى من حيث هو إستدلال ، وإن أول صورة لهذا الإستدلال إنما نجدها عنده . ولم يحاول الاسكندر الافروديسى وثامستيوس شرح الدوافع التى دفعت أرسطو إلى وضع القياس ، ويبدو أنهما كانا غير موافقين على قوله انه إكتشف القياس إكتشافا تاماً . ولكن إحدى الشواهد القديمة عن واحد من هذين التلميذين المخلصين لارسطو تثبت أن أفلاطون وصل إلى هذه الصورة القياسية ، وهذا الشاهد نقله الينا عن ثامستيوس فيلون ، ذهب ثامسيتوش الى أن القياس لم يكن فى أول أمره اكتشافا خاصا بأرسطو ، إن أفلاطون الإلهى إستدل وقاس بشكل منهجى فى فيدون وفى

غيرها من المحاورات ، بل يرى ثامستيوس أنه يوجـــد فى المحاورات الأولى لأفلاطون أكثر من قياس منظم ، غير أنه يلاحظ أن أفلاطون لم يفعل أكثر من أنه قام بعدة أقيسة ، واستخرج نتائجها بدون أن يضع القواعد العامة لهـذه الطريقة من البحث . أما من وضع القواعد العامة للقياس ثم فصل هذه القواعد منهجيا فهو أرسطو . ولم يفكر أفلاطون إطلاقا فى هذا ، وإذا ما وجدنا عنده كلمة القياس فلا نجد لها معنى فنيا إن محاولة ايجاد صلة بين بعض أنواع الأقيسة الأفلاطونية والصورة العامة للأقيسة الأرسططاليسية هى محاولة غير ناجحة إنمـا ينبغى وصل القياس الأرسططاليسى بالمنهج الأفلاطونى أى القسمة الثنائية . وأن نحاول أن نجد فى هذا القياس الضعيف Syllogisme-impuissant أصلا من أصول القياس الارسططاليسى.

إننا نعلم أن أفلاطون وضع أصول القسمة الثنائية كنهج من مناهج البحث ، واعتبرها موصلة إلى التعاريف ، وتعرف أيضا طريقة هذه القسمة فى التوصل إلى التعاريف . نبدأ من أعم الصفات وأكثرها عمومية للموضوع الذى نريد تعريفه، وأن نتزل بوساطة تقسيمات ثنائية عما نختاره من تلك الصفـات ، حتى تنتهى إلى الفكرة النوعية . بدأ أرسطو من هنا واعتبر هذه الفكرة الأفلاطونية أول محاولة لوضع استدلال قوى puissant ووجد فى هذه الفكرة بدءاً حقا غير كامل، ولـكن فى غاية الأهمية لوضع منهجه هو . يقول أرسطو « إنه من السهل البرهنة على أن تقسيم الأجناس إنمـا يحتوى جزءاً صغيراً من المنهج الذى وضعناه ، إنه فى الواقع قياس ضعيف ويؤكد أن « أولئك الذى مارسوا هذه القسمة ، ظنوا أو أرادوا الظن أن فى مكنتهم البرهنة والتوصل الى الماهية والتعريف » . فى هـــذه القسمة الأفلاطونية إذاً نجد الخطوط الاولى للفكرة القياسية ، اذ أنه بدأ يكمل ما ظهر له من نقص فى هـــذا الطريق ويتجاوزه ، أما هذا النقص فى هذه القسمة فهو

أنها تضع النتيجة قبل وضع المقدمات او معها ، وقد تسهل هذه العملية إذا ما كانت النتيجة فى متناول أيدينا ، أما إذا لم تكن كذلك ، فتكون فى غاية الصعوبة وأهم نقص فى هذه القسمة الثنائية، هو أنها خالية من الحد الأوسط، الرباط الضرورى للقياس : —

إننا نحاول فى هذه القسمة الإحاطة بجميع صفات الشيء ، وأن نحمل تلك الصفات عليه . ولكن ما الذى يدعونا الى هذا ، الى أن نحمل صفة عليه دون أخرى؟ ليس ثمة وضع ثابت أو علة معينة تدعو الى هذا . بل توضع الأمور وضعا وتتسلسل إلى غير ما نهاية . ومع ذلك يعترف أرسطو بأن فى القسمة قياسا حقيقيا مضمراً ولكن من يزاولونها لم ينتبهوا إليه . « ذلك أن من يزاولون القسمة لم يروا ما هى النتيجة الحقيقية للاستدلال ان القسمة دور لاينتهى، وفيها مصادرة على المطلوب Petitio de principi إن هذه القسمة تلجأ باستمرار الى حدوس جديدة غريبة على الاستدلال والإختيار بين الحدوس ليس ملزما بحث أرسطو عن الإستدلال أو عن منهج يبتعد إبتعادا كاملا عن هذا النقص ، وإنما يفرض ضرورة . دعاه هذا إلى أن يضع هذا التعريف المشهور للقياس : انه إستدلال أو قول إذا وضعت فيه أقوال نتج عنه بالضرورة قول آخر لمجرد وضع هذه الأقوال الأشياء نفسها . ويؤكد أرسطو هذه النقطة الأخيرة بقوله « إننى أسمى قياسا كاملا ما لا يحتاج إلى شيء آخر خارج عما وضع لكى يظهر ضرورته .»(1) هنا محاولة ظاهرة من أرسطو لكى يفصل الإستدلال القيــاسى عن القسمة الأفلاطونية : فالقسمة الأفلاطونية تتجه إلى خارج ، ينظر الفكر فيها من ناحية ذاتية فردية ، بينما القياس لا يتجه إلى هذا إطلاقا إنه يتجه الى داخل الفكر ليصل إلى قواعد تسلم بها العقول كافة .

Tricot - Traitè. p. p. 191 - 194. (1)

الحد الأوسط :

تكلمنا فى الفقرة السابقة عن أهم إختلاف بين المنهجين منهج أرسطو القياسى ، ومنهج أفلاطون الجدلى ، وذكرنا أن فى المنهج الأول ضرورة يقوم عليهـــا الاستدلال ، وأن فى المنهج الثانى اتفاقا ذاتيا أو نفسيا لايتقيد بضرورة منطقية ينتهى إليها ، المنهج الأول يبدأ بحدوس ثم لاتنتهى هذه الحدوس إلى حد معين : بينما القياس يتخذ من الحدس نقطة بدء فحسب ، إنه يربط بين هذه المقدمة الكبرى التى تكون قد وصلنا إليها بحدس وبين حدس آخر يتدخل عنصر ثالث وهذا العنصر الثالث هو الحد الأوسط .

والحد الأوسط ـ كما ذكرنا ـ يكاد يكون أكبر اكتشاف اكتشفه أرسطو فى طريقه هذا، بل إن ضرورة البرهنة عامة تقوم عليه ، وقد ذهب مناطقة بورت رويال الى أن طبيعة البرهنة تستلزم من العقـــل الإنسانى أن يربط بين المحمول والموضوع على أساس وجود حد أوسط بينهما ، أو بمعنى أدق إن ضرورة البرهنة تقوم على الواسطة بين المحمول والموضوع ولا يستطيع العقل الإنسانى الإنتقال فجأة ، أو أن يستدل على صلة المحمول بالموضوع بدون هذا التوصل ، اللهم إلا إذا كان طريق التوصل الى ضرورة هذه البرهنة طريقا ذوقيا . فينقدح المعنى فى نفس الإنسان بدون اعتمال دليل أو تركيب أو نصب استدلالى . ولكن هذا يخرج البرهنة عن تكون برهنة إلى أنواع أخرى من الفلسفة الذوقية لا نعرض لها الآن ، ومن هنا يتبين لنا أهمية الحد الأوسط فى الإستدلال ، إذ أن الإستدلال المنطقى فى جميع صوره قياسية أو غير قياسية ، إنما يقوم على هذا الحد الاوسط ، إنما يربط بين حدين أو بين قضيتين ، بين الحد الأكبر وبين الحد الاصغر ، ومن هنا نشأت تلك القاعدة الهامة من قواعد القياس ، وهى أن الحد الاوسط ينبغى

أن يقترن مرتين مرة بالموضوع ومرة بالمحمول ، وفى الصورة القياسية يظهر الحد الأوسط فى المقدمتين ولا يظهر فى النتيجة . أما الحد الأكبر فيكون محمول النتيجة والحد الأصغر يكون موضوعها :

كل انسان حيوان

وعلى إنسان

∴ على حيوان

الاستغراق :

وينبغى القول إنه يوجد فى القياس حد أكثر استغراقا من الحد الآخر وإلا لم يتحقق القياس . فالقياس هو الحكم على الجزئى إثباتا أو نفيا بما حكم به على الكلى . ففى القياس الذى ذكرنا ، وهو ضروب الشكل الأول نجد الحد الأكبر أكثر استغراقا من الحدين الأوسط والأصغر . أو بمعنى أدق إن ما صدقه أكثر من ما صدق الحدين الاخرين ، وقد صورت العلاقة بين هده الحدود فى الضرب الاول من الشكل الاول كما يلى .

كل إنسان حيوان

كل عاقل إنسان

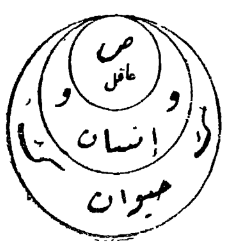
∴ كل عاقل حيوان

كل و هى ك

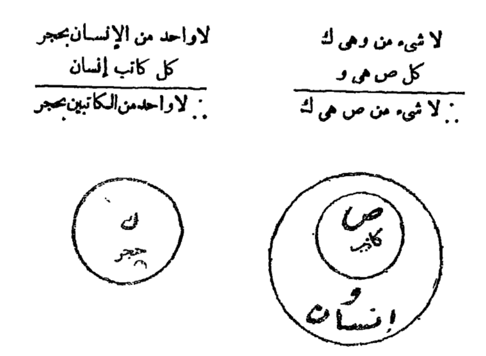
كل ص هى و

∴ كل ص هى ك

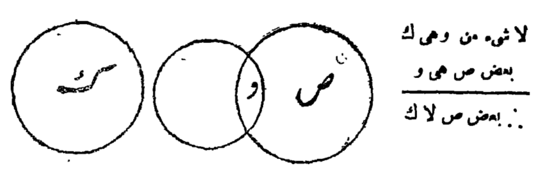
يكون الحد الأكبر أكثر استغراقا .



ولكن ليست هذه العلاقة مسلمة دائما ، فاننا نجد فى بعض الأشكال الأخرى أن الحد الأكبر أصغر من الحد الاوسط ، وأقل إستغراقا منه . بل أحيانا يكون أصغر من الحد الأصغر نفسه ، حين تكون إحدى المقدمات سالبة أو جزئية .



هنا نجد الحد الأوسط أكبر من الحد الأكبر وأكثر أفراداً منه . وأحيانا يكون الحد الأصغر أكثر إستغراقا من الحد الأكبر .



وعلى أية حال ، ليس الحد الأوسط دائما حداً أوسط ، بمعنى الاوسط فى الإستغراق ، بحيث تكون العلاقة بينه وبين الحدين الآخرين ثابتة فى جميع

الأشكال القياسية وضروبها ، بل إنه حد أوسط بمعنى الرباط أو الصلة التى تربط وتصل كلا الحدين . وقد نشأ عن هذا مشكلة دقيقة عن ما هية الصلة بين كل من الحدين الحد الأكبر ، والحد الأصغر ، بواسطة الحد الأوسط. هل هذه الصلة من حيث طبيعتها صلة ماصدق أو مفهوم ؟ هل نحن نحمل مفهوم الحد الأكبر على مفهوم الحد الأصغر ؟ هل نحن نضمن مفهوم الحد الأصغر فى مضمون الحد الأكبر، بحيث يشمل مفهوم هذا الحد الأخير مفهوم الحد الأكبر ؟ إختلفت آراء الباحثين فى هذا إختلافا شديداً ، وقد عرضنا لهذه المسألة من قبل.

أما أرسطو فقد إختلف الباحثون فيما ذهب اليه فى هذه الناحية . فبينما يرى ترند لنبرج Trendelenburg أن الصلة بين الحد الأكبر والحد الأصغر عند أرسطو ، إنما هى صلة تضمن أو إدراج مفهوم تحت مفهوم ، وأعطى شواهد كثيرة تثبت ذلك ، ذهب هاملان إلى العكس ، ورأى أن القيـــاس الأرسطاليسى يقوم على فكرة الماصدق ، وأعطى شواهد أوضح تؤيد قوله . وطائفة أخرى من مؤرخى الفلسفة تذهب إلى أن أرسطو يجمع بين الرأيين ، فثمة ثنائية فى هذا المجال ، الحد الأوسط يربط بين الحد الأكبر والحد الأصغر من ناحية المفهوم ، ذلك أن الحد الأوسط هو الرباط المشترك بين مقدمتين ، وفكرة تربط بين قضيتين ، وتفعل هذا فى ماهياتهما أو بمعنى أدق فى مفهوماتهما ومن ناحية الماصدق حين يبحث أرسطـــو الشكل الأول يذكر أن الأوسط أصغر ماصدقا من الأكبر ، والأصغر أصغر من الأوسط ، والإثنان يدخلان ضمن ماصدقات الأكبر .

ويرى أرسطو أن هذا هو الشكل الكامل بالضرورة ويذهب أصحاب هذا الرأى إلى أنه إنما يجمع دائما بين الصورة والمادة ، بين الكيفية والكميه ، وأن

المفهوم والماصدق إنما هما صورتان من تلك الصور : الأولى تمثل الصورة ، والثانية تمثل المادة ، وقد اجتمع الإثنان فى القياس الأرسطاليسى ، ولكن إذا ما حاولنا إختيار رأى من تلك الآراء لاخترنا رأى هاملان ، فمعظم أقيسة أرسطو إنما تقوم على فكرة الماصدق ، وتهمل النظرة إلى المفهوم ، أما القول بأن أرسطو إعتنى بالمفهوم فى أقيسته فهذا لا يثبت إطلاقا إقامته للقياس على أساس المفهوم، ولكن القول بالقياس على أساس الماصدق إنما هو مصادره على المطلوب ، لأن أفراد المقدمة الصغرى سيكونون ضمن أو خارج أفراد المقدمة الكبرى .

ولكن ينبغى ملاحظة أن هذا النقد إنما يوجه إلى القياس بأكمله لا القياس القائم على الماصدق فقط أو على المفهوم[1].

وقد سار المشاؤون جميعا على المنهج الارسطاليسى من ناحية الماصدق وتابعهم فى العصور الحديثة كانت وهاملتون . وإن كان هذا الأخير قد أثار مسألة الصلة بين حدود القياس على أساس المفهوم ، واعتبر النظرة إلى الماصدق نظرة خارجية عرضية فحسب .

ويبدو أن المناطقة الرياضيين قد أخذوا ، وخاصة الاخيرين ، بالفكرة القديمة الأرسطاليسية ، وهى إعتبار عمليات الإدخال والإخراج عمليات ماصدق أما لاشيليه فاعتبر هذه العلاقات إما على أساس الماصدق وإما على أساس المفهوم . ثم أتى مناطقة آخرون - مثل رودييه تليبيذ أو كتاف هاملان - وكان هؤلاء المناطقة يؤمنون بقياس كامل مثالى يستخدم حتى فى الإستدلال أو القياس الرياضى، ولا يتحقق فيه إلا علاقات على أساس المفهوم .

---

(1) Hamelin : Le Systéme. p. 246

أتى جوبلو برأى موفق ، فقد رأى أن النزاع بين المفهوميين والماصدقيين يمكن حله ببساطة ، ويلخص حله فيما يلى : أن المفهوميين وعلى الأخص لاشيلييه يقولون إن معنى زيد إنسان أن صفة الإنسان متحققة فى زيد ، وليس معناها إطلاقا أن زيد واحد من نوع الإنسان ، وثمة فرق بين Pierre est homme وبين Pierre est un homme إنه قد يمكن إعتبار الحكم الثانى من ناحية المفهوم . أما المناطقة الرياضيون فإنهم حين يقولون Pierre est un homme فإنهم يكتبون صلة هذا الفرد بالنوع والجنس كما يأتى : Pierre E homme وهذه العلاقة هى علاقة تضمين أو تضمن ـ ومعناها أن بيير فرد بين أفراد النوع الإنسانى .

ويلاحظ جوبلو أن المنطق الرياضى هو محاولة عجيبة تجعل من صور القضايا أو الإستدلال أو البرهنة مادة للقضايا أو للاستدلال أو البرهنة ، ويبدو عنده أن المحاولة نجحت ، لأن المنطق إنما هو إنعكاس العقل على ذاته إنه يستمد عملياته الخاصة من ذاته ، ويهمل موضوعية الأشياء فى البرهنة الرياضية البحتة ، فالصور الفكرية التى تحتفظ بصفتها الصورية فى علاقاتها مع الأشياء التى نفكر فيها تصبح مادة للفكر يدرسها ويتأملها هى ذاتها ، فالرياضى يعطى للموضوعات المنطقية صورة الصيغ التى يعالجها ، لأن هذه الصورة تبدو له أنها علمية وأنها هى برهنة فى نفسها .

إن النتيجة التى يصل اليها المناطقة الرياضيون هى أن الفكر إنما يعمل على أفراد يرمز اليهم بصيغ معينة ، ولكن جوبلو يرى أن هذه فكرة خاطئة ، إننا لا نستطيع إهمال النظرة إلى الماصدق ، كما أننا لا نستطيع إهمال النظرة إلى المفهوم ، إن علاقات الإثنين تعود كل منهما إلى الأخرى ، وإن الإستدلال إنما تمضى حركته الفكرية على أحكام لا على قضايا ، وإلا

يكون الاستدلال مقاما على أساس عرضى بحت . ثم إن العـــلاقة بين المفهوم والماصدق علاقة وثيقة وكلية ، بحيث إننا نستطيـع أن نستبدل أى عـلاقة على أساس الماصدق بعلاقة على أساس المفهوم ، والعـكس صحيح ، وهذا الاستدلال عند جوبلو لايؤدى إلى أى خطأ ، بل أكثر من هذا إنه لاتوجد هنا عـلائق منفصلة ، إننا أمام نوعين من التعبير عن علاقة واحدة بذاتها . لأننا لـكى نقول إن فلاناً ينتمى الى مجموعة من الناس ، ينبغى أن نحقق فى هذا الشخص المميزاتعه أو السمات التى تبرر تحقق التسمية العامة ، وبالتالى إن إثبات وجود هذه الصفات فى الشخص ، إنما هى فى الآن عينه إدراجه فى الجنس .

هناك مشكلة أيضاً تتصل بالمشكلة السابقة وهى مشكلة الجده والمصادرة على المطلوب فى البرهان ، وهى مشكلة سنبحثها فيما بعد بحثا وافياً . هل يعطى القياس شيئاً جديدا أم لا ؟ إختلف الماصدقيون أيضاً والمفهوميون فى هذا ولـكن جوبلو يرى أنه ينبغى التمييز بين نوعين من الأقيسة : القياس الحملى والقيام الشرطى . ثم أن نميز بين القياس من ناحية وبين الاستنباط من ناحية أخرى . أما عن القياس الحملى فيرى جوبلو أنه لاينتج إطلاقاً شيئاً جديداً ، اللهم إلا فى حالة واحدة فى الشكل الثالث ، والسبب فى هـذا أن النتيجة فى القياس الحملى متضمنة فى المقدمـة الـكبرى ، أو أن النتيجة شرط من شروط يقينية المقدمة الـكبرى ، أما القياس الشرطى فليس كذلك بالضرورة بالرغم من أن المقدمة الصغرى أيضاً تـــكون متضمنة فى المقدمة الـكبرى . أما فى البرهنة الاستنباطية فلا تـكون النتيجة متضمنة فى مبادىء البرهان (١).

(١) Tricot Traite. p. 143

هذا ما ذهب اليه جوبلو . ولكن ينبغى أن نقرر أن مسألة الجدة لا يمكن أن تحـــل إلا إذا عرفنا مسألة هامة عند أرسطو هى : عن أى المقدمات تلزم النتيجة ؟ عن مقدمة واحدة ؟ أم عن مقدمتين ؟

إن التأمل الذاتى فى طبيعة القياس عند أرسطو يثبت أن النتيجة إنما تلزم عن إجتماع المقدمتين فى الذهن ، أو بمعنى أدق أن النتيجة متضمنة فى المقدمتين معاً ، أما الاعتراض على القياس بأن فيه تحصيل حاصل ، فإنه يكون صحيحاً ، إذا كانت النتيجة مضمنة فى الكبرى فقط .

وقد ذهب الكثيرون من مؤرخى الفلسفة إلى أن مسألة تحصيل الحاصـــل والجدة إنما نشأت عن نظر خاطىء فى الشكل الأول ، إذ يبدو فى هذا الشكل أن النتيجة متضمنة فى المقدمة الكبرى فقط ، وهذا أمر غير صحيح غير أن هذا الوهم سرعان ما يتبدد إذا ما نظرنا فى الأشكال الأخرى ، فالنتيجة فيهـــا متضمنة فى المقدمتين معاً ، ولا تلزم إلا عن اجتماعها فى الذهن . غير أن حجج من هاجموا القياس ومن دافعوا عنه ، إنما لا تتضح إلا فى ضوء تحليل تاريخى ، فقد بدأ سكستوس أمبريقوس هذا الهجوم . وردده العصور الوسطى ، ثم نادى به جون استيوارت مل وكثيرون غيره من الباحثين .

بقيت مسألة وضع المقدمات ، فقد تعود الأوربيون وضع المقدمة الكبرى أولا ، ثم الصغرى ثم النتيجة ، ولكن مناطقة العرب تعودوا العكس ، كانـــوا يضعون المقدمة الصغرى أولا ثم الكبرى ثم النتيجة . ولم تكن لهذه المسألة قيمة مطلقاً عند أرسطو ، غير أن بعض علماء مناهج البحث المحدثين فى أوربا يفضلون وضع المقدمة الصغرى أولا ، لأن اليقين فى القياس يظهر بدرجـــة واضحة إذا ما وضعت المقدمة الصغرى أولا ثم الكبرى ثم النتيجة ، أما سبب الوضوح إذا

ما وضعنا المقدمة الصغرى أولا فهو أن الانتقال يكون من شيء خاص الى شيء عام ، ثم من هذا الشيء العـــام الى ماهو أعم منه فتكون درجات الاستدلال واضحة كل الوضوح ، أى أن ينتقل الانسان مما هو أخص الى ماهو متوسط بين الأخص والأعم ، ثم ينتقل مما هو متوسط الى ماهو أعم ، لأن المتوسط مندرج فى الأعم ، ويبدو هذا فى الضرب الأول من الشكل الأول ، لأن من المعلوم أن هذا هو أكثر الضروب وضوحا فمثلا إذا قلنا :

سقراط إنسان	(مقدمة صغرى)
وكل انسان فان	(مقدمة كبرى)
∴ سقراط فان	(نتيجة)

انتقلنا من سقراط الخاص الى انسان، وهى أعم من هذا الخاص ، ومتوسط بين سقراط وفان ، ثم ننتقل من انسان الى الفـــان ، وهى أعم من الإنسان ، فالانتقال طبيعى تماماً (١) ولكن كينز يرى أنه ليست لهذا أية أهمية إلا فى بعض المواضع الخطابية . يقوم القياس من ناحية فلسفية على الانتقال من الحكم الكلى العام الى الجزئى الخاص، ولن يتحقق هذا فى صورة منطقية إلا إذا وضعنا المقدمة الكبرى أولا . وهى التى تعطى حكماً كلياً عاماً ، ثم نلحق بهذه المقدمه الكلية المقدمة الصغرى ، لاستخراج حكم جزئى (٢).

وينقسم القياس باعتبار مقدماته أو نقيضها الى قسمين : إقترانى ، واستثنائى

(١) Jevons - Principles of Sciences p. 114

(٢) Kenes - Formal Logic, p. 28.

أما الاقترانى فهو مالا تكون نتيجته أو نقيضها متضمنة فى المقدمات ، يقـــول الساوى « لازم النتيجة إذا لم يكن مذكوراً هو ولا نقيضه فى القياس لا بالفعل بل بالقوة يسمى اقترانيا (١) . ومن الأمثلة على هذا قولنا :

كل مؤلف محدث
كل جسم مؤلف
∴ كل جسم محدث

وينبغى أن نلاحظ أن النتيجة فى صورتها غير مذكورة فى المقدمات ، ولكن متضمنة فيها ، أى فى مادتها ، وهذا القياس يتكون إما من حمليتين ساذجتين بسيطتين ويسمى Pure Categorical وإما من شرطيتين بحتين وتكونا إما متصلتين وتسمى Condit onal أو hypothetical وإما منفصـــلين وتسمى alternative pure biaiunctif ، وإما أن يتكون من حملية وشرطيه ، كبرى متصـلة وصغرى حملية mixed hypothetical وإما أن يتكون من كبرى شرطية منفصلة وصغرى حمليه mixed disjunctive أما القيـــاس الاستثنائى ، وهو كما ورد فى البصائر « هـــو ما تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل . » ويكون حرف الاستثناء (لكن) ولا يكون هـذا القياس إلا شرطيا مثل :

إن كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ؛

لكنه فرد   لكنه ينقسم بمتساويين :

∴ انه لاينقسم بمتساويين   ∴ انه ليس بفرد

(١) الساوى : البصائر ٤٠، ص ٨٠

وهذا القياس ـ وهو الذى تكون النتيجة مذكورة فى مقدماته بالفعل لا بالقوة .

وهو يتشكون من شرطية متصلة وحملية Mixed hypothetical

أو يتشكون من منفصلة وحملية Mixed disjunctive

أو من متصلة ومن منفصلة ويسمى قياس الاحراج Dilemma

هذا تقسيم للقضايا ، ولكن الأفضل وضعها بالشكل الآتى :

(ا) أقيسه مركبة من مقدمات من نوع واحد :

١ ـ حملى ٢ ـ شرطى متصل ٣ ـ شرطى منفصل

(ب) أقيسه مركبة من مقدمات من نوع مختلف :

١ ـ شرطى متصل وحملى ٢ ـ شرطى منفصل ومقدمة حملية ٣ ـ متصل ومنفصل ، قياس الاحراج .

الفصل الثالث

القياس الحملى الاقترانى

القياس الحملى الاقترانى هو القياس المكون من قضيتين أو حكمين حمليين بحتيين ، ولهذا القياس شروط معينة وضعها أرسطو من قبل ، ويمكن أن تنقل هذه الشروط مع تغيير طفيف أحيانا ؛ وعدد القواعد تسع ، وقد وجدت منظومة فى اللاتينية لأول مرة فى كتاب Michel Psellus المسمى Synopsis de la logique d'Aristote فى القرن الحادى عشر ومجموعة القواعد الأربعة الأولى ترتبط بالحدود ومجموعة الأربعة الأخرى ترتبط بالقضايا . وكلا المجموعتين تتصلان بطبيعة القياس نفسه وبمبدئه .

القاعدة الأولى تيا عدة التركيب

Terminus esto triplex medius majorque minorque

« وينبغى أن تكون الحدود ثلاثة : الأكبر والأصغر والأوسط ، ذلك أن الحدود إذا لم تكن ثلاثة ، فأما أن تكون أقل أو أكثر ، فاذا كانت أقل ، كانت استدلالا مباشرا ، وإذا كانت أكثر ، كانت إما أقيسه مركبـــة ، واما صورا أخرى غير قياسية . فمثلا ـ كما يقول كينز ـ إذا قلنا :

ا أكبر من ب
جـ أكبر من ا
———————
∴ جـ أكبر من ب

نحن هنا أمام استدلال صحيح ، ولكن فيه أكثر من ثلاثة حدود ، لأن محمول الصغرى هو أكبر من (ا) بينما موضوع الكبرى هو (ا) والغاية من أن تكون الحدود ثلاثة فقط ، أن يكون الحد الأوسط معبرا عن ماهية ثابتة ، فلا ينبغي أن يكون هذا الحد مشتركا أو مبهما أو مؤديا لمعنى فى إحدى المقدمتين غير المعنى الذى يؤديه فى المقدمة الأخرى ويسمى الخطأ فى هذه القاعدة : مغالطة الحدود الأربع أو أغلوطة الحد الرابع Quoternis Terminornm

مثال لأغلوطة الحد الرابع

كل كريم جواد
وكل جواد له كبوه
كل كريم له كبوة

ويتصل بهذه القاعدة قاعده أنه لا يجوز أن يكون فى القياس أكثر من ثلاث قضايا ، وينبغى أن نلاحظ - بحق مع كينز - أن هذه القاعدة تصرف القاس أكثر من أن تكون قاعدة له ، تعرفه بشكل خاص من بين صور الحجج والاستدلالات ذلك أن الحجة التى يكون فيها أربعة حدود قد تكون صادقه . ولكنها لا تكون قياسا على الاطلاق . أما القواعد التى سنذكرها بعد ، فانها تختلف عن القاعدتين اللتين ذكرناهما ، فى إننا إذا لم نراعها فى القياس . فإن الإستدلال نفسه يكون كاذبا (١) .

القاعدة الثانية : قاعدة الاستغراق

Ant semel aur iterum medius Generaliter esto

ينبغى أن يكون الحد الأوسط مستغرقا فى واحدة من المقدمات على الأقل، فاذا لم يحدث هذا فسيكون عندنا أيضاً أربعة حدود ، ثم سيؤدى هذا إلى كذب الإستدلال القياسى نفسه ، فمثلا إذا قلنا :

Tricot : Traité P. 201 (1)

بعض الناس أصحاء

بعض الناس لصوص

بعض اللصوص أصحاء

فهنا كلمة الناس لم تستغرق لا في الصغرى ولا في الكبرى ، والسبب في اشتراط إستغراق الحد الأوسط في إحدى المقدمتين ، إن الحد الأوسط هو الرابطة بين الأكبر والاصغر ، فلكي يتم الربط ينبغي أن تكون أفراد الحد الاوسط متضمنة في أفراد الحد الاكبر ، وأن يحكم على أفراد الحد الاصغر ، بما حكم به على الحد الاوسط . وهنا نلاحظ أن القاعدة تمس الشكل الاول غير أن المناطقة ينقلون فكرة إستغراق الحد الاوسط في إحدى المقدمتين على الاقل إلى جميع أشكال القياس ، ذلك أنه قد يحدث أنه يكون الجزء المستغرق في الاكبر هو غير الجزء في الاصغر ، فإذا إستغرق الحد الاوسط في الإثنين ، او في واحد منها ، أمكننا القيام بعملية البرهنة القياسية . وعدم إستغراق الحد الاوسط يسمى بأغلوطة الحد الاوسط غير المستغرق .

- Fallacy of the undistributed middle

القاعدة الثالثة

Latius has quam praemissae conlusio non viult

لا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقا في إحدى المقدمتين . إننا في المنطق الصوري لا ننتقل من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام ، وهذا ما يحدث إذا ما خرجنا عن هذه القاعدة ، ومخالفة هذه القاعدة تسمى :

Ilicit process of the minor or the majōr

تطبيقات لاستغراق الحد الاوسط أو عدم إستغراقه

كل نبات حى	
الورد نبات	الحد الأوسط هنا مستغرق فالقياس صحيح :
∴ الورد حى	
كل مصرى يأكل	الحد الأوسط لم يستغرق لا فى الصغرى ولا فى
كل إنجليزى يأكل	الكبرى والخطأ هنا يشمل الناحيتين الصورية
∴ كل إنجليزى مصرى	والماديه أى أننا أمام خطأ منطق وواقعى :
كل مصرى يتكلم العربية	
كل لبنانى يتكلم العربية	الحد الاوسط لم يستغرق والخطأ منطق وواقعى
∴ كل لبنانى مصرى	
كل مصرى يحب وطنه	
كل اسكندرى يحب وطنه	صواب مادى أو واقعى وخطأ منطقى .
∴ كل اسكندرى مصرى	

استغراق وعدم إستغراق الحد الأكبر والاصغر

الحد الاكبر :

كل عربى سامى	الحد الاكبر غير مستغرق فى المقدمات وهو
لا واحد من الاتراك بعربى	مستغرق فى النتيجة
∴ لا واحد من الاتراك بسامى	

كل مسلم موحد — الحد الاصغر غير مستغرق . خطأ واقعى ومنطقى
كل مسلم يتكلم اللغة العربية — ذلك أن الحد الاصغر غير مستغرق فى المقدمة

كل من يتكلم العربية موحد الصغرى ومستغرق فى النتيجة .

الحد الاصغر :

لا واحد من الحيوان يتكلم — الخطأ هنا صورى ولكن من الناحية المادية
كل حيوان جاهل — صحيح نلاحظ أن الحد الاصغر جاهل

لا واحد من الجاهلين يتكلم — غير مستغرق .

القاعدة الرابعة : لا إنتاج عن سالبتين Utrpue si praemissa negat nihil inde sepuetur : اعتبر هاملتون هذه القاعدة إحدى القواعد الاساسية فى القياس ، وقد جاءت أهميتها من فكرة الربط أو الصلة بين كل من الحدين الاكبر والاصغر من ناحية ، وكل منهما بالحد الاوسط من ناحية أخرى فى القضية السالبة ، ليس ثمة علاقة بين الموضوع والمحمول، إننا نكون هنا قاطعين النسبة أو الصلة بين الإثنين (١) .

لا واحد من الفرنسيين بشرقى .
ولا واحد من الاسبان بشرقى .

فى كلتا المقدمتين سلبنا الموضوع حداً أوسط واحداً ، ولكن لا صلة إطلاقا بين هذه الحدود الثلاثة . فلن نصل إلى شىء إطلاقاً . وقد حاول جفونز من بين المحدثين أن يثبت فى كتابه « مبادىء العلوم » أنه من الممكن الخروج على هذه القاعدة من ناحية أن هناك بعض القضايا المنطقية المعدولة

(1) port - Royal p. 204

(السالبة) يمكن استخراج النتيجة منها . وقد ناقشه كينز وأثبت أن المقدمة الصغرى فى المثال الذى أورده موجبة . كما أن لوتزه أورد فى كتابه Outlines of Logic أمثلة تثبت أنه من الممكن الانتاج عن مقدمتين سالبتين فى الشكل الثالث . ولكن كينز حلل أيضا مقدماته ، وأثبت أن إحداهما موجبة فى كتابه « Formal Logic » .

والمثال المشهور الذى أورده جفونز هو :

Whatever is not metalic is not capable of powerful magnetic influence

لا واحد من الأشياء اللامعدنية لها قوة مغناطيسية كبيرة

Carbon is not metalic

الكربون من الأشياء اللامعدنية

∴ الكربون ليست له قوة مغناطيسية كبيرة

Therefore carbon is not capable of powerful magnetic influence

والمثال فى صورته الرمزية هو :

NO (non is) is p.
M is not S.
∴ M is not p.

ويلاحظ كينز إن هنا أربعة حدود .

p not S.
M S.

وهنا لاانتاج ، للخروج على القاعدة الأولى من قواعد تركيب القياس لكن من الممكن فى رأى كينز إعتبار الصغرى معدولة (١) فتقول :

(١) keynes : Formal Logic, p. p. 295, 269

No (non S) is p.
M is non S.
Therfore M is p.

ومثالها لفظيا :

لا واحد من الأشياء اللامعدنية لها قوة مغناطيسية كبيرة

الفحم من الأشياء اللامعدنية
∴ الفحم ليس له قوة مغناطيسية كبيرة

أما مثال لوتزة Lotze فهو :

No M is P.
No M is S.
Therefore Some not S is not p.

غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن كل قياس صحيح ممكن - بواسطة عملية الاستدلال المباشر - أن ترده إلى صورة سالبة ، ومع ذلك فيمكن أن ينتج ، فمثلا :

All M is p.
All S is M.
Therefore all S is p.

من الممكن أن ينقل إلى الصورة السالبة الآتية

No M is not p.
No S is not M.
Therefore S is p.

وفي الواقع أن هذه القضايا الأخيرة يمكن اعتبارها معدولة . وقد رأينا

ما ستقوم به فكرة المعدول فى رد القضايا السالبة إلى كلية فى كثير من نواحى الرد وستؤثر هذه كثيراً على السياق المنطقى لأشكال القياس .

القاعدة الخامسة :

pajorem sequiter semper conclusio partem

Sectetur partem conclusio deteriorem إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة ، وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، كانت النتيجة جزئية . ويعبر عن هذا بأن النتيجة تتبع أخس المقدمتين .

أما عن الشطر الأول من القاعدة، فيمكن استدلاله من القاعدة السابقة ولمناطقة بورت رويال برهنة على هذا: إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، فإن الحد الأوسط لا يرتبط بجزء من النتيجة ، أو بمعنى أدق إنه لا يستطيع أن يربط بينها وبين الحد الأصغر . فالنتيجة بالضرورة سالبة (١) .

أما عن الشطر الثانى فهو يتصل من ناحية بطبيعة القياس ، فإن النتيجة فى القياس ينبغى أن تكون أخص من أعم المقدمتين ، وإلا فقد القياس طبيعته الأصلية : وهى الإنتقال من حكم كلى عام إلى حكم جزئى أخص من هذا العام ولم يعتبر كينز هذا الشطر الثانى قاعدة ، بل لازمة من لوازم قواعد القياس وأثبتها على الشكل الآتى :

إننا يكون لدينا ١ ـ إما مقدمتان سالبيان ولا إنتاج عن سالبتين ٢ ـ وإما مقدمتان موجبتان : ٣ ـ وإما واحدة موجبة ، والأخرى سالبة .

أما فى الحالة الثانية فتكون الإثنتان موجبتين ، وواحدة منها كلية .

---

(1) Port - Royal p. 204

والأخرى جزئية ، وحينئذ سيستغرق حد واحد ، ولا بد أن يكون هذا الحد هو الاوسط طبقاً للقاعدة التى ذكرناها عن استغراق الحد الاوسط فى إحدى المقدمتين . إذاً سيكون الحد الأصغر غير مستغرق فى المقدمات ، وحينئذ ستكون النتيجة جزئية ، لأنه ما دام الحد الاصغر غير مستغرق فى إحدى المقدمتين ؛ فسيكون غير مستغرق فى النتيجة ، وحينئذ لن يكون كليا ، والحد الأصغر - كما قلنا - هو موضوع النتيجة ، وعلى هذا الأساس ستكون النتيجة جزئية .

أما فى الحالة الثالثة فستستغرق المقدمتان حدين: الأوسط والأكبر: وذلك أن عندنا مقدمة سالبة ، فالنتيجة سالبة ، والسالبة تستغرق محمولها. إذاً المقدمة الكبرى هى السالبة . فالحد الأصغر غير مستغرق على هذا الأساس فى المقدمات وهو موضوع النتيجة وحينئذ تكون النتيجة جزئية .

القاعدة السادسة :

Nil seguitur geminis e particularilus unquam

لا إنتاج عن جزئيتين (وقد اعتبرت من لوازم القواعد ، لا قاعدة بذاتها) ذلك أن الجزئيتين اما أن تكونا سالبتين أو موجبتين ، أو واحدة سالبة ، والأخرى موجبة :

فى الحالة الاولى : لا إنتاج - القاعدة - من مقدمتين سالبتين لا إنتاج . أى لا يمكن أن نصل إلى نتيجة .

وفى الحالة الثانية : الجزئيتان الموجبتان لا تستغرقان لا موضوعها ولا محمولها إذاً لا انتاج - القاعدة - لا يصح القياس ما لم يستغرق الحد الأوسط فى مقدمة من المقدمتين على الأقل .

فى الحالة الثالثة : إذا صح القياس ، فينبغى أن تكون إحـــدى المقدمتين سالبة ، وحينئذ ينبغى أن يكون الحد الأكبر مستغرقاً فى النتيجة ، وبالتالى ينبغى أن يكون هناك حدان مستغرقان فى المقدمتين : الأوسط والأكبر ولكن حد واحد يستغرق فى مقدمتين جزئيتين ، إحداهما سالبة ، والأخرى موجبة . إذن لن نصل إلى نتيجة .

القاعدة السابعة :

لا إنتاج من مقدمة كبرى جزئية وصغرى سالبة .

إذا كانت المقدمة الصغرى سالبة . فإن الكبرى تكون موجبة ، ولكن المقدمة الكبرى جزئية . إذاً ينتج من هذا أن الحد الأكبر لا يمكن أن يستغرق فيها ، وحينئذ فلن يستغرق فى النتيجة : وينبغى إذاً أن تكون موجبة ، ولكن قد قلنا إن من موجبة وسالبة ، تنتج سالبة : إذاً هنا تناقض ولا إنتاج .

ملاحظات عامة

وأخيراً يمكننا أن نرد تلك القواعد إلى أصناف ثلاثة .

١ ـ قواعد تمس تركيب القياس

٢ ـ قواعد تمس الاستغراق

٣ ـ قواعد خاصة بالكيف .

ونلاحظ أن تلك القواعد مرتبطة بعضها ببعض إرتباطا كامـــلا ولكن كثيرين من المناطقة لا يتفقون على عددها ، وبعض المناطقة الآخرين يعتبرون بعض القواعد لازمة عن قواعد أخرى ، وليست هى بذاتها قواعد . بل إن

النص اللاتيني السالف الذكر لايذكر شيئا عن القاعدة الأخيرة بينما يذكر قاعدة أخرى أهملها أكثر المناطقة لوضوحها وهي :

Mabae affirmantes nequeunt generare negantem

ذلك أن حدى النتيجة إذا كانا مرتبطين بثالث ، فلا يمكن أن نثبت عدم ارتباطهما . هذه القاعدة لم يذكرها كينز ، كما أن دى مورجان لم يذكرها مع أن هذا الأخير توسع فى ذكر قواعد الاقيسة (١) .

ثم إن المناطقة المسلمين لم يتوسعوا فى ذكر هذه القواعد، وأرسطو من قبل — وهو واضع القياس — لم يذكر سوى خمس قواعد . وينبغى أن نلاحظ أيضاً أن كثيرين من المناطقة حاولوا رد تلك القواعد الى قاعدتين كما فعل هذا دىمورجان فى كتابه Formal Logic وذهب مناطقة آخرون مثل كينز إلى أنه يمكن أن نستمد هذه القواعد كلها من أساس القياس نفسه والذى يعبر عنه فى صيغة لاتينية مشهورة هى :

Dictum de omni et nullo

أى المقول على الكل وعلى اللاواحد، وهذا مايجعلنا نبحث فى هذه العبارة التى تعتبر أساس القياس وآراء أرسطو فيها ، وآراء المناطقة الآخرين منذ أرسطو إلى الآن .

---

(١) Tricot : Traite p. 202

الفصل الثالث

أساس القياس

قلنا من قبل إن المنطق القياسي يقوم على ثلاثة من القوانين هى : قوانين الفكر الضرورية أو بديهيات البرهان الأساسية ، وأهم تلك القوانين هو قانون الذاتية ، والقانونان الآخران ليسا فى نهـاية الأمر إلا صيغتان مختلفتان تثبتان مضمون الذاتية ، وقاعدة المقول على الكل وعلى اللاواحد وهى أساس الاستنباط كله مباشراً كان أو غير مباشر ، إنما هى نتيجة لمبدأ الذاتية ، ومبدأ الذاتية هو إتفاق العقل مع ذاته ، إنعكاسه مع قواعده الخاصة ، واتفاق العقل مع الذات هو أساس كل برهنة، الذات هى الذات أو ا هى ا . إن المنطق الإرسطاليسى يقوم كله على هذه الحقيقة ، والمقول على الكل وعلى اللاواحد إنما هو تطبيق جزئى لمبدأ الذاتية وقد اعتبر أيضاً كبدأ الذاتية ، غير مبرهن عليه . وتتضح أهمية هذا المبدأ كأساس للقياس من تتبعنا لتاريخ إكتشافه والتطورات التى مرت به .

أرسطو ومبدأ المقول على الكل وعلى اللاواحد :

ذهب الباحثون الى أن أرسطو هو أول من عبرعن هذا المبدأ فى موضوعين: فى المقولات من ناحية، وفى كتاب التحليلات الأولى من ناحية ثانية .

أما عن التعبير الذى ورد فى المقولات ، فإنه أقامه على فكرة المفهوم ولا يعبر أدق تعبير عن الفكر الأرسطاليسى ، ولذلك سنهمل البحث فيه .

أما تعبير أو صيغة التحليلات الأولى ، فهى الصيغة التى تتفق مع سياق مذهبه . وضعها على أنها النقطة التى ترتكز عليها مادة القياس ، بل إن أرسطو نفسه يعتبرها أساس الشكل الأول ، أكمل الأشكال ، والذى ترد إليه جميع الأشكال الأخرى « يكون قياس كامل اذا ما كان لدينا ثلاث حدود ترتبط مع بعضها بحيث يكون الأصغر متضمنا فى ما صدق الأوسط والأوسط متضمنا فى ما صدق الأكبر » وفى فقرة أخرى لأرسطو فى التحليلات الأولى يقول « الشىء الذى تحمل عليه صفة من الصفات ، يكون مستغرقا ، إذا كان من المتعذر أن نجد فرداً من أفراده لا يندرج تحت تلك الصفة التى حملت على الشىء نفسه ، وكذلك الأمر حين لا تحمل تلك الصفة عليه فإنها لا تحمل على أى فرد من أفراده » (١) . ولعل هذه العبارة الأخيرة وهى تقوم على أساس ماصدق، كانت هى الطريق التى مهدت السبيل للاتين لوضع عبارتهم Dictum de omni et nullo فقد ذهب اللاتين الى « أن ما هو صادق على الجنس صادق بطريق أولى على النوع ، ولكن العكس ليس صحيحاً » وما لا يصدق على الجنس لا يصدق على النوع ، وهذه نظرة على أساس الماصدق والترجمة الحرفية للتعبير اللاتينى تثبت هذا « صفة الصفة صفة الشىء ذاته ورفع الصفة رفع عن الشىء ذاته » والمحمول على الكل محمول هو ذاته على أفراده ، واللامحمول على الكل غير محمول على بعض أفراده وهنا أيضا اتجاه على أساس الماصدق ، لكن المناطقة المفهوميين لم يقبلوا على الإطلاق إقامة أساس القياس على الماصدق ، وذهبوا الى أن المناطقة انتهوا بالقياس الى تكرار لا معنى له يقول رابييه « إن من الواضح أن اثبات صفة لجنس من الاجناس ، هو إثبات هذه الصفة سلفاً لكل أفراد هذا الجنس وسيكون فى استطاعتنا بعد إثبات هذه الصفات لأى فرد من أفراده

---

(1) Idid, p. 170

تكرار

ولكن ما هى الفائدة فى عملية كهذه ، ثم إن أرسطو تناقض فى موقفه فبينما يبحث القضايا على أساس المفهوم ، ينظر فى نظرية البرهان على أساس الماصدق فى منطقة عدم توافق يخل بأساس الأورجانون كله . وقد دعا هذا كانت فيما بعد إلى البحث فى البرهنة على أساس المفهوم ، وتابعه على ذلك لاشيلييه ، فقد حاول صياغة الديكتوم Dictum فى صورة مفهومية فقال ما يرتبط بالضرورة بماهية الجنس ، ينبغى أن يرتبط بأنـــواع الجنس ، وما يرتفع بالضرورة عن ماهية الجنس ، يرتفع عن كل الأنواع التى يتحقق فيها الجنس » . ثم شرح هذا بقوله « حينما نستحضر صفة من الصفات أو محمـــولا من المحمولات أو نسقط صفة أخرى أو محمولا آخر فى طبيعة موضوع من الموضوعات ، فإن وجود أو غياب الصفة أو هذا المحمول فى الموضوع يؤدى إلى وجود أو غياب الصفة الثانية » . وبهذا نرى أن الماصدق يقوم على المفهوم يقول لاشيلييه : « إن ما يعين لنا وجود صنف من الأصناف إنما هو صفة تشترك فيها كائنات عدة ، وما نثبته لهـــذا الصنف أو ننفيه عنه بشكل كلى فإنما هو صفة ثابتة توجد متضمنة أو مسقطة بواسطة هذا العنصر المشترك » ، أى أننا ينبغى أن ننظر إلى تكوين الموجودات وتركيبها . إلى جوهرها الحقيقى بدلا من أن ننظر تلك النظرة العارضة الصرفة ، وهى تصنيفها ووضعها فى تقاسيم عامة . إن هذه التصانيف إنما تكون إذا نظرنا إلى الطبيعة الداخلية للأشياء ، وهنا تكون نتيجة الاستدلال ، إذا ما أقيمت على نظرة مفهومية نتيجة خصبة لا مجرد تكرار لا معنى له .

ولكن لاحظ بعض المناطقة المعاصرين أن إعتراض لاشيلييه هـــو قائم عـــلى أساس وأنه ينبغى أن نعود إلى النظرية الأرسطاليسية فنقيم الـ Dictum على أساس الماصدق ، ذلك لأن طبيعة البرهنة القياسية إنمـــا

تقوم على الكلى ، والكلى هو نقطة البدء الذى تنتقل منه فى عملية الاستدلال القياسى إلى الجزئى ، فنحن إذا ما حملنا فان على زيد من الناس فذلك لأنه ينتمى إلى النوع الإنسانى ، ينتمى إلى إنسان ، هذا التصور الذى نفهمه فى أساس المنطق الارسطاليسى على أنه كلى ، فسهولة البرهنة القياسية إنما تقوم على أساس النظر إلى الماصدق ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الـ Dictum عند أرسطو هو أساس الشكل الأول ، وإلى هذا الشكل ترد الاشكال الأخرى . ولكن إذا قبلنا نظرة لاشيليه الى الـ Dictum فإن هذه النظرة إنما تتحقق فى الشكل الأول فقط ولا يمكن تحققها فى الأشكال الأخرى ، وحينئذ لا بد أن نبحث لكل منها عن مبدأ آخر ، وسنجد نحن فى بحثنا لتلك الاشكال أنه من الممكن تطبيق الـ Dictum فى شكله الارسطاليسى عليها (١) .

وقد حاول بعض المناطقة الآخرين تصوير هذا المبدأ ، بحيث نستنتج منه جميع القواعد التى ذكرناها عن القياس ، فعبر عنه كينز بما يأتى : « ما يحمل ايجابا أو سلبا على حد مستغرق ، ينبغى أن يحمل فى نفس الحالة على كل شىء مندرج تحته » .

١ - يقول كينز . تمدنا هذه المقالة بالقاعدة الاولى : أن القياس يتكون من ثلاثة حدود : حد مستغرق ، وحد يحمل على هذا الحد وحد يندرج تحت هذا الحد الاخير . وهذه الحدود على التوالى: الحد الأوسط والاكبر والاصغر . ووضع القاعدة على هذه الصورة يمدنا بالشكل الاول من أشكال القياس ، ثم إن هذه القاعدة تحوى أيضا قاعدة عدم غموض الحدود ، لانه إذا كان أحد الحدود غامضا ، فإنه

Tridot , Traité p. 153. 154 (1)

سيكون لدينا بالضرورة أكثر من ثلاثة حدود (١).

٢ ـ هذه المقالة تقرر أيضا أن القياس يتكون من ثلاث قضايا :

(ا) قضية يحمل فيها كل شيء على حد مستغرق . (كبرى)

(ب) قضية تعبر عن شيء مندرج تحت هذا الحد . (صغرى)

(ح) قضية تعبر عن حمل حقيقى للمحمول الأصلى على الحد المندرج تحت الحد الاوسط ، أى قضية تعبر عن حمل الحد الأكبر على الحد الأصغر .

٣ ـ هذه المقالة تشير إلى أن الحد الأوسط ينبغى أن يكون مستغرقا مرة على الأقل فى إحدى المقدمتين . بل تذهب خطوة أوسع فتقرر أنه ينبغى أن يكون الحد الأكبر مستغرقا فى الكبرى « ما يحمل على حد فهو مستغرق . وعلى هذا الأساس لاتنطبق هذه القاعدة بهذا التحديد إلا على الشكل الأول ، حيث يكون الحد الأكبر مستغرقا فى المقدمة الكبرى .

٤ ـ تشير هذه المقالة أيضا إلى أغلوطة الحد الأكبر ، أغلوطة إستغراقه فى النتيجة وعدم إستغراقه فى المقدمة الكبرى . ولا تحدث هذه الأغلوطة إلا إذا كانت النتيجة سالبة . ولكن العبارة ـ فى الحالة نفسها ـ تقرر أنه إذا كانت النتيجة سالبة ، فينبغى أن تكون المقدمة الكبرى سالبة ، ومن حيث أنه فى قياس تظبق عليه هذه المقالة مباشره ، يكون الحد الأكبر محمولا على المقدمة ـ أى الحد الأكبر ـ يستغرق فى المقدمة وفى النتيجة .

٥ ـ هذه المقالة تقرر ان هناك شيئا يندرج تحت الحد المستغرق اى الحد

(1) Keynes - Formal Logic, 301

الأوسط - هو الحد المستغرق - إذاً ينبغى أن يحمل شىء بالإيجاب ، ومن ثمة نستخرج القاعدة - لا إنتاج عن سالبتين :

٦ - تقرر هـــذه المقالة أيضا بالعبارة - فى نفس الحالة - عدم الخروج على القاعدة ، إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فالنتيجة سالبة .

تلك هى المحاولة التى حاولها كينز فى صوغ هذه المقالة والتى استخرج منها جميع قواعد القياس - ويبدو أن هذه القواعد تنطبق بدقة - كما ذكرنا - على الشكل الاول . كما أنها تنطبق على الاقيسة الحملية أكثر منها على الأقيسة الشرطية (١) ، وإن كان المناطقة يعممون تطبيقها على الاشكال الاخرى ، كما يطبقونها على الاقيسة الشرطية ، وسيتبين لنا خلال بحثنا فى الأشكال مقـــدار صلاحية هذه المقالة لتكون مبدأ عاما للاشكال المختلفة كلها .

---

(1) ibid, p. 103

الفصل الرابع

أشكال القياس وضروبه

ما معنى شكل القياس أولا ؟ وما معنى الضرب ؟ يعنى أرسطو بالشكل ، هيئة القياس التى يوضع عليها الحد الأوسط فى المقدمتين . وقد أدى اختلاف وضع هذا الحد فى الأقيسة المختلفة إلى إيجاد أشكال ثلاثة عند أرسطو ، وأضاف إليها جالينوس شكلا رابعاً .

أما أشكال أرسطو الثلاثة فهى بحسب وضع الحد الأوسط فيها كالآتى :-

١ - الشكل الأول : أن يكون الحد الأوسط موضوعاً فى الكبرى ، محمولا فى الصغرى

أ ب

ح ا

ح ب

وضع الحد الأوسط

٢ - الشكل الثانى : أن يكون الحد الأوسط محمولا فى الإثنين :

ب ا

ح ا

ح ب

وضع الحد الأوسط

٣ ـ الشكل الثالث : أن يكون الحد الاوسط موضوعا فى الإثنين .

وضع الحد الاوسط | ا ب
| ا حـ
| ـــــــــ
| حـ ب

٤ ـ الشكل الرابع : وهو شكل جالينوس ، أن يكون الحد الاوسط محمول الكبرى وموضوع الصغرى :



وقد أورد هذه الاشكال الاخضرى فى سلمه ، كما أورد بقية قواعد القياس ، وقد نظم هذه الاشكال فى ثلاثة أبيات

حمله بصغرى وضعه بكبرى   يدعى بشكل أول ويدرى
وحمله فى الكل ثانياً عرف   ووضعه فى الكل ثالثا ألف
ورابع الاشكال عكس الاول   وهى على الترتيب فى التكمل

تلك هى أشكال القياس ، والأشكال تنقسم الى ضروب ، والضرب هو هيئة القياس التى يوضع عليها كية وكيفية المقدمات والنتائج ، وعلى هذا الأساس تنتج كل قضية أربعة ضروب فى كل شكل ، ذلك أنه اذا كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة ، فيمكن أن تكون الصغرى : إما كلية موجبة ، وإما كلية سالبة ، وإما جزئية موجبة وإما جزئية سالبة ، وكذلك

كل من القضايا الكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة ، انما تكون كلها مع أنواع القضايا الأخرى ضروباً متعددة ، وعلى ذلك سيكون لدينا ما يأتى :

ا	١) A A ― A	٢) A E ― E	٣) A I ― I	٤) A O ― O
ب	٥) E A ― E	٦) E E ―	٧) E I ― O	٨) E O ―
ج	٩) I A ― I	١٠) I E ―	١١) I I ―	١٢) I O ―
د	١٣) O A ― O	١٤) O E ―	١٥) O I ―	١٦) O O ―

إن تطبيق قواعد القياس السابقة ينتج إسقاط ثمانية ضروب وإبقاء ثمانية ، هذه الضروب الثمانية ستنتج لنا فى مختلف الاشكال ١٩ ضرباً منتجا خمسة ضروب كلية وأربعة عشرة ضربا جزئيا ، وسبعة موجبة وإثنى عشرة سالبة .

عرض أرسطو لنظرية الاشكال لأول مرة وبصورة نهائية ، فى التحليلات الاولى . والاشكال القياسية هى الهيئات المختلفات التى قد يتشكل فيها القياس طبقا للعلاقة التى تربط فى المقدمات الحد الأوسط بالحدين الآخرين

وكل شكل يتكون من عدد من الصور القياسية تسمى ضروبا ولم يعرف أرسطو هذه الكلمة ، والضروب هى الهيأة القياسية للمقدمات من ناحية الكم والكيف ، وبعض هذه الأضرب منتج وبعضها غير منتج وقد قلنا إن هناك ثلاثة أشكال أرسطاليسية وشكل جالينوس ، وقلنا إن الشكل الجالينوسى لم يقبله مناطقة العصور الوسطى الأولين فنجد William Shyres Wood وغيره من متقدمى المناطقة يسقطون هذا الشكل ولا نجد له ذكراً فى الأشعار اللاتينية التى وصلتنا ولكن نجد فى وقت متأخر وبخاصة عند المدرسيين ـ أن هذا الشكل قد ذكر ، والمشكلة هى هى فى العالم الإسلامى ـ فبينما نجد إبن سينا والمتقدمين من الفلاسفة الإسلاميين قد أهملوا ذكر هذا الشكل ، وذهبوا إلى أنه مناف للطبع ، وغير بين بذاته ، نجد المتأخرين قد ذكروه (شرح الملوى على السلم والعطار فى شرحه على الخبيصى ـ الشمسية وشروحها) بل ونجد أن هؤلاء قد توسعوا فيه ، وأضافوا إليه ضروبا جديدة فى محاولة من أطرف المحاولات العقلية .

أما فى العصور الحديثة فلم يقبله لاشيلييه ، وسنعود إلى هذا فى بحثنا الشكل الرابع ، كما أن جوبلو هاجمه أيضا فقال : إن سبب إنتاجه هو إقامة أشكال القياس على أساس الحد الأوسط وإن وضع الحد الأوسط إنما وهو وضع خارجى يدل على علاقة خارجية ، لا تجعلنا ندرك طبيعة البرهنة الخاصة لكل شكل ، وأنتجت ضرراً بالغا بايجاد شكل رابع ، لا يوجد ، والأضرب الخمسة التى يتكون منه يمكن ردها إلى ثلاثة أضرب مكونة تكويناً غير سليم [1] .

---

(١) Goblot : Traite p. 234

ثم نلاحظ أن الاضرب المنتجة يعبر عنها بكلمات إصطلاحية لاتينية هى :

الشكل الأول :

١ ـ الضرب الأول — Barbara

٢ ـ الضرب الثانى — Celarent

٣ ـ الضرب الثالث — Darii

٤ ـ الضرب الرابع — Ferio

الشكل الثانى :

١ ـ الضرب الأول — Cesare

٣ ـ الضرب الثانى — Camestres

٢ ـ الضرب الثالث — Festino

١ ـ الضرب الرابع — Baroco

الشكل الثالث :

١ ـ الضرب الأول — Felapton

٢ ـ الضرب الثانى — Disamis

٣ ـ الضرب الثالث — Bocardo

٤ ـ الضرب الرابع — Ferison

٥ ـ الضرب الخامس — Datisi

٦ ـ الضرب السادس — Darapti

الشكل الرابع :

١ ـ الضرب الاول — Baralip

٢ ـ الضرب الثانى Celantes

٣ ـ الضرب الثالث Dibatis

٤ ـ الضرب الرابع Fesapo

٥ ـ الضرب الخامس Fresison

أما الذين يعتبرون الشكل الرابع صورة غير مباشرة للشكل الأول فرموزهم هى :

١ ـ الضرب الأول Baralipton

٢ ـ الضرب الثانى Celantes

٣ ـ الضرب الثالث Dibatis

٤ ـ الضرب الرابع Fapesmo

٥ ـ الضرب الخامس Frisesomorum

على أن يأتى هذا الضرب بعد Ferio الضرب الاخير من الشكل الأول .

(الحروف المتحركة من الألفاظ اللاتينية تشير إلى القضايا : A = كلية موجبة ، E = كلية سالبة ، I = جزئية موجبة ، O = جزئية سالبة . وللحروف الساكنة معان ، سنفسرها فى الفصل الخاص برد الاقيسة)

نلاحظ من قواعد القياس السابقة أن الشكل الأول هو أكمل الاشكال وإليه ترد الاشكال الأخرى . وقد قسم أرسطو فعلا الأقيسة إلى أقيسة كاملة وهى أقيسة الشكل الاول ، وأقيسة غير كاملة وهى أقيسة الشكلين الثانى والثالث يقول أرسطو ، أسمى القياس كاملا إذا كانت مقدماته

لاتحتاج إلى شيء آخر غير ماوضع فيها لكى تكون ضرورة النتيجة بينة،وغير كامل إذا ماكان فى حاجة إلى أشياء تنتج بالضرورة من المقدمات، ولكنها غير متضمنة فيها صراحة ، لكى يكون القياس « صحيحا » .

وعلى العموم نلاحظ فى القياس الكامل لزوم النتيجة بالضرورة من المقدمات بل وأن تصرح المقدمات بها وأن تطبق قاعدة المقول على الكل وعلى اللاشىء أو اللاواحد تطبيقا مباشراً . أما فى الاقيسة غير الكاملة ، فإن النتيجة تلزم بالضرورة أيضاً ، ولكن ضمنا . ولا يظهر الديكتوم كقاعدة للقياس بوضوح ، ولكى تتبين لنا العلاقات العقلية واضحة فى أقيسة الشكلين الثانى والثالث ينبغى أن نلجأ إلى رد الأقيسة إلى الشكل الأول بواسطة الإستدلال المباشر وبخاصة العكس المستوى . وقد ذهب أرسطو إلى هذا ، واعتبر تلك الأشكال تغيرات غير ذات بال وعرضية ، للشكل الأول . على أن المناطقة بعده لم يوافقوا على هذه الفكرة واعتبروا رد الأشكال بعضها إلى بعض نوعا من الدور أو المصادرة على المطلوب : وذهبوا إلى أن الأقيسة مستقلةعن بعضها تمام الاستقلال،ويمثل هؤلاء المناطقة لا شيلييه . فقد نقل لاشيلييه تقسيمات أرسطو للأشكال ، ولم يوافق على أولية الشكل الأول وأولويته ، كما أنه لم يوافق على رد الاشكال بعضها إلى بعض، كل شكل من الأشكال له طبيعة خاصة داخلية،ويصدر عن المبدأ الذى يصدر عنه الآخر، وضروب كل شكل من الأشكال منتجة تماما بدون حاجة إلى شكل يمكن أن يرد إليها .

فى إيجاز ذهب لاشيلييه إلى ذاتية الأشكال : كل شكل له ذاتية تختلف عن ذاتية الآخر وتميز وظيفته ، على أن التسليم بهذه النظرية يؤدى إلى نقص كبير فى النظرة إلى القياس ، يودى بوحدته ، فالقول بأن أشكاله منفصلة الواحد عن

الآخر ، وأن كلا منها إنما يخضع لمبدأ خاص يميزه عن الآخر ؛ بحيث لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة توصل اليها أحد الأشكال بأحد الأشكال الأخرى هدم للقياس في أساسه . إن القياس مذهب منطقى ، بل وفلسفى متناسق الأجزاء ، يخضع لمبدأ واحد هو الـ Dictum مع تكيفات خاصة لكل شكل ، لا تخل بوحدته العامة على الإطلاق .

وحين حاول لاشيلييه أن يحدد وظيفة كل شكل من الأشكال في العمليات العقلية أضفى عليها من مذهبه فى إستقلال الأشكال ، إن الوظيفة التى تقوم بها الأشكال إنما يحددها لاشيلييه فيما يلى . لست أعنى بأشكال القياس طرائق مختلفة من ربط الحد الأوسط بالطرفين الآخرين فحسب ، إنما أقصد قبل كل شىء ماسبب هذه الإرتباطات نفسه ، سبب هذه الطرائق المختلفة من البرهنة والإثبات ، سواء تتجه هذه البرهنة أو هذا الإثبات إلى الصدق أو الكذب فى قضية تضمن . أما الشكل الأول فهو بالضرورة وفى كل ضروبه برهان على صدق بواسطته نثبت صدق قضية من القضايا وصدقها غير مباشر وهذا الصدق لا يمكن إنتاجه إلا بتأليف قضيتين تندرج الواحدة منها تحت الأخرى بواسطة صفة تتضمن فى الأول ويدخل تحتها الثانى ، هذه الصفة هى الحد الأوسط ، أما الشكلان الثانى والثالث فهما لا يثبتان صدق قضية من القضايا ، إنما كذبها ـ هذه الأشكال تنفى وتسلب ، الشكل الثانى يثبت كذب قضية موجبة ، والشكل الثالث يثبت كذب قضية كلية . ويستنتج لاشيلييه من هذا أن الشكلين الثانى والثالث ليسا فقط مستقلين عن الشكل الأول ، بل هما متعارضان معه ، لما يتحق فيهما من صفة سلبية بحتة (١) .

---

(1) Tricot : Traité P. 197

تحديد عدد الأضرب

لتحديد عدد الأضرب ثلاثة طرق وهى باختصار .

١ - الطريقة الماصدقية أو التجريبية لأرسطو La méthode éxtensivists ou experimentale

٢ - الطريقة المفهومية للاشيليه La méthode Compréhensiviste

٣ - الطريقة الأولية La méthode aprioristique .

والطريقة الثالثة هى التى استخدمها المناطقة بعد توما الأكوينى، وهى التى تطبق عادة، وستنتج ١٦ ضربا لكل قضية أربعة أضرب فى كل شكل الأربعة ستكون ١٦ ضربا ، فكل قضية ستكون فى أربعة أشكال ٦٤ ضربا . لدينا أربعة أنواع من القضايا فسيكون لدينا ٢٥٦ ضربا ولكن كل هذه الأضرب لا تنتج، وانما سيكون لدينا ١٩ ضربا فقط منتجا ، إذا حذفنا بواسطة قواعد القياس - التى ذكرنا - أغلب الأضرب .

ولكن المناطقة المحدثين لم يوافقوا على هذا المنهج - منهج الحذف - طبقا لقواعد آلية لم تملها برهنة داخلية ، بل كانت شيئاً صناعيا بحتا ، يقول جوبلو « إن تكوين القياس طبقا لتلك القواعد التى تعبر عنها تلك الرموز اللاتينية غير طبيعى ، وإننا نستطيع أن نعرفه تمام المعرفة ، دون معرفة العلاقات العقلية التى ترمز إليه قواعد القياس ، إننا فى هذه القواعد لا ننظر إلى القياس فى باطنه ، إلى القياس من حيث هو ، إننا ننظر إلى ناحية آلية يسير عليها القياس سيراً ماديا » ولقد تعددت محاولات الفلاسفة للتحلل من عدد الأشكال الإرسطاليسية وضروبها . ونرى هذه المحاولة عند ليبينتز وعند هاملتون - كما نراها عند السهروردى

من الاسلاميين ـ وبعض المناطقة الإسلاميين المتأخرين . أما ليبنتز فجعل الشكل الأول مكونا من ستة ضروب ، ذلك أنه يستبدل النتائج الكلية لكل من Celarent,Barbara بجزئيات متوافقة ، كما أنه يضع ستة أضرب للشكل الثانى . وذلك بأن يقيم عملية تداخل لنتائج Camestres و Cesare. وأخيراً يضع ستة أشكال للشكل الرابع وذلك بأن يقيم عملية تداخل لنتيجة Celantes ولكن كل هذه التقابلات ليست فى الحقيقة إلا أقيسة لاحقة Episyllogism أقيسة تتضمن نتيجة القياس السابق ، ولا صلة لها إطلاقا بمقدمات القياس الأصلى لكن ليبنتز إعترف مع ذلك بأن الضروب التقليدية هى وحدها المنتجة . وقد أعترف أيضا بأن أشكال المدرسيين الأربعة تتفاوت دقة وشرفا . الشكلان الثانى والثالث أقل درجة من الأول ، والشكل الرابع أقل درجة من الثانى والثالث وكل الضروب ترد إلى مبدأ الذاتية وتثبت بواسطة قياس الخلف ، وذلك بسبب التعارض الذى يوجد بين المقدمة والنتيجة المتناقضة معها ذات الكم والكيف المختلفين ، والتى تصل إل نفس المقدمتين من هذه النتيجة .

أما هاملتون فإن رأيه فى عدد الأشكال والضروب إنما يتكيف طبقا لنظرية كم المحمول وتصوره العام عن المنطق الصورى ، وقد قام هاملتون بتبسيط الأشكال كلها . ذلك أن كل قضية عنده هى مساواة أو رمز على مساواة ، كيف تحل محل الرابطة المنطقية الكيفية. ليس هناك إذاً حد أكبر ولا أصغر ولا أوسط ولا يوجد شكل قياسى. الشكل : هو تغير عرضى للصورة القياسية . إذاً ليس ثمة مشروعية فى ردنا للشكل الثانى والثالث إلى الأول . والشكلان الثانى والثالث صورتان غير متكاملتين ، إستدلالين غير تامين والأقيسة الوحيدة الحقيقية هى الأشكال الثلاثة الأولى وأميز مثال للاستدلال هو :

ب = ا

ح = ب

∴ ح = ا والمبدأ الذى يسيطر على المنطق عنده ويسوده هو مبدأ إحلال المتشابهات . الواحدة محل الأخرى (١) وهذا مبدأ رياضى بحت، وكانت له أهمية فى منطق جفونز الرياضى فيما بعد .

كان هاملتون يميل إلى اعتبار المنطق جبراً ، أو علامات تحل محل الأفكار وقد أدت محاولة هاملتون هذه الى أنه وضع عددا من الضروب أكثر بكثير من ضروب المنطق المدرسى . فنى الأشكال الثلاثة التى قبلها هاملتون ، يكون عدد الضروب المنتجة مائة ضرب لكل شكل - ١٢ ضربا موجبا ، ٢٥ ضربا سالبا .

أما المسلمون فنرى محاولة ممتازة عند السهروردى ، إذ أن السهروردى لم يقبل الشكلين الثانى والثالث ، لأن القضية الوحيدة المنتجة عنده هى القضية الكلية الموجبة الضرورية . وقد أسماها البتاتة . فلم يعترف سوى بضرب واحد هو الضرب الأول من الشكل الاول ، قضيتان كليتان موجبتان ، تنتجان قضية موجبة .

على أن محاولات ليبنتز أو هاملتون او السهروردى لم تنجح اى نجاح بجانب المحاولة الإرسطاليسية الأولى ، فقد بقيت تلك المحاولة هى الأساس الهام فى جميع كتب المنطق الصورى ، وسيتبين لنا هذا من بحث تلك الأشكال بحثا تفصيليا .

---

(1) Ibid. p.p. 204-05

وقبل أن نقوم بهذا البحث ، وأن نعرض لشروط الاشكال ـ نورد الابيات العربية الآتية التى تلخص هذه الشروط:

اما الأول :

فشرطه الإيجاب فى صغراه ‏ ‏ ‏ وان ترى كلية كبراه

والثان ان يختلف فى الكيف مع ‏ ‏ ‏ كلية الكبرى له شرط وقع

والثالث الإيجاب فى صغراهما ‏ ‏ ‏ وأن ترى كلية إحداهما

ورابع عدم جمع الخستين ‏ ‏ ‏ إلا بصورة ففيها تستبين

صغراهما موجبة جزئية ‏ ‏ ‏ كبراهما سالبة كلية

الفصل السادس

الشكل الأول

شروط الشكل الأول :ـ أعتبر للشكل الأول شروط خاصة هى :

ـ إيجاب الصغرى : لأنه إذا كانت المقدمة الصغرى سالبة ، وجب أن تكون الكبرى موجبة ، وتكون النتيجة سالبة . وعلى ذلك سيكون الحد الأكبر مستغرقا فى النتيجة ، وغير مستغرق فى المقدمة .وحينئذ لا يصح الإنتاج .

٢ ـ كلية المقدمة الكبرى : قلنا إن الحد الأوسط سيكون غير مستغرق فى المقدمة الصغرى الموجبة (لأنه محمول فيها) إذاً ينبغى أن تكون المقدمة الكبرى كلية حتى يستغرق هذا الحد ، لأنه موضوع فى المقدمة الكبرى للشكل الأول . والقضية الكلية موجبة أو سالبة تستغرق موضوعها .

ويرى مناطقة بورت رويال أن هذه القواعد الخاصة إنما هى مستمدة من قواعد القياس العامة ، ويحاولون إثباتها فى ضوء هذه القواعد العامة .

إستنباط الأضرب أو المناهج الثلاثة فى تعيين عدد أضرب الشكل الأول :

يحتوى الشكل الأول ١٦ ضربا ممكننا ولكن الأضرب المنتجة هى Barbara و Darii و Celearent و Ferio أما كيف وصلنا إلى هذه الاضرب ، فإننا سنلجأ إلى المناهج التى ذكرناها .

١ - منهج أرسطو الإستنباطي الماصدق أو التجريبي. أما مبدأ الإستنباط عند أرسطو فهو يقوم على أساس مقولة الكل طبقا لعلاقات الماصدق، وقد ذكرنا هذه المقولة من قبل، وتصوير أرسطو لها.

أتى المدرسيون بعد ذلك وطبقوا الـ Dictum على أقيســـة الشكل الأول فقالوا عن الأضرب الموجبة « ما ينطبق على التالي ينطبق على المقدم » أو بعبارة أخرى ما ينطبق على معنى نأخذه بشكل كلي، ينطبق على كل ما يثبته هذا المعنى، أو كل ما يكون موضوعا له، أو كل ما يكون في ما صدق هذا المعنى، اما عن الأضرب السالبة فيقول المدرسيون « كل ما يسلب عن التالي يسلب عن المقدم » أو بعبارة اخـــرى « كل ما يسلب عن معنى كلي يسلب عن كل ما يثبته هذا المعـــنى (١) »

يلاحظ رابييه أن تطبيق الـ Dictum على الشكل الأول بهذه الصورة يثبت أنه ليس مبدأ خارجيا للقياس، بل هو القياس نفسه في صورته المجردة، خالصا من صور الضروب الجزئية (٢).

استنبـاط الأضرب المشروعة بواسطة الديكتوم : بدأ أرســـطو يبحث تجريبيا كل شكل، ولم يقبل إلا ضروبه المنتجة، وكانت نتيجة إستدلاله كالآتي :

الضرب الأول : إذا كانت ا تثبت على كل ب

و ب تثبت على كل س

فإن ا تثبت بالضرورة لكل س، فسيكون عندنا

---

(1) Port - Royal, p. 204

(2) Rabier - Logique, p. 23.

القياس الآتى :

كل ب هى ا	A	
كل س هى ب	A	Barbara
∴ كل س هى ا	A	

الضرب الثانى : إذا كانت ا تسلب عن كل ب

و ب تثبت لـكل س

فإن ا تسلب بالضرورة عن كل س ، فسيكون عندنا

القياس الآتى :

لا شىء من ب هى ا	E	
كل س هى ب	A	Celarent
∴ لا شىء من س هى ا	E	

الضرب الثالث: إذا أثبتنا ا لكل ب E

Darii I

وأثبتنا ب لبعض س I

فإننا نثبت بالضرورة ا لبعض س ، ويكون القياس كل ب هى ا

بعض س هى ب

∴ بعض س هى ا

الضرب الرابع : إذا نفينا ا عن كل ب

وأثبتنا ب لبعض س

فإننا ننفى ا بالضرورة عن بعض س ، ويكون القياس الآتى :

لا شيء من ب هي ا   E
بعض س هي ب   I   Ferio

∴ ليس بعض س هي ا   O

تلك هي الأضرب الأرسطاليسية المنتجة . وقد بحث أرسطو اثنى عشر ضربا من الشكل الأول وأسقطها بواسطة أمثلة ذكرها لنا في التحليلات الأولى ، وبحثها بحثاتجريبيا، وأدى ذلك الى عدم انتاجها، ولسنا في حاجة إلى ذكر هذه الأمثلة. غير أننا نتوقف عند مسألة هامة ، وهي الضروب غير المباشرة للشكل الأول والتي اعتبرت فيما بعد شكلا رابعا وهي .

Baralipton, Celantes, Dabitis, Frisesomorum,

(٢) المنهج المفهومي عند لاشيليه : وضع لاشيليه مبدأ الشكل الأول هو مقولة المقول على الكل نفسها، ولكن على أساس المفهوم «حينما يتضمن شيء أو لا يتضمن شيئا آخر ، فإن وجود الأول يؤدى إلى وجود الثاني أو عدم وجوده » . أهمل لاشيليه النظرة إلى الماصدق ونظر إلى المفهوم فحسب ، وحين أراد تحديد عدد ضروب الشكل الأول لم يتقيد بالأضرب القديمة وإنما عين عشرة ضروب منتجة، وقد دعاه إلى هذا نظريته الجديدة في القضية :« إن المقدمة الكبرى في هذا الشكل كلية : فتكون إما موجبة وإما سالبة ، والمقدمة الصغرى موجبة فتكون إما جزئية وإما جمعية معينة collective determine وإما جمعية غير معينة . وإما كلية جزئية ، ومن هنا أصبح لدينا عشرة أضرب ، ومع ذلك فإن لاشيليه يرى أن التقسيم الكلاسيكي القديم ممكن قبوله ، لأن القضية الجمعية غير المعينة ليست إلا جزئية ، والقضية الجمعية ليست إلا كلية ، ثم يحاول

البرهنة على ضروب أرسطـــو الأربعة المنتجة ، فيفترض أن ا تتضمن ب ، أو لا تتضمنها ، ويأخذ مقدمة كلية ، سواء أكانت موجبة أو سالبة ، وجود ب أو عدم وجودها فى موضوع يؤدى الى وجود ا أو عدم وجوده . إذاً يجب أن تختار موضوعا حاصلا على ب . والصغرى يجب أن تكون بالضرورة موجبة كلية أو جزئية . من ارتباط هذين النوعين من المقدمات ـ الكبرى والصغرى ـ تنتج أقيسة أرسطو لا أكثر ولا أقل .

(٣) المنهج الأولى : هو منهج الحذف . نطبق فيه قواعد الشكل الخاصة أو قواعد القياس العامة . فنحذف بواسطة هذا التطبيق الضروب التى لا تتحقق فيها تلك القواعد . وقد لجأ الى هذا المنهج مناطقة بورعه ورويال وكذلك المنطق ماريتان ، ويعطينا هذا المنهج الضروب الآتية :

AA	AE	AI	AO
EA	EE	EI	EO
IA	IE	II	IO
OA	OE	OI	OO

(١) نسقط ما يأتى oE ، oo ، AE ، Ao ، EE ، Eo ، IE ، Io لأنهـــا تخالف القاعدة التى تقرر أن الصغرى تكون موجبة .

(٢) نسقط IA ، II ، oA ، oI ، لانها تخالف القاعدة أن تكون الكبرى كلية يتبق لنا AA ، EA ، AI ، EI .

نلاحظ على هذا الشكل أنه أتم الاشكال : إذ أنه ينتج جميع أنواع القضايا ، ثم إنه الشكل الوحيد الذى ينتج قضية كلية موجبة ، فهو إذن الشكل الكامل إذ أن القضية الكلية الموجبة هى القضية الوحيدة المستخدمة فى العلوم ، والعلوم عند الأقدمين لا تكون إلا كلية موجبة . وإذا وجد جزئى فليس إلا صورة ومعبراً الى حد كلى ، والنفس انما تكمل بمعرفة الكليات لا بمعرفة الجزئيات .

الفصل السابع

الشكل الثانى

يحدد الشكل - كما ذكرنا - وضع الحد الأوسط - إذ أنه محمول فى المقدمتين بالنسبة لعلاقته بالحدين الأكبر والأصغر ، والحد الأوسط يثبت هنا أو يسلب عن الصغرى والكبرى . وهو هنا خارج عن الطرفين ، ولكنه من ناحية الماصدق هو الأول . وخروجه هذا سنستنتجه من أن هذا الشكل لا ينتج إلا السوالب ، ويعبر أرسطو عن هذا الشكل بقوله : « حينما يتعلق حد بذاته بشيء يؤخذ كليا ، ولا يتعلق بشيء يؤخذ أيضا كليا ، أو حين يتعلق أولا يتعلق بواحد من الحدين الكليين . فإنى أسمى هذا: الشكل الثانى(١) .

القواعد الخاصة بالشكل الثانى :

١ - إختلاف المقدمتين كيفاً ، أو بمعنى أدق أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

٢ - أن تكون المقدمة الكبرى كلية .

أما أن تكون إحدى المقدمتين سالبة ، فذلك لإننا قلنا إن الحد الأوسط هنا محمول فى كلتا المقدمتين، والحد الأوسط ينبغى أن يستغرق مرة على الأقل فى إحدى المقدمتين طبقاً لشروط الإستغراق، والقضية السالبة هى وحدها التى تستغرق محمولها ، فينبغى إذن أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

---

(1) Ar stote - Analyt pue Prior , P56,334.

ثم نلاحظ أن النتيجة ستكون سالبة ، لأن احدى المقدمتين سالبة ، وعلى هذا تستغرق السالبة محولها . ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى، وهو مستغرق فى النتيجة . إذن ينبغى أن يكون مستغرقا فى المقـــدمة الكبرى ، والقضية التى تستغرق موضوعها هى الكلية السالبة أو الموجبة. اذن ينبغى أن تكون المقدمة الكبرى كلية .

طرق استنباط ضروب الشكل الثانى :

عدد أضرب هذا الشكل ١٦ ، ولكن ٤ فقط هى المنتجة وهى Gesare و Camestres و Festino و Baroco .

منهج أرسطو :

أما مبدأ هذا الشكل عند أرسطو فهو الديكتوم أيضا ، وقـــد أسماه المدرسيون بعد Dictum de diverso أى المقـول بالإختلاف ، وعبروا عنه بما يأتى : إننا إذا ما أثبتنا صفة لموضوع أو نفيناها عنه : فإن كل شيء لا تثبته هذه الصفة أو تنفيه ، لا يكون متضمنا فى هذا الشيء (١) أو بمعنى أدق كل ما يسلب عن المعنى الكلى ، يسلب عن كل ما يندرج تحت هذا المعنى الكلى. وحين حاول أرسطو تحقيق مشروعية هذا الشكل لجأ الى مسألة الرد : كل ما لا يمكن رده الى ضرب من ضروب الشكل الأول ، لا يكون مشروعا اللهم إلا Baroco . فإنه يثبته بقياس الخلف ، وهذا ما دعا أرسطو الى إعتبار هذا الشكل وضروبه أقيسة ناقصة ، ولكن بالرغم من أنها ناقصة فإنها أقيسة حقيقية . ونحصل منها على النتيجة بطريق مباشر .

ويلاحظ أيضا أن ردها الى أقيسة من الشكل الأول لا يغير فى مضمونها .

---

(١) Tricot, Traitè, p. 2J4

ثم إن عملية العكس ، وهى العملية التى نلجأ اليها فى رد تلك الأقيسة ، تحتفظ بطبيعة بالمقدمات .

على اية حال كانت هذه هى الطريقة التجريبية التى لجأ إليها أرسطو لتحقيق مشروعية هذا الشكل .

الضرب الأول :

Cesare

لا شيء من ب هو ا — معنى s اى
كل س هو ا — إعكس المقدمة التى
.·. لا شيء من س هو ب — قبلها عكسا مستويا

ترد الى Celarent فنعكس المقدمة الكبرى عكسا مستويا فنقول :

لا شيء من ا هو ب — هذا قياس من الضرب الثانى
كل س هو ا — للشكل اول اى Celarent وعلى
.·. لا شيء من س هو ب — هذا يتقرر إنتاج الضرب Cesare

الضرب الثانى : هو Camestres

كل ب هو ا — معنى M – ضع
لا شيء من س هو ا — المقدمات الواحدة
لا شيء من س هو ب — مكان الاخرى

ترد ايضا الى Celarent فنعكس عكسا مستويا بسيطا فنقول :

لا شيء من ا هو س
كل ب هو ا
.·. لا شيء من ب هو س

هذا قياس من الضرب الثانى للشكل الأول : توصلنا إليه بواسطة وضع المقدمتين الواحدة مكان الآخرى ، وعكسنا الصغرى عكسا مستويا بسيطا .

الضرب الثالث : Festino

لا شيء من ب هو ا
بعض س هو ا
∴ ليس بعض س هو ب

معنى s
أى أعكس المقدمة التى
قبلها عكسا مستويا

نعكس المقدمة الكبرى عكسا مستويا أى نردها إلى Ferio فتكون .

لا شيء من ا هو ب
بعض س هو ا
∴ ليس بعض س هو ب

الضرب الرابع : Baroco

كل ب هى ا
ليس بعض س هى ا
∴ ليس بعض س ب

نلجأ إلى الرد بواسطة قياس الخلف . نأتى بنقيض النتيجة وهو : كل س هو ب ونجعلها المقدمة الصغرى ، فيكون عندنا القياس الآتى من الشكل الاول .

الضرب الأول : Barbara

كل ب هى ا
كل س هى ب
―――――――
∴ كل س هى ا

نلاحظ أن هذه النتيجة تناقض المقدمة الصغرى فى Baroco. ونلاحظ أيضاً أن النتيجة ، ليس بعض س هو ب أثبتناها بطريق غير مباشر ، بواسطة كذب النقيض .

منهج لاشيلييه :

وضع لاشيلييه مبدأ الشكل الثانى ، يشبه مبدأ الشكل الأول : صفة تتضمن صفة أو تسقطها. ولكن نلاحظ أننا هنا بصدد السلب، وهو سلب صفة عن صفة نحن فى الشكل الأول نثبت التالى المقدم . أما هنا فنسلبه. ومن هنا يأتى التعارض بين الشكلين .

أما عدد أضرب الشكل الثانى عند لاشيلييه فهو يتبع أيضا تقسيمه للقضايا . وعلى هذا سيكون عدد الضروب عشرة كما ذكرنا فى الشكل الأول. ولكن لاشيلييه بالرغم من هذا ، لم يدرس سوى الضروب الأربعة الارسططاليسية واستنباطه يسير كما يأتى : إن الكبرى تعبر عن صفة تتضمن أو لا تتضمن صفة أخرى ، ثم إن لهذه الكبرى نفس الدور الذى تقوم به فى الشكل الأول،هى كلية بالضرورة سواء كانت موجبة أو سالبة وإذا كانت موجبة ، كانت الصغرى سالبة ، وإذا كانت الكبرى سالبة ، كانت الصغرى موجبة ، لإنه ينبغى أن تكون نفيا للمقدمة الكبرى السالبة ، ونفى النفى إثبات ؛ والصغرى أما أن تكون كلية أو جزئية ، وعلى هذا سيكون لدينا أربع مجموعات ممكنة الإنتاج ، ولكن لاشيلييه عاد فى

بحثه عن القياس ، فعرض نظريته بشكل يقترب من نظرية أرسطو فقال « إن اثبات صحة الضربين Baroco و Camestres إنما يتحقق بواسطة عكس النقيض المخالف للكبرى الموجبة ، وأن نضع مكان الصغرى السالبة موجبة معدولة (قضية ترتبط فيها أداة السلب لا بالرابطة ولكن بالمحمول) وبهذا نرد Camestres إلى Celarent :

كل ب هى ا
لاشيء من س هى ا
———
∴ لا شيء من س هى ب

فتكون هذه كما يأتى

لاشيء من لا ا هو ب
كل س هو لا ا
———
∴ لاشيء من س هو ب

وكذلك نرد Baroco إلى Ferio فتكون :

كل ب هو ا
ليس بعض س هو ا
———
∴ ليس بعض س هو ب

لا شيء من لا ا هو ب
بعض س هو لا ا
———
∴ ليس بعض س هو ب

ولكن ينبغى أن نلاحظ أنه مع ردنا للشكل Baroco إلى الشكل الأول بواسطة الرد المباشر ، إلا أننا قد عقدنا بواسطة تطبيق عكس النقيض المخالف المسألة تعقيداً شديداً ، ويتضح بهذا سهولة الطريقة الارسطاليسية .

الطريقة الأولية : فى هذه الطريقة ستة عشر ضرباً كما لضروب الشكل الأول وهى

AO	AI	AE	AA
EO	EI	EE	EA
IO	II	IE	IA
OO	OI	OE	OA

(١) نسقط ما يأتى : IA ، IE ، Io ، oA ، oE ، OI ، oo (أى الصفين الأخيرين لأننا اشترطنا كلية الكبرى).

(٢) نسقط AA ، EE ، AI ، Eo ، لاشتراطنا اختلاف المقدمتين فى الكيف.

(٣) يتبقى لنا بعد ذلك الاضرب الأربعة الآتية : EI ، EA ، Ao ، AE

نلاحظ أن هذا الشكل لا ينتج إلا السوالب ، كلية أو جزئية ، ولذلك فهو أقل من الشكل الأول ، وبينما يستخدم الشكل الأول فى القضايا العلمية لأن العلم لم يكن إلا كليا ، فإن هذا الشكل يستخدم فى الجدل والخاطبة والرد على الخصوم وقد عرف مناطقة العرب واليونان فوائد هذا الشكل وخاصة الجدلية منها (١).

---

(1) Tricot - Traité, p. 219

الفصل الثامن

الشكل الثالث

يحدد الشكل الثالث – كما ذكرنا – وضع الحد الأوسط فهو موضوع فى المقدمتين ومن الحد الأوسط يثبت أو ينفى الطرفان ، وما صدق الحد الأوسط صغيرا جدا بالنسبة لما صدق الحد الأوسط فى الشكلين الآخرين : ولأرسطو نص فى هذا يقول فيه « إذا حملنا على حد بذاته معتبراً كلياً أحد الحدين الآخرين ،ولم نحمل عليه الثانى أو مع نظرتنا اليه تلك النظرة الكلية ، إذا ما حملناه الحدين الآخرين أو لم نحملها ، إذا فعلنا هذا يكون لدينا قياس من الشكل الثالث » وقد أعتبر هذا الشكل أيضا غير كامل ، وقد وضعت له شروط خاصة ، هى إيجاب الصغرى ، وجزئية النتيجة ، وكلية احدى المقدمتين .

شروط الشكل الثالث :

١ – لا بد أن تكون الصغرى موجبة ، لإنها إذا كانت سالبة ، فمن المحتم أن تكون الكبرى موجبة ، وفى الآن نفسه ينبغى أن تكون النتيجة سالبة والسالبة تستغرق محمولها : ومحمول النتيجة هو الحد الأكبر ، فسيكون مستغرقا فى النتيجة ، وغير مستغرق فى المقدمة الكبرى . وهذا مخالف لشرط الإستغراق .

٢ – أما أن تكون النتيجة جزئية ، فذلك لأن المقدمة الصغرى فى هذا الشكل موجبة والموجبة لا تستغرق محمولها ، ومحمولها هذا هو الحد الأصغر

موضوع فى النتيجة ، فينبغى أن يكون غير مستغرق فيها . وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت جزئية .

٣ ـ أما كلية إحدى المقدمتين. فذلك لأن الحد الأوسط موضوع فى المقدمتين ، وتبعا لقاعدة الإستغراق ينبغى أن يكون الحـــد الأوسط مستغرقا فى إحدى المقدمتين على الأقل ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت إحداهما كلية ، لأن الكلية هى التى تستغرق موضوعها . على أن هذه الشروط يمكن إثباتها فى ضوء القواعد العامة للقياس ، والضروب المنتجة فى هذا الشكل هى .

Bocardo (5) Datisi (4) Disamis (3) Felapton (2) Darapti (1)
Zerison (6)

وقد طبق أرسطو أيضا هنا الـ Dictum وأسماه المدرسيون المقول على الكل بالمثال Dictum de exemplo أو المقول عـــلى الكل بجزء المثال Dictum de exemplo de parti . ولخص المدرسيون هذا المبدأ فيما يأتى : « إذا ما احتوى حدان جزءاً مشتركا فيهما ، فإنهما قد يتطابقان جزئيا ولكن إذا إحتوى حد منها جزءاً لم يحتوه الآخر ، فإنهما يتفقان جزئيا » أما كيف توصل أرسطو إلى إثبات صحة هذه الضروب ، فإنما فعل ذلك بواسطة الرد الى الشكل الأول ، اللهم إلا Bocardo ، فإنه أثبته بقياس الخلف .

(١) أن نرد Darapti الى Darii . (p معناها اعكس بالعرض المقدمة التى قبلها) عكسنا المقدمة الصغرى عكسا بالعرض فتكون : ـ

Darapti		Darii	
	كل ب هى ا		كل ب هى ا
Darapti	كل ب هى س	Darii	بعض س هى ب
	∴ بعض س هى ا		∴ بعض س هى ا

(٢) نرد Felapon إلى Ferio (p اعكس بالعرض المقدمة التي قبلها)

لاشيء من ب هي ا

كل ب هي س Felapton

∴ ليس بعض س هي ا

سنعكس المقدمة الصغرى عكسا بالعرض فتكون :

لاشيء من ب هي ا

بعض س هي ب Ferio

∴ ليس بعض س هي ا

(٣) نرد Disamis إلى Darii (s اعكس عكسا مستويا المقدمة التي قبلها .
M ـ ضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى) :

بعض ب هي ا

كل ب هي س Disamis

∴ بعض س هي ا

كل ب هي س

بعض ا هي ب Darii

∴ بعض ا هي س

سننقل المقدمات الواحدة مكان الأخرى ونعكس الكبرى عكسا مستويا ونعكس النتيجة عكسا مستويا .

(٤) نرد Datisi إلى Darii :

كل ب هي ا

بعض ب هي س Datisi

∴ بعض س هي ا

منعكس الصغرى عكسا مستويا : ـ

كل ب هى ا

Darii بعض س هى ب

∴ بعض س هى ا

ترد Ferison إلى Ferio

لا شيء من ب هو ا

Ferison بعض ب هو س

∴ ليس بعض س هو ا

سنعكس الصغرى عكسا مستويا فيكون القياس كما يلي .

لا شيء من ب هى ا

Ferio بعض س هو ب

∴ ليس بعض س هو ا

(٦) ترد Bocardo إلى Barbara

ليس بعض ب هو ا

Bccardo بعض س هو ب

∴ ليس بعض س هو ا

هذه النتيجة صحيحة يمكن امتحانهـــا بقياس خلف يؤدى إلى نقيض

الـكبرى . نأتى أولا بنقيض النتيجة فيـكون كل س هو ا ثم نضع القياس فى شكل Barbara فيـكون

كل س هو ا
كل ب هو س　Barbara
―――――――
∴ كل ب هو ا

تلك هى الطريقة التجريبية التى لجأ اليها أرسطو فى مراجعة إنتـــاج هذه الاضرب .

أما لاشيلييه فقد أقام هذا الشكل على أسس تختلف تماما عن الاسس التى قام عليها الشكلان الأولان .

إن الشكلين الأولين يقومان على فكرة الإنتاج بالضرورة إنتاجا كليا فى غالب الأحيان ، أما فى هذا الشكل ، فالإنتاج عرضى وتجريبى ، لا نصل فيه إلى الواجب ، بل إلى الممكن : ومبدأ هذا الشكل عنـــد لاشيلييه : هو أننا إذا ما أثبتنا صفة لموضوع أو نفيناها عنه ، ويكون لهذا الموضوع صفة أخرى ، فإن الصفـــة الأولى تثبت للثانية أو تنفى عنها بالعرض وجزئيا وهذا المبدأ ينطبق على ضروب الشكل الثـــالث ، كما ينطبق على عمليات العـكس للقضايا الموجبة الـكبرى والصغرى ، لأن هذه العمليات ترد بالتوالى إلى أضرب من Darapti و Datisi .

أما عن طريقة إستنباط الاضرب المشروعة عند لاشيلييه ، فإنها أيضا تتحقق فى ضوء نظريته عن القضايا ، فإن مجموعة الإرتباطات عنده من جهة الكم سبعة ، ولما كانت الـكبرى إما موجبة وإما سالبة فسيكون عدد أضرب الشكل الثالث ١٤ ضربا ، غير أننا بطريقة الردود المختلفـــة ، وإذا ما طبقنا كثيراً من

قواعد القياس العامة المدرسية التى طبقها لاشيلييه ، لم يبق لنا سوى ستة ضروب هى الأضرب المعروفة .

أما كيفية إستنباط هذه الأضرب فقد لجأ لاشيلييه إلى القاعدة الآتية : إن المقدمة الكبرى هنا تكون إما A E I O بينما الصغرى لا تكون إلا A أو I وعلى هذا سيكون لدينا الاضرب :

A	E	I	O	A	E
A	A	A	A	I	I

أما الطريقة الأولية فهى :

(١) نسقط الأضرب الآتية : OO ، OE ، IO ، IE ، EO ، EE ، OA ، AE وذلك طبقا للقاعدة : ينبغى أن تكون الصغرى موجبة

(٢) ونسقط الضربين II ، OI ـ طبقا للقاعدة : لا إنتاج من جزئيتين وبذلك سيبقى لنا الأضرب الستة الآتية :

AA , EA , IA , OA , EI , AI

الفصل التاسع

الشكل الرابع

لم يعترف أرسطو إلا بثلاثة أشكال ، كما قلنا ، أما الشكل الرابع فلم يتكلم فيه وإن كان يوجد فى منطقه ما يسمح لنا باستخراج هذه الأضرب منه . أما أول من تكلم فى هذا الشكل فهو ثيو فراسطس ، ثم وضعه جالينوس فى صورته الكاملة ولم يقبله رجال العصور الوسطى مدة طويلة من الزمن حتى قبله حديثا مناطقة بورت رويال وليبنتز وودنجنتن . أما المناطقة المعاصرون فرفضوه رفضا باتا (١) ، وسنعرض لآرائهم فيما بعد . أما عن تكوين هذا الشكل ، فقد قلنا إنه عكس الشكل الأول فى وضع الحد الأوسط ، فهو محمول فى الكبرى ، موضوع فى الصغرى ، أما شروط إنتاجه فهى :

(أ) إذا كانت المقدمة الكبرى موجبة ، فالصغرى كلية ، ذلك أن الحد الأوسط فى هذا الشكل محمول الكبرى ، وموضوع الصغرى ، والحد الأوسط ينبغى أن يكون مستغرقا فى إحدى المقدمتين ، ولن يستغرق فى الكبرى لأنه محمول فيها ، وهى موجبة . والموجبة لا تستغرق محمولها ، فينبغى أن تكون الصغرى كلية ، حتى يستغرق فيها ، لأنه موضوع فيها ، والكلية هى التى تستغرق موضوعها .

(ب) إذا كانت الصغرى موجبة ، فالنتيجة جزئية ، ذلك أن موضوع النتيجة ، وهو محمول المقدمة الصغرى ، غير مستغرق فى هذه المقدمة . فينبغى ألا يستغرق فى النتيجة ، ولا يتم هذا إذا كانت النتيجة جزئية ،

---

(1) Ibid, p.p. 222-225

(ج) إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، فالكبرى كلية . والسبب فى هذا أنه إذا كانت احدى المقدمتين سالبة، فالنتيجة سالبة،والسالبة تستغرق محمولها ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى فينبغى أن يكون مستغرقا فى الكبرى ولا يتأتى هذا إلا إذا كانت الكبرى كلية ، وبتطبيق هذه القواعد على الأضرب الستة عشر سيتبقى منها خمسة :

A A و A E و E A و I A و E I

أضرب الشكل الرابع :

هناك وجهتان فى بحث هذه الأضرب :

١ - وجهة ترى أن هذه الأضرب أضرب غير مباشرة للشكل الأول ، ومتصلة به .

٢ - ووجهة ترى أن هذه الأضرب مستقلة بذاتها ، وغير متصلة بالشكل الأول ، إلا من حيث ردها اليه ، كرد بقية الأشكال الى هذا الشكل.

أما الوجهة الأولى فتستمد الضربين Fapesmo و Frisesmorum من الضرب Ferio وتفصيل ذلك : -

قد يكون لدينا قياس غير منتج ، مكون من كلية موجبة وكلية سالبة .

كل ب هى ا

ولا شىء من س هو ب

حينئذ ولكى نصل الى نتيجة ، نضع المقدمات الواحدة مكان الاخرى ، ونعكس الإثنين عكسا مستويا ، فيكون لدينا ما يأتى :

لا شيء من ب هو س

بعض ا هو س

.·. ليس بعض ا هو س

هذا قياس من Ferio . ولكن يلاحظ فيه أن الكبرى عكست بالعرض وأن الصغرى عكست أيضا : وأننا وضعنا الكبرى مكان الصغرى وعلى هذا يمكن أن نسمى هذا ضربا مباشراً للضرب Ferio وأن يطلق عليه Fapesmo أما الحصول على الضرب الآخر Frisesomorum فإنه تحدث فيه العملية السابقة.

المقدمات التى لا تنتج :

بعض ب هو ا
لا شيء من س هو ب   لا نصل إلى نتيجة إطلاقا

نعكس هذه القضايا ونضع المقدمات الواحدة مكان الأخرى فيكون لدينا القياس الآتى :

لا شيء من ب هو ش

بعض ا هو ب

.·. ليس بعض ا هو س

٢ ـ اذا كان لدينا نتيجة قياس كلية أو جزئية موجبة فيمكن أن نحصل على نتيجة ثانية ، نعكس نتيجة الأول ، فنحصل على ثلاثة أضرب جديدة هى :

Baralipton, Celantes, Dapitis.

ا ـ استنباط Baralipton هو ضرب من Barabara صورته كالآتى :

كل ب هي ا

كل س هي ب   نعكس النتيجة بالعرض فنصل إلى :

∴ كل س هي ا

كل ب هي ا

كل س هي ب

∴ بعض ا هي س

ب ـ استنباط Celantes هي قياس من الضرب Celarent

لا شيء من ب هي ا

كل س هي ب   سنعكس النتيجة عكسا بسيطا فيكون

∴ لا شيء من س هي ا

لا شيء من ب هي ا

كل س هي ب

∴ لا شيء من ا هي س

جـ ـ استنباط Dabitis من الضرب Darii

كل ب هي ا

بعض س هي ب   نعكس النتيجة عكسا بسيطا فتكون

∴ بعض س هي ا

كل ب هي ا

بعض س هي ب

∴ بعض ا هي س

تلك طريقة آلية بحتة فى استنباط هذه الأضرب، نلاحظ هنا أن الحد الأوسط، موضوع الكبرى : محمول الصغرى . ونلاحظ أننا بعد أن عكسنا النتيجة أصبح الحد الأكبر موضوعا ، والحد الأصغر محمولا بينما نحن إشترطنا فى بنية القياس أن يكون موضوع النتيجة هو الحد الأصغر ومحمولها هو الحد الأكبر على أن تلك الطريقة التى ذكرناها منذ قليل فى استنباط هذا الشكل ، غير مباشرة ، وغير واضحة . أما الطريقة العادية فى استخراج حدود هذا الشكل باعتبار أنه شكل مستقل ، فهى تستنبط بالطريقة الآتية :

(١) Bamalip وهى الضرب الأول :

A	كل ناطق إنسان
A	كل إنسان حيوان
I	بعض الحيوان ناطق

وقد وصلنا إلى هذه النتيجة بواسطة إستقراء كامل .

(٢) الضرب الثانى Calemes :

A	كل حيوان متحرك
E	لا واحد من المتحركين بخالد
E	لا واحد من الخالدين بحيوان

(٣) Fesapo

E	لا متعلم بجاهل لقوانين بلاده
A	كل جاهل بقوانين بلاده يخطىء دائما
O	ليس بعض الذين يخطئون دائما بمتعلمين

وصلنا إلى هذا بواسطة استقراء كامل

لا واحد من المجانين بمسئول

كل مسئول يحاكم

∴ ليس بعض الذين يحاكمون بمجانين

Dimatis (٤)

بعض العقائد البهائية موضوعة

كل موضوع يتناوله التغيير

∴ بعض مايتناوله التغيير عقائد بهائية

بعض الفنون مفيدة

كل مفيد واجب تعلمه

بعض الواجب تعلمة فن

Ferison (٥)

لا واحد من الحيوان بمعدن

بعض المعادن حديد

∴ ليس بعض الحديد بحيوان

تلك هى الأضرب المختلفة للشكل الرابع ، وقد نسبها إبن رشد لجالينوس ، إلا أنها وجدت قبله ـ كما سبق أن ذكرنا ـ عند ثيوفراسطس ، ولم تحظ هذه الأشكال بعناية كبيرة فى العصور الوسطى الاولى مسيحية كانت أو اسلامية ، ولكنها بحثت بعد ذلك عند عدد من المناطقة ، فأتى المتأخرون من المسلمين ، وأضافو اليها ضروبا ثلاثة ، يقول الملوى فى

الاختلاف فيها ، أما فى الضرب السادس فلصدق نتيجة قولنا ليس بعض الحيوان بإنسان وكل فرس حيوان . وكذبها إذا قلنا فى الكبرى : وكل ناطق حيوان :

وأما فى السابع ، فلصدق نتيجة قولنا : كل إنسان ناطق ، وبعض الفرس ليس بانسان . وكذبها إذا قلنا فى الكبرى ، وبعض الحيوان ليس بانسان :

وأما فى الثامن فلصدق نتيجة قولنا : لاشىء من الإنسان بفرس ، وبعض الناطق إنسان . وكذبها إذا قلنا فى الكبرى وبعض الحيوان إنسان .

ورد الملوى على هذا ، بأن الإختلاف فى هـــذه الضروب إنما يتم إذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة ، فكأننا نشترط فى إنتاجها أن تكون السالبة المستعملة ، فيها إحدى الخاصتين فلا تنتفى من تلك النقوط [1]

خرج الشراح الاسلاميون المتأخرون عن شروط انتاج الشكل الرابع فمن المعروف عن هذا الشكل أنه لا تجتمع الخستان فيه إلا فى الضرب الخامس ، ففيه تجتمع ، فتكون الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية .

بعض الحيوان انسان

ولا شىء من الجماد بحيوان

∴ ليس بعض الإنسان بجماد

ولكن المتأخرين كما رأينا من المسلمين ، لم يقفوا عنده هـــذه الضروب فقط بل أضافوا اليها ثلاثة أخرى ، اجتمع فى كل منها خستان . فنتج عن هذا ، الضروب التى عرضنا آنفا .

لا نحب أن نتوسع فى شرح هـــذه الضروب ، كما أننا لا نستطيع أن نبين المصدر الذى استمد منه الإسلاميون هذه الضروب ، لأننا لا نجدها فى التراث

(١) شرح الملوى على السلم ص ١٢٨ — ١٢٩ .

اليونانى الذى بين أيدينا. فمن أين استمدوها اذن؟ يبدو أن المسلمين قاموا بعمليات تجريبية فى انتاج هذا الشكل، كتلك العمليات التى استخرج بها أرسطو ضروب الأشكال الأخرى، فنتجت هذه الأضرب الثلاثة.

على أننا يجب أن نلفت الأنظار إلى أن مسألة الشكل الرابع نفسها قد أثيرت فى العصور الحديثة: هل له وجود مستقل؟ أم أنه أضرب ترد بطريق غير مباشر الى ضروب الشكل الأول كما قلنا؟ اذا نظرنا الى الأشكال - باعتبار وضع الحد الاوسط - لتبين لنا أن هناك شكلا رابعا، مستقلا بذاته ولكن اذا نظرنا للاشكال نظرة تستند على طبيعة البرهنة الإستنباطية الداخلية لتبين لنا أنه ليس ثمة مجال لهذا الشكل بين الاشكال الاخرى - ومن ناحية ثانية إذا نظرنا للاشكال نظرة ما صدقية، فسنصل أيضا الى هذا الشكل، ولكن إذا نظرنا اليها نظرة مفهومية، فلن نصل إليه اطلاقا ومع أن أرسطوا أقام القياس على أساس الماصدق، فإنه حتى إقامته له على تلك الفكرة، لم يصل إلى الشكل الرابع. وأول من هاجم هذا الشكل هجوما عنيفا هو الفيلسوف زابارلا Zabarella، فقال: انه ليس ثمة شكل يقوم على مخالفة الطبع، وهى حجة نراها عند مفكرى الإسلام الاوائل فى مهاجمتهم لهذا الشكل، ثم وجه زابارلا نقدا آخر لهذا الشكل.

إن القياس يقوم على مبدأ الـ Dictum والـ Dictum لا ينطبق بحال على هذا الشكل. ثم وجه نقداً أخيراً له هو أنه يستند على نظرة عرضية فى وضع الحد الأوسط، وبهذا يخالف طبيعة البرهنة، التى تقوم على مبدأ عقلى لا على مبدأ لغوى.

ثم أتى لا شيلييه فى العصور الحديثة، وهاجم هذا الشكل هجوما عنيفا اذ أن فيه مخالفة أيضا لطبيعة البرهان، وكل ضروبه يمكن أن نصل اليها

من ضروب الشكل الأول بواسطة عكس المقدمات ، أو تغيير أوضاعها .. الخ . ثم نرى محاولة رفض هذا الشكل عند جوبلو نفسه . فقد هاجمه أيضاهجوما عنيفا ، وأورد أيضا مخالفته لطبيعة البرهان الحقيقية [1] .

ثم هاجمه أيضا جماعة من مناطقة الإنجليز المعاصرين ، ولكنه ظل مع ذلك يبحث في كتب المنطق ، كتراث علمي وضعه جالينوس ، فيما يقول ابن رشد .

(1) Doblot - Traité, p. 108.

الفصل العاشر

ملاحظات عامة عن خصائص أشكال القياس

لكل شكل من أشكال القياس خصائص معينة ، تميزه عن الآخر ، وإن كانت الأقيسة نفسها تكون مذهبا فلسفيا متناسقا . أما عن الشكل الأول ـ وهو أميز صورة للقياس الأرسطاليسى ـ فإنه ينتج قضايا من جميع الأنواع كلية موجبة ، وكلية سالبة ، جزئية موجبة ، وجزئية سالبة . وفى هذا الشكل وحده نصل إلى القضية الكلية الموجبة كنتيجة . وهذا ما يجعل لهذا الشكل قيمة هامة فى مجال البحث الفلسفى . بل إن العلم الاستنباطى وموضوعه إقامة العلم الكلى ، إقامة قضايا كلية موجبة ، إنما يستخدم دائما تلك الصورة الهامة للقياس :

كل حيوان فان	ك م	A
وكل إنسان حيوان	ك م	A
∴ كل إنسان فان	ك م	A

وثمة ملاحظة أخرى عن هذا الشكل : هو أنه الوحيد الذى نجد فيه موضوع النتيجة موضوعا فى المقدمة الصغرى ، ومحولها محمولا فى المقدمة الكبرى ، بينما محمول النتيجة فى الشكل الثانى موضوع فى المقدمة الكبرى ، ونجد فى الشكل الثالث موضوع النتيجة ، محمولا فى الصغرى ، أما الشكل الرابع فالمسألة معكوسة ، موضوع النتيجة محمول فى المقدمة الصغرى ، ومحمولها موضوع فى المقدمة الكبرى، وهذا الوضع المعكوس جعل طومسون يرفض هذا الشكل رفضا باتا . على أية حال إن ما نحب أن نخلص إليه ، هو أن البرهنة التى توضع فى صورة الشكل الأول ، إنما هى برهنة طبيعية بحتة .

أما عن الشكل الثانى فإن القضايا السالبة هى وحدها التى تستنتج، ولهذا عرف هذا الشكل بالشكل السالب ، هو الشكل الذى يستبعد ويحـــذف ، ولذلك فانه استخدم فى المسائل الجدلية ، فى انكار أقوال الخصوم ، إنه لا يعطى شيئا موجبا على الاطلاق .

أما عن الشكل الثالث فهو لا يقدم لنا سوى الجزئيات ، وهو يستخدم إذا ما حاولنا أن نبين فساد قضية كلية ، وذلك بأن نستخرج بقياس ، قضية جزئية، تفسد عمومية القضية الكلية ، وهو أيضا يستخدم فى الجدل .

أما عن الشكل الرابع فانه نادراً ما يستخدم ، إنه مناف الطبع وإن وضعه نفسه ، إنما يدل دلالة واضحة على مخالفته للشكل الأول أكمل الأشكال ، وقد حاول لامبير فى كتابه Neues Organum أن يبين الفوائد المختلفة للاشـــكال القياسية فكانت كالآتى :

« الشكل الأول إنما يوضع لاكتشاف خصائص الاشياء ، أو البرهنة عليها ، أما الثانى فهو لاكتشاف مميزات الأشياء ، مايميز الشىء بعضه عن بعض، والبرهنة عليه . أما الثالث فهو لاكتشاف أوللبرهنة على الشواهد الجزئية أو الاشياء الشاذة التى تقدح فى عمومية الحكم الكلى . أما الشكل الرابع ، فهو لاكتشاف الانواع المختلفة لجنس من الاجناس ، أو لاستبعاد أنواع من جنس لاتندرج تحته » .

الفصل الحادي عشر

رد الأقيسة الحملية

رأينا من خلال بحثنا للقياس الحملى ، أن الشكل الأول هو أكمل الأشكال بل لقد حاول أرسطو أن يستخرج إنتاج الاشكال الاخرى ، أن يثبت مشروعيتها ، بردها إلى أقيسة من الشكل الاول .

ومن هنا نشأت مشكلة الرد ، وكانت لها أهمية كلاسيكية قديمة ، اذ أنها تبين لنا مشروعية البرهنة القياسية فى أشكال لا تظهر فيها هذه البرهنة بوضوح على أن كلمة الرد تعنى الآن معنى أوسع بكثير من معنى رد تلك الاقيسة غير الكاملة من الاشكال الثانى والثالث والرابع الى الشكل الاول فشمل الرد الآن ، رد أى قياس من أى شكل الى أى شكل آخر .

ولما كان أساس التفرقة بين الاشكال انما يقوم على وضع الحد الاوسط كان لا بد لنا من أن نلجأ إلى تغيير فى وضعه فى الاقيسة التى نريد ردها . وقد رأينا شيئا من هذه العمليات وتطبيقاتها فى ثنايا عمليات القياس . وقد سهل لنا عملية الرد تلك الكلمات اللاتينية التى ذكرنا ، والتى نحاول أن نشرحها الآن شرحا وافيا .

دلالة الكلمات اللاتينية :

تتكون هذه الكلمات اللاتينية من نوعين من الحروف : متحركة وساكنة ، أما المتحركة فتعبر عن نوع المقدمات والنتيجة من ناحية الكم

والكيف ، أما الحروف الساكنة فهى تعبر عن عمليات الرد المختلفة وذلك على الوجه الآتى :ـ

الحروف التى تأتى فى أول الكلمات F : D : C : B فى الاضـــرب غير الكاملة إنمـا تعنى رد تلك الاضرب إلى أضرب تبدأ بالحروف الساكن نفسه التى تبدأ به الأضرب الكاملة . مثـــلا Celarent ترد إلى Cesare و Ferison ترد إلى Ferio

S إذا كانت فى وسط الكلمة ، فإنها تدل على أن عملية رد القضية السابقة ، إنما تكون عكسا بسيطا ، فاذا رددنا Camestres إلى Celarent نعكس الصغرى عكسا بسيطا .

S فى آخر الكلمات تشير الى أن نتيجة القياس الجديد يجب أن تعكس عكسا بسيطا لكى تحصل على النتيجة المطلوبة وهذا يظهر فى رد Comestres S الأخيرة لا تتناول عمليتها نتيجة Cemestres بل نتيجة الضرب التى ترد اليه وهو C'elarent

B فى وسط الكلمة تدل على أن القضية التى قبلها تعكس عكسا بالعرض نعطى مثلا لذلك رد: Darapti إلى Darii مثلا :

كل م هى ب	تعكس إلى.	كل م هى ب
كل م هى س		بعض س هى م
∴ بعض س هى ب		∴ بعض س هى ب

P فى نهاية الكلمة تشير إلى أن النتيجة التى تحصل عليها بالرد تعكس عكسا بالعرض Bamalip تعكس إلى Barbara

P الأخيرة لاتختص بالنتيجة I فى الضرب نفسه ، إنما تختص بـ A فى مثال Barbara . مثال ذلك :

كل ب هى م	ترد إلى :	كل م هى س
كل م هى س		كل ب هى م
∴ بعض س هى ب		∴ كل ب هى س

فإذا عكست النتيجة تكون : ∴ بعض س هى ب

M تشير إلى أنه ينبغى وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى .

C تشير الى أن عملية الرد ستكون بطريق غير مباشر ، بقياس أو بمعنى أدق ببرهان الخلف مثلا ، وفى هذه الحالة ترمز C الى حذف المقدمة السابقة لهـا . والمقدمة الأخرى ترتبط مع نقيض النتيجة فى قياس ، وقد أبدل بعض المناطقة الحرف C بالحرف K حتى لا يختلط هذا الحرف مع C الوارد فى أول الضرب . وذهب بعض المناطقة الآخرين الى أن الحرف K معنى آخـر . ولذلك من الأفضل ابقاء C كما هى .

والآن نلخص عمليات الرد المستخلصة من معانى الرموز السابقة .

عمليات الرد

تنقسم هذه العمليات الى قسمين : عمليات الرد المباشر وعمليات الرد غير المباشر .

الرد المباشر :

النوع الأول (١) الرد بواسطة العكس المستوى ويندرج تحته ثلاثة أصناف .

ا ـ الرد بواسطة العكس المستوى للكبرى فقط أو الصغرى وحدها أو للاثنين معاً .

ب ـ الرد بواسطة العكس الناقص للصغرى .

ﺟ ـ الرد بواسطة العكس المستوى للكبرى والعكس المستوى الناقص للصغرى .

النوع الأول .

(ا) : يرد خمسة أضرب .

الشكل الثانى		الشكل الثالث		الشكل الرابع
Cesare	Festino	Datisi	Ferison	Fresisom
E	E	A	E	E
A	I	I	I	I
E	I	I	O	O

نعكس الكبرى عكسا مستويا . نعكس الصغرى عكسا مستويا نعكس الإثنين عكس مستويا .

(ب) يرد ضربان من الشكل الثالث .

Drapti	Felapton	
A	E	
A	A	نعكس الصغرى عكسا مستويا ناقصا
I	A	

(ﺟ) يرد ضرب واحد من الشكل الرابع .

Fesapo

A

E نعكس الكبرى عكسا مستويا والصغرى عكسا ناقصا

O

النوع الثانى :

الرد عن طريق وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى ، وعكس النتيجة عكسا مستويا :

ثلاث أضرب من الشكل الرابع :

Dibatis	Fapesmo	Baralipton
I	A	A
A	E	A
I	O	I

Camestres

وضرب من الشكل الثانى : A

E
E وفية نعكس الصغرى

وضرب من الشكل الثالث :

Disamis

I

A

A وفيه نعكس الكبرى .

النوع الثالث :

(٢) الرد بنقض المحمول ، وذلك بعكس النقيض المخالف للبعض ونقض المحمول للبعض الآخر .

Baroco	Bocardo
A	O
O	A
O	O

هذا ضرب من الشكل الثالث   هذا ضرب من الشكل الثالث

الرد غير المباشر

قد لا تنتج عمليات الرد غير المباشر دائما ، فنلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر وتتبين تلك الطريقة بوضوح فى ضروب تتكون مثلا من مقدمتين : مقدمة جزئية موجبة ومقدمة كلية موجبة على أن تكون الكلية الموجبة صغرى Disamis وإذا ما حاولنا تطبيق الرد المباشر عليه ، وذلك بأن تعكس الصغرى ، فإن عملية الإنتاج تكون عقيمة ، إذ لا إنتاج عن جزئيتين . هنا نلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر ، وقد تعرف المناطقة ـ كما قلنا ـ على أن يستخدم فى هذه الحالة برهان الخلف وبرهان الخلف نستخدمه فى إثبات عدم صحة نقيض النتيجة ، وإن ثبت عدم صحة نقيض النتيجة ـ ثبت طبقا لقانون الثالث المرفوع ـ صحة النتيجة ولنضع أمثلة رمزية على ذلك ، فالضرب AOO من الشكل الثانى يوضع فى الصور الآتية :

كل ب هى م
ليس بعض س هى م   Baroco
∴ ليس بعض س هى ب

إذا لم تكن النتيجة صحيحة فإن نقيضها ـ وهو كل س هو ب ـ يكون صحيحا ، إذا تكون المقدمات كلها مع نقيض النتيجة صحيحة على هذا الشكل .

كل ب هى م
بعض س هى م

∴ كل س هى ب

وهى كلها صحيحة ونضع القياس مكوناً من هذه القضايا، وثالثها من الكبرى الأصلية، ونقيض النتيجة :

∴ كل ب هى م
كل س هى ب

∴ كل س هى م

عندنا الآن نتيجتان نتيجة من القياس الأول، ونتيجة من القياس الثانى، الأولى ليس بعض س هى ب، والثانية كل س هى ت، وكلتا النتيجتين صحيحتان : الأولى صحيحة فى القياس الاول، وأنتجت انتاجا صحيحا أثبتنا نقيض النتيجة، وجعلناها صغرى فى قياس جديد، فنتجت لنا قضية هى نقيض الصغرى. ولكن هما متناقضان، فإذا كانت الأولى صحيحة، وقد افترضناها كذلك، كانت الثانية كاذبة، ومن هنا أثبتنا صحة النتيجة الأولى بطريق غير مباشر؛ ولتبرير مشروعية الرد غير المباشر فى المثال السابق الذكر، نقول Baroco، وهو مكون من كلية موجبة، وجزئية سالبة ونلاحظ أن الكلية الموجبة لا يمكن أن تعكس عكسا مستويا بسيطا؛ لأن الصدق يختلف اذ ذاك، وإنما تعكس بالعرض، فيكون عكس الكلية الموجبة جزئية موجبة، أما الجزئية السالبة فلا تعكس، فإذا عكسنا الكلية الموجبة، كانت لدينا قضيتان جزئيتان ولا انتاج عن جزئيتين فنلجأ إلى طريقة الرد غير المباشر .

كذلك الحال فى Bocardo ، غير أن ثمة إختلافا بين الضرب وسابقه ، فى أننا جعلنا نقيض النتيجة فى Baroco مقدمة صغرى ، واحتفظنا بالكبرى ، هنا فى Bocardo نجعل نقيض النتيجة مقدمة كبرى ، ونحتفظ بالمقدمة الصغرى ويشير حرف C فى الضربين إلى المقدمة التى تسقط فى عملية الرد غير المباشر فى هذين الضربين .

ولكن هل يمكن رد Baroco و Bocardo رداً مباشراً بواسطة العكس وعكس النقيض . يقول كينز بامكان رد هذين الضربين رداً مباشراً بواسطة العكس وعكس النقيض ولكن لا إلى Barbara وإنما إلى Ferio فمثلا :

كل ب هى م

ليس بعض س م

∴ ليس بعض س هو ب

ترد إلى Ferio وذلك بأن تنقض محمول الكبرى ثم نعكسها (عملية النقيض المخالف) . أما الصغرى فنقوم فيها بعملية نقض المحمول ، فيكون القياس على الشكل الآتى :

لا غير م هو ب

بعض س هو غير م

∴ ليس بعض س هو ب

وقد أبدل بعض المناطقة لهذا السبب اسم Baroco إلى اسم Faksoko حتى تتحد الكلمة مع Ferio فى أول الحرف الساكن ، والحرف K يشير إلى نقض المحمول و ks إلى نقض المحمول ثم العكس ، أى عكس النقيض المخالف وقد اقترح whately كلمة Fakoro ، ولكنها كلمة غير دقيقة ، إذ أنها أهملت

نقض محمول الصغرى ، ذلك لأن الحرف R عنده لا يدل على أى معنى على أية حال تمكن بعض المناطقة من رد Baroco إلى ضرب من الشكل الأول ، كما ذهب المنطق أوبرفج Uberwig' إلى أنه من الممكن رد Baroco إلى Camestres. ومن ثم ترد إلى أى ضرب من ضروب الشكل الاول .

أما Bocardo فترة الى Darii . نقوم بعكس النقيض المخالف الكبرى ، ثم نضع المقدمات الواحدة مكان الاخرى :

ليس بعض م هى ب		كل م هو س
كل م هى س	ترد إلى	بعض غير ب هو م
∴ ليس بعض س هو ب		∴ غير ب هو س

وهذه النتيجة الاخيرة ليست النتيجة الاصلية ، ولكن هذه النتيجة يمكن الحصول عليها بواسطة العكس ، ثم نقض المحمول . وقد أبدل بعض المناطقة لفظ Bocaardo بلفظ Doksamos k . وقد فضلها أيضا كينز عن لفظ Dokamo .

بهذا يتبين لنا أنه من الممكن رد بعض الاضرب من الاشكال المختلفة الى أى ضرب آخر من أضرب الشكل الاول . ويرى كينز أنه من الممكن رد كل الاضرب المختلفة إلى أى ضرب من أضرب الشكل الاول ، ويقرر أن هذا يتبين بوضوح ، اذا ما تمكنا من اثبات رد أضرب الشكل الاول بعضها الى بعض .

أما Barbara فترد الى Celarent بواسطة نقض المقدمة الكبرى نقض محمول ، وكذلك ننقض محمول نتيجة القياس الجديد ، وعلى عكس هذه

الطريقة يرد Celarent إلى Barbara وبنفس الطريقة يرد Darii إلى Ferio و Ferio إلى Darii كذلك Barbara و Darii يردان كل منهما إلى الآخر، وذلك بواسطة الرد غير المباشر .

والنتيجة التى تستخلصها من هذا ، أن أضرب الشكل الأول ترد بعضها إلى بعض ، كما أنه من الممكن أن يرد أى ضرب من ضروب الشكل الثـــانى والثالث والرابع إلى أى ضرب آخر من ضروب الشكل الأول ، بدون أن يكون ثمة داع لأن تحصر العمليات فى الأضرب المتشابهة فى أول الحروف الساكنة .

وكان أكبر نقد وجه إلى تلك الحروف اللاتينية أنها تدل عـــلى عمليات ميكانيكية بحتة ، لا تمت إلى طبيعة البرهنة القياسية الحقيقية بوشائج باطنية إن العملية العقلية ـ عملية الردود ـ وإقامتها كمذهب كامل متناسق الاجزاء لا ينبغى أن تقام على ألفاظ .

بقيت مسألة واحدة : هى هل الرد عملية جوهرية فى نظرية القياس ان الغاية من هذه النظرية أن النتيجة هى استدلال صحيح من المقدمات ، ان صدق أى قياس من الشكل الأول انمـا يسبر ويختبر بوساطة الـ Dictum ، ولكن الـ Dictum لا ينطبق مباشرة على أقيسة من أى شكل آخـــر ، اذاً لا بد من وجود مقياس تعرف به لزوم النتيجة عن المقدمات ، وكان هذا المقياس هو الرد لذلك يقول Whately « لما كان كل استنباط انما يقوم على الديكتوم فإن كل حجة ـ ينبغى بأى شكل كان ـ أن توضع فى الضروب الأربعة للشكل الأول » وفى هذه الحالة يقال للقياس أنه رد » وكذلك ذهب الأستاذ فاولر Fawler فى كتابه Dvednctive Logic فقد رأى أنه لا يوجد قانون تستند عليه الأشكال الثانية والثالثة والرابعة ولذلك فليس لنا أى دليل يثبت أن أضرب تلك

الأشكال صادقة ، إن كل ما يلحظه الانسان فى تلك الأشكال هو أنها لاتخالف القواعد القياسية ، ولكن إذا تمكنا من ردهم ، أىأن نصورهم فى صورة الشكل الاول ، وذلك بأن نثبت بأنها أوضاع مختلفة لضروب الشكل الأول ، أى نثبت أن النتائج التى حصلنا عليها بهذه الأشكال إنما نحصل عليها عينها ، وعلى ما يثبت صدقها بواسطة الشكل الأول ، إذا ما فعلنا هذا كانت هذه الأقيسة صادقة .

أما الذين أنكروا عملية الرد بين المحدثين فهم طائفتان : طائفة على رأسها أوبرفج Ubewreg وقد ذهبت إلى أن عملية الرد غير ضرورية إنها تقوم على فكرة أن مقالة المقول على الكل وعلى اللاشىء هى أساس البرهنة القياسية وأن هذه لا تتحقق فى صورتها الكاملة إلا فى الشكل الاول ، ومن ثمة كان لابدمنرد جميعالأشكالالىالشكل الاول .ولكنهناك من المناطقةمن أنكر استنادالشكلين الثانى والثالث على فكرةالمقول على الكل، وذهب إلى أن لكل شكل مبدأهالخاص واستقلاله المعين . بل إن لكل قياس فى أى ضرب جزئى صورته الخاصة الصادقة وصدق هذه الصورة الخاصة لا يقل إطلاقا عن صدق مقالة المقول على الكل قد يكون لبديهيات القياس ومسلماته فائدة كبرى كتعميات أو كاحكام عامة للعملية القياسية ، ولكنها ليست ذات بال لإثبات صدق أى قياس معين (١) .

الفريق الثانى : وعلى رأسه طومسون فى كتابة Laws of Thonght وقد ذهب إلى أن عملية الرد عملية غير طبيعية ، إنها تتضمن إحـــلال حمل غير طبيعى مكان حمل طبيعى وفى هـــذا تنكب عمليات العقل القياسية . إن

Keynes - Formal Logic. 323 (1)

للشكلين الثاني والثالث فوائدهما الخاصة . وبعض الاستنباطات يمكن تخريجها في صورة هذين الشكلين على وجه أصح من اخراجها في صورة الشكل الأول . ويعطى طومسون أمثلة متعددة لإثبات هـــذا . أما هاملتون فقد ذهب الى أنه لايوجد تباين بين الاشكال الثانية والثالثة والرابعة والشكل الاول .

وقد ادى هذا في رأيه الى رفض فكرة الرد ، رد تلك الاشكال إلى الشكل الاول ولكنه في الوقت عينه ، أعتبر الأشكال تغـــيرات عرضية للشكل الاول وتعبـــيرات ملتوية عن عملية عقلية مركبة . ولكنه لم يوافق اجمالا على عملية الرد ، وإلى مثل هذا الموقف ذهب كانت [1] .

---

(1) Thomson—Laws of Thonght, p. 172

الفصل الثانى عشر

القياس الشرطى

تختلف الأقيسة الشرطية عن الأقيسة الحملية فى أن الحملية تثبت أو تنفى بدون أن يعلق هذا على شرط معين مندرج فى إحدى المقدمات . والحدود الثلاثة فيها تثبت أو تنفى ببساطة تامة ، بينما حركة الاستنباط فى الأقيسة الشرطية تتم استناداً على شرط متضمن فى المقدمة الكبرى . وتقوم الصغرى باثبـــات أو نفى جزء المقدمة الكبرى ، وثمة اختلاف آخر : إن القياس الحملى يعـــبر عن علائق غير زمانية . علائق عامة تتجاوز الزمان ، أما القياس الشرطى فهو يعبر عن علائق حالية ، عن ظواهر زمانية ، ومن هنا جاءت أهمية الأقيسة الشرطية . إن فيها تصاغ القوانين العلمية . بل إن هذه الاقيسة كانت أول تعبير للقانون العلمى فى العصور القديمة .

وقد أجمع مؤرخو الفلسفة المحدثين علىأن أرسطولم يعرف القضايا الشرطية، وبالتـالى لم يعرف الاقيسة الشرطية .بل إن المسلمين،وقد نسبوا من قبلكل تراث منطقى إلى أرسطو ، قد ذهبوا إلى أنه أهمل الاقيسة الشرطية ، ولكن يبدو أن أرسطو ذهب إلى نوع من القياس المستند على فروض غير مبرهنة ، أو بمعنىأدق اذا افترضنا التسليم بالمقدمات ، أمكن الإنتاج، هذا هو النوع الوحيد منالاقيسة الشبيهة بالشرطية التى عرفها ارسطو ، ولعل هـــذا هو ما جعل بعض مفكرى الاسلام يقول : إن أرسطو عرف هذه الاقيسة ، ولكنه لم يبحث فيها لعـــدم فائدتها ، ولذلك فقد أهملها وعلى أية حال من الثابت أن أرسطو لم يعرف هذه الاقيسة ، كما عرفها من بعده من المناطقة . أما أول من تنبه إلى هذه الاقيسة ،

فيها أوديموس وثيوفراسطس تلميذا أرسطو ثم أتى الرواقيون بعد فتوسعوا فى بحثها . بل لم يقبلوا من نظرية القياس سواها ، وكان لا بد لهم أن يفعلوا هذا متطابقين مع مذهبهم الإسمى ، هـــذا المذهب الذى يحاول أن يربط بين التصورات الفردية [١] . ذلك أن العالم عبارة عن جزئيات مترابطة متفاعلة ، فالقضايا الصادقة إذا هى عبارة عن نسبة بين شيئين ولذلك تكلموا فقط عن القضايا المركبة .

ويحاول هذا المذهب الإسمى إقامة القانون العلمى على أساس استدلالى نضع مقدما ، فيعقبه تال ، هنا نحصل على حكم شرطى والأســـاس الذى يقوم عليه القياس المركب أو القياس الشرطى ليس هو مقـــالة المقول على الكل إنما هو ما يأتى ، إذا ما استحضر شىء من الأشياء دائما صفة معينة أو مجموعة معينة من الصفات ، فإنه سيستحضر فى الوقت نفسه الصفة أو الصفات التى تتواجـــد مع الصفات الأولى ، من هذا المبدأ نستنتج أنه لن تكون هنـــاك مشكلة للمفهوم والماصدق فى علاقات القضايا بعضها ببعض واقامة القياس عليها ،لان الاستدلال هنا لا يتم بواسطة أنواع وأجنـــاس ، وانما بواسطة أفراد ، ولن يكون على أساس أشكال وأضرب ـ كما يقول كريزيب Chrysippe ، ولو أننا سنجد ـ فيما بعد ـ أنه يمكن وضع الاقيسة الشرطية فى بعض نواحيها فىاشكال متعدده، وقد رد كريزيب جميع الاقيسة إلى عود قليل من الصور الاولية [٢] ، وعدد تلك الاقيسة خمس وهى .

---

(1) Hamlin. Le Systèma d' Aristote. p. 181

(2) Brochard, Etudes de Philosophie ancienne et modere, p 225.

أنواع الأقيسة الشرطية عند كريزيب :

١ - القياس الأول : تكون مقدمته الكبرى شرطية متصلة

إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

الشمس طالعة .

∴ النهار موجود

٢ - القياس الثاني : تكون مقدمته الكبرى شرطية منفصلة مثل العدد إما أن يكون زوجا وإما فرداً :

ولكن العدد زوج

∴ العدد ليس بفرد

إما أن يكون الجيش قد انهزم وإما قد دخل البلدة المهاجمة

لكن الجيش دخل البلدة المهاجمة

∴ الجيش لم ينهزم

٣ - القياس الثالث : مقدمته الكبرى يتحقق فيهـا تقابل بالتضاد أو بالتناقض مثل

ليس بصحيح أن يكون الشيء إما موجوداً وإما أن يكون معدوما .

ولكن الشيء موجود

∴ ليس الشيء معدوما (تقابل بالتضاد)

مثال آخر : ليس بصحيح أن يكون الإنسان موجوداً ولا موجوداً في الآن نفسه

ولكنه موجود

∴ ليس بصحيح أن يكون لاموجوداً

٤ ـ القياس الرابع : قياس مقدمته الكبرى معلولة

من حيث أن الحياة سقيمة فلا سعادة فى الدنيا .

الحياة سقيمة

∴ لا سعادة فى الدنيا

٥ ـ القياس الخامس : قياس مقدمته الكبرى تعبر عن تفاضل بين شخصين .

من كان أعلم من آخر فهو مقدم عليه أوأفضل منه .

زيد أعلم (أو أقل علماً) من عمرو

∴ زيد مقدم على عمرو

(أو عمرو مقدم على زيد)

تلك هى أقيسة الرواقية ، أما فى العصور الوسطى فقد قام بويس بعرض نظرية الأقيسة بتفصيل ، ومنذ ذلك الحين وهى تدرس فى كتب المنطق دراسة مستفيضة ثم توسع المسلمون فى بحث هذه الأقيسة ، فتكلموا عن الأقيسة الاقترانية

والأقيسة الاستثنائية ، والأقيسة الإقترانية هي التي توجد النتيجة فيها في المقدمات بالقوة لا بالفعل ، وأما الاقيسة الاستثنائية فهي التي توجد النتيجة فيها بالفعل لا بالقوة ويعبر عن الاستثناء بالاداة ـ لكن ـ ثم جاء المحدثون ، ووجد عندهم ما يقابل تلك القسمات .

والآن فلنبحث هذين النوعين : القيـــاس الاقترانى الشرطى والقياس الاستثنائى الشرطى .

الفصل الثالث عشر

الأقيسة الاقترانية الشرطية

تقسم الأقيسة الاقترانية الشرطية إلى خمسة أنواع :

١ - أقيسة مقدمتاها شرطيتان متصلتان . ٢ - أقيسة مقدمتاها شرطيتان منفصلتان . ٣ - أقيسة مقدمتاها متصلة وحملية . ٤-أقيسة مقدمتاها منفصلة وحملية . ٥ - أقيسة مقدمتاها متصلة ومنفصلة .

١ - الأقيسة الاقترانية الشرطية الاتصالية :

Pure Hypothetical Syllogism

هل ثمة قواعد لهذه الاقيسة : وهل من الممكن تعيين الحد الاوسط فيها ؟ ذهب بعض المناطقة إلى أن قواعد الاقيسة الحملية هي قواعد تلك الاقيسة من حيث الاستغراق أو الكيف . أما فيما يخص الحد الاوسط ، فليس هنا حد أوسط بمعنى الكلمة . فنحن لا نبرهن هنا على حدود ، وإنما لدينا مقدم وتال ، والجزء العام المشترك الذى يظهر فى المقدمتين لا يظهر فى النتيجة ، هو ما نعتبره مقابلا للحد الاوسط ؛ وهذا الجزء المشترك يحدد نوع فى القياس الإقترانى الشرطى ، فنحن لدينا إذن أشكال القياس تشبه أشكال القياس الحملى من حيث وضع الجزء العام المشترك ، وعلى هذا يمكننا أن نستنتج أن هـــذا الجزء المشترك ، إما أن يكون مقدما وإما أن يكون تالياً .

١ - الاقيسة الاقترانية الاتصالية الشرطية : مقدمتان متصلتان - كما قلنا - والنتيجه متصلة ، وهى على أشكال أربعة .

الشكل الأول :

كلما كان ا ب كان حـ د	A	كلما كان العلم منتشرا قلت الجرائم
كلما كان هـ و كان ا ب	A	كلما كانت الامة متقدمة كان العلم منتشراً
كلما كان هـ و كان حـ د		∴ كلما كانت الامة متقدمة قلت الجرائم

الشكل الثانى :

إذا كان ا كان ب	A	إذا أخطأ الإنسان ، فعلى المجتمع أن يعاقبه
ليس البتة إذا كان جـ كان ب	E	ليس البتة إذا كان الرجل متعلما أن المجتمع يعاقبه
∴ ليس البتة إذا كان جـ كان ا	E	∴ ليس البتة إذا كان الرجل متعلما أن يخطىء

الشكل الثالث :

إذا كان ا كان ب	A	إذا كان الطالب قوى الشخصية اكتسب احترام زملائه
قد يكون إذا كان جـ	I	قد يكون إذا كان الطالب قوى الشخصية يكون ناجحا فى حياته العامة
∴ قد يكون إذا كان جـ كان ب	I	∴ قد يكون إذا كان الطالب ناجحا فى حياته العامة كان قد اكتسب احترام زملائه

الشكل الرابع :

إذا كان ا لم يكن ب	A	إذا كان الضمير الإنسانى مستيقظا لم يخطىء الناس
إذا لم يكن ب كان حـ	A	إذا لم يخطىء الناس ساد السلام
∴ قد يكون حـ إذا كان ا	I	قد يكون السلام سائداً إذا كان الضمير الإنسانى مستيقظا

وينبغى أن نلاحظ أن سور القضايا الشرطية هو كما يأتى متصلة : A كلما إذا مهما : منفصلة دائمـــا ـ إما ـ E متصلة ليس البتة I متصلة أو منفصلة قد يكون O متصلة ليس كلما ـ قد لا يكون . منفصلة ليس دائما ـ قد لا يكون

٢ ـ الاقيسة الاقترانية الشرطية المنفصلة : ـ

وهى المركبة من قضيتين منفصلتين، ونتيجة منفصلة أيضا. وقد اشترط فى هذا الشكل شرط قصر على الشكل الاول، وهو أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية.

ا اما ب أو حـ كل غـــير ناجح فى عمله إما أن يكون مريضا أو غبيا

ا اما ب أو د كل إنسان إما أن يكون ناجحا فى عمله أو غير ناجح

∴ ا اما حـ أو د ∴ كل إنسان إما أن يكون ناجحا فى عمله وإما أن يكون مريضا أو غبيا

٣ ـ القياس الاقترانى الشرطى المكون من حملية ومتصلة . على أن تكون الكبرى حملية وهو أربعة أشكال : ـ

الشكل الأول : الإشتراك فى الشكل بين موضوع الحملية ومحمول تال الصغرى .

مثل : كل ا هى ب

إذا كانت جـ هى د كانت هـ هى ا

∴ إذا كانت جـ هى د كانت هـ هى ب

الشكل الثانى : الأشتراك يكون بين محـــول الحملية الكبرى ومحمول التالى فى الشرطية :

كل ا هى ب
إذا كانت جـ هى فلا كانت هـ هى ب

∴ إذا كانت جـ هى د فلا كانت هـ هى ا

الشكل الثالث : الاشتراك يكون بين موضوع الحملية وموضوع التالى فى القضية الشرطية :

كل ا هى ب
وإذا كانت جـ هى د فيكون ا هو هـ

∴ إذا كانت جـ هى د فبعض هـ هو ب

الشكل الرابع : الاشتراك فى هـذا الشكل بين محمول الحملية وموضوع تالى الشرطية الصغرى .

كل ا هو ب
وإذا كانت جـ هى د فان ب هى هـ

∴ إذا كانت جـ هى د فبعض هـ هو ا

٤ ـ القياس الاقترانى المؤلف من المنفصلة والحملية : وقد قسم المناطقة هذا القياس إلى قياسين (١) قياس تكون منفصلة كبراه والحملية تكون صغراه ونتيجة منفصلة :

كل عدد صحيح اما زوج واما فرد
وكل زوج قابل للقسمة على أثنين

∴ كل عدد صحيح اما فرد واما قابل للقسمة على اثنين

كل ب اما د أو ح

كل ا هى ب

∴ كل ا إما د أو ح

وإلى قياس تكون المنفصلة فيه صغرى والكبرى حملية ، ونتيجته حملية .

كل د هى ب ، كل و هى ب ، كل م هى ب

كل ا إما د أو و أو م

∴ كل ا هى ب

كل زهرة نبات ، وكل ثمرة نبات ، وكل شجرة نبات

كل ذى نفس من الجمادات اما زهرة واما ثمرة واما شجرة

∴ كل ذى نفس من الجمادات نبات

وقد لاحظ المناطقة العرب على هـــذا القياس ملاحظات هامة ويهمنا منها ملاحظتهم على هذا الصنف الأخير . المقدمة الكبرى الحلية ينبغى أن تكون كلية دائمة ، وينبغى أن نستقريء استقراءاً كاملا أجزاء الانفصال كلها ، كما أن محمولها واحد يتردد فى جميع التصورات . أما المقدمة الصغرى ـ وهى الشرطية المنفصلة ـ فتكون موجبة ، وموضوعها واحد . وينبغى أن نلاحظ أنه من الممكن أن نقوم برد قياس من النوع الأول إلى قياس من النوع الثانى وذلك بأن نغير من وضع المقدمات ، فنجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ، فنصل إلى نتيجة مختلفة من نتيجة الاصل وليس هذا الرد شبيها بقواعد الردود السابقة ، إذ أننا فى الأولى نصل إلى نتائج متشابهة ، اما هنا فنصل إلى نتائج مختلفة .

٥ ـ القياس الاقترانى الشرطى المكون من متصله ومنفصلة :

وتختلف نتيجته من ناحية صورتها ، فتكون إما متصلة وإما منفصلة :

إما أن يكون أفراد الأمة أصحاء ، واما أن يتوقف الإنتاج .

اذا كانت الأمة متقدمة ، كان أفرادها أصحاء . .

تنتج . · . إذا كانت الأمة متقدمة ، فلا يتوقف الإنتاج (متصلة) .

أو . · . إما أن تكون الأمة متقدمة ، وإما أن يتوقف الانتاج (منفصلة) .

ويلاحظ هنا أن المقدمة الكبرى منفصلة ، وأن المقدمة الصغرى متصلة وأحياناً يكون العكس ، ولكن تعارف المناطقة العرب على أن الوضع الأول أقرب الى العقل .

القياس الاستثنائى

ميز المناطقة بين القياس الاقترانى والقياس الاستثنائى ، بأن القياس الأول لا نذكر فيه النتيجة بالفعل بل بالقوة . بينما تذكر النتيجة فى القياس الاستثنائى لا بالقوة بل بالفعل . ويتكون هذا القياس من نوعين :

١ ـ قياس استثنائى اتصالى Mixed Hypothetical Syllogism

٢ ـ قياس استثنائى انفصالى Mixed Disjonctif Syllogism

وهو فى كلتا الحالتين ، يتكون من قياس كبراهما فى الأولى متصله وصغراهما حملية ، وكبراهما فى الثانية منفصله وصغراهما حملية .

أما اطلاق لفظ استثنائى عليه ، فقد أتى من أن الحملية تبدأ بحرف الاستثناء لكن .

١ ـ القياس الاستثنائى المتصل :

القياس الاستثنائى المتصل يتكون من كبرى متصله وصغرى حملية .

والكبرى ـ كما قلنا ـ تحتوى النتيجة :

إذا كان هناك إله فينبغي أن نحبه .

ولكن هناك إله

∴ ينبغي أن نحبه

وفى هذا القياس نجد العملية العقلية هى الحكم على العلاقة بين قضيتى المقدمة الكبرى ، والقياس الاستثنائى المتصل إنما يعود فى آخر تحليل إلى قضايا حملية ، إنه ليس عملية أولية فى الفكر . يستدل على نتيجة من استدلال سابق ، ويفترض قبل وجوده هو ، وجود القياس الحملى ، بل ويشارك فى الطبيعة المنطقية لهذا القياس الأخير . لكن جوبلو ذهب إلى العكس ، ذهب إلى نظرية تخالف تماما الفكرة المنطقية السائدة عن أولية الأقيسة الحملية ، وأوليتها فكرياً .

يرى جوبلو أن القياس الشرطى الاتصالى هو القياس الحقيقى ، وإليه يرد القياس الحملى ، ذلك أن موضوع القضية الحملية جزئى دائما ، فاذا كانت القضية الحملية ذات موضوع كلى ، فإن معنى هذا أنها قضية شرطية إتصالية كل انسان فان تساوى : إذا كان زيد إنسانا ، فإنه فان . يعطى جوبلو إذاً أكبر أهمية للقياس الاتصالى ، باعتبار أن القياس الاتصالى قياس له صفة كلية فهو وحده القياس العلمى [1] إن فكرة جوبلو غير مقبولة ، إنها من ناحية تقوم على القياس بين الموضوع الحقيقى الذى قد يكون جزئيا بالضرورة وبين الموضوع المنطقى الذى قد يكون طبيعة كلية مشتركة ، ثم إن فكرة جوبلو من ناحية أخرى تستند على تغير مصطنع للقياس الحملى إلى قياس اتصالى ، بينما المسألة على العكس . إن تحقيق

(١) Coblot traité p244

صدق مقدمة من المقدمات إنما يتضح ، إذا ماحاولنا أن نبين الطبيعة الكلية لها ، أو أن نرجعها إلى الماهية الكلية ، ونحن لا نصل إلى الماهيات والطبائع الكلية ، إلا إذا أرجعنا الاستدلال إلى صورة حملية . إذ أن الحملى ـ على عكس ما يقول جوبلو ـ مقدماته كلية ، وقد ينتج أحيانا قضية كلية . وقد رأينا فى نظرية الردود أن الشكل الاول هو أكمل الاشكال ، لإنتاجه جميع أنواع القضايا الموجبه منها بالذات ، ولذلك فإن بقية الأقيسة اعتبرت غير كاملة وقمنا بردها إليه .

أما الأقيسة الشرطية فقد تعبر أحيانا تعبيراً كليا ، ولكنها فى نهاية الأمر عبارة عن ارتباطات بين جزئيات متفاعلة فى الكون .

اشكال وضروب القياس الشرطى الاتصالى الاستثنائى :

لهذا القياس شكلان ، ولكل شكل منها أربعة أضرب ، الحد الأوسط هنا قضية وهـذا الأوسط : أما (١) شرط فى الكبرى ، ويوضع فى الصغرى وهذا هو الشكل الأول : واما (٢) مشروط فى الكبرى ، ويرفع فى الصغرى وهذا هو الشكل الثانى . وثمت مشابهة بين هذين الشكلين وشكلى القياس الحملى الاول والثانى .

الشكل الاول : أشكال وضع المقدم modus أو modus ponen pomendo ponens وهناك أربعة ضروب :

الضرب الأول	ولكريزيب الرواقى مثل هنا
إذا كانت س هى ا فإن ش هى ب	إذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة
لكن س هى ا	لكن النهار موجود
∴ لكن س هى ب	∴ الشمس طالعة

الضرب الثانى

إذا كانت س هى ا فإن س ليست ب
لكن س هى ا

∴ س ليست ب

إذا كان الأمن مضطربا فى الأمة كان الانتاج غير مزدهر
لكن الأمن مضطرب فى الامة

∴ الانتاج غير مزدهر

الضرب الثالث :

إذا كانت س ليست ا فان س ب هى
لكن س ليست ا

∴ س هى ب

إذا كان الإنسان غير مالك لإرادته وقع فى أخطاء شنيعة
لكن زيد غير مالك لإرادته

∴ زيد يقع فى أخطاء شنيعه

الضرب الرابع :

إذا كانت س ليست ا فان س ليست ب
لكن ليست س هى ا

∴ ليست س هى ب

إذا كان الانسان غير واضح فى أعماله كان غير محبوب
لكن زيد غير واضح فى أعماله

∴ زيد غير محبوب

لا حظنا هنا أن وضع المقدم انتج وضع التالى فى كل الضروب التى ذكرناها . ولكن هل يمكننا القول إن وضع التالى هنا ، ينتج وضع المقدم. نستطيع هذا فى الحقيقة .

فني المثال الآتي مثلا : إذا كان الأمن مضطربا في الأمـــة كان الإنتاج غير مزدهر .

لكن الأمن مضطرب

∴ الإنتاج غير مزدهر

إن وضع المقدم أنتج وضع التالي ، ولكن إذا قلنا (لكن الإنتاج غير مزدهر) لم يلزم إطلاقا أن يكون الأمن مضطربا . قد يكون عدم إزدهار الإنتاج راجعا إلى علل ودوافع أخرى غير إضطراب الامن، قد يكون سببه عدم إستعداد طبيعي في الأمة القليلة الإنتاج ، راجعا إلى الجهل أو غيره من الاسباب الكثيرة .

الشكل الثاني : رفع التالي Modus Tollendo-Tollends أو Modus tollens

الضرب الاول

إذا كانت س هي ا فإن س هي ب

لكن س ليست ب

∴ س ليست ا

مثال أيضا وضعه كريزيب : إذا كان النهار موجوداً ، كانت الشمس طالعة

لكن الشمس غير طالعة

∴ النهار غير موجود

الضرب الثاني :

إذا كانت س هي ا لم تكن س هي ب

لكن س هي ب

∴ ليست س هي ا

إذا كانت بعض الأفعال الإنسانية يجبر عليها الإنسان فإنه غير مسؤول عن كل أفعاله .

لـكن الإنسان مسؤول عن كل أفعاله

∴ لا فعل من الأفعال الإنسانية يجبر عليه الإنسان

الضرب الثالث :

إذا كانت س ليست ا فان س هي ب

لـكن ليست س هي ب

∴ س هي ا

إذا كانت الأمم غير منتبهة لدسائس الاجانب فانها تستعمر

لـكن اليمن غير مستعمرة

∴ اليمن منتبهة لدسائس الأجانب

الضرب الرابع

إذا لم تـكن س هي ا ، لم تـكن س هي ب

لـكن س هي ب

∴ س هي ا

إذا كان الطلبة غير أذكياء ، كانوا غير ناجحين في حياتهم

لـكن زيد ناجح في حياته

∴ زيد ذكي

وينبغي أن نلاحظ أن رفع التالي هنا ينتج رفع المقدم ، أما رفع المقدم فلا ينتج إطلاقا رفع التالي .

وخلاصة القول في هذين الشكلين أن لدينا مقدما وتاليا ، أو بمعنى آخر ملزوما ولازما ، فاذا أثبتنا الملزوم ثبت اللازم ، وإذا أثبتنا اللازم لم يثبت الملزوم ، وإنتفاء الملزوم لا يلزم عنه إنتفاء اللازم ، بينما اللازم يلزم عنه إنتفاء الملزوم . وفي صورة منطقية: وضع المقدم يؤدى إلى وضع التالي ، ورفع التالي يؤدى إلى رفع المقدم ، لـكن رفع المقدم ووضع التالي لا يؤدى إلى شيء إطلاقا .

وقد حاول بعض المناطقة أن يقيم مسألة الوضع والرفع هذا على مسألة الاستغراق ، فذهب إلى أن إثبات الكل ، إثبات للبعض وإثبات البعض لا يؤدى إلى إثبات الكل ، ونفى الكل يؤدى إلى نفى البعض ، أما نفى البعض فلا يؤدى إلى نفى الكل . فالمسألة إذا مسألة إستغراق . وحينئذ فان القياس الاتصالى ـ كالحملى ـ فى استناده على مسألة الاستغراق . ولكن ذهب كثيرون من المناطقة إلى أن قواعد الاستغراق لا تنطبق بحال على الأقيسة الشرطية الاتصالية ، وأن القواعد التى يمكن تطبيقها على قواعد هذا القياس هى القواعد الخاصة بالكيف ، لا إنتاج عن سالبتين ، أو إذا وجدت مقدمة سالبة كانت النتيجة سالبة .

وبعض المناطقة ذهبوا إلى أن قواعد الاستغراق يمكن أن تنطبق على تلك الأقيسة ، وتبعا لذلك تحدث أغلوطة عدم الاستغراق . وعدم مراعاة الاستغراق بين المقدمات يؤدى إلى نتائج خاطئة من الناحية الصورية على الأقل .

لكن المشكلة كما قلنا من قبل : أننا لانتكلم فى القضايا الشرطية الاتصالية عن أجناس وأنواع ، وإنما نتكلم عن حوادث مترابطة فى الكون ؛ أن النفاذ إلى الأقيسة الشرطية والقضايا الشرطية أدى إلى إكتشاف قواعد العلية المنطقية ، وإكتشاف جميع طرقها، التلازم فى الوقوع، والتخلف فى الوقوع، ودوران العلة مع المعلول وجوداً وعدما ، والسبر والتقسيم ، مما نراه فى كتب الأصول العربية ، ثم نجده بعد ذلك فى كتب المحدثين كاستيوارت مل وغيره .

ثمة فرق كبير بين هذا من ناحية الاستغراق وبين ما نراه فى الأقيسة الحملية من تركيب الموضوع والمحمول فى كل مقدمة من المقدمات ، ومراعاة مسألة الإستغراق بين الحد الأكبر والحد الأصغر والحد الأوسط .

رد الأقيسة الشرطية الاتصالية :

ذهب كثير من المناطقة إلى إمكانية رد الأقيسة الشرطية الإتصالية ، والرد على طريقتين .

١ ـ رد الأشكال الثلاثة إلى الشكل الأول ، وهذا ما ذهب اليه كينز ، فقد رأى أنه من الممكن رد الاشكال الثلاثة الأخيرة إلى الشكل الأول ، باعتبار أن الشكل الأول ـ حتى فى الاقيسة الشرطية ـ أكمل الاشكال . وذهب إلى أنه من الممكن رد Camenes الى Celarent متخذين جميع الخطوات التى تشير اليها الحروف فى هذه الكلمات اللاتينية ، شأننا فى ذلك ما قمنا به فى الاقيسة الحملية [1] ، لكن ستقابلنا مشكلة : هى أننا لا يمكننا رد الاقيسة الإستثنائية ، إذا ما كانت إحدى الحروف اللاتينية تشير إلى تغيير المقدمات ، لإننا لا نستطيع أن نضع المقدمة الحملية أولا إذا قلنا :

إذا لم تكن س هى ا لم تكن س هى ب
لكن س ليست ا
∴ س ليست ب

لا نستطيع هنا ـ إن تطلب منا الرد أن نغير وضع المقدمات ـ أن نضع الحلية مبتدأة بـ فى الإستثناء أولا ، ولكن تنجح فكرة الرد ـ كما صورها كينز ـ إذا قلنا :

Keynes - Formal Logic, P. P. 354 - 355 (1)

whenever E is F, C is D,
Never when C is D, is it the case that A is F.

Therefore never when A is B is it that E is F.

هذا القياس من Camelles ويسميه كينز قياساً شرطيا فسيا Conditional
عملية الرد فيه تقوم على تغيير وضع المقدمات فنقول .

Never when C is D,is it the case that A is B.
whenever E is F, C is D.

Therefore never when E is F is it the Case that A is F,

النتيجة هنا مختلفة ، نقوم بعكسها عكسا بسيطا فتكون .

Therefore never when A is B, is it the case that E is F.

وهذه هي النتيجة الأصلية .

وذهب كينز إلى إمكانية رد أى نوع من أنواع وضع المقدم إلى أى نوع من أنواع رفع التالى والعكس بالعكس . فن الممكن مثلا أن نرد أى ضرب من ضروب Camestres الى Celarent على ألا نغير فى وضع المقدمات [1] .

(٢) الطريقة الثانية فى الرد : وهى رد القياس الشرطى الإتصالى الى القياس الحملى ، وهذا هو الرد المأخوذ به . ويمكن القول أن أرسطو تخلص من الأقيسة الشرطية بفكرة رد تلك الاقيسة التى تستند احدى مقدماتها على الافتراض الى أقيسة حملية. ثم أتى لاشيليه فى العصور الحديثة ، ووافق على فكرة رد الأقيسة

Ibid - P. P. 351 - 354 (1)

الإستثنائية الشرطية إلى أقيسة حملية (١) .

النوع الأول من الردود Modus Ponens : ضرب وضع المقدم .

إذا كانت س هى ا فان س هى ب	إذا كانت الدنيا نهارا ، فإنها صحو
لكن س هى ا	لكن الدنيا نهار
∴ س هى ب	∴ الدنيا صحو

ترد إلى قياس حملى من نوع Barbara فتكون :

س ا هى س ب	الدنيا نهار ، الدنيا صحو
لكن س هى س ا	الدنيا نهار
∴ س هى س ب	∴ الدنيا صحو

٢ ـ النوع الثانى Modus Tollens ضرب رفع التالى .

إذا كانت س هى ا كانت س هى ب		س ا هى س ب
لكن ليست س هى ب	تحول إلى	لكن ليست س هى س ب
∴ ليست س هى ا	Camestres	∴ ليست س هى س ا

المشكلة الاخيرة فى هذا القياس : هل القياس الإتصالى الإستثنائى قياس غير مباشر ؟ أو بمعنى أدق هل نحن أمام مشكلة القياس الشرطى الإتصالى الإستثنائى فى حقيقته الباطنية ؟ فى طبيعة البرهنة الإستدلالية ؟

ذهب كانت وهاملتون وبين Bain إلى أن الاقيسة الشرطية الإتصالية ليست بحال إستدلالات غير مباشرة ، بل هى إستدلالات مباشرة . وذهب كينز ورأى فى كتابه Deductive Logic إلى أن الاقيسة الشرطية الإتصالية استدلالات غير

(1) Tricot - Traité P. 320

غير مباشرة ، وبالتالى هى أقيسة بمعنى الكلمة ، نحتاج فيهـــا إلى قضية غير القضية الاصلية .

ورأى كانت أن أهم ما يوجه إلى ما يدعونه القياس الشرطى الإتصالى من نقد ، هو أننا لا نجد فيه الحد الاوسط ، والحد الاوسط فى عملية الاستدلال هو الحد الفاصل بين الاستدلال المباشر والاستدلال غير المباشر . وقد رد كينز على هذا بأنه يوجد عنصر فى المقدمات لا يبدو اطلاقا فى النتيجة . وأن هذا العنصر ينطبق تماما على ما ندعوه الحد الاوسط فى الاقيسة الحلية . والمسألة فى الحقيقة تتصل بمسألة الاستغراق، هل يقام القياس الشرطى الاتصالى على مسألة الإستغراق أم لا ؟ إذا قلنا إنه يقوم ،كان هناك حد أوسط . وكان القيـــاس الشرطى الاتصالى الإستثنائى إستدلالا غير مباشر. وإذا أجبنا بالنفى كان استدلالا مباشرا. وقد جهد كينز فى أن يثبت إقامة القياس الإستثنائى الإتصالى على فكرة الإستغراق وأن يبين ما ينتجه عدم تطبيق قواعد الإستغراق من أغاليط فى الاقيسة الشرطية الاتصالية ، ولكن يبدو أن محاولته غير دقيقة (١) .

أما هاملتون فقد ذهب أيضا الى أن الاقيسة الشرطية الإتصالية والانفصالية ليست لها صورة القياس ولا مادته ، إنما تبدو فى شكل قياس .. يقول : إنها ليست إلا استدلالات مباشرة ، وليست لهـا اطلاقا صورة الإستدلالات غير المباشرة ، ولكن هى تغييرات مركبة للاستدلالات المبـــاشرة ، نستخدم فيها العكس أو التداخل (٢) وهاملتون هنا يهمل أيضا وجود الحد الاوسط ويعتبر نتيجة القياس الإتصـــالى أو الإنفصالى نتيجة متضمنة أيضـــا فى القضية

---

(1) Keynes - Formal Logic, P. P. 354 - 355

(2) Hamilton - Logic ii P. 383

الانصالية أو الانفصالية . أما الاستاذ بين Bain فقد أعتبر أيضا القياس الشرطى المتصل استدلالا مباشراً ، إنه أعتبره فى نطاق قانون اتفاق العقل مع ذاته (١) .

إذا كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود

الشمس طالعة

∴ النهار موجود

إن الانسان إذا نظر إلى هذا القياس ، فإنه سيشعر شعوراً باطنيا بأن النتيجة متضمنة فيا وضعته المقدمة الكبرى .

يرد عليه كينز بأن هذا النقد لا يوجه إلى القياس الشرطى الاتصالى فحسب ، بل وإلى القياس الحملى ، فإن القياس الحملى يقوم أيضا على إتفاق العقل مع نفسه — رجوع العقل إلى قوانينه الخاصة ، انعكاسه على قوانينه وقواعده : قانون الذاتية والتناقض والإمتناع . ولكن بين لا يهاجم القياس الحملى ، وانمــــا يهاجم فقط القياس الإتصالى الشرطى . والمثل الذى أعطاه يثبت هذا وهو : إذا استمر الجو فى صحو ، فإنى ذاهب إلى الريف . ينقله إلى الصورة الآتية : الجو يستمر صحواً ، وسنذهب إلى الريف . يقرر بين بأن أى شخص يثبت واحدة من هذه الحوادث لا يمكن أن يكون ، وهو يثبت الاخرى ، معلناً عن حقيقــة جديدة . ولكنه يقرر نفس الحقيقة . يرى كينز أن ثمة فرقا كبيراً بين التعبير الاول والتعبير الثانى .. التعبير المشروط والتعبير غير المشروط . ثم يناقشه كينز أيضا على أساس وجود الحد الاوسط فى القياس الشرطى الاتصالى ، وأن وجود هذا الحد الاوسط

---

(1) Bain, Logic Deduction, P. 177

يكفى كفاية تامة لإثبات أن ثمة إستدلالا غير مباشر ويأتى بجدة (١) .

٢ - القياس الاستثنائى المنفصل : -

يتألف القياس الانفصالى الاستثنائى من قضية شرطية منفصلة وقضية حملية، والنتيجة تكون إما منفصلة وإما حملية ، والمقدمة إما أن تضع ، وإما أن ترفع جزءاً من أجزاء الانفصال فى القضية المنفصلة ، والنتيجة تضع أو ترفع الجزء الآخر ، وهو يتكون - كالقياس الاتصالى - من شكلين :

الشكل الأول : وضع جزء من أجزاء الإتصال :

Modus Ponendo Tollens

الضرب الأول : س إما ا أو آ

لكن س هى ا

∴ س ليست آ

الضرب الثانى : س إما ا وإما ليست آ

لكن س هى ا

∴ س هى آ

الضرب الثالث . س إما ليست ا وإما هى آ

لكن س ليست ا

∴ س ليست آ

الضرب الرابع : س إما ليست ا وإما ليست هى آ

لكن س ليست ا

∴ س هى آ

الشكل الثانى : رفع أحد حدود الإنفصال : Modus Tollendo Poneus

---

(1) Keynes Formal Logic, p. 355

الضرب الأول

س اما ا واما آ
لكن س ليست ا
∴ س هى آ

الضرب الثانى

س إما ا وإما ليست س هى آ
لكن ليست س هى ا
∴ ليست س هى آ

الضرب الثالث

س إما أنها ليست ا أو أنها آ
لكن س هى ا
∴ س هى آ

الضرب الرابع

س ليست ا وليست آ
ولكن س هى ا
∴ ليست س هى آ

رد الأقيسة الإنفصالية إلى الأقيسة الحملية

هذا الرد على مرحلتين . يحول القياس الإنفصالى إلى قياس اتصالى ، ويحول القياس الإتصالى إلى القياس الحملى :

س إما ا وإما آ
س هى ا
∴ س ليست آ

تحول إلى قياس إتصالى فتكون :

إذا كانت س هى ا فان س ليست آ :
لكن س هى ا
∴ س ليست آ

تحول إلى قياس حملى

س ا ليست س آ
لكن س هى س ا
∴ س ليست س آ

قياس من Modus Tollendo Poneno (أى انفصالى مرفوع التالى)

س اما ا واما آ
لكن س ليست ا

∴ س هى آ

تحول إلى قياس اتصالى Modus Ponens

إذا لم تكن س هى ا فإن س هى آ
لكن ليست س هى ا

∴ س هى آ

تحول إلى Barbara فتكون

س لا ا هى س آ
ولكن س هى س لا ا

∴ س هى س آ

تكلمنا عن ردود الأقيسة الإنفصالية ونحب قبل الإنتهاء من هذا الفصل أن نقول أنه وجه إليه ماوجه إلى القياس الاتصالى من أنه استدلال مباشر وأن عدم وجود الحد الأوسط فيه يثبت هذا اثباتاً واضحاً ،مما لم نجد داعياً لتكراره. وهناك نوع أيضاً من الأقيسة يمكننا أن نطلق عليها الأقيسة العطفية Copulative[1]

---

(١) Tricot -Traite p. 331

الفصل الرابع عشر

القياس الشرطى المنفصل أو المشكل أو الاحراج

The hypothetical Disjunctiv Syllogism or Dilemma

عرف مناطقة بورت رويال قياس الاحراج بأنه «إستدلال مركب، نقسم أولا فيه الكل إلى أجزائه، ثم نثبت أو ننفى ثانيا عن الكل ما أثبتناه أو نفيناه عن كل جزء(١)». وقد اعتبر هـذا القياس قياسا شرطيا متصلا، ولكن مع اختلاف، هو أن تكون المقدمة الكبرى فى صورة اختيار بين الطرفين أى أن يكون مقدمها أو تاليها مقدمة ثانية شرطية متصلة، وأن يكون عمل المقدمة الصغرى هو اثبات أحد الطرفين أو نفيه، وعلى هذا فيكون فى هذا القياس ثلاث قضايا :

قضيتان شرطيتان متصلتان، وهذه هى المقدمة الكبرى، وقضية منفصلة وهذه هى المقدمة الصغرى. أما كينز فقد عرفه بما يأتى «قياس الإحراج أو القياس المشكل هو حجة صورية يحتوى مقدمة تتضمن شرطيتين موجبتين، ومقدمة ثانية موجب فيها كل مقـدم موجود فى القضايا الشرطية، أو سالب فيها كل تال موجود فى هـذه المقدمات، وهذا تعريف لهيئة القياس أكثر منه لحقيقته. أما حقيقة هذا القياس فهو أنه حجة يستخدمها الجدلى فى قطع خصمه، وذلك بأن يضعه بين فرضين لا ثالث أو رابع لهما، بحيث يلتزم الخصم بواحـد منهما،

---

(١) Port — Royal, p.251

وكلا الفرضين أو الثلاثة غير مرض أو مرجح له على خصمه . فهو إذا قياس ذو طرفين ، أو قياس مركب كما يدعوه أحيانا مناطقة بورت رويال .

وينبغى أن نلاحظ أن كلمة Dilemma تنطبق ، إذا ما كان طرف الإنفصال اثنين فحسب فى المقدمة المنفصلة . ولكن إذا كان لدينا أكثر من انفصالين فى المنفصلة فيطلق على القياس حينئذ Trilemma أو Tetralemma الخ . ويلاحظ كينز أيضا أننا نكونه من مقدمة كبرى وصغرى ، وتعتبر الشرطية المتصلة كبرى ، والمنفصلة صغرى. ولكن طبيعة البرهان تكون أقوى إذا ماوضعنا المقدمة الإنفصالية أولا. على أننا نفضل أن نسير على الطريقة التقليدية فى وضع الشرطية المتصلة أولا ، إذ أن البرهنة تسير على طريق صحيح إذا وضعت الفروض ، ثم أثبتنا مقدم الفروض، أو نفينا تاليها. وقد ذكر كينز نوعا من أقيسة الاحراج ، تكون المقدمة الصغرى فيه فى صورة إتصالية ، والنتيجة حينئذ لا تكون انفصالية ولا تكون حملية كما فى أقيسة الإحراج فى صورتها العادية ، ولكن تكون اتصالية . والمثال الرمزى الآتى يبين ذلك .

إذا كانت ا هى ب فان جـ هى ف وإذا كانت س هى د فان جـ هى ف

إذا كانت هـ هى ى فاما أن تكون ا هى ب ا و س هى د

∴ إذا كانت هـ هى ى فإن جـ هى ف

ويسمى هذا بالقياس المشكل الاتصالى . وقد ذكر بعض المناطقة أن هذا القياس يقبل كل القواعد التى تنطبق على قواعد القياس العادى ، ولكن يبدو أن تطبيق قواعد القياس عليه يثير صعوبات متعددة . ولذلك

من الأفضل أن تكون المقدمة الصغرى فى صورة انفصالية بحتة .

أقسام قياس الاحراج

قسمت أقيسة الإحراج إلى قسمين : (١) موجب . (٢) سالب . وذلك تبعاً لعمل المقدمه الصغرى . إذا أثبتت المقدمة الصغرى المقـــدمات فى المقدمة الكبرى كان القياس موجبا . وإذا نفت التوالى كان سالبا ، أو بمعنى آخر إن الحالة الاولى هى حالة وضع المقـــدم أو الشكل الأول لقياس الإحراج Modus Ponens . والحالة الثانية هى حالة رفع التالى Modus Tollens، أو الشكل الثانى للاحراج .

أما عن الشكل الأول فيجب أن يكون فيه على الأقل مقدمان مختلفان فى المقدمة الكبرى ، لكى يمكن الإنفصال فى المقدمة الصغرى . ذلك أن الصغرى المنفصلة تقوم باثبات أحد أجزاء الإنفصال ، وهذا لا يتم إلا إذا كان هناك أكثر من طرف . أما التالى فى حالة الإثبات فقد يكون واحداً وحينئذ تكون النتيجة حلية . والنتيجة تثبت هنا التالى ، ويسمى القياس حينئذ بسيطا . أما إذا كان التالى أكثر من واحد فى المقدمة الكبرى، فإن النتيجة تكون منفصلة، ويسمى القياس حينئذ مركباً .

أما عن الشكل الثانى ، فينبغى أيضا أن يكون فيه أكثر من تال لكى يمكن الرفع بينها ، إذ أن عمل القضية الصغرى المنفصلة أن ترفع احد التاليين ، أما المقدم فقد يكون واحداً ، وهنا يسمى القياس بسيطا ، وقد يكون أكثر من واحد ، وهنا يسمى القياس مركبا .

الشكل الأول : Modus Ponens البسيط .

إذا كانت ا هي ب ، كانت جـ هي د ، وإذا كانت هـ هي و كانت جـ هي د
ولكن أما أن تكون ا هي ب أو هـ هي و

∴ جـ هي د

مثال : إذا أرضيت ضميري ، فقدت صداقة الناس ، وإذا عصيت ضميري فقدت هدوء البال .

وأنا إما أن أرضي ضميري وإما أن أعصيه

∴ أنا فاقد شيئا

مثال آخر : إذا حارب المصريون الأجانب ، خسروا عطف العالم الأوربي
وإذا عاونوا الاجانب خسروا كيانهم الإقتصادي .
وهم اما أن يحاربوا الاجانب أو يهادنوهم

∴ هم خاسرون شيئا

الشكل الأول المركب : إذا كانت ا هي ب ، كانت جـ هي د و
وإذا كانت هـ هي و كانت ز هي ل
ولكن اما أن تكون جـ هي ب ، أو هـ هي و

∴ اما أن تكون جـ هي د ، أو ز هي ل

مثال : إذا أديت عملي باتقان ، فقدت صحتي ، وإذا لم أود عملي باتقان ،
خنت أماتي العلمية .

ولكن اما أن أؤدى عملى باتقان ، وإما ألا أؤديه

∴ اما أن أخون امانتى العلمية واما أن افقد صحتى

مثال آخر : إذا اطعت نزواتى ، فقدت احترامى امام نفسى

واذا اطعتها لم أتمتع بالحياة

وانا اما ان اطيع نزواتى ، وإما ألا أطيعها

∴ فأنا إما لا أتمتع بالحياة ، وإما أفقد احترامى أمام نفسى

الشكل الثانى البسيط Modus Tollens .

إذا كانت ا هى ب ، وكانت حـ هى د ، وإذا كانت ا هى ب ، كانت هـ هى و

لكن إما حـ هى لا د ، أو هـ هى لا و

∴ ا هى لا ب

مثال : إذا كان الله متحركا ، كان متحركا فى المكان الذى هو فيه ،

واذا كان الله متحركا كان متحركا فى المكان الذى ليس هو فيه .

ولكنه لا يمكن أن يتحرك الله فى المكان الذى هو فيـــه ، كما أنه لا يمكن أن يتحرك فى المكان الذى ليس هو فيه

∴ الله ليس متحركا

مثال آخر : إذا وافقنـــا الفلاسفة على آرائهم كانت الفلسفة هى طريق السعادة ، وإذا وافقناهم على آرائهم ، كانت الفلسفة هى طريق الشقاء .

والفلسفة اما لا توصل الى سعادة ، وإما لاتوصل إلى شقاء

∴ لا توافق الفلاسفة على آرائهم

ولكن إما ألا يغضب الغرب وإما ألا يغضب اليهود

∴ إما ألا يساعد اليهود وإما ألا يخونهم وهو في كلتا الحالتين خاسر .

يمكن رد الأقيسة المشكلة ؟ ذهب المناطقة إلى إمكانية ردها الأقيسة الموجبة ترد إلى الأقيسة السالبة ، والعكس بالعكس . وكل ما يمكن عمله هو أن نعكس عكس النقيض المخالف جميع الشرطيات المتصلة ، فمثلا الموجب البسيط الرمزي اذا قلنا :

إذا كانت ا هي ب كانت ج هي د وإذا كانت ه هي و كانت ج هي د
وإما أن تكون ا هي ب أو ه هي و

∴ ج هي د

ترد إلى : إذا لم تكن ج د لم تكن ا ب واذا لم تكن ج د لم تكن ه و
ولكن اما أن تكون ا هي ب أو ه هي و

∴ ج ليست د

وبهذا إنتقل الموجب البسيط إلى السالب البسيط من قياس المشكل . ولكن هل تتحقق في القياس السالب البسيط هذا طبيعة البرهنة المحرجة أو الإشكالية ؟ شك بعض المناطقة في اعتباره كذلك ، ذلك أن القياس المشكل كما يعرفه مانسل هو « قياس يتكون من مقدمة كبرى شرطية ، تحتوى عن أكثر من مقدم وصغرى منفصلة » وقد أعطى هويتلى وجفونز تعريفات متشابهة . وتبعا لهذه التعريفات ، يعتبر القياس الموجب في قسميه البسيط والمركب قياس احراج ، أما القياس السالب فسيكون دائما مركبا ذلك أن القياس السالب البسيط لايحتوى على أكثر

من مقدم واحد ، وبهذا يكون مخالفاً للتعريف الذى ذكره مانسل ، ووافق عليه غيره وتعليل هويتلى للمسألة أن الانفصال ليس حقيقياً بين قضيتى المقدمة الكبرى مادام المقدم واحدا . وعلى هذا فماذا سيكون عمل الصغرى ؟ إنها لا تقوم بعملية الإنفصال على وجه صحيح ، ما دامت لاتثبت شيئا . إنها ستنكر الاثنين معاً ، بل ذهب هويتلى الى أنه من الممكن وضع القياس السالب البسيط فى صورة قياس شرطى اتصالى .

ردكينز على هذا بأنه ليس من اللازم أن يكون فى المقدمة الكبرى مقدمتان لكى يظهر الانفصال الحقيقى فى المقدمة الصغرى . إنمـــا المقصود أن نضع أمام الناظر طرفين لايمكن إلا أن يتردد بينهما ، وأن يسلم بواحد منهما فى كلتا الحالتين فهو فى حرج .

تلك هى طبيعة الاستدلال فى قياس الاحراج ـ هذا من ناحية ـ ومن ناحية أخرى ، لايمكن أن يكون قياس الإحراج نوعا من القياس الشرطى الإتصالى طالما كانت المقدمة الصغرى التى تتصل بالكبرى ، ليست حملية ولا شرطية متصلة بل هى شرطية منفصلة . نحن أمام نوع جديد من الاستنباط يختلف فى مقدماته وفى نتائجه عن القياس الاتصالى العـادى . لـكن هناك فكرة لم يبحثها المناطقة ، وهى لماذا لا نعتبر هذا القياس موجبا وسالبا شرطيا منفصلا ! إن أميز صفة فيه هو تنظيم الانفصال فى المقدمتين ، وعمل المقدمة الصغرى هنا هو الأساس . انهـا تضع المقدمين أو ترفع التاليين : بالتردد بين طرفى الانفصال فى كل . إن ربط هذا القياس المشكل بالقياس الانفصالى أقرب الى طبيعة الاستنباط التى يعبر عنها هذا القياس الأخير .

وقد عبر بعض المناطقة الآخرين عن قياس الاحراج ـ بأنه حجة يتردد فيها الإنسان بين إختيار أحد الطرفين أو الثلاثة من أطراف الانفصال على أنه مهما اختار أحد الطرفين ، وصل الى نفس النتيجة ، وهذا التعريف الذى يشير الى عبارة قرون القياس المشكل The horns of The Dilemma يتضمن الموجب البسيط والسالب البسيط ، ولكن يستبعد القسمين الآخرين المركبين ، ذلك أننا فى القياس المركب لن نختار أحد الأطراف ، بل إننا نتردد فى النتيجة بين أقسام الإنفصال الموجودة ، ثم إن هذا التعريف سيشمل أيضا صوراً ، استبعدتها التعاريف المجمع عليها بين المناطقة لقياس الاحراج . انها ستشمل صورة القياس الشرطى الإتصالى السالب ، كالقياس الرمزى الآتى :

اذا كانت ا موجودة فاما ب أو س موجودة

ولكن لا ب و لا س موجودة

.·. ا غير موجودة

ويلاحظ جفونز أن قياس الإحراج قياس مغالطى ، وأنه من النادر أن نجد فيه انفصالين يستبعدان كل الحالات الأخرى ، بل إن كل انفصال انما ينفى الإنفصال فحسب (١) ، أو فى كلمات أخرى أن معظم أقيسة الإحراج فيها مقدمة تتضمن أغلوطة الإنفصال غير الكامل ، ومن هنا أتى أول نقض لقياس المشكل ، أو بمعنى أدق ، أول قرار من قرنى هذا القياس فإذا كانت المقدمة غير كاملة ـ أو بمعنى أدق لم تحتو كل أجزاء الإنفصال ـ أمكن نقض نتيجة قياس المشكل بقياس مشكل آخر وهنا اشترط بعض

---

(1) Keyes : Formal Logic, pp. 336,365 - 866,

المناطقة - كما قلنا من قبل - أن يكون الانفصال حقيقيا ، يمنع الجمع والخلو وفى كلمات وجيزة ينطبق عليه قانونا عدم التناقض والثالث المرفوع . وينبغى أيضا أن تتفق المادة والصور فى هذا القياس ، وإلا يسلم الخصم أحيانا بالمقدمات ، ولكنه لا يسلم بنتائج عملية الانفصال .

أما طريقة نقض القياس الأصلى ، فتكون بواسطة عكس وضع توالى القضيتين الشرطيتين ، مع تغيير الكيف :

إذا كان ا فيكون جـ وإذا كان ب فيكون د

ولكنه إما ا أو ب

∴ إما جـ وإما د

النقض : إذا كان ا ، فيكون لا د واذا كان ب فيكون لا جـ

ولكنه إما ا ، وإما ب

∴ اما لا د ر أما لا جـ

وهناك أقيسة تذكرها كتب المنطق القديمة ، تبين أقيسة احراج تاريخية نقضت بأقيسة احراجية أخرى [1] .

أول مثال : امرأة يونانية طلبت من ابنها أن يعدل عن تولى القضاء ، اذا طلب منه ، فحدث بينهما القياسان الآتيان :

اذا عدلت يكرهك الناس ، واذا ظلمت تكرهك الآلهة

وأنت اما أن تعدل وإما أن تظلم

∴ فستكون أنت مكروها على كل حال

(1) Aristote : Analy. - Prior 11; 27 76. 10.

فرد عليها . إذا عدلت ، أحبتنى الآلهة ، وإذا ظلمت أحبنى الناس

وأنا إما أن أعدل ، وإما أن أظلم

∴ فسأكون محبوباً على أى حال

وبهذا تمكن من أن يمرق من قرنى القياس الذى وجته إليه أمه

المثل الثانى : ثم قياس بروتاجوراس ، وقد اتفق معه تلميذه Eyathlus أن يعلمه الخطابة على أن يأخذ منه أجرا ، حتى يكسب أول قضية له . ولكنه بعد أن انتهى من تعليمه ، لم يدفع شيئا لبروتاجوراس ، فقاضاه بروتاجوراس ووقف يناقشه أمام القاضى ، وقد صاغ دعواه فى قياس كالآتى :

إذا كسبت هذه القضية ، فيجب أن تدفع بناء على ما بيننا من تعاقد ، وإذا خسرت هذه القضية ، فيجب أن تدفع بناء على حكم القاضى .

وأنت إما أن تكسب وإما أن تخسر

∴ فأنت ستدفع كلتا الحالتين

فنقض التلميذ كلامه بما يأتى :

إذا كسبت القضية ، لا أدفع لك شيئا بمقتضى حكم المحكمة

وإذا خسرت فلن أدفع لك شيئا بمقتضى العقد

ولكن إما أن أكسب القضية أو أخسرها

∴ لن أدفع فى كلتا الحالتين

الفصل الخامس عشر

الأقيسة المركبة

تكلمنا - فيما سبق - عن صور لأقيسة ظاهرة المقدمات أو النتائج . ورأينا محاولة الأقدمين رد جميع صور الفكر الإنسانى العلمى إلى تلك الصور ، لكن توقف الأقدمون عند مسألة فى غاية الأهمية . وهى أن الفكر الإنسانى قد يلجأ إلى صور أخرى من الأقيسة تباين الأولى صورة ، وذلك فى مجالات أخرى من الفكر وهنا لا تظهر مقدمة أو نتيجة بل يدركها الفكر ضمنا ، فلا نجد ثمت حاجة للتصريح بها. وذهب الأقدمون أيضا إلى أن تلك الأقيسة غير الظاهرة قد تستخدم فى الحياة عامة ، أكثر بكثير من تلك الأقيسة العلمية التى تنظم المقدمات فى صورة واضحة ظاهرة . وأما أول تلك الأقيسة المركبة : فهو القيـــاس المضمر The Enthymene

أما عند أرسطو ، فهذا القياس قياس شعرى يستخلص النتائج من مقدمات احتمالية .

وقد ذكر مانسل أن هـذا القياس يقوم عند أرسطو إما على أساس وجود مقدمة كبرى احتمالية ، أى تقوم على الاحتمال ، وإما على أساس وجود واقعة جزئية . أما الأولى فهى تعبر عن احتمال عام ، وهى ليست كلية بمعنى الكلمة ، ولكن تبدو كلية .

أما التى تقوم على أساس وجود واقعة جزئية فهى أيضا ليست كلية ، ولكن تبدو كذلك لشهرتها . وعلى العموم يقوم القياس المضمر عند أرسطو على أساسين إما على أســـاس اعتقاد عام فى قضية احتمالية . وإما على أساس حقيقة جزئية ، يمكن اعتبارها قضية عامة لشهرتها ، إن صدقا ، وإن كذبا ويعطى مانسل المثال الآتى للقياس الأول .

مثال الاحتمالية : معظم الحاسدون يكرهون Most men who envy hatie

هذا الرجل حسود	This man euvies.
.·. وبما يكره هذا الرجل	Therefore this man probly hates.

وهنا يلاحظ أن الإستدلال خطأ من الناحية المنطقية . إن المقدمة الكبرى ليست كلية تماما . والحد الأوسط غير مستغرق .

والمثال الثانى : للواقعة الجزئية هو :

كل الفلاسفة عقلاء	زيد فيلسوف
فلان عاقل	زيد عاقل
.·. فلان فيلسوف	.·. كل العاقلين فلاسفة

نلاحظ أن المقدمة الكبرى فى كلتا الحالتين تعبير عن واقعة جزئية . ولكن فيها خطأ منطقى لاشك فيه . فنى المثال الأول لم يستغرق الحد الأوسط وفى المثال الثانى هناك التباس فى الحد الأصغر ، وعلى العموم كانت تلك فكرة أرسطو عن القياس المضمر، ولانجد أى تفسير آخر لهذا القاس إلامتأخرا. يقول كينز «تتكون حقيقة هذا القياس بتقريره حذف إحدى مقدمتيه المتضمنة فى الفكرة . ولكنها ليست متضمنة فى الخارج » ويقول مناطقة بورت رويال « إنه قياس كامل فى العقل غير كامل فى التعبير ، طالما كانت إحدى قضاياه تحذف لوضوحها ولشهرتها، وطالما كان من السهولة بمكان أن يعرفها من تخاطبه»، وعلى هذا اعتبر القياس المضمر، القياس الذى طويت إحـــدى مقدماته أو نتيجته إما تغليطا كما يقول مناطقة العرب ـ وإما اعتمادا على قدرة المخاطب ، وقوة فهمه وقد قسمت الأقيسة المضمرة إلى ثلاثة أنواع باعتبار حذف إحـــدى المقدمتين والنتيجة (١) قياس مضمر

من الدرجة الأولى ما حذفت مقدمته الكبرى ، (٢) وقياس مضمر من الدرجة الثانية وهو ما حذفت مقدمته الصغرى (٣) قياس مضمر من الدرجة الثالثة وهو ما حذفت نتيجته ، ويلاحظ فى القياسين الاولين أن النتيجة توضع أولا ، ثم تعقبها المقدمة التى لم تحذف ، وتكون مبتدأة بلام التعليل ، أما فى القياس الثالث فتذكر المقدمة الصغرى أولا ، ثم المقدمة الكبرى : والأمثلة على ذلك ما يأتى :

كل نبات حساس

وهذا نبات

.·. هـذا حساس

إذا ما حاولنا طى المقدمة الكبرى واستخراج قياس مضمر من الدرجـة الأولى قلنا :ـ هذا حساس لأنه نبات حساس

وإذا حاولنا طى المقدمة الصغرى ، واستخراج قياس مضمر من الدرجة الثانية قلنا : هذا حساس لأن كل نبات حساس

وإذا أردنا طى النتيجة قلنا : هذا نبات ، وكل نبات حساس . هل يمكن رد هذه الأقيسة إلى الصورة العادية ، إلى قياس ظاهر ؟ الطريقة لهذا أن تأخذ الحد الوارد فى المقدمة التى لم تحذف ، والذى لم يرد فى النتيجة ، ولم يرد فى المقدمـة الباقية ، وهنا تصل إلى المقدمة المطلوبة فمثلا :

هذا شكل مستوى لأن كل مثلث مستوى

نرى هنا أن الصغرى قـد حذفت ، وأن النتيجة وردت أولا فلكى نحصل على الصغرى ، تكون المقدمة من ـ هذا مثلث ـ فيكون القياس كالآتى :

كل مثلث شكل مستو
هذا مثلث

∴ هذا شكل مستو

يلاحظ كينز أن معظم إستدلالات الناس فى صورة أقيسة مضمرة ، وأنهم لا يلتزمون على الإطلاق تلك الصور الخاصة ، التى يلتزمها القياس الحلى(١). وقد لاحظ ابن تيمية أيضا أن هذه الأقيسة هى الأقيسة المنتشرة ، وأن الناس لا يستدلون إطلاقا فى صورة جيلة ، - كما يريد أرسطو - من حيث وضع الحد الأكبر والأصغر والأوسط (٢) . على أن التسليم بهذا الذى يذهب اليه أبن تيمة سيؤدى إلى النظر فى اللفظ فقط وعدم إعتبار البرهنة الباطنية وطبيعة الإستدلال نفسه فى نظرية القياس.

الأقيسة المركبة — Polysyllogism

تكلمنا فيما مضى عن أقيسة تتكون من صورة واحـــدة ، أى من شكل واحد ، ولكننا سنتكلم الآن عن أقيسة تتركب من شكلين أو أكثر فى نفس العملية العقلية التى تقوم بها ، أى أن الإستدلال هنا لن يتم بمجرد هيئة قياس واحد ، بل لا بد من القيـــاس بقياس آخر ، لكى يتم الإنتاج . وذلك يكون فى صورتين :

(١) نأخذ نتيجة قياس توصلنا اليه ، ونجعلها مقدمة لقياس جديد على أساس

---

(1) Keynes, Formal Logic, p.p. 367-368

(٢) النشار : مناهج البحث ص ١٩٩ وما بعدها .

أن البرهنة لن تتم ، إلا بالحصول على نتيجة جديدة من إقـــتران النتيجة الأولى بمقدمة أخرى ، ويؤدى هذا الإقتران إلى تلك النتيجة الجديدة ويسمى القياس حينئذ القياس السابق Prosyllogism.

(٢) أن تأخذ نتيجة قياس سابق ، ونجعلها مقدمة لقياس جديد ، وحينئـذ يسمى القياس بالقياس اللاحق Episyllogism ومن الأمثلة على ذلك :ـ

كل س هى د
كل ب هى س ـــــ قياس سابق
∴ كل ب هى د

ولكن ا هى ب ـــــ قياس لاحق
∴ كل ا هى ب

من الأمثلة على ذلك :

كل إنسان حيوان
كل ضاحك إنسان
∴ كل ضاحك حيوان
وكل أفريقى ضاحك
∴ كل أفريقى حيوان

مثال آخر :

كل كائن فان
وكل إنسان كائن
∴ كل إنسان فان
وكل ناطق إنسان
∴ كل ناطق فان

ويرى كينز أن نفس القياس قد يكون سابقا ولاحقا فى الوقت عينه ذلك أن الأقيسة قد تستمر ، وإذا كانت سلسلة الاستدلال تمضى من إستدلال سابق إلى إستدلال لاحق ، فإنها تسمى تقدمية . أى يسير العقل بتقـــدم Progressive أو تركيبية Synthetic أو سابقية Episyllogistic ، تلك

كلها ألفاظ تؤدى معنى واحدا وذلك حين يكون الإنتقال من قياس سابق إلى قياس لاحق . وهنا توضع المقدمات أولا ، ثم ننتقل إنتقالا إستدلاليا بخطوات متتابعة إلى النتيجة النهائية ، أو يكون السير تأخرياً Regressive أو تحليلياً Analytic أو لاحقيا prosyllogistic وذلك حين يكون الإنتقال من قياس لاحق إلى قياس سابق توضع النتيجة النهائية أولا ، ونعود بخطوات متتابعة إستدلالية إلى المقدمات التى نتجت عنها هذه النتيجة .

نحن إذا أمام طريقين طريق نازل وطريق صاعد ، وكلا الطريقين يكمل أحدهما الآخر ، وقد بين أوبربج Uberweg فى كتابه عن المنطق صحيفة ١٢٤ الفروقات المختلفة التى تميز الطريقين الواحد منها من الآخر وينبغى أن نلاحظ مع رابييه أننا فى القياس السابق التركيبى نستبدل الموضوع الأول ،وهو موضوع فى أغلب الأحيان عام بموضوعات أقل عمومية ، بينما الأمر على العكس فى الأقيسة التحليلية (١) وثمت مسألة أخرى أن كل الأقيسة التى ذكرناها متصلة النتائج ، أو موصولة النتائج ، أى أن القياس قد ذكرت فيه نتائجه ، وفى الغالب تكون هذه النتائج جزئية مثلا :

(١) كل من ينطق الضاد فهو عربى

زيد ينطق الضاد	قياس سابق
∴ زيد عربى	
وكل عربى سامى	
∴ زيد سامى	سابق ولاحق
وكل سامى شرقى	
∴ زيد شرقى	

---

(1) Keynes : Formal Logic, p.p. 386, 386 Ibid 388

نحن هنا أمام قياس مركب موصول النتائج غير أن هناك اقيسة لا نذكر فيها إلا النتيجة النهائية ، ولا نجد داعيا على الإطلاق لذكر النتائج الجزئية .

زيد ينطق الضاد
وكل من ينطق الضاد فهو عربى
وكل عربى فهو سامى
وكل سامى شرقى

∴ زيد شرقى

نحن هنا امام قياس مفصول النتائج لم نصرح فيه إلا بالنتيجة الأخيرة ويسمى هذا القياس Sorites.

الفصل السادس عشر

القياس المركب مفصول النتائج

الكلمة Sorites مشتقة من كلمة يونانية وأصلها فى اليونانية من كلمة « كومة » وأخذت هذا المعنى من حجة كومة القمح التى وضعها أيوبوليد Eubulide الميغارى وقد كان من أشد خصوم أرسطو ، وقد هاجمه بحجج مختلفة منها حجة الكومة هذه ، كما هاجم مبادىء الفكر الضرورية ، ونظرية الحمل الضرورية عند أرسطو ، وعلى أية حال أصبحت السوريت احدى الحجج التى تهاجم بها المدرسة الميغارية مدارس أعدائها ، وأهم الحجج التى وضعها الميغاريون وأخذت صورة حجة الكومة هذه وأهم الحجج هى :

(١) حجة كومة القمح : وهى السوريت بمعنى الكلمة . متى تتكون كومة القمح ؟ الحبة الواحدة ليست كومة ، ولا الحبتان ولا الثلاثة ، فمتى نقول إن الكومه تكونت طالما ستكون الزيادة حبة واحدة (أغاليط مكشوفة).

(٢) حجة الصلع . وهى عكس الاولى : متى يصبح الرجل أصلع ؟ أى أن الاولى تجمع وهذه تطرح .

(٣) حجة الكذاب : من يقول هو يكذب ، فهو صادق وكاذب فى آن واحد وقد أخذ هذه الحجه فيما بعد قرنيادس فى جدله العنيف مع كريزيب الرواقى.

(٤) حجة القرن : من لم يفقد شيئاً فهو له ـــ وأنت لم تفقد قرنين فهما لك (١) .

Tricot : Traité, p. 2٤7. (1)

وقد حاول روبان أن يبين المعنى الحقيق لهذه الحججذات المظهر السوفسطائى، وأن يبين ما وراء الألفاظ اليونانية من معان، فأما حجة القرن فهى تثبت أن المعرفة العامة تختلط فى كلية الأفكار اختلاطا شديداً إن كل جوهر له حقيقتـــه الجزئية ، ولا شىء عام ، فحين عمم » هام العقل فى أفكار ، ووقع فى اخطاء « إن سياق مذهبه يؤدى إلى هذا . كذلك حاول روبان أن يفسر الحجج المختلفة تفسيراً معقولا ينأى بها عن مجرد معانيها الظاهرة[1]. أما المعنى الحديث للكلمة ، فقد عبر مناطقة بورت رويال بقولهم « إن القياس المركب المفصـــول النتائج هو كل ما تكون من ثلاث قضايا[2] » ولكن هذا التعريف غير دقيق ، إنه يشمل الاقيسة الشكلة والمعللة وغيرها ، وعلى العموم لم يقبل هذا التعريف . وقد صاغ كينز القياس فى صورة تقبلتها كتب المنطق جميعا « إنه قياس مركب لا تذكر فيه من النتائج إلا المقدمة الاخيرة ، وتوضع المقدمة فى هذا بحيث يبدو كأن حد اوسط يتردد بين كل مقدمتين متتابعتين » .

وينقسم القياس المركب المفصول النتائج إلى قسمين : القسم الارسطاليسى The Aristotilian Sorites ولم يرد هذا النوع من القياس فى أى كتـاب من كتب أرسطو ، ولكن تعارفت كتب المنطق على تسميته كذلك .

(٢) — النوع الجوكوليـــنى Goclenian نسبة إلى الاستـاذ Rudolf Goclenius (من ماربرج عاش سنة ١٥٤٧ إلى سنة ١٦٢٨ فى كتابه Isagoge in Orgamun Aristotelis[3]:

---

1 - Robin : la Pensée grepue, p. 197.

2 - Port - Royal p. 248.

3 - Keynes, Formal Logic, p. 376.

١ ـ النوع الأرسطاليسى أو النوع الصاعدى :

أى أن تكون تركيب مقدماته تصاعديا ، أى أن المقـــدمة الأولى تحتوى موضوع النتيجة . والحد الأوسط يكون محمولا ، ثم يكون الحد الأوسط فى المقدمة الصغرى موضوعا ، ومن هنا نستنتج أن الصغرى ستوضع أولا ثم الكبرى.

٢ ـ النوع الجوكوليتى أو النوع التنازلى :

أى أن يكون ترتيب مقدماته تنازليا ، فتحتوى المقدمة الأولى على محمول النتيجة والحد الأوسط يكون موضوعا ، ثم يكون الحد الأوسط المقـــدمة الاخرى محمولا ، ومن هنا نستنتج أن الكبرى ستوضع أولا ثم الصغرى .

مثال رمزى للقياس الارسطاليسى :

كل ا هو ب	مثال لفظى :	كل انسان حيوان
وكل ب هى جـ		وكل حيوان متحرك
وكل جـ هى د		وكل متحرك فان
وكل د هى هـ		وكل فان ممكن الوجود بغيره
∴ كل ا هى هـ		∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

المثال الرمزى للقياس الجوكوليتى فهو :

كل د هى هـ	كل فان ممكن الوجود بغيره
وكل جـ هى د	وكل متحرك فان
وكل ب هى جـ	وكل حيوان متحرك
وكل ا هى ب	وكل انسان حيوان
∴ كل ا هى هـ	∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

أما القياس الارسطاليسى فنلاحظ أن المقدمة الاولى والنتائج المطلوبة تبدو كمقدمات صغرى فى الاقيسة المتتالية وعلى هذا يمكننا تحليل القياس الارسطاليسى إلى الاقيسة الآتية :

		الأقيسة اللفظية	
(١) كل ب هى ﺟ	كبرى	كل حيوان متحرك	كبرى
كل ا هى ب	صغرى	كل انسان حيوان	صغرى
∴ كل ا هى ﺟ		∴ كل انسان متحرك	

(٢) كل ﻫ هى د	كبرى	(٢) كل متحرك فان	كبرى
كل ا هى ﺟ	صغرى	كل انسان متحرك	صغرى
∴ كل ا هى د		∴ كل انسان فان	

(٣) كل د هى ﻫ	كبرى	(٣) كل فان ممكن الوجود بغيره	كبرى
كل ا هى د	صغرى	كل انسان فان	صغرى
∴ كل ا هى ﻫ		∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره	

وضعت المقدمة الصغرى ، ثم نتيجة القياس الأول هى صغرى القياس الثانى، ونتيجة القياس الثانى هى صغرى القياس الثالث، وهكذا تستمر فى التسلسل بقدر ازدياد عدد قضايا القياس المركب المفصول النتائج .

أما القياس الجوكولينى ، فان المقدمات هى هى ، ولكن وضعها قد اختلف وينتج عن هذا أن المقدمة الاولى والنتائج المطلوبة تصبح مقدمات كبرى فى الاقيسة المتتابعة ، وعلى هذا ينحل القياس المركب المفصول النتائج الذى ذكرناه آنفا ، إلى الاقيسة الثلاثة الآتية :

	الأقيسة اللفظية
(١) كل د هى ﻫ كبرى	(١) كل فان ممكن الوجود بغيره كبرى
كل ﺟ هى د صغرى	كل متحرك فان صغرى
∴ كل ﺟ هى ﻫ	∴ كل متحرك ممكن الوجود بغيره
(٢) كل ﺟ هى ﻫ كبرى	(٢) كل متحرك ممكن الوجود بغيره كبرى
كل ب هى ﺟ صغرى	كل حيوان متحرك صغرى
∴ كل ب هى ﻫ	∴ كل حيوان ممكن الوجود بغيره
(٣) كل ب هى ﻫ كبرى	(٣) كل حيوان ممكن الوجود بغيره
كل ا هى ب صغرى	كل انسان حيوان
∴ كل ا هى ﻫ	∴ كل انسان ممكن الوجود بغيره

نلاحظ هنا أن المقدمة التى وضعت أولا هى الكبرى ، وأن نتيجة القياس الأول هى كبرى القياس الثانى ، وأن نتيجة الثانى كبرى الثالث . ويلاحظ كينز أن النوع الأرسطاليسى هو المستعمل عادة ، ويكثر فى المنطق ولكن يلاحظ فى الوقت عينه أن النوع الجوكولينى يتفق تماما مع صورة المقدمات فى القياس البسيط . ولم يلاحظ كينز أن القياس الأرسطاليسى يشبه القياس العادى عند العرب من حيث وضع المقدمات الصغرى أولا ، وقد أعتبر العرب وضع المقدمة الصغرى أولا فى القياس أوفق وأدق . ويلاحظ كينز أيضا أن هناك خطأ يقع فيه كثير من المناطقة إنهم يظنون أن القياس الجوكولينى تنازلى ، بينما نحن فى القياسين لانسير من النتائج إلى المقدمات ، بل حركتنا الفكرية دائما هى من المقدمات إلى النتائج .

ويبدو فى ظاهر الأمر أن السوريت يشمل البسيط الحملى فقط ، ولكن

هذا غير صحيح . قد يكون القياس المركب المفصول النتائج شرطيا متصلا ، وهناك أقيسة متعددة من هـذا النوع ولـكن هذه الأقيسة لا تتحقق فى الواقع طبيعية ، بل فيها أن الأقيسة التى أوردناها فى كلا النوعين هى من الشكل الأول ولذلك ينبغى أن يتحقق فى هـــذا القياس شروط الشكل الأول ، للنوع الأرسطاليسى خاصة شروط الشكل الأول التى ذكرناها .

الشرط الأول : ينبغى ألا يكون هناك إلا مقدمة واحدة سالبة على أن تكون الأخيرة .

الشرط الثانى : ينبغى ألا يكون هناك أكثر من مقدمة جزئية على أن تكون الأولى .

ولتوضيح هذين الشرطين نقول ، إنه يمكن أن يكون هناك أكثر من مقدمة سالبة ، ذلك أن المقدمة السالبة تستلزم نتيجة سالبة ، فاذا ماحللنا القياس المفصول ، سنجد لدينا قياسا جزئيا مكونا من سالبتين ، النتيجة السالبة والمقدمة الأخرى السالبة ، التى افترضنا وجودها ، ولا انتاج عن سالبتين ، ومن ناحية أخرى إذا كانت إحدى المقدمات سالبة ، فالنتيجة النهائية يجب أن تكون سالبة . ونلاحظ أن محمولها سيستغرق ، وعلى هـذا سيستغرق فى المقدمة التى وجد فيها ، وهى الأخيرة . لأن محمول النتيجة فى القياس الأرسطاليسى هو محمول المقدمة الأخيرة،فلابد إذن أن تكون هذه المقدمة سالبة.

أما عن الشرط الثانى فينبغى أن تكون المقدمة الأولى وحدها هى الجزئية ، ذلك أنه إذا كانت احدى المقدمات جزئية ، كانت النتيجة جزئية ، فاذا وجدت جزئية أخرى كان عندنا قياس مكون من جزئيتين ، ولا انتاج عن جزئيتين ، لأن الحد الأوسط غير مستغرق .

أما القياس الجوكولينى فتنطبق عليه تلك القواعد ، على أن تستبدل كلمة أول وآخر فى القياس الأرسطاليسى بعكسها فى هذا القياس فالسالبة تكون الأخيرة فى الأرسطاليسى ، والأولى فى الجوكولينى تكون الأولى فى الأرسطاليسى ، والأخيرة فى الجوكولينى .

بقيت نقطة أخيرة فى القياس : هل هذا القياس لا يكون إلا فى صورة الشكل الأول ؟ قامت مناقشات عدة منذ هاملتون حول هذا الرأى ويبدو أن الأرجح أن تكون بعض خطوات القياس المفصول النتائج فى صورة أقيسة من الشكل الثانى والثالث والرابع ، ولكن من المتعذر تماما أن تكون خطوات الإستدلال كلها فى صورة أقيسة من هذه الأشكال ، ويحدد هذا بقوله « إن كل من يفهم قواعد الشكل الثانى أو الشكل الثالث أو حتى القواعد العامة للقياس ، يرى أنه لا يمكن قبول وضع قياس جزئى من الأقيسة المركبة المفصولة النتائج إلا فى خطوة واحدة ، وهذه الخطوة إما الأولى وإما الأخيرة ، وقد هوجم هذا الرأى هجوماً شديداً ، واعتبر البعض القياس المركب المفصول النتائج قاصراً على الشكل الأول فقط . وذهب البعض الآخر إلى أنه من الممكن صوغه فى أقيسة من الشكل الثانى والثالث والرابع ، وذلك فى جميع الأقيسة الجزئية التى يحتويها هذا القياس[1].

---

(1) Keynes- Ibid p. p. 360-366

الفصل السابع عشر

طبيعة الاستدلال المنطـق

وتبين لنا ـ فيما مضى ـ أنواع من الإستدلال مباشراً كان أو غير مبـاشر . وسنحاول أن نستخلص من تلك العمليـــات الفكرية طبيعة الإستدلال المنطق وخصائصه، ثم ننتقل إلى مسألة مرتبطة أشد الإرتباط بطبيعة الإستدلال المنطق. هل ثمة تناقض ؟ وهل فى طبيعته من حيث هو استدلال ما يسمح لنا بأن نقرر: هل يحتوى هذا الإستدلال من الجدة والطرافة ما يجعله طريقا فكريا جـــديراً بالنظر ، ويمكن اعتباره منهجاً من مناهج المعرفة الموصلة إلى اليقين ، كما نرى ما يؤديه هذا المنهج (البرهان ومادته) فى الفلسفة الأرسطاطاليسية مثلا فى نطاق الإلهيات إلى يقين كلى مطلق ، إن الإستدلال هو انتقال الفكر من حكم معين ، أو من مجموعة معينة من الأحكام إلى حكم جديد. ولكن هذا التعريف ليس كافيا على الإطلاق لتكوين الإستدلال بالمعنى المنطق. انه من الممكن التوصل إلى أحكام جديدة بعملية نفسية كعملية تداعى المعانى ، وهذه عملية لا شعورية غير واعية عملية نفسية لا يمكن على الإطلاق إعتبارها عملية منطقية . إذاً ما هى مـــيزات الإستدلال المنطق ؟

أولا : إن أهم ميزة للاستدلال المنطقى أن الحركة الفكرية فيه ، أن انتقـال الفكر إلى حكم جديد ، ينبغى أن يدرك إدراكا واعيا شعوريا أى يدرك الفكر أنه ينتقل من جملة أحكام إلى حكم جديد .

ثانيا : ولكن هذا كما يقول كينز لا يكفى فى ذاته . بل ينبغى أن يكون

هناك إدراك : بأن حركة الفكر وإنتقاله خلال عملية الإستدلال إنتقال حقيق وحركة حقيقية . أو فى كلمات أخرى ينبغى أن يكون هناك إدراك بأن قبول الحكم أو الأحكام التى تكون مقدمات الإستدلال يتأتى عليه قبول الحكم الجديد. ويعطى كينز مثلا لهذا . يقول : فى الإستدلال المنطق أنا لا أنتقل من P إلى Q فقط ، انما أنا أدرك تماما أننى أفعل هذا ، أو ادرك كذلك أن صدق P يترتب عليه بالضرورة صدق Q .

وفى إيجاز يختلف الإستدلال المنطق عن الإستدلال السيكلوجى فى أن الأول يستند على علاقة نفسية بين المقدمة أو المقدمات وبين النتيجة، بينما يستند الثانى على علاقة نفسية بين المقدم والتالى فى سلسلة الفكر .

ويتضح الإختلاف بين النوعين فيما يعرف فى علم النفس بالادراكات المكتسبة. ويعطى علماء النفس مثلا لهذا : ادراكنا للمسافة خلال احساسنا البصرى او السمعى . ان هذا الإدراك غير مباشر ، إنه يكتسب فى سياق التجربة، ونحن هنا أمام حالة يولد فيها الإدراك أمام إدراك آخر ، وفى هذا تشابه مع الإستدلال فى مظهره ، ولكنه يختلف عنه فى باطنه وجوهره ، فى طبيعة البرهنة الإستدلالية على العموم حيث لا يتحقق فيه انتقال شعورى من المقدمات الى النتيجة . ومن هنا لم يكن استدلالا على الإطلاق .

ومن هذا يمكن تفسير الأخطاء المنطقية التى سقط فيها جون استيوارت مل حين حاول أن يمزج بين كثير من الحقائق النفسية وبين الإستدلال المنطق ، وأن يخلط بين ما يبدو ملاحظة تقوم على أساس نفسى ، وبين الإستدلال بمعنى الكلمة، على أساس أن كثيراً من ادراكاتنا غير المكتسبة إنما هى استدلالات مباشرة ، إن عدم التمييز بين طبيعة البرهنة الإستدلالية عنده وما تستلزمه من خصائص منطقية

معينة ، من إدراك العملية الفكرية ، ووجود المجال المنطقى لتحقيق الإستدلال وبين علاقة علة ومعلول فى ظواهر نفسية ، إن عدم التميز بين هذه وتلك دعاة الى هـذا الخطأ الذى أملاه عليه مذهبه العام فى إقامة المنطق على حقائق سيكلوجية (1).

والآن قد اتضحت لنا حقيقة الإستدلال المنطقى. واتضاح هذه الحقيقة يعاوننا على وضع المشكلة العتيدة التى تثار كلما عرض فى تاريخ الفكر الإنسانى لنظرية الإستدلال المنطقى مشكلة تناقض الإستدلال الظاهـرى أو التناقض الظاهرى للاستدلال The Paradox of Inference . فمن ناحية ينبغى فى القياس أن تتقدم من حكم الى حكم جديد ، أو بمعنى أدق ينبغى أن تكون نتيجة الاستدلال مختلفة عن المقدمات ، أن تذهب خارج المقدمات ، أن تعطى شيئا جديداً ، ومن ناحية أخرى ان صدق النتيجة انما ناتج بالضرورة عن صدق المقـدمات ، وأن النتيجة لهذا السبب ينبغى أن تكون متضمنة فى المقدمات، يبدو هنا تناقض واضح حاول الفلاسفة منذ القدم إما حله ، فحفظوا بهذا كيان الاستدلال ، أو أنهم أخذوا به ، وبهذا لم تعد للاستدلال حقيقته اليقينية التى يضفيها عليـه بعض الفلاسفة منذ أرسطو الى الآن .

ونحن اذا طبقنا مسألة الجدة على أى استدلال ، وأعتبرناها المحك الذى نقيس به استدلالاتنا الصحيحة . لم نصل الى استدلال صحيح على الاطلاق ، ذلك أننا فى كل استدلالاتنا نجد النتيجة متضمنة بشكل ما فى المقـدمات ، ومن ناحية الضرورة ، أى أن صدق النتائج ناتج بالضرورة عن صدق المقدمات ، فإنه لا يتضح على الاطلاق فى كثير من صور الاستدلال ، ففى الاستدلال الأستقرائى قد

(1) Keynes : Forma Logic, pp. 411 - 415

لا يتعارض كذب النتيجة مع صدق المقدمات ، أى لا تتبع النتائج المقـــدمات بالضرورة فى الصدق والكذب ، على أنه يرد على هذا بأننا لا نبحث على الإطلاق فى صدق أو كذب الإستدلال الإستقرائى إنمـــا نحن هنا فى نطاق الاستدلال الصـــورى البحت .

ولكن كيف تحل مشكلة الإستدلال ؟ لكى تحل المشكلة ، ينبغى أن تكون النتيجة مختلفة عن المقدمات ولكن ما هى طبيعة هذا الإختلاف رغم يتكون ؟ فى الإجابة على هذا السؤال تتبين لنا حقيقة الأشكال فى المشكلة التى نحن بصددها، حدد كينز الإختلاف بين قضيتين فيما يأتى :

١ ـ الإختلاف فى الألفاظ : قد تختلف القضيتان إختلافا ظاهراً من الناحية اللفظية فقط. ولكننا نرى أنه مع إختلافهما فى كل قضية من تلك القضايا فى الألفاظ التى تعبر عنها ، فإنه يكون لهما نفس المعنى ، فما ترمى قضية من هذه القضايا إلى التعبير عنه ، ترمى اليه الأخرى أيضاً . وفى هذه الحالة لا يعتبران مجرد عبارتين Sentences بل قضيتين ، ولكنها غير مختلفتين إختلافا حقيقيـــا ، لأنها لا يستحضران أحكاما مختلفة ، وقد أعطى جفونز كمثال لهذا ، المثل الآتى :

Victoria is the Queen of England
Victoria is England's Qeen.

وينطبق هذا على تعبير معين فى لغة معينة ولكن نفس هذا التعبير قد يظهر فى لغة أخرى إذا أمكن القيام بترجمة حرفية دقيقة .

وقد ذهب بعض المناطقة إلى أن إختلاف التعبـير يتضمن بالضرورة بعض

Keynes : Formal Logic, p.p. 411-415 — 1

اختلاف فى الفكر ، ولكن هذا لا ينطبق إطلاقا على الحالة التى تستبدل فيها كلمة بكلمة أخرى متوافقة معها تماما الموافقة فى المفهوم والماصدق ، فإذا ما غيرنا لفظا مركبا بلفظ مركب آخر قد يكون هناك بعض التغيير فى طريق التفكير ، ولكن هذا لا يتضمن أى تغيير فى الفكر من حيث هو كل .

وإن من المعترف به أننا لا نستطيع القول إن قضية بذاتها يعبر عنها فى صيغتين لفظيتين مختلفتين قد تؤدى إلى اختلاف فى المعنى ثمـــة اختلاف حقا من حيث الشعور بها ، ولكن لا نستطيع اطلاقا القول بأن هناك اختلافا فى المعنى ، فالمعنى شىء مشترك فيهما .

شذت عن هذا منطقية هى مس جونز Jones فى بحث كتبته فى مجلة Miad ذهبت فيه إلى أن اختلافا بين Victoria is The Queen of England وبين Victori is England's Queen وقد حاولت أن تثبت أن الإنتقال من الأولى إلى الثانية ليس استدلالا مباشراً ، وإنما هو قياس كما يلى :

Victioria is The Queen of England.

The Queen of England is England's Queen.

Therfore Victoria is England's Queen

وترى مس جونز أن هذه الأقيسة ذات فائدة كبيرة لتعليم الأطفـال ، أو للأجنبى الذى يتعلم اللغة الأجنبية ، ولكن كينز لا يوافق على هذا ولا يرى أدنى اختلاف فى معنى القضية أو بمعنى أدق فى مادتها .

٢ ـ النوع الثانى من الإختلاف : الإختلاف فى المعنى الذاتى ولكن ليس ثمة اختلاف فى المعنى الموضوعى ، فيكون عندنا قضيتان متمايزتان ، لا مجـــرد عبارتين مختلفتين ، وهاتان القضيتان هما تعبـــيران عن قضيتين مختلفتين ، ومن

الأمثلة على هذا النوع اختلاف القضية مع عكسها ومع عكس نقيضها المخالف .

٣ ـ النوع الثالث من الإختلاف: اختلاف القضيتين لا من الناحية اللفظية والذاتية فقط، ولكن من الناحية الموضوعية أيضا ، فتعبران عن حقائق مادية مختلفة .

يستنتج كينز أن فى الأنواع الثلاثة جدة وطرافة على أى شكل كان ، ولكن واحدة منها لا تصلح مقدمات فى استدلال ينتج نتائج جـــديدة وهى الأولى أما النوعان الثانى والثالث ففيها جدة تصلح أساسا لنوع استدلالى منطقى بمعنى الكلمة، بينما لا يوافق مل Mill ـ وهو فيما نعلم لا يعتبر اعتبار الاستدلالات المبـــاشرة استدلالات منطقية ـ الا على النوع الأخير.

قلنا ان كينز ذهب الى أن الجدة فى القياس انما تتحقق فى النوعين الثانى والثالث فقط ، أما النوع الأول اللفظى، فلا تتحقق فيه جدة تصلح لاستخدامه فى الاستدلال وقد وافق أغلب المناطقة على هذا اللهم الا مس جونز Jones . فقد ذهبت كما قلنا الى أن الإختلاف اللفظى يكفى لإقامة الاستدلال، ولكنها لم تذهب الى هذا الرأى، الا بعد أن حاولت أن تبين أن الاختلاف اللفظى يعتبر اختلافا معنويا بشكل ما.

أما مل ومدرسته من المناطقة فلم توافق على هذا الرأى اطلاقا ، واشترطت الاختلاف الموضوعى فى الحكم الذى توصلنا اليه ، اختلافا تاما فى المعنى عن المقـــدمات أو عن المعنى الموجود فى المقدمات التى بين أيدينا ، فلنحتوى الحكم التى أقمنا عليها الاستدلال ، ولذلك هاجمت تلك المدرسة الاستدلال الصورى من قياس وعكس وعكس نقيض الى آخره ، ولم يعد فى الامكان التكلم عنها كاستدلالات (١).

تلك هى المدرسة التى اعتبرت الاستقراء الاستدلال الوحيد المنتج ، وهاجمت

---

1 — Ibid - p.p. 416-417.

غيره من استدلالات اصطلحنا على تسميتها استدلالات صورية انها لم تتخذ موقفا متوسطا ، فلم تعتبر الاستدلال يصلح ويتكون اذا كان فيه أكثر من جدة لفظية، بل اشترطت ألا يكون فيه أقل من جدة موضوعية .

وقد هاجم مل فى ضوء فكرته هذه الاستدلالات الصورية بصفة عامة . وقد عرض فى براعة تامة لأمثلة من الاستدلالات المباشرة أولا، ثم لأمثلة من الاستدلالات غير المباشرة أى القياس ثانيا. ثم خلص منها الى نتيجة مؤكدة لمذهبه تقرر أن تلك الصور لا تدل أية دلالة على وجود استدلال حقيقى، وأنه توجد جدة فى النتيجة؛ بل هى متضمنة فى المقدمات ، فلا يحتاج الأمر الى اقامة عملية استدلالية معينة .

نقد كينز رأى مل نقدا شديدا فقد رأى مل يخلط بين قضيتين خلطا تاما. ان القول بأن النتيجة لا تقدم لنا جدة ، ليس يعنى على الاطلاق أنها واضحة لكل من يدرك المقدمات ، انها تحتاج الى نوع من البرهنة هى أساس العملية الاستدلالية كلها . ثم أن القول بأنه ليس فى الاستدلال جدة ؛ فيه تجن حقا . ان النتيجة متضمنة بشكل ما فى المقدمات ، ولكن لا ينفى هذا وجود جدة معينة يصل اليها الانسان خلال عملية الاستدلال . ويبدو عند كينز أن خطأ مل نشأ عن اعتباره لعملية العكس المستوى الصورة الكاملة للاستدلال المباشر ، والشكل الأول أميز صورة للاستدلال غير المباشر . رأى مل فى تلك العمليات وضوحا مطلقا فى التوصل الى نتيجة متضمنة فى القضية الأصل فى الحالة الأولى ، وفى المقدمتين فى الحالة الثانية ، فاعتبر الاستدلال الصورى كله استدلالا واضحا لا يحتاج الى وضع خاص وهيئة خاصة فى البحث العلمى . ولذا أسقطه من نطاق الاستدلال العلمى المنتج .

ولكن كينز مع عدم موافقته مل على رأيه فى أن العكس المستوى والشكل

الأول لا يقدمان لنا شيئاً جـــديدا اطلاقا ، يذهب إلى أن هناك صوراً من الإستدلالات المباشرة غير العكس المستوى وصوراً من الأقيسة غير الشكل الأول . لا يتحقق فيها وضوح الشكل الأول أو العكس المستوى . هناك مثلا عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف والنقض التام ونقض الموضوع من النوع الأول . ونحن قد رأينا أنها عمليات مركبة تحتاج إلى عمليات استدلالية تكشف في نهاية الأمر عن نتيجة مختلفة إلى أكبر حد عن المقدمة أو عن الأصل وكذلك رأينا فى أشكال القياس الثلاثة الأخيرة إنها غير واضحة إلى أكبر حد ، ولذا لجأنا إلى ردها إلى الشكل الأول ، لكى يتبين لنا وضوحها الذاتى ، كما أن هناك نوعا من الأقيسة ـ كالأقيسة المركبة لايتحقق فيها ما تخيله مل من وضوحها وضوحا يخرجها أن تكون استدلال .

نحن أمام صورة من الإستدلال لا يتحقق فيها مايدعيه مل من وضوح النتيجة لكل من يدرك المقدمات ، ثم إن مسألة الوضوح فى العكس المستوى وفى الشكل الأول وفى غير هذه من أنواع المنطق الصورى لايقدح اطلاقا فى الاستدلال الصورى من حيث هو استدلال . إن كثيرا من نظريات الهندسة تكشف عن حقائق موجودة ، فى بديهيات ومقدمات يقينية ومسلمات(١) ونحن ننتقل من تلك البديهيات ومن تلك المسلمات إلى حقائق أخرى فى نظام استدلالى تصاعدى . ولم يقدح هذا فى تلك النظريات . ولم تهاجم من حيث قيامها على النظام الاستدلالى البديع

ذلك هو نقض تلك المدرسة المنطقية الصورية ، لفكرة مل . وقد أعترفت تلك المدرسة بالاستدلالات الصورية ، ورأت فيها أعظم صورة فكرية وقد حالفت مدرسة «مل» التى أقامت الاستدلال العملى وحـــده الطريق المقابل للاستدلال

Ibid, p. 419.(1)

السوى عامة والقياس الصورى خاصة على أساس هذا النقد الخطير ـ نقد القياس ـ ولكى يتضح لنا هذا النقد ينبغى أن نتبين المسألة خلال التاريخ ، وهل كان لجون استيوارت مل حظ السبق فى هذا النقد الذى هاجم به المنهج الاستدلالى الصورى ، وأقام المنهج الاستقرائى التجريبى ، هـــذا المنهج الذى لون الحضارة الانسانية الحديثة بلونها الجديد ، فاندفعت نحو آفاق من العلم التجريبى والبحث الطبيعى ، وهل مل وحده هو أول من نقد القياس أم ثمة علماء آخرون وفلاسفة فى العصور القديمة والوسطى والحديثة نقدوه لاعتبارات أخرى فلسفية ومنهجية ٠

قيمة الاستدلالات المنطقية (القياس)

وضعت قيمة القياس منذ القدم موضع الشك ، وهاجمه عدد كبير من الفلاسفة والعلماء حتى وقتنا الحاضر . وسنحاول أن نلخص الاتجاهات المختلفة فى نقد القياس فى اتجاهين : الاتجاه الأول عقم القياس وعدم انتاجه ، والاتجاه الثانى الدور فى القياس واحتوائه للمصادرة على المطلوب ٠ ثم نبين آخر الامر ـ آراء عدد من المناطقة دافعوا عن القياس وآمنوا به .

عقم القياس وعدم انتاجه :

أول صورة لمهاجمة القياس من حيث عقمه وعدم انتاجه ، نراها لدى مفكرى الاسلام من متكلمين وأصوليين حتى القرن الخامس الهجرى ، ثم نراها بعد ذلك فى صورة منهجية لدى ابن تيمية فى كتابه المشهور « الرد على منطق اليونان » ثم نراها فى مبدأ عصر النهضة لدى فيلسوف كراموس وزابارلا وغيرهما . ثم نرى النقـــد بعد ذلك لدى ثلاثة من الفلاسفة والعلماء الاوروبيين فى عصور مختلفة مثل ديكارت وبوانكاريه وجوبلو . والقيـاس

عندهم عملية تحليلية ، وإذا كان الأمر كذلك فهو عملية عقيمة ، إذا كانت النتيجة هي هي المقدمة الكبرى أو هي جزء منها فلا معنى على الإطلاق لتكريرها . والفكر هنا لا يتقدم من حالة إلى أخرى ، إن التجربة وحدها هي التي تسمح بالتقدم وهي التي تعطى الفكر قوته على الاستدلال ، هذه الحجة التي عرضها الفلاسفة المختلفون كل من وجهة نظره .

أما ديكارت فيقول فى مقاله عن المنهج « أما عن المنطق فإن أقيسته ومعظم صوره الأخرى انما تستخدم بالأخرى لكى تشرح للآخرين الأشياء التي يعلمونها . إنها كفن Lulle تتكلم بدون حكم لأولئك الذين يجهلونها ، وفى كتابه القواعد يتكلم ديكارت باحتقار عن تلك الطراز التى يعتقد الجدليون أنها تسيطر على الفكر الانسانى ، والتى يفرض فيها عليه صور معينة من الاستدلال المنتج ، إذا وثق العقل بنفسه فيها . ومع أن العقل يبقى عاجزاً ولا يستطيع أن يبحث الإستدلالات ذاتها لكى يحقق وضوحها ، فانه قد يصل أحيانا إلى شىء واضح بفضل الصورة نفسها . ويرى ديكارت أن القياس لا يسمح لنا بالاكتشاف ، يقول « إن الجدليين لا يمكنهم إقامة أى قياس ينتج حقيقة من الحقائق إذ لم يكونوا حاصلين من قبل على مادة هذه الحقيقة إذا لم يعرفوا الحقيقة التى يستدلون عليها بهذه الطريقة ، إن الجدل غير منتج اطلاقا لمن يريدون التوصل إلى الحقيقة . إنه قد يفيد أحيانا من يستخدمونه فى عرض أسباب وعلل عرفت من قبل عرضا أكثر سهولة ، وعلى العموم إن قواعد المنطق عند ديكارت قواعد غير منتجة .

أما بوانكاريه فانه يشارك أيضا فى هذه الوجهة من النظر . يقول فى نص هام « لا يمكن أن يعلمنا القياس شيئاً جوهريا جديدا ، وإذا كان كل قواعده ينبغى أن تخرج من مبدأ الذاتية ، فإن كل شىء ينبغى أيضا أن يرد إلى هذا المبدأ ».

لكن يلاحظ أن بوانكاريه متناقض مع نفسه ، ومتردد فى موقفه هذا تردداً عجيباً ، فإن الاستدلال بالتردد Le reasonment Par Reourrence — وهو الصورة اليقينية للاستدلال الرياضى عنده ، إنما هو مجموعة متلاحقة من القياسات ، وعلى هذا كان من البديهى أن يكون القياس عنده منتجا ، وفى الحقيقة إن بوانكاريه لم يتعمق فى مسألة القياس [1] .

أما جوبلو فمع اعترافه بقيمة القياس ، فإنه حاول أن يحدد ما مجال تطبيقه ، فإن العلوم الرياضية عنده لا تطبق فيها عمليات القياس ، إن سير الفكر الرياضى فى كل استدلالاته إنما يكون من الخاص إلى العام ، وهو عكس القياس الذى يذهب من العام إلى الجزئى . إن القياس لا يمكن أن يكتشف شيئا ولكنه يصلح طريقا للعرض . ومراقبة عملياته الاستدلال الرياضى ويشترك جوبلو مع ديكارت فى أن كلاهما يعتبران منطق أرسطو غير كاف فى تفسير عمليات الفكر الانسانى ، وأن القياس فى آخر الأمر ليس إلا صوراً لفظية فحسب [2].

٢ ـ القياس والدور أو المصادرة على المطلوب :

اول نقد للقياس على هذا الأساس إنما نلقاه لدى فيلسوف شاك هرسكستوس امبريكوس Sextus Emperisus ، فقد ذهب سكستوس إلى أن فى القياس مصادرة على المطلوب ، وتفسير ذلك أن النتيجة والمقدمة الكبرى شيء واحد أو النتيجة مندرجة فى المقدمة الكبرى أو متضمنة فيها . ثم أخـذ

---

(1) Poincaré-La Sience et l'Hypothese p. g

(2) Goblot-Traité, p.p. 256-357

هذا النقد بعد ذلك راموس فى العصور الوسطى ، كما أن ابن تيمية اعتبره أساسا لنقد هام وجهه إلى المنطق الصورى ، وأضاف عليه جدة لا نجدها عند سكستوس ووصل هذا النقد بالنزعة الإسلامية فى نقد القياس .

أتى بعد ذلك مل وقد وصل نقد القياس عنده إلى أوجه يقول « إنه من المؤكد تماما أن القياس يكون دائرا إذا كان فى النتيجة شىء ما موجوداً فى المقدمات،ومن المعلوم أن هذا المبدأ عام فى كل الأقيسة وأن القياس فى جميع صوره لا يعطينا شيئا جديدا ، لأن النتيجة مفترضة أو معروفة من قبل » ويعطى المثال المشهور .

كل إنسان فان
سقراط إنسان
∴ سقراط فان

ويرى أن القضية : سقراط فان ،مفترضة فى القضية الكلية- كل إنسان فان. ويقول إننا لم نضع هذه القضية الكلية إلا بعد أن تأكدنا فناء سقراط ولذلك فلا معنى على الاطلاق للقياس وقد تكلم مل Mill عن أنواع الدور كما تكلم عنها هو يتلى من قبل. وأثبت أن الأقيسة تتحقق فيها كل هذه الأنواع، والفائدة الوحيدة للقياس عنده هو أنه يحقق نتيجة الإستقراء .

المدافعون عن القياس

ولكن مجموعة من المناطقة رأوا أن كل هذه الانتقادات لحقيقه القياس لا تهدمه إطلاقا . وكان تهافتها واضح تمام الوضوح. إن أهم نقد وجهه أعداء القياس اليه هو أنه استدلال تحليلى وأنه يقوم على قانون الذاتية . فلا يستطيع العقل فى

العملية القياسية أن يخرج من القضية ا هى ا ، وقد قضية فى نظرهم غثاء ، يدور العقل منها فى تكرار لا معنى له . وبهذا جمد هذا المبدأ العقل الإنسانى ، وجعله فى حلقة مفرغة .

يرى أنصار القياس أن الأمر على العكس تماما . أن استناد القياس على هذه النظرية الإيلية الغنية ـ الوجود هو الوجود ، خصبه أشد الخصب ، ولا يستطيع انسان أن ينكر أهمية النظرية الايلية فى تاريخ الفكر وغناها . ويرى هؤلاء المناطقة أن هذه الإيلية لا تنقص من حقيقة المقياس وخصوبته . ومن أهم من نادى بهذا هاملان . لقد رأى هاملان أن القياس ليس مجموعة ميكانية من الألفاظ أو لعبة أو تمرينا صوريا أو كلاميا نستعيد منه ماصدقا بحتـــا من مضمون بعض الأفكار ، كما فعل المدرسيون فى أمثلتهم العقيمه « إن القياس الحقيقى هو القيـاس الذى يبدأ أو يستند على حقيقه مباشرة لكى يصل إلى حقيقة غير مباشرة . وليس هذا عبثا » أنه يعبر هذا تعبيرا كاملا عن نسق من الأشياء ، وطراز منهـا لا نصل اليه عن غير هذه العملية العقلية[1] ويرى تريتكو أن الانتقادات التى وجهها المناطقة إلى القياس منذ ديكارت وجون ستيورات مل إلى بوانكاريه إنما تقـوم على مسلمتين : الأولى : أن القياس يستند على تفسير ميكانيكى ماصدقى ، أو بمعنى أخرى ينبغى أن يستند على هذا التفسير . الثانية : أن النتيجة متضمنة فى المقدمتين . وسنرى كيف يرد المدافعون عن القياس على هذين النقـــدين أو على هاتين المسلمتين :

---

(1) Hamelin : Essaisur Elements de la Représntation, p. 3.

١ ـ التفسير الماصدقي للقياس :

يرى أنصار القياس أن الخطأ الاكبر لمن هاجموا القياس أنهم أخذوا بفكرة التفسير الماصدقي له . وان جميع الإنتقادات التي وجهها ديكارت إلى القيـــاس الارسطاليسي إنما تقوم على هذا الخطأ الشائع . حاول ديكارت أن يثبت عقم القياس من كل مضمون منطقي وذلك حين نظر اليه على أنه أداة بسيطة لتصنيفات تتضمن الواحدة منها ميكانيكيا في الأخرى . يرى أنصار المنطق أن هذه فكرة خاطئة ، وأنها لم تكن فكرة أرسطو ، وانما كانت فكرة سادت خطأ العصور الوسطى ، عهود الأنحطاط للمنطق . وهؤلاء المناطقة يرون أن ما يهم المنطق ليس هو أبدا العلاقات الماصدقية بين العام والخاص ، وانتقال العقل خلال هذه العلاقات من العام الى الخاص ، ان ما يهم المنطق هو مضمون هذه التصورات متجها مباشرة نحو اقتناص الماهيه. فإذا ما فسرنا العملية القياسية تفسيرا مفهوميا، فإن القياس يكون خصبا ومليئا . وهذا ما تفعله الرياضيات، وهي الدليل المؤكد على خصب العملية القياسية التي تستخدمها الرياضيات مستندة على المفهوم. فادراك الحقيقة واكتشافها أن ينتج عن « برهنة تحليلية » كما ينتج عن برهنة تركيبيـة . إن العقل في الحالة الأولى يشغل بحقيقة ذات نسق عقلي لكي يولد أو تصل إلى حقيقة أو يقين يحتوى ماهية متسامية ، هذه حركة عقلية لا تقل أهمية عن الحركة العقلية الأخرى التي تبدأ من أدنى ـ لكي تصل إلى نسق أو نظام تجريبي .

ثم أن هؤلاء الذين هاجموا من القياس من هذه الناحية ،واعتبروه عقيما، يتناسون أن العلم في أعماقه استدلالي deductive . وقد أثبت هذا مايرسون Meyerson اثباتا قاطعا . إن كل تفسير علمي ـ يتجه ـ مع تقدم العلم ـ إلى أن

يصبح تفسيرا عقليا متخذا كأساس له ـ مبدأ الذاتية . ثم أن القوانين التجريبية تظهر ، ثم تختفى ، أو تحذف . ويسبب حذفها أو اختفاؤها قوانين أخرى ،وهذه القوانين مستمدة من قوانين أعلى ـ هناك إذن تسلسل بين القوانين ، سلسلة قوية بين مقدمات ولواحق .

ان خصوبة الإستدلال القياسى يتضح أشد الاتضاح فى العلوم الجزئية التجريبية ـ وهو الكيمياء ـ فالكيمياء لم تتخلص أبدا من الإستدلال تلجأ اليه دائما . وما دامت هذه العلوم تلجأ الى الرياضية فهى تلجأ الى الإستدلال . واذا كان العلم الحديث هو نصر للاستدلال ، فان جوهر الإستدلال هو القياس .

ويرى تريكو أنه لم يعد اذن باقيا من نقد ديكارت لمنطق أرسطو سوى قوله بأن قواعد هذا المنطق قواعد عقيمه" . ويعزز تريكو أن هذا نقد سطحى، انه يبين فقط عن عداوة ديكارت لأرسطو ، انه من السهولة بمكان أن نرى بعض الخلل فى بعض ضروب القياس . ولكن ليس معنى هذا أن نهدم نظرية كاملة. ثم ما معنى العقم ؟ اننا نستطيع أن نصف أى علم وقواعده بالعقم .

انه من الممكن أن نقول : ان قواعد النحو عقيمة ، وأن هناك من الناس من ليسوا فى حاجة اليها ، وكذلك قواعد كثير من العلوم والفنون ، ولكن لا يقدح هذا أبدا فى قواعد هذه العلوم والفنون . فإذا كان هناك من ليس فى حاجة الى قواعد المنطق أو قواعد النحو ، فلا يضير هذا لا المنطق ولا النحو . وقد تخلص جون استيوارت مل من هذا النقد الذى وجهه ديكارت الى المنطق عامة حين قرر أن فائدة قواعد المنطق هى سلبية على العموم ، وليس عمل هذه القواعد

أن تعلمنا كيف نفكر تفكيرا جيدا بقدر ما تحفظنا من أن نفكر تفكيرا سيئـــا (١).

٢ ـ علاقات المقدمة الكبرى بالنتيجة :

يرى المدافعون عن القياس أنه طالما قد ثبت من أدلتهم السابقة أن العملية القياسية عملية خصبة وغنية ، فلا محل اذن لإعتراض جون استيوارت مل بأن فى القياس مصادرة على المطلوب أو أن النتيجة متضمنة فى الكبرى . ويرى أصحاب هذا الرأى أن مسلمة مل هذه مرفوضة من أساسها وأنها لم تتعمق طبيعـــة القياس وتنفذ إلى حقيقته . إن النتيجة فى القياس ليست متضمنة لا فى الكبرى ولا فى الصغرى. بل إن الأستاذين جانيه وسياى يريان أنها ليست أيضا متضمنة فى كليتها . إنها متمايزة عنها تمايزا حقيقيا وتاما . إن النتيجة فى رأى هؤلاء ـ هى تركيب أصيل وجديد ، يقوم به العقل الذى يدرك العلاقات بين المقدمتين وإن الشك الذى يثـار حول النتيجة لا يؤثر أبدا فى المقدمة الكبرى . وكما أن القضية تعبر عن إدراك العلاقة بين حدين ، فان القياس يعبر عن إدراك العلاقـــة بين قضيتين .

فالبرهنة القياسية إذن ليست برهنة ميكانيكية، اننا لا نحصل منها على النتيجة ـ تلقائيا ـ إننا نحصل عليها ونستخرجها لنعمل خلاق حقيق ، بقوة خلاقة ، تشبه دائما عملية الحكم الذى نعبر عنه فى القضية ، ويرى هاملان أنه إذا كان حقـا أن البحث العلمى يتقدم حين « تضع المقدمة : أعنى أن نجد سبب النتيجة ، فينبغى أن

Tricot. P. 302 (1)

نعترف إذن أن البرهنة إنما تتكون من ربط الطرفين ـ أى الحدين ـ بحد أوسط» . فجوهر القياس اذن هو التأمل . ولم ير جون استيوارت مل هـــذا . أن نظرية تداعى الأفكار الميكانية أخفت عنه « نشاط العقل الذاتى .

ويستنتج أنصار القياس دفاعهم عنه بكلمات ليبنز « إن اكتشاف صـــورة القياس كان عملا من أجمل الأعمال العقلية أو أكثرها إعتبارا . إنهـــا نوع من الرياضية الكلية لم تعرف أهميتها تقريبا ويمكننا أن نقول أنها تحتوى فنا معصوما بالرغم من أننا نعرفها ونستطيع استخدامها ... »

تم الكتاب بحمد الله

فهرست الموضوعات

الباب الثالث
القضايا والاحكام

الباب الرابع
الاستدلالات المباشرة

الباب الخامس
المنطق القياسى

